خلاصة الأوراق المقدمة في المؤتمر الأكاديمي

الحيز المالي لإفريقيا وما تعانيه من هشاشة وصراع

٢٢-٢٤ فبراير ٢٠٢٢

© السيد/ أواء الدين فليس، موظف إدارة البرامج، مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا.

United Nations

٢٠٢٢ © الأمم المتحدة

تُوجّه طلبات استنساخ المقتطفات أو تصويرها إلى مركز ترخيص حقوق النشر والتأليف (Copyright Clearance Center) على copyright.com.

تُوجّه جميع الاستفسارات الأخرى بشأن الحقوق والتراخيص، ومنها الحقوق الفرعية، إلى:
United Nations Publications, 405 East 42nd Street, S-09FW001, New York, NY 10017, United States of America.
البريد الإلكتروني: permissions@un.org؛ الموقع الإلكتروني: https://shop.un.org

تمثل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو مسؤوليها أو الدول الأعضاء.

أُعدّت هذه الخلاصة بوصفها جزءًا من ولاية مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا المتمثلة في تعزيز عملية توليد المعرفة التي تسهم في مواجهة التحديات التي تواجهها البلدان الإفريقية في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة. لمزيد من المعلومات حول ولاية مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا ومنتجاته، يُرجى زيارة www.un.org/osaa أو التواصل عبر osaa@un.org

يُذكر بالتقدير والعرفان الدعم المالي المقدم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية من أجل تنظيم المؤتمر الأكاديمي الذي أثمر عن إصدار هذا الملخص. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول مشروع "تعزيز قدرة البلدان الإفريقية على إعداد وتنفيذ السياسات العامة التي تعزز الترابط بين السلام والأمن والتنمية من أجل التنفيذ السريع لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)" الذي تعد هذه الخلاصة جزءًا منه على www.un.org/osaa

منشور للأمم المتحدة صادر عن مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا.

حقوق ملكية الصور: الغلاف - السيد/ لواء الدين فليس، موظف إدارة البرامج، مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا

PDF ISBN 978921001988

جدول المحتويات

شكر وتقدير ٥

الرسائل الرئيسية الموجهة من المؤلفين ٦

الخلفية والمقدمة ٩

الجلسة الافتتاحية ١١

الأوراق البحثية ١٣

الموضوع ١, القدرة على تحمل الديون وأثرها على الهشاشة والصراع ١٣

الورقة ١,١ الرجوع إلى المصدر؟ حل مشكلة تراكم الديون الجديدة وفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) والأزمة الاجتماعية في إفريقيا ١٣

الورقة ١,٢ أوجه تداخل عدم المساواة بين الجنسين والتكامل الاقتصادي الإقليمي وهشاشة الدولة ٢٥

الورقة ١,٣ تقييم الحيز المالي فيما يتعلق بالهشاشة والصراع والتنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى ٤٩

توصيات سياسية قابلة للتنفيذ ٧٠

الموضوع ٢, التدفقات المالية غير المشروعة واللامركزية وآثارها على الحيز المالي في إفريقيا ٧١

الورقة ٢,١ هل تقوض التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالديون الحيز المالي لإفريقيا؟ دراسة حالة لدول مختارة أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) ٧١

الورقة ٢,٢ التغلب على تقلص الحيز المالي والهشاشة في إفريقيا: استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم من أجل التعافي والحماية الاجتماعية بعد كوفيد-١٩ ..... ٩٤

الورقة ٢,٣ إصلاح ضريبة الأراضي والعقارات في بونتلاند وأرض الصومال: استكشاف العلاقة بين تحسين الإيرادات وتقديم الخدمة ١٠٣

توصيات سياسية قابلة للتنفيذ ١٠٤

الموضوع ٣, بناء قدرة إفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات وإقامة مجتمع يسوده العدل والشمولية والسلام في إفريقيا ١٠٥

الورقة ٣,١ الحل الإفريقي لمشاكل إفريقيا: الطريق إلى تعافي المنطقة في عالم ما بعد فيروس كوفيد ١٠٥

الورقة ٣,٢ خطة حقيقية أم إطار عمل غير قابل للتطبيق؟ أجندة ٢٠٦٣، أهداف التنمية المستدامة وتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين بإفريقيا ١٢٤

توصيات سياسية قابلة للتنفيذ ١٤١

الخاتمة ١٤٢

الملحق ١٤٣

البرامج ١٤٣

جدول الأعمال الاستراتيجي OSAA ١٤٦

سيرة المؤلفين والمقدمين والمناقشات ١٤٧

شكر وتقدير

هذه الخلاصة هي نتاج المساهمات الفردية للخبراء المشاركين في المؤتمر الأكاديمي الذي نظمه مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا (OSAA) ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF) في فبراير ٢٠٢٢. وفي هذا الصدد، يود الكيانان التعبير عن خالص تقديرهما للخبراء الذين شاركوا في المؤتمر، ولا سيما (بالترتيب الأبجدي): أديديجي أديمولا، جون أوساييير أجبونيفو، أولاجوموك أياندیل، جيبسون تشيجوميرا، لينارت فليك، إيفان إلونجا، ليلى لطيف، صامويل أولورونتوبا، جان دو بليسيس، عبد الشكور سعيد، بلقيسا شيخ، أدريان والاس. ويُشار إلى مصدر التأليف المحدد لكل من الأوراق في الفصول المختلفة.

كما يعرب كل من مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية عن امتنانهما للمنسقين والمناقشين في الجلسات المختلفة للمؤتمر، الذين سهّلوا عقد المناقشات الحية وساهموا في تعزيز الأوراق، وهم (حسب الجلسة وبالترتيب الأبجدي): البروفيسورة/ إليزابيث أموكوجو، الأستاذة/ كاثرين نجينا موتافا، د. تشوكوكا أونيكوينا، البروفيسور/ ياجاديسين سامي، السيد/ فيليكس توغويندير (الجلسة الأولى)؛ البروفيسورة/ كريستينا داليساندرو، البروفيسور/ أفيخينا جيروم، الأستاذة/ إميلي مويا، الأستاذة/ سينثيا نيام، الأستاذة/ إيرين أوفونجي أوديدا، الأستاذة/ كارلوتا شوستر، د. جلوريا سومموليكا (الجلسة الثانية)؛ البروفيسور/ سيلفان بوكو، السيد/ هنك جان برينكمان، السيد/ عمر ديخات، د. مريم الهلالي، السيد/ أحمد مجدي، د. تشارلز نيويكونج (الجلسة الثالثة).

أصبحت هذه الخلاصة ممكنة بفضل جهود موظفي مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا وأعضاء مؤسسة بناء القدرات الإفريقية الذين ساهموا في تنظيم المؤتمر الأكاديمي تحت إشراف السيد/ كافازوا كاتجوموبز (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا) والسيد/ باراسو دياوارا (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية). وتألف الفريق المنظم، على وجه الخصوص، من الأستاذة/ رومبيدزاي أديبايو (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا) والسيد/ لواء الدين فليس (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا) والسيد/ كي تاجاوا (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا) والأستاذة/ روي شو (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا). وتولى أعضاء مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية الواردة أسماؤهم فيما يلي مراجعة الأوراق في إطار التحضير للمؤتمر الأكاديمي: البروفيسور/ أولو أجاكاي (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، البروفيسورة/ كريستينا داليساندرو (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، البروفيسورة/ إليزابيث أموكوجو (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، البروفيسور/ نيكولاس بيكبي (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، السيد/ عمر ديخات (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، حسين الشاعر (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا)، فاتوماتا دايت ماما كين (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا)، د. جبريهيوت أجبا كيبيديو (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، البروفيسور/ روبرت نانتشوانج (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، تشارلز نيويكونج (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، جيوانسينج راملوجون (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، البروفيسور تيموثي إم شو (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، د. جلوريا سومموليكا (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية)، أوتكو تيكسوز (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا)، بيتسات يوهانس كاساهون (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا)، ديفيد رايت (مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا). وقدم كل من الأستاذة/ ماريا تيريزا أريناس والأستاذة/ ميشيل دوغلاس روماني والأستاذة/ ماري نيومو الدعم اللوجستي والإداري.

الرسائل الرئيسية الموجهة من المؤلفين

- **منذ الاستقلال، ناضلت معظم البلدان الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.** وعلى الرغم من المبادرات الإقليمية المتوافقة مع خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، غابت الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ التغييرات الضرورية، وغالبًا ما يتم تبني المبادرات الخارجية أكثر من المبادرات القارية، حيث **يأتي التفاوت الكبير بين التطلعات الإقليمية والتقدم المحرز حتى الآن** نتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة، والبطالة (خاصة بين الشباب)، وزيادة الديون، وضعف المؤسسات، وتغيّر المناخ، وارتفاع معدل الأمية، والفساد، وازدواجية المنظمات الإقليمية، وكذلك التدخل الأجنبي في السياسة والتنمية الإفريقية. وبسبب كل هذه التحديات، تفتقر إفريقيا إلى الحيز المالي اللازم لتمويل المشاريع الكبرى، كما تعاني ضعف الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في الخطط وأطر العمل الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد تفاقم ذلك أيضًا مع قضايا الاستبداد والصراع والتمرد والتطرف العنيف.

- **أدت الاضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) إلى زيادة تدهور الأوضاع المالية وارتفاع الدين العام.** ونتج عن ذلك افتقار العديد من الدول الإفريقية الأعضاء، ومنها البلدان متوسطة الدخل، إلى حيز السياسات العامة اللازمة لاتخاذ التدابير المالية الضرورية للتصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩. أضافت الجائحة مزيدًا من الضغوط على البلدان الإفريقية التي تحتاج إلى خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الأكثر ضعفًا والفقراء وكبار السن. وقدّر صندوق النقد الدولي[١] أن البلدان الإفريقية ستعاني عجزًا تمويليًا في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-١٩ بقيمة ٢٨٥ مليار دولار أمريكي، لإنعاش اقتصاداتها، وتعزيز النظم الصحية الوطنية، وتنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي لفئات المجتمع الأكثر ضعفًا.

- **تعاني البلدان الإفريقية أيضًا تقلصًا في الحيز المالي نتيجة النزيف المالي الحاد في "المساحات غير الخاضعة للحكم"،** إذ تتخلى الحكومة عن جوانب من القطاع، أو تتنازل عنها عمدًا للجهات الفاعلة غير الحكومية، بموافقة صريحة منها على تحصيل الإيجارات من القطاع إلى حد كبير لصالح الأخيرة. ويؤدي تقلص الحيز المالي إلى عدم قدرة الحكومات على مواصلة الإنفاق على الخدمات الأساسية، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩.

- **للتصدي للقيود التي تكتنف الحيز المالي، تحتاج الحكومات إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية** من خلال تحسين عملية تحصيل الإيرادات، وكبح جماح الفساد، وخفض معدلات التضخم، وتحسين جودة إدارة الإيرادات؛ بتوسيع القاعدة الضريبية؛ وتسهيل إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي؛ وزيادة مساهمة القطاع الأولي في الاقتصاد من خلال إضافة القيمة والاستفادة من المنتجات الأولية؛ والحفاظ على معدلات الضرائب عند المستويات المثلى غير المُشوِّهة. فسيساعد ذلك البلدان على اتباع سبل بناء الاحتياطات المالية التي تعزز نطاق السياسة المالية التوسعية من أجل التصدي لمخاطر الهشاشة الناشئة والصراع وتمكين البلدان من تحقيق الاستدامة المالية.

- **يمكن لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أن تلعب دورًا مهمًا، فهي تحدد قدرة البلدان الإفريقية على الحصول على التمويل في الأسواق الرأسمالية الدولية.** لذا، من الضروري الدعوة إلى إنشاء وكالة تقدير جدارة ائتمانية يقع مقرها في إفريقيا تحت رعاية الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي من أجل وضع تقدير موضوعي للجدارة الائتمانية للبلدان الإفريقية يراعي ظروف المنطقة والأسس الاقتصادية.

١ https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/05/18/sp051821-remarks-at-financing-african-economies-conference

- **حتى قبل ظهور الجائحة، كان هناك مستوى خطير من تراكم الديون في إفريقيا مدفوعًا بعدة عوامل داخلية وخارجية.** وترتبط هذه العوامل بشكل أساسي بهيكل الاقتصادات الإفريقية وطبيعتها، ويشمل ذلك غياب الروابط والتنويع، ومحدودية القدرة على تعبئة الموارد، والافتقار إلى الكفاءة في الإنفاق العام، وزيادة الحاجة إلى البنى التحتية، والاقتراض. وغالبًا ما تأتي التدخلات المتعلقة بالديون المقدمة إلى البلدان الإفريقية، وإن كانت تستحق الثناء، مصحوبة بشروط يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية في القارة من خلال تخفيض الإنفاق الاجتماعي.

- **تتزايد تكلفة خدمة الديون، وهو ما ينطوي على تداعيات خطيرة تؤثر على النمو وتزيد من قابلية الاقتصادات الإفريقية للتأثر، ما يؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار وزيادة عدم المساواة.** علاوة على ذلك، فإن زيادة الاقتراض من قِبل الدول الإفريقية الأعضاء لم تؤد إلى تحقيق نمو اقتصادي لأن الاقتصاد الإفريقي يعتمد بشكل كبير على تصدير السلع وأسعار هذه الصادرات غير محددة في إفريقيا. ومن ثمَّ، جرى التشديد على ضرورة تنويع اقتصادات إفريقيا ووضع سياسات تجارية وصناعية فعالة لضمان نجاح تنويع الديون مع إفريقيا. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي التمسك بقرار صندوق النقد الدولي الحالي بتأجيل الديون للتخفيف من أعبائها؛ ودراسة إمكانية إسقاط الديون؛ وتعزيز القدرة على تعبئة الموارد المحلية؛ وتحسين الحكم على المستويين دون الوطني والوطني؛ والاتفاق على ميثاق عالمي جديد لخفض التدفقات المالية غير المشروعة أو وضع حد لها.

- **ينشأ تحد آخر نتيجة للتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالديون،** ومنها سندات التونة وأعمال النهب خلال جائحة كوفيد-١٩ والتلاعب بالفواتير التجارية والصناديق الانتهازية ومقايضات الديون بأسهم الملكية والرسملة الخفية. ومن المهم فهم الاقتصاد السياسي وراء مشكلة ديون إفريقيا: فقد أدى التاريخ الاستعماري للقارة والسياسة المالية ما بعد الاستعمار إلى تفاقم مشكلة الديون وإضعاف المؤسسات؛ وأدى تحرير الأسواق الدولية ورفع القيود إلى خلق بيئة مواتية للتدفقات المالية غير المشروعة؛ كما ساهمت الديون البغيضة والدعاوى المرفوعة من جانب الصناديق الانتهازية في نشأة مشكلة الديون.

- **يحتاج هيكل الاقتراض الدولي إلى تغيير جذري يتيح للبلدان الإفريقية الاقتراض بشروطها.** وتنطوي التطورات في السنوات الأخيرة على الصعيد الدولي، مثل مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، والمعاهدة الضريبية العالمية الجديدة، والشفافية ومتطلبات الإفصاح، على إمكانية تخفيف حدة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالديون، على الرغم من أن تصميم مثل هذه الأطر لا يشمل وجهات النظر الإفريقية وغالبًا ما يفتقر إلى التنفيذ.

- **يعيش الكثير من الناس في إفريقيا في بلدان تسودها الهشاشة والصراع والعنف.** وسيظل عدم التصدي لهذه "الهشاشة" ينطوي على تداعيات خطيرة على حياة الإنسان في الدول الهشة نفسها، ويشكل خطر انتشار انعدام الأمن/الصراع في البلدان المجاورة. وتعد لامركزية الإيرادات إحدى الطرق الواعدة لبناء دول قومية فاعلة في ظل الهشاشة، حيث تلعب الضرائب دورًا أساسيًا في بناء الدول. وعلى الرغم من أن اللامركزية أدت إلى زيادة توليد الإيرادات المحلية، يلزم إجراء المزيد من البحوث لتقييم أثرها على كفاءة الإنفاق العام وتقديم الخدمات. فمن المهم تحسين أنواع الإيرادات المُحوّلة والتركيز على تلك التي لها صلة مباشرة بتقديم الخدمات حتى تصل الفوائد إلى الفئات الأكثر ضعفًا.

- **علاوة على ذلك، تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تفاقم حالة عدم الاستقرار السائد في إفريقيا، بالإضافة إلى آثارها الكبيرة على الصحة العامة.** غالبًا ما تواجه الحكومات الإفريقية معضلة في الاختيار بين تعزيز حق النمو أو حماية الحقوق الصحية. ولأن القطاع غير الرسمي يوظف نسبة لا تقل عن ٨٥٪ من سكان إفريقيا، فإن الافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في أوقات الأزمات، ما يؤجج الصراعات القائمة. ومع تزايد أعداد الانقلابات في جميع أنحاء المنطقة، فإن عسكرة السياسة وظهور الأنشطة الجهادية المتطرفة يمثلان أحد الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار. تؤدي كل هذه الاتجاهات بالاقتران مع أنظمة الرعاية الصحية الهشة في البلدان الإفريقية إلى سرعة التأثر بالآثار السلبية مقارنة بالنظم الصحية في الاقتصادات الأكثر تقدمًا.

- **يمكن الحد من هشاشة الدولة بشكل كبير بعد تخفيف حدة التوترات المحيطة بأوجه التداخل بين التفاوتات الاقتصادية والقضايا الديموغرافية الأخرى.** على سبيل المثال، تؤثر نقاط الضعف في هياكل الدولة - التي تتسم بمزيج من أوجه عدم المساواة الناتجة عن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - على الأمن الاقتصادي للمرأة، وتوسع نطاق عدم المساواة بين الجنسين، وقد تؤدي إلى مزيد من الصراع.

- **تساعد الاستثمارات في رأس المال البشري على الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الشامل.** فالتعليم لا يوفر المعرفة والمهارات فحسب، بل الأهم من ذلك أنه يزود الأفراد والجماعات بالوعي النقدي ببيئتهم ويعزز قدرتهم على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولتحسين وضع عدم المساواة بين الجنسين، يتعين على الحكومات أيضًا أن تكون أكثر شمولاً من خلال إشراك المنظمات النسائية المحلية واستشارتها في إعداد سياسات المساواة بين الجنسين ورصدها وتقييمها، حيث يؤدي وضع المجموعات النسائية في صميم تنفيذ السياسات العامة والتقييمات إلى حدوث تغييرات مؤسسية دينامية قادرة على التصدي لأوجه عدم المساواة الجديدة التي قد تنشأ.

- **يتعين على القادة الأفارقة إعداد وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات عامة يمكنها استيعاب احتياجات القارة وقدراتها ومهاراتها لتخطي جائحة كوفيد-١٩.** وعلى وجه التحديد، ينبغي تعزيز عناصر النهج القائم على الأمن البشري في صياغة الاستجابات للجائحة. ويشمل ذلك دراسة البُعد متعدد الجوانب لانعدام الأمن والتهديدات، والتحوّل من المنظور المؤسسي المتمحور حول الدولة إلى نهج يتمحور حول الشعب، والنظر إلى الأفراد بوصفهم الوحدة الأساسية للتحليل.

الخلفية والمقدمة

عقد مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا التابع للأمم المتحدة (OSAA) بالتعاون مع مؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF) المؤتمر الأكاديمي الأول افتراضيًا بعنوان "الحيز المالي لإفريقيا وما تعانيه من هشاشة وصراع" خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

يعد المؤتمر نتاجًا رئيسيًا جديدًا لمكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا يرتبط بوظيفتيه الرئيسيتين وهما: إسداء المشورة والدعوة. ويسترشد مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا إستراتيجيًا بخطته الإستراتيجية (انظر الملحق)، التي تؤدي دورًا أساسيًا، من بين جملة أمور، في تغيير المفهوم السائد عن إفريقيا ومن إفريقيا. لذلك، من خلال المؤتمر الأكاديمي الإفريقي، يسعى مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا إلى توفير منصة للأوساط الأكاديمية للمساهمة في صياغة المفهوم السائد عن إفريقيا ومن إفريقيا والتأثير عليه على المستوى العالمي. ومن خلال شراكتهما، يواصل كل من مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية الدعوة إلى تعزيز البحث وتشجيع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والقائمة على الأدلة باعتبارها اللبنة الأساسية لوضع سياسة التنمية في إفريقيا.

أتاح المؤتمر منصة عالمية للخبراء والعلماء والأكاديميين الأفارقة لمناقشة ورفع مستوى الوعي الدولي بالقضايا الحاسمة ذات الصلة بالموضوع ودعم الجهود المبذولة من جانب البلدان الإفريقية وشركاء التنمية والرامية إلى المضي قدمًا نحو غدٍ أفضل عقب جائحة كوفيد-١٩. وناقش المؤتمر سبل ووسائل توسيع الحيز المالي، وتعزيز التنمية المستدامة، وتجنب تدهور الهشاشة، ومنع الصراعات في القارة في ظل التعافي والمضي قدمًا نحو غدٍ أفضل عقب الجائحة. كما يسعى المؤتمر إلى سد الفجوة المعرفية وتبادل المعلومات وبناء قدرات صناع السياسات العامة، ومنهم المسؤولون الدبلوماسيون الأفارقة، لتمكينهم من المشاركة بنشاط في العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة.

تشتمل هذه الخلاصة على الأوراق البحثية ووقائع المؤتمر الأكاديمي الذي عقده كل من مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية. واختارت اللجنة، المكونة من أعضاء مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الإفريقية، الموضوعات التي ستُناقش في الجلسات، ووضعت قائمة بأسماء المناقشين وأعضاء اللجان، وحددت الأوراق المقرر عرضها في المؤتمر.

تم الإعلان عن دعوة لتقديم الأوراق على الموقع الإلكتروني لمكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا وغيره من المنافذ الأكاديمية قبل انعقاد المؤتمر بستة أشهر. وبناءً على الدعوة الموجهة لتقديم الأوراق المتعلقة بموضوع المؤتمر، وردت ١٨ ورقة، وقع الاختيار على ٨ منها في البداية. وحُددت المبادئ التوجيهية لاختيار الأوراق بالاتفاق بين منظمي المؤتمر، حيث تضمنت هذه المبادئ مراجعة الأوراق استنادًا إلى المعايير الخمسة التالية: سهولة القراءة، والمنهجية، والتحليل والبيانات، وبُعد السياسات العامة من منظور إفريقي، والتوصيات. بعد ذلك، خضعت الأوراق المختارة لعملية التحرير ولكنها لم تخضع لعملية تحكيم رسمية وحُدد طول الورقة. وجرت مراجعة الأوراق الثماني المختارة وتم عرضها ومناقشتها خلال المؤتمر. وبناءً على التعليقات الواردة من المشاركين، خضعت الأوراق لمزيد من التنقيح. ونُشرت في هذا المجلد مجموعة فرعية تضم سبع ورقات من الأوراق المختارة، فلم تُستكمل ورقة واحدة في الوقت المحدد للخلاصة، على الرغم من تضمين ملخص للعرض التقديمي في هذه الوثيقة.

تهدف هذه الخلاصة إلى دعم البحث الإفريقي في موضوع المؤتمر وتعرض النتائج الرئيسية للمؤتمر والأوراق البحثية.

في هذه الخلاصة، تتركز الأوراق البحثية حول المواضيع الفرعية الثلاثة التالية ويُسلط الضوء على التوصيات المحددة المنبثقة عن المناقشة تحت كل موضوع من المواضيع الفرعية:

- القدرة على تحمل الديون وأثرها على الهشاشة والصراع؛
- التدفقات المالية غير المشروعة واللامركزية وآثارها على الحيز المالي في إفريقيا؛
- بناء قدرة إفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات وإقامة مجتمع يسوده العدل والشمولية والسلام في إفريقيا.

الجلسة الافتتاحية

في ملاحظاتها الافتتاحية، قدمت **الأستاذة/ كريستينا دوارتي**، وكيلة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بشؤون إفريقيا، نظرة عامة عن مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا (OSAA)، مشيرة إلى أن المؤتمر الأكاديمي يعد نتاجًا رئيسيًا جديدًا لمكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا يرتبط بوظيفتيه الرئيسيتين وهما: إسداء المشورة والدعوة. وسلطت الضوء على أن مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا يسترشد بخطة إستراتيجية تؤدي دورًا أساسيًا، من بين جملة أمور، في تغيير المفهوم والتصور الخطأ عن إفريقيا وانطلاقًا من هذه النقطة يدخل المؤتمر الأكاديمي حيز التنفيذ: المفهوم السائد عن إفريقيا ومن إفريقيا. وأشارت إلى أن مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا كان وما زال يؤدي دور وسيط المعرفة بين منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية/الشركاء في مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا، ومن ثمَّ، فإن تنظيم هذا المؤتمر الأكاديمي يعد أمرًا بالغ الأهمية.

فيما يتعلق بموضوع المؤتمر، شددت الأستاذة/ دوارتي على أن الاستدامة لن تتحقق بالإصرار على الصيغ القديمة التي تصور إفريقيا كقارة في حاجة إلى المساعدة وتخفيف أعباء الديون، بل بالنظر إلى البلدان الإفريقية بوصفها شركاء متساوين مع الجهات الدولية الأخرى، القادرة على تطوير مصادر التمويل الخاصة بها وإدارتها. ينبغي أن تكون هذه هي العقلية التي نستعين بها في التصدي لمشكلتَي الحيز المالي والهشاشة في إفريقيا. وفي هذا الصدد، تتمثل الطريقة الأكثر فعالية لكسر هذه الحلقة المفرغة في تفعيل سلسلة قيم الحوكمة بوصفها مصدرًا للثقة والمصداقية.

في ملاحظاته الافتتاحية، أشار **البروفيسور/ إيمانويل نادوزي**، الأمين التنفيذي لمؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF)، إلى أن موضوع المؤتمر جاء في الوقت المناسب نظرًا إلى أن جائحة كوفيد-١٩ تسببت في تراجع حاد في النشاط الاقتصادي العالمي منذ أوائل عام ٢٠٢٠. وذكر مشيرًا إلى إفريقيا، على وجه التحديد، أن الجائحة قد أضافت مزيدًا من الضغوط على جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، ما أدى إلى قلة فرص العمل. وأُضيف مزيد من الضغوط على خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الأكثر ضعفًا، والفئات المستضعفة حديثًا، والفقراء، وكبار السن. وقد أدى ذلك إلى فرض ضغوط مالية على ميزانيات الحكومات لأن لديها حيزًا ماليًا محدودًا، بينما تواجه في الوقت نفسه احتياجات إنفاق إضافية كبيرة. وأفاد أن صندوق النقد الدولي قدّر أن البلدان الإفريقية ستعاني عجزًا تمويليًا في مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-١٩ بقيمة ٢٨٥ مليار دولار أمريكي، لإنعاش اقتصاداتها، وتعزيز النظم الصحية الوطنية، وتنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي لفئات المجتمع الأكثر ضعفًا.

وأشار إلى أن مؤسسة بناء القدرات الإفريقية ترى أن هناك عدة أبعاد لتنمية القدرات المطلوبة لمساعدة البلدان الإفريقية الهشة والمتأثرة بالصراعات في كسر الحلقة المفرغة لتدني معدلات التنمية وسرعة التأثر والهشاشة والصراع. ويشمل ذلك القدرة على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والأمن لاستعادة الشعور بالثقة لدى الشركاء الراغبين في التنمية. وشدد على ضرورة تعزيز قدرة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات على تحديد مصادر التمويل لدعم عودتها إلى مسار التعافي والتنمية. كما أكد على أهمية تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتقليل التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) وأفاد أن مؤسسة بناء القدرات الإفريقية وأعضاء الاتحاد المعني بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة قد أنشأوا صندوقًا استئمانيًا متعدد المانحين لدعم مبادرات الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي والمعني بالتدفقات المالية غير المشروعة.

أكدت سعادة السفيرة/ فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة، أن الصلة بين السلام والأمن والتنمية أمر حتمي إذا أردنا معالجة القضايا بطريقة شاملة وتحقيق أهدافنا الإنمائية القارية والعالمية، خطة عام ٢٠٦٣ و٢٠٣٠. وسلطت الضوء على بعض التحديات الاقتصادية التي تواجهها إفريقيا، وهي تدهور الأوضاع المالية وارتفاع الدين العام، وأشارت إلى أن العديد من الدول الأعضاء، ومنها البلدان متوسطة الدخل، تفتقر إلى حيز السياسات العامة اللازمة لاتخاذ التدابير المالية الضرورية للتصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩. وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-١٩ عطلت تدفق المعونات الإنسانية، وقيدت عمليات حفظ السلام، وأدت إلى تشتيت جهود بناء السلام الجارية.

ذكرت السفيرة أن الجائحة زادت للغاية من صعوبة تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها بحلول عام ٢٠٣٠، وأشارت كذلك إلى أنه حتى قبل حدوث الجائحة، كانت إفريقيا بعيدة عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفادت أن الاتحاد الإفريقي قد أدى دورًا مركزيًا في إدارة الجهود الرامية إلى الحد من تأثير الجائحة ودعم مفوضية الاتحاد الإفريقي ومركز مكافحة الأمراض في إطلاق عدد من المبادرات مثل صندوق الاستجابة لكوفيد-١٩ التابع للاتحاد الإفريقي. وأوضحت أن التمويل اللازم لتحوّل إفريقيا نحو النمو الشامل بعد جائحة كوفيد-١٩ يتطلب تعبئة فعالة للموارد المحلية، ولا سيما عن طريق اجتثاث التدفقات المالية غير المشروعة من القارة. كما ذكرت أن تحقيق التعافي من جائحة كوفيد-١٩ المتسم بالاستدامة والمرونة يتطلب تعبئة الموارد الكافية وبذل الجهود العالمية المشتركة لتسريع عملية تطوير البنية التحتية عالية الجودة في إفريقيا؛ والتحوّل الإنتاجي السريع من خلال التصنيع وسلاسل القيم الإقليمية؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

الأوراق البحثية

الموضوع ١, القدرة على تحمل الديون وأثرها على الهشاشة والصراع

الورقة ١,١ الرجوع إلى المصدر؟ حل مشكلة تراكم الديون الجديدة وفيروس كورونا المستجد (كوفيد-٩١) والأزمة الاجتماعية في إفريقيا

صامويل أوجو أولورونتوبا

حاصل على درجة الدكتوراه من معهد في الدراسات الإفريقية، جامعة كارلتون، أوتاوا، أونتاريو. كندا.
SAMUELOJOOLORUNTOBA@CUNET.CARLETON.CA

الملخص

تتلاشى بسرعة الآمال الكبيرة المعلقة على أن يؤدي الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها في أوائل القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز الحيز المالي في إفريقيا من خلال الوفورات المحققة من التكاليف المرتفعة لخدمة الديون، حيث نتج عن الأزمات المالية العالمية التي تلت الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ وضع نظام جديد لتراكم الديون في إفريقيا. وأثر الهبوط الحاد في أسعار السلع منذ عام ٢٠١٤ على الاقتصادات الرئيسية مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا وزيمبابوي مع دخول العديد من هذه البلدان في حالات من الركود بتتابع سريع. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن سبعة عشر بلدًا على الأقل، أي ما يمثل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للقارة، تواجه حالة مديونية حرجة أو معرض بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة. فبدءًا من نيجيريا ووصولاً إلى جنوب إفريقيا، نمت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نموًا هائلاً. وتسببت جائحة كوفيد-١٩ في تفاقم هذه التحديات بسبب الإجراءات المختلفة التي اتُّخذت لاحتوائه. فبدءًا من تدابير الإغلاق الشامل الوطنية ووصولاً إلى التكلفة العالية لإدارة الجائحة، اضطرت الدولة في إفريقيا إلى الاستعانة بمستوى عالٍ جديد من الاقتراض من المصادر المحلية والدولية.

تدفع هذه الورقة بأن النظام الجديد لتراكم الديون له تداعيات خطيرة على القطاع الاجتماعي في إفريقيا. ويعد كل من ارتفاع مستوى البطالة، لا سيما بين الشباب، واضطراب الاقتصاد غير الرسمي، وزيادة معدلات النمو السكاني، وتقلص الحيز

المتاح لتعبئة الموارد المحلية، من بين المؤشرات الدالة على الأزمة الاجتماعية التي يمكن أن يحدثها ارتفاع مستويات الديون. فبدون اتخاذ التدابير المناسبة، على الصعيدين الوطني والعالمي، لمعالجة هذه المشكلة، ستؤدي زيادة مدفوعات الفائدة وارتفاع المديونية إلى تدهور الوضع المالي الهش بالفعل عن طريق صرف الموارد بعيدًا عن تعزيز النمو والاستثمارات الإنتاجية والاجتماعية. وباستخدام البيانات المستمدة من منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى الوثائق الصادرة عن حكومات وطنية محددة في إفريقيا، تحلل الورقة التداعيات المحتملة لزيادة أعباء الديون في القطاع الاجتماعي في إفريقيا وكذلك تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، تبحث الورقة الأوضاع المحلية والدولية وكذلك الأنظمة الاقتصادية التي أدت إلى مستوى تراكم الديون الحالي. فعلى المستوى المحلي، تضافرت العوامل المتمثلة في محدودية نطاق وحجم الإنتاجية، والقاعدة الضريبية المحدودة، والفساد في القطاع العام، والتدفقات المالية غير المشروعة في القطاع الخاص، والافتقار إلى البنية التحتية الإنتاجية مهيأة الظروف لتراكم ديون جديدة. أما على المستوى الدولي، فيساهم الافتقار إلى وجود هيكل حوكمة عالمي مناسب لتنظيم تدفق رأس المال، والإشراف على شروط منح القروض من قِبل المنظمات الخاصة، والقروض الممنوحة بدون ضمان من الاقتصادات الناشئة، في زيادة أعباء الديون الجديدة في إفريقيا. وعلى إثر جائحة كوفيد-١٩، قدم صندوق النقد الدولي حدودًا ائتمانية للبلدان الإفريقية المستحقة وأجّل سداد مدفوعات خدمة الديون. ورغم أن هذه الخطوات جديرة بالثناء، فإنها غير كافية للتصدي لمشكلة الديون المتزايدة والأزمة الاجتماعية المرتبطة بها في إفريقيا. وتقدم الورقة، مع التسليم بدور جائحة كوفيد-١٩ في نشأة نظام الديون الجديد، توصيات حول دور تعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والدولي في تقليل العواقب الحتمية لنظام الديون الجديد على القطاع الاجتماعي في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية: تراكم الديون، كوفيد-١٩، الأزمة الاجتماعية، إفريقيا، تعبئة الموارد المحلية

١ موجز الامتداد التاريخي

شهدت السبعينيات العديد من التغييرات الجذرية في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. أدى انهيار نظام بريتون وودز وأزمة النفط وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية واجهتها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحوّل في السياسة النقدية والتوجه الاقتصادي العام (Gilpin, ٢٠٠١). وأدى تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وإصرارها على تأكيد نفوذها بتحديد أسعار وكمية النفط الخام المقرر إنتاجه إلى تكوين فائض في الأموال من قِبل أعضاء منظمة النفط (Spero وHart ٢٠١٠). وأُودعت هذه الأموال في البنوك الخاصة في الغرب. وبينما تتمتع البلدان الأعضاء في أوبك بفائض في الأموال، فإن البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية الأخرى تواجه حالات عجز خطيرة وغيرها من مشاكل الاقتصاد الكلي. يشير Gilpin (٢٠٠١) إلى أن إعادة تدوير الفائض الناتج لدى أوبك وتقديمه إلى البلدان الأقل نموًا التي تعاني عجزًا على شكل قروض ممنوحة من بنوك دولية كبيرة زاد من احتمال وقوع الأزمة في نهاية المطاف. فبدءًا من المكسيك ووصولاً إلى مالي، أصبحت الديون تحديًا رئيسيًا أمام التطلعات الإنمائية للبلدان النامية والأقل نموًا (انظر الشكل ١ للاطلاع على معدل تراكم الديون في إفريقيا خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤).

زاد قرار نظام الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة بالتحوّل من السياسة النقدية المتساهلة إلى السياسة النقدية الصارمة الوضع المزري بالفعل تعقيدًا. وما تبع ذلك كان انتصار المذهب الليبرالي الجديد الذي رفع شعار "لا بديل للسوق" محققًا بذلك الشهرة لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان.

أدت مشاركة صندوق النقد الدولي في حل مشاكل الاقتصاد الكلي التي تواجهها البلدان الأقل نموًا والبلدان النامية على حد سواء إلى تبني برامج التكيّف الهيكلي في الثمانينيات. وأدت التدخلات إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب وإضعاف قدرة الدولة على تخصيص الموارد وتأمل المصالح المحلية المتنافسة (Mkandawire وSoludo، ١٩٩٩). كما أدت الحملات التي تبنتها منظمات المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والدولي، والشخصيات السياسية البارزة مثل توني بلير ونجوم موسيقى الروك مثل بونو، إلى انطلاق حملة عالمية للإعفاء من الديون. وأُسقط أكثر من ١٠٠ مليار دولار من الديون المستحقة على الدول الفقيرة في إفريقيا. وفي بعض الحالات، أُعيدت جدولة الديون. ووفقًا لما ذكره Abrego وRoss (٢٠٠٢:١)،

توفر المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تخفيفًا كبيرًا من أعباء الديون للبلدان المؤهلة عن طريق تخفيض أرصدة ديونها الإجمالية بنحو النصف، أو، بالاقتران مع التخفيف التقليدي بمرور الوقت، بنسبة تصل إلى ٨٠ في المئة. فهي تخفض مدفوعات خدمة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصورة ملحوظة، وتتيح مجالاً للإنفاق الاجتماعي المتزايد، وتوفر أساسًا متينًا للقدرة على تحمل الديون.

ومع ذلك، بعد إطلاق هذه المبادرات المختلفة بحوالي ثلاثة عقود، عاد تراكم الديون بشكل هائل في معظم البلدان الإفريقية. وتبحث هذه الورقة الاتجاه الجديد لتراكم الديون في إفريقيا وآثاره الاجتماعية. كما كان الحال مع النظام السابق لتراكم الديون، تنفق البلدان الإفريقية اليوم جزءًا كبيرًا من إيراداتها القومية لسداد مدفوعات خدمة الديون، بطرق تترك قطاعات بالغة الأهمية في المجتمع مثل الصحة والتعليم والحصول على مياه نظيفة وغيرها في حالة يرثى لها. فما هي الظروف التي جعلت البلدان الإفريقية عرضة لتراكم ديون جديدة؟ وإلى أي مدى يؤثر الهيكل العالمي للتراكم على إعادة إنتاج أبعاد الاقتصادات الإفريقية؟ وكيف تؤثر الاتجاهات الجديدة في تراكم الديون على المخصصات الاجتماعية في إفريقيا؟ وكيف ساهمت جائحة كوفيد-١٩ في نشأة نظام الديون الجديد في إفريقيا؟ وما هي الخيارات المتاحة للبلدان الإفريقية في إدارة التحديات التي تطرحها المديونية المتضخمة الجديدة؟ تُحلل هذه الأسئلة باستخدام البيانات السابقة والمعاصرة المتعلقة بالديون المحلية والخارجية في بلدان مختارة في إفريقيا. ويمضي ما تبقى من الورقة على النحو التالي. في القسم الأول، أبحث الدوافع الجديدة لتراكم الديون. ويتبع ذلك تحليل طريقة نشأة الهيكل العالمي للتراكم، لا سيما فيما يتعلق بكيف أفسح عدم وجود ميثاق عالمي لإدارة الديون مجالاً للمُقرِضين من القطاع الخاص لإقراض الأموال للبلدان الإفريقية دون ضمان ترشيد استخدام هذه الأموال. كما يبحث هذا القسم أيضًا في ظهور جهات فاعلة جديدة مثل الصين وكيف يمكن لنُهجها الانفرادية للإقراض أن تفسح المجال للإقراض غير الآمن. وتتبع هذا القسم دراسة لكيفية تأثير النظام الجديد لتراكم الديون على الإنفاق الاجتماعي وإمكانية حدوث أزمة اجتماعية في حالات الحرمان وغياب الاستجابة المناسبة من جانب الحكومة. ويتضمن هذا القسم أيضًا تحليلاً للطريقة التي أدت بها جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم حافظة الديون في إفريقيا. أما القسم التالي فيحلل الخيارات المتاحة للبلدان الإفريقية في إدارة النظام الجديد لتراكم الديون. كما وُضع دور المجتمع الدولي في تخفيف حدة هذا التحدي الجديد في نصابه الصحيح. ويضم القسم الأخير الخاتمة.

٢ دوافع تراكم الديون الجديدة في إفريقيا

توجد عدة عوامل داخلية وخارجية أدت إلى نشأة النظام الجديد لتراكم الديون في إفريقيا. على المستوى المحلي، يعد هيكل الاقتصاد من حيث تكوينه، وغياب الروابط وعدم كفاية التنويع، ومحدودية القدرة على تعبئة الموارد،

الشكل ١: تراكم الديون في إفريقيا، ١٩٩٨-٢٠٠٤

نظام الديون السابق

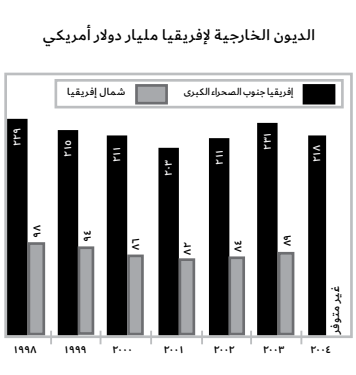

- أنظمة الديون السابقة في الثمانينيات
- إصلاحات وتخفيف عبء الديون
- النمو المرتبط بإعفاءات الديون

المصدر: تجديد الأمم المتحدة لإفريقيا، من البيانات الواردة في تمويل التنمية العالمية للبنك الدولي، ٢٠٠٥

وزيادة الحاجة إلى الإنفاق على البنى التحتية، من العوامل الرئيسية لتراكم الديون، حيث تعتمد الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا (مع القليل من التعديلات) وأنغولا وغانا وكينيا وعدد قليل من البلدان الأخرى على صادرات المعادن والفلزات والسلع الزراعية للحصول على عائدات كمصادر للإيرادات. وأدى الهبوط المفاجئ في الأسعار الدولية للسلع الذي شهدته الفترة منذ عام ٢٠١٤ إلى حدوث فجوات حادة في الإيرادات. ففي نيجيريا على سبيل المثال، أدى الهبوط المفاجئ في أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ إلى دخول البلاد في حالة من الركود. كما واجه جنوب إفريقيا أيضًا حالة من الركود في عام ٢٠١٥ مع تحقيق الحد الأدنى من النمو خلال السنوات ما بين ذلك حتى دخل في أسوأ حالة ركود له مع ظهور كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من خروج هذين البلدين من حالة الركود في أواخر عام ٢٠٢٠ (انظر Vanek وMaseko، ٢٠٢٠)، فإن النمو كان محدودًا في حالة جنوب إفريقيا. ووفقًا للبنك الدولي (٢٠٢١)، من المتوقع أن تنمو أنغولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا بنسبة ٠,٤ في المئة و٢,٤ في المئة و٤,٦ في المئة على التوالي خلال عامَي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. في حين تبدو التوقعات بالنسبة إلى البلدان غير المعتمدة على الموارد مثل كوت ديفوار وكينيا أكثر إشراقًا، فمن المتوقع أن يحققا نموًا قدره ٦,٢ و٥,٠ على التوالي خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أيضًا أن تحقق بلدان أخرى في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نموًا قدره ٣ في المئة على الأقل.

وعلى الرغم من أن توقعات النمو الجديدة تُعزى إلى إصلاحات هيكلية واقتصادية كلية جذرية مثل الإلغاء المخطط لدعم الوقود في نيجيريا (الذي تم تأجيله في الوقت الحالي خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى وقوع أزمة اجتماعية خطيرة)، وتوحيد سعر الصرف في السودان، وانفتاح قطاع الاتصالات على القطاع الخاص في إثيوبيا، وتشديد السياسة المالية والنقدية، (البنك الدولي، ٢٠٢١)، فإنه من المعروف أن معظم هذه الديون نتجت عن الإنفاق التوسعي على البنى التحتية من خلال ديون جديدة.

توضح الأشكال ٢-٤ المستويات المتزايدة للديون التي تراكمت على نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنغولا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠. في حالة نيجيريا، تأتي معظم الديون من الصين. وعلى الرغم من الإنفاق الهائل على البنية التحتية على مدار السنوات الست الماضية، ومنها تطوير خطوط السكك الحديدية القديمة وبناء خطوط جديدة، وتطوير وبناء طرق جديدة بالإضافة إلى تطوير المطارات، فإن هناك صلة ضعيفة بين هذه الاستثمارات الضخمة وزيادة النواتج الاقتصادية، حيث أثر المستوى المرتفع من انعدام الأمن في جميع أنحاء البلاد المتمثل في أعمال قطع الطرق والإرهاب والاختطاف على الأنشطة الاقتصادية للمزارعين وعمال النقل. كما أنفقت نيجيريا الأموال على تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء في أثناء الجائحة. فوفقًا لمنظمة Devereux (٢٠٢١)، سُجلت في نيجيريا أكثر من مليون أسرة في المشروع الوطني لشبكات الأمان الاجتماعي وأصبحت مؤهلة للحصول على مساعدات اجتماعية منتظمة بالإضافة إلى الإغاثة الطارئة في ظل جائحة كوفيد-١٩. وعلى الرغم من أن برامج المساعدة الاجتماعية مثل إطعام أطفال المدارس كانت مستمرة قبل ظهور الجائحة، ازداد معدل الإنفاق على تلبية احتياجات الفقراء خلال هذه الفترة.

شكل الإنفاق المهدر على مختلف مستويات الحكم مثل البرلمان والسلطة التنفيذية وعلى المستويات دون الوطنية من خلال تعيين العديد من معاوني السياسيين والمساعدين الخاصين وزيادة الفساد سبلاً لحالات التسرّب. وتؤثر حالات التسرّب المذكورة على مدى قدرة الديون على تعزيز النمو. ويتضمن الإنفاق المهدر من قِبل السلطة التنفيذية للحكومة رصد مخصصات ضخمة من الميزانية للحفاظ على أساطيل تضم ما لا يقل عن عشر طائرات تابعة للرئاسة. وتشكل السياحة العلاجية بين النخب السياسية، ومن ذلك الرئيس محمد بخاري، الذي أمضى أكثر من ٥٠٠ يوم خارج نيجيريا خلال فترة رئاسته التي دامت ٦ سنوات، استنزافًا خطيرًا لموارد البلاد. وفيما يتعلق بالفساد على سبيل المثال، يُظهر أحدث تقرير صادر عن مؤسسة الشفافية الدولية تراجع نيجيريا في مؤشر الفساد لتحتل المرتبة ١٤٩ في عام ٢٠٢١ (مؤسسة الشفافية الدولية، ٢٠٢١). ومن ثمَّ، فإنه على الرغم من الإصلاحات المنفذة في البلاد، يؤثر عدم القدرة على خفض نفقات الحكام، وكبح جماح الفساد، وإدارة حالة انعدام الأمن، على مدى قدرة الإنفاق على البنى التحتية على تحقيق نتائج تنموية مثلى.

في جنوب إفريقيا، ازدادت الديون المحلية والخارجية. فمنذ عام ٢٠١٦، تزداد نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي باستمرار حيث ارتفعت في عام ٢٠٢١ من ٤٧,١٪ إلى ٦٨,٨٣٪. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٢,٣٤٪ في عام ٢٠٢٢ و٨٢,٩٪ في عام ٢٠٢٦ (O'Neill, ٢٠٢١). ويقدر إجمالي ديون جنوب إفريقيا بنحو ٤,٢ تريليونات راند (أي ما يعادل ٢٦١ مليار دولار)، (هيئة الإحصاء الكندية، ٢٠٢١). ووفقًا لبنك جنوب إفريقيا الاحتياطي، فإن نسبة ٩٠ في المئة من هذا الدين مستحقة لدائنين محليين بينما تعد نسبة ١٠ في

الشكل ٢: الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا، ٢٠٠٩-٢٠٢٠

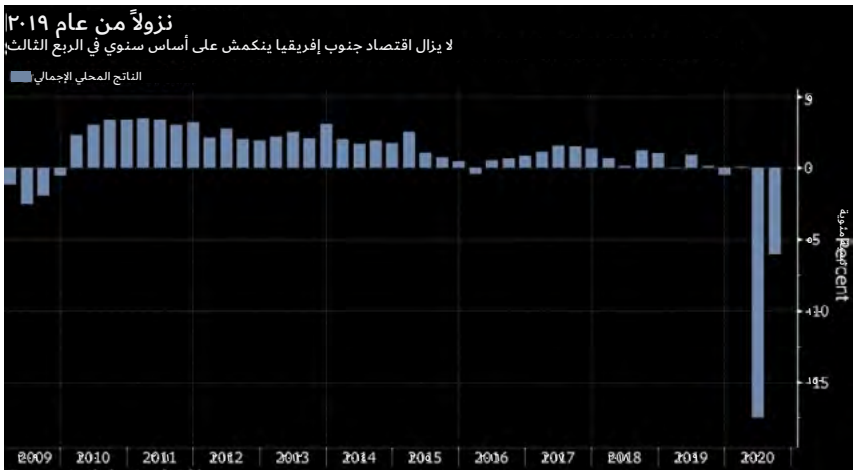

المصدر: إحصائيات جنوب إفريقيا

الشكل ٣: الديون الخارجية لنيجيريا (٢٠١٥-٢٠٢٠)

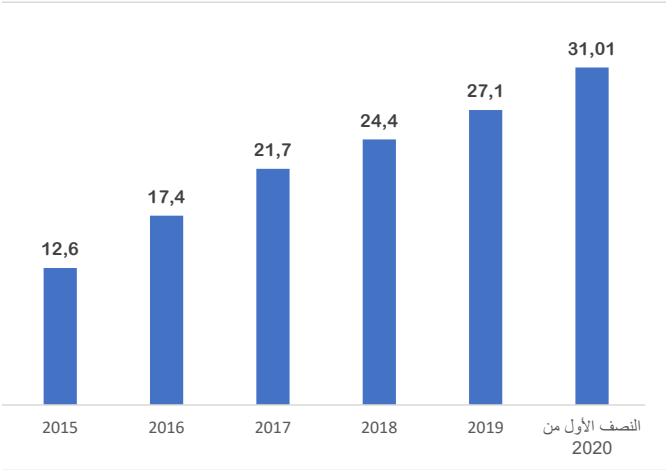

المصدر: https://www.proshareng.com/news/NIGERIA%20ECONOMY/Nigeria-s-Ballooning-Debt-Profile/54146

المئة فقط مستحقة لدائنين خارجيين. وتقدر هذه النسبة البالغة ١٠ في المئة بنحو ١٨٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، وهو ما يعادل أعلى رصيد من الديون الخارجية في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى (Faria, ٢٠٢١). ونتج هذا العبء الضخم للديون جزئيًا عن جائحة كوفيد-١٩ وتدهور الأوضاع المالية العامة الناجم عن سنوات من الإسراف في الإنفاق وسوء الإدارة ومزاعم الكسب غير المشروع (Naidoo, ٢٠٢١)، حيث تسببت جائحة كوفيد-١٩ في اضطراب الأنشطة الاقتصادية بوجه عام في جنوب إفريقيا. وتضرر قطاع السياحة بشدة بسبب حظر الرحلات الجوية الداخلية والخارجية في أجزاء مختلفة من العالم. كما خلقت الجائحة حالة لم تترك أمام الحكومة خيارًا سوى تقديم المسكنات الاقتصادية لأولئك الذين سُرحوا من عملهم بسبب الجائحة. وقد نتج ارتفاع عبء الديون في جنوب إفريقيا عن ارتفاع معدل الإنفاق الحكومي، لا سيما في الحفاظ على الشركات المملوكة للدولة التي تغرق بشكل متزايد في مستنقع الجدل. وانتشرت مزاعم استلاب الدولة والفساد في هذه الشركات (لجنة زوندو، ٢٠٢١). ووُجهت للقيادة العليا لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم، ويشمل ذلك الرئيس السابق جاكوب زوما، والأمين العام إيس ماجاشول الموقوف عن العمل، والكثيرين غيرهما تهمة إهدار أموال الدولة من خلال التلاعب في المناقصات واستلاب الدولة.

الشكل ٤: عشر دول إفريقية مثقلة بالديون للصين، ٢٠١٨

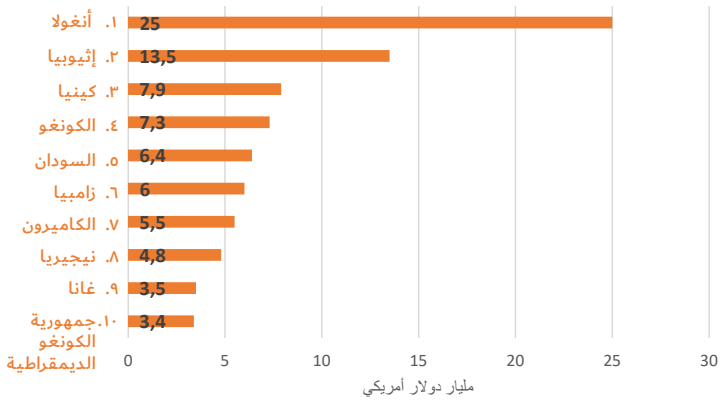

المصدر: https://africakitoko.com/the-top-ten-african-countries-with-the-largest-chinese-debt/

وفقًا لما ذكره Motibi و(٢٠١٩) Mncayi، توجد "علاقة طويلة الأمد بين الدين الحكومي ومعدل الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يعد كل من معدل الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار الفائدة بمثابة الأسباب الرئيسية للدين الحكومي في جنوب إفريقيا". ففي ظل تباطؤ معدل النمو وارتفاع معدلات البطالة، يشكل أيضًا سداد الإعانات للفئة السكانية الأكثر ضعفًا بندًا رئيسيًا من بنود الإنفاق، ما قد يساهم في زيادة المديونية المتضخمة في البلاد. ووفقًا لمنظمة Devereux (٢٠٢١:٤٢٦)، "قدم صندوق التأمين ضد البطالة (UIF) في جنوب إفريقيا إعانة دخل للعمال المُسرحين مؤقتًا، في حين أن العمال العاطلين عن العمل غير المستفيدين من التأمين ضد البطالة يمكنهم التقدم بطلب للتسجيل في نظام إغاثة الموظف المؤقت/صاحب العمل (TERS) الذي أُنشئ خصيصًا لهم". ومع ظهور الجائحة، طرح الرئيس سيريل رامافوزا مبلغًا قدره ٥٠٠,٠٠٠ مليار راند لدعم الأسر والاقتصاد (Kings، ٢٠٢٠ وTromp). وبصرف النظر عن سداد الإعانات الاجتماعية، خُصص جزء من هذه الأموال أيضًا للإنفاق على الشركات الصغيرة وسداد أجور العمال، حيث جعل ارتفاع عدد مواطني جنوب إفريقيا العاملين في القطاع غير الرسمي في كل من المناطق الريفية والحضرية هذا النوع من التدخل أمرًا بالغ الأهمية.

على غرار نيجيريا وجنوب إفريقيا، ازدادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أنغولا على فترات متقطعة خلال السنوات العشر الماضية. وارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٪ في عام ٢٠١٢ إلى ١٠٥٪ في عام ٢٠٢١. ويقدر إجمالي الديون الخارجية بنحو ٦٨,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، ما يجعل أنغولا ثاني أكبر البلدان مديونية خارجية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Faria, ٢٠٢١). ويعد الجزء الأكبر من الدين مستحقًا للصين (انظر الشكل ٣). وكما هو مبين أعلاه، كان الاعتماد الكبير للدولة على صادرات السلع، وخاصة النفط، سببًا في تحديات الاقتصاد الكلي التي تواجهها البلاد، حيث أدى هبوط أسعار السلع في عام ٢٠١٤ إلى انخفاض حاد في الأرباح الأجنبية. كما تعد الحاجة إلى إصلاح البنى التحتية وتنويع الاقتصاد من العوامل المسببة للديون الجديدة في أنغولا. وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم مشكلة الديون في أنغولا كغيرها من البلدان. فعلى غرار البلدان الأخرى ذات الموارد الطبيعية، استشرى الفساد في أنغولا. وحُوكم نجل ونجلة الرئيس السابق دوس سانتوس بتهمة تورطهما في الفساد خلال السنوات الطويلة التي أحكم فيها والدهما قبضته على البلاد (Browning, ٢٠١٩).

لتلخيص هذا القسم، تجدُر الإشارة إلى أن المديونية المتضخمة الجديدة في العديد من البلدان الإفريقية نتجت عن طبيعة اقتصاداتها المعتمدة على صادرات السلع، والتقلبات في أسعار السلع، وتباطؤ معدل نمو هذه الاقتصادات بسبب تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي، واستمرار تفشي جائحة كوفيد-١٩، وارتفاع معدل الفساد في العديد من البلدان الإفريقية. وتأتي بنفس القدر من الأهمية تلك الظروف التي تراكمت في ظلها القروض المتعددة. وتوجد مخاوف بشأن الطبيعة الغامضة للديون الصينية في إفريقيا وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بدلاً من تعزيز النمو. بصرف النظر عن ربط

القروض بصادرات النفط والغاز والمعادن، فإن الشروط التي صُرفت بموجبها هذه القروض ترسب في كثير من الحالات في اختبار التمحيص الملائم. ففي الآونة الأخيرة، تصدرت زامبيا وأوغندا ونيجيريا الأخبار بعد توقيع اتفاقات قروض مع الصين قد تؤدي بهم إلى فقد أصولهم الحيوية مثل المطارات أو حتى انتهاك سيادتهم تمامًا. وعلى الرغم من هذه الشواغل، فإن المسؤولين في زامبيا يعتقدون أن مدفوعات خدمة الديون على سندات اليوروبوند، التي كانت الدولة قد طرحتها لزيادة رأس المال، تثير مخاوف البلاد أكثر من قروض الصين. وذلك لأن الدولة يمكنها دائمًا إعادة التفاوض على شروط القرض (Servant, ٢٠١٩). ومع ذلك، فإن هذا لا ينتقص من الشواغل العامة المتعلقة بارتفاع نسبة الديون الصينية البالغة ٣٠ في المئة من الإجمالي ووجود شركات صينية تعمل في قطاعات مختلفة من الاقتصاد.

وبصرف النظر عن غياب الأصوات الناقدة لنواب البرلمان في مناقشة شروط الحصول على هذه القروض، فإن المجتمع المدني غائب أيضًا. وتتمثل النتيجة المترتبة عمومًا على غياب هذه الأصوات في الطريقة التي تتغلب بها اعتبارات المصلحة الذاتية والافتقار إلى القدرة على التفاوض على اعتبارات المصلحة الوطنية ومصالح المواطنين.

٣ الحوكمة العالمية للتمويل والنظام الجديد لتراكم الديون في إفريقيا

لا يمكن فصل النظام المتزايد لتراكم الديون في إفريقيا عن عمليات الحوكمة العالمية للتمويل. فبدءًا من توجهات السياسة العامة الموجهة نحو السوق لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووصولاً إلى انخفاض مستوى الرقابة على تدفق الأموال من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، تسبب الهيكل المالي العالمي في تضييق الحيز المتاح للبلدان في إفريقيا للتفاوض بشأن شروط القروض التي يمكنها تعزيز التنمية. كما أن دور الوكالات الدولية لتقدير الجدارة الائتمانية الدولية في تحديد متانة الاقتصادات وأهليتها للتقدم بطلبات الحصول على القروض يؤثر أيضًا على تراكم الديون في إفريقيا.

جادل العلماء بأن التوجه السوقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان الإفريقية منذ الثمانينيات (Stiglitz، ٢٠٠٢، Mkandawire وSoludo، ١٩٩٩). وفي كتابهما المؤثر حول برامج التكيّف الهيكلي، يدفع مكانداوير وسولودو بأن الشروط المرتبطة بحزم الإصلاح التي تقودها هاتان المؤسستان قد أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للبلدان التي تجري الإصلاحات. فعلى سبيل المثال، أدى التبني القسري لسياسة تحرير حساب رأس المال إلى تهيئة الظروف لهروب رؤوس الأموال وتسبب في تفاقم مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة. وعلى الرغم من اعتراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن بعض توصياتهما المتعلقة بالسياسة العامة كانت خطأ، لم تُجرَ أي تغييرات في مبادئ السوق التي بُنيت عليها توجيهات السياسة العامة المذكورة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، البنك الدولي، ٢٠١٨). وعلى الرغم من اعتراف هذه المؤسسات بهذه الأخطاء، فإن الضرر الذي لحق بالاقتصادات الإفريقية لا يمكن إصلاحه بين عشية وضحاها. والأسوأ من ذلك، أنه لم يكن هناك التزام بأي تغييرات جوهرية في هيكل نظام الاقتصاد العالمي الذي أجبر القارة على الدخول في الأزمة.

على إثر الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة الخبراء التابعة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنية بإصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي، والمعروفة باسم لجنة ستيجليتز، لدراسة أسباب الأزمة المالية العالمية واقتراح طرق لإصلاح النظام المالي الدولي. ولما يسميه Wade (٢٠١٣) فن صيانة السلطة، عملت المملكة المتحدة والولايات المتحدة بدأب لإفشال عمل وتفويض اللجنة. وبصرف النظر عن منع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة من تمويل اللجنة، فقد حرص هذان البلدان الغربيان على ألا تتابع الأمم المتحدة عمل اللجنة. فمن وجهة نظر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ينبغي بالأحرى ترك القضايا المالية العالمية لمجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن خلال الإصرار على هذا الموقف، استطاعا تقويض الجهود الحقيقية المبذولة لتوسيع حيز النقاش واتخاذ القرارات بشأن الأزمة المالية العالمية التي نتجت عن تجاوزات السوق التي تم التغاضي عنها في الغرب لفترة طويلة. وبعد فشل هذه المبادرة، فقدت البلدان الإفريقية بعضويتها الكبيرة في الأمم المتحدة فرصة امتلاك منصة للمشاركة البناءة في قضايا التمويل العالمي. ولم يكن رفض أي محاولة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للتدخل في القضايا المالية العالمية من قبيل الصدفة. فقد أُعدّ هذا المخطط منذ نشأة مؤسسات بريتون وودز. وكما يقول Wade (٢٠١٣:١٣)، وهو محق في ذلك:

حرص المؤسسون على أن تختلف اتفاقات العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمات بريتون وودز في جانب واحد مهم عن اتفاقات العلاقة بين الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (مثل منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو). وفي حين أن الجمعية العامة قد "تقدم توصيات" للمنظمات الأخرى، فإنها قد لا تقدم توصيات لمنظمات بريتون وودز - لأن المؤسسين كانوا يعرفون أن منظمات بريتون وودز ستكون أكثر أهمية بالنسبة إلى الدول الغربية من المنظمات الأخرى.

وبالمثل، فإن النداءات الحادة التي وجهتها البلدان النامية لإصلاحات البنك والصندوق المتعلقة بالتصويت واتخاذ القرارات لم يُلتفت إليها. وعلى الرغم من إصلاح نظام التصويت في عام ٢٠١٠، فإن أي تغيير جوهري لم يطرأ على الثقل التصويتي للبلدان النامية في البنك (Wade, ٢٠١٣). ومن حيث المنصب، يواصل شغل المناصب القيادية في المؤسستين مواطنو الدول الغربية، الذين غالبًا ما يلتزمون بالسعي إلى تحقيق مبادئ السوق التي لا تناسب الاقتصادات الإفريقية.

يعد الافتقار إلى الرقابة الفعالة على حركة رؤوس الأموال أحد القيود الأخرى المفروضة على التمويل العالمي الحالي. وتهيئ السهولة التي تنتقل بها الأموال من دولة إلى أخرى ظروفًا تتسم بعدم الاستقرار المالي في الاقتصادات الهشة في إفريقيا. وعلى الرغم من اتفاقية بازل، فإن البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى تواصل تقديم القروض السيادية مع بذل القليل من العناية الواجبة أو بدونها. ووفقًا لمعهد تمويل الشركات (٢٠٢١)، "أُعدّت اتفاقات بازل بهدف إقامة إطار تنظيمي دولي لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان احتفاظ البنوك باحتياطيات نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها المالية والنجاة من الأزمات المالية والاقتصادية. كما أنها تهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والشفافية". ولم يمنع وجود هذه الأطر التنظيمية انهيار البنوك الذي أدى إلى وقوع الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩.

هناك مخاوف من أن تزيد الحصة المتزايدة للديون الصينية في إفريقيا من تفاقم حافظة الديون للقارة. يقدم Brautigam وHuang وAcker (٢٠٢١) أزمة الديون الصينية المتزايدة في إفريقيا بهذه الطريقة، "تشير البيانات الجديدة الصادرة عن البنك الدولي في يونيو ٢٠٢٠ إلى أن القروض الصينية تمثل أكثر من ٢٥ في المئة من رصيد الديون في سبعة بلدان في إفريقيا يُعتقد أنها معرضة لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة، أو تواجه بالفعل حالة مديونية حرجة: جيبوتي (٥٧ في المئة)، أنغولا (٤٩ في المئة)، جمهورية الكونغو (٤٥ في المئة)، الكاميرون (٣٢ في المئة)، إثيوبيا (٣٢ في المئة)، كينيا (٢٧ في المئة)، زامبيا (٢٦ في المئة). وبصرف النظر عن الظروف المبهمة التي يجري في ظلها التفاوض على هذه الديون، لا تعمل الصين بموجب إطار متعدد الأطراف للإقراض. ونظرًا إلى الدور المهم الذي تؤديه الصين في القارة، من الضروري أن تعمل الدولة بموجب هيكل حوكمة عالمي يمكن أن يساهم في وضع قواعد المشاركة في قضايا الديون. ويمكن لمزيج من توجهات السوق المحدود للصين وتوجهات السوق المكتمل لصندوق النقد الدولي في إدارة الديون أن يحقق التوازن في ممارسة كيفية التحكم في الديون أو استخدامها لتعزيز التنمية في إفريقيا. لم يتمكن هيكل الحوكمة العالمية للتمويل من منع التدفقات غير المشروعة من إفريقيا. واستمرت القدرة التنظيمية المحدودة للبنوك في القارة وضعف الرقابة الدولية على حركة رؤوس الأموال، وانعدام السيطرة على الملاذات الضريبية في دفع التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا (Ojo وOloruntoba، ٢٠٢٢، Oloruntoba، ٢٠١٨، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ٢٠٢٠). ووفقًا للتقرير الاقتصادي لإفريقيا الصادر عن الأونكتاد (٢٠٢٠). تخسر إفريقيا حوالي ٨٨,٦ مليار دولار أمريكي، أي ٣,٧ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، سنويًا في التدفقات المالية غير المشروعة. تظهر الدراسات السابقة التي أجراها الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي والمعني بالتدفقات المالية غير المشروعة أن القارة خسرت أكثر من ٤٠٠ مليار دولار في التدفقات المالية غير المشروعة على مدار العقود الماضية (الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي، ٢٠١٤). وبالنظر إلى الفرق بين التدفقات الأجنبية السنوية المُتلقاة في شكل مساعدات إنمائية خارجية، فإن القارة تعد دائنًا صافيًا للعالم (انظر الشكل ٥ في الصفحة التالية). يوضح الشكل زيادة في الرصيد العام الخارجي ومدفوعات خدمة الديون منذ عام ٢٠١٢. وبوجه عام، فإن الزيادة في التدفقات المالية غير المشروعة أكبر من الدين الخارجي ومدفوعات خدمة الديون الخارجية خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧.

٤ تراكم الديون ومدفوعات خدمة الديون والأزمة الاجتماعية في إفريقيا

ظلت الديون تتراكم على البلدان الإفريقية خلال العقد الماضي. وتباطأ مسار النمو الذي أشعل الحديث عن صعود إفريقيا مع هبوط أسعار السلع منذ عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من معدل الوفيات المحدود نسبيًا في القارة جراء جائحة كوفيد-١٩، فإنها تسببت في خسائر اقتصادية فادحة. وبصرف النظر عن التكاليف المرتبطة بإغلاق الاقتصاد، قدمت حكومات العديد من البلدان الإفريقية حزم تحفيز للأفراد والأسر المتأثرة من غير الملتحقين بشبكات الأمان الاجتماعي وكذلك الشركات المتعثرة وتعزيز البنى الأساسية الصحية. سيكون للإنفاق الهائل الذي صاحب الاستجابات لكوفيد-١٩ تداعيات وعواقب شديدة على المديونية والقدرة على سداد مدفوعات خدمة الديون والقدرة على تحمل الديون (Ordu وHeltzig وSebelt، ٢٠٢١). وفيما يسمى بديون الجائحة، تراكمت على البلدان الإفريقية الديون الخاصة والعامة للوفاء بالتزاماتها التي تتضمن دفع الرواتب وتمويل البنى التحتية.

يدفع Heltzig وOrdu وSebelt (٢٠٢١) كذلك بأن تكاليف خدمة الديون، ومنها مدفوعات سداد أصل الدين وتكلفة الفائدة، تفرض ضغوطًا هائلة على البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى التي تواجه بالفعل انهيارًا في الأوضاع المالية العامة نتيجة التكاليف الصحية وتكاليف التحفيز غير المتوقعة وحالات تراجع الإيرادات المرتبطة بالصدمات الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لتكاليف خدمة الديون آثار سلبية على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأخرى مثل الأمن، وتمويل التعليم، وتوفير الرعاية الصحية وشبكات الأمان للفقراء والفئات المتأثرة. وبالنظر إلى هذا الواقع، سيضطر العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي للوفاء بالتزامات خدمة الديون. كما يؤكد Ihonvbere (١٩٩٣) في حالة نيجيريا، أن تكاليف الإصلاحات والتكيّف ستثير ردود أفعال القوى التقدمية مثل النقابات العمالية والهيئات الطلابية والنساء العاملات في الأسواق. ففي إفريقيا حيث يعاني العديد من البلدان بالفعل ارتفاعًا في مستوى انعدام الأمن، قد تتفاقم الأزمة الناجمة عن الديون. ومن الضروري للغاية بالنسبة إلى الحكومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أن تستحدث وسائل يمكن من خلالها إعادة هيكلة الديون أو إعادة جدولتها.

الشكل ٥: التدفقات المالية غير المشروعة: إفريقيا هي الدائن الرئيسي في العالم، ٢٠١١-٢٠١٨

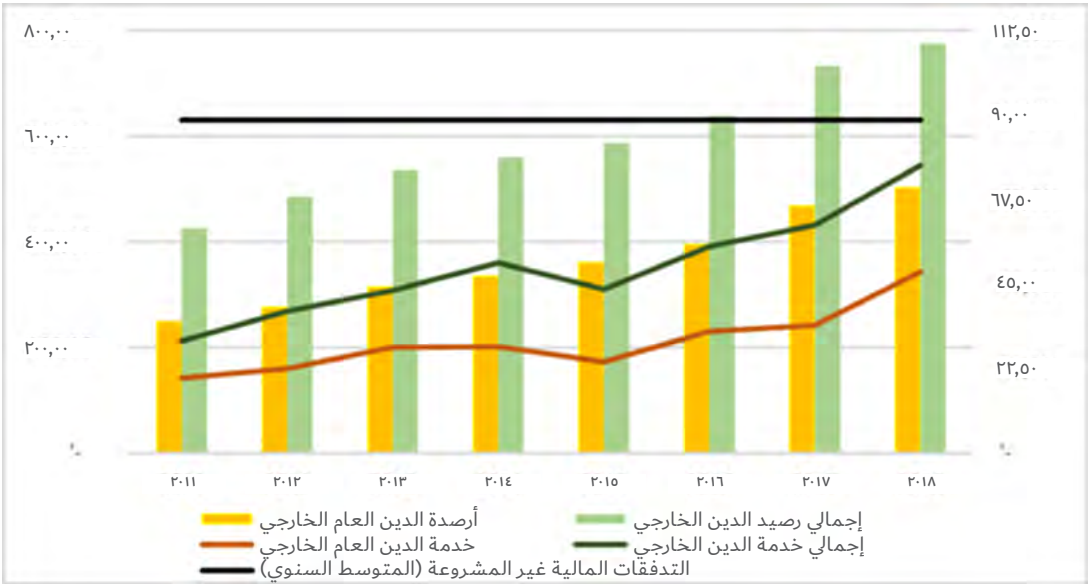

المصدر: https://www.cadtm.org/Illicit-Financial-Flows-Africa-is-the-world-s-main-creditor

٥ إدارة أزمة الديون في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩

تدخل صندوق النقد الدولي من خلال إعادة جدولة الديون أو تقديم الدعم المالي للعديد من البلدان في إفريقيا. وتعد مبادرة تعليق سداد خدمة الديون الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ (DSSI) والتي أطلقتها مجموعة العشرين، والصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع لصندوق النقد الدولي، من بين الحلول المناسبة لمواجهة التحدي الحالي. ويعد المبلغ المُقدم لمرفق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ بقيمة ١٠ مليارات دولار من قِبل بنك التنمية الإفريقي خير داعم للجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في القارة. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات جديرة بالثناء، فإن هناك مخاوف من أن شروط الصندوق قد تزيد الأزمة الاجتماعية في القارة سوءًا بسبب خفض الإنفاق الاجتماعي. وبالنظر إلى فلسفة الصين القائلة بأن زيادة الديون لا تشكل بالضرورة خطرًا على النمو الاقتصادي، فقد تستمر الصين في تقديم المزيد من القروض إلى القارة. ويمكن أن يزيد ذلك من تفاقم الوضع المزري بالفعل. ومن ثمَّ، فإنه من الضروري أن تنظر البلدان الإفريقية إلى ما وراء اللجوء إلى المزيد من القروض لمواجهة التحديات الحالية.

يجب على البلدان الإفريقية بذل جهود واعية لزيادة تعبئة الموارد المحلية من خلال زيادة الضرائب، وخاصة على الأغنياء. فنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة للغاية في القارة في الوقت نفسه الذي تواجه فيه القدرة على تحصيل الديون انخفاضًا بشكل عام. وبصرف النظر عن الحاجة إلى زيادة الدافع لتحصيل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، ينبغي مضاعفة الجهود لتوخي قدر أكبر من الحذر عند تحصيل الضرائب من الشركات متعددة الجنسيات.

نظرًا إلى وجود صلة بين التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، فمن الضروري وضع ميثاق عالمي يعزز وجود المزيد من الشفافية المالية في كل من قطاع استخراج الموارد الطبيعية والقطاع العيني وقطاع الخدمات. كما يلزم إصدار المزيد من اللوائح الوطنية والإقليمية والعالمية لوقف سيل التدفقات المالية غير المشروعة. وهناك حاجة إلى وجود ترتيب دولي يجمع جميع الدائنين معًا ويلزمهم بميثاق يرتبط بنظام جديد للإعفاء من الديون وإعادة جدولتها وإعادة هيكلتها. ويمكن تسخير جزء من الديون المقرر إسقاطها لتحفيز الإنتاج في ظل فرص السوق التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث سيؤدي ارتفاع مستويات الإنتاج والأنشطة الاقتصادية في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى تعزيز الطلب الكلي وتحفيز إيجاد فرص العمل. وسينعكس الأثر التراكمي لذلك على الانخفاض الحاد في المعدل المرتفع للبطالة بين الشباب في جميع أنحاء القارة.

وأخيرًا، لا بديل عن الإدارة المالية القوية والاستخدام الرشيد للموارد. وبالنظر إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب والفساد في كل من القطاعين العام والخاص في إفريقيا، فمن الضروري نشر التكنولوجيا لرصد تدفقات الإيرادات من مصادرها وصولاً إلى مرحلة تخصيصها وإنفاقها، حيث يمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيا المناسبة في تحديد مدفوعات رسوم الامتياز المناسبة في البلدان المنتجة للنفط والمعادن، وتحصيل الضرائب، وتحصيل الرسوم الجمركية في الموانئ.

المراجع

Abrego, L. & Ross, D.C. (٢٠٠٢) Debt Relief under the HIPC Initiative (تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون): Context and Outlook for Debt Sustainability and Resource Flows (السياق والتوقعات الخاصة بالقدرة على تحمل الديون وتدفقات الموارد). **Discussion Paper ٠٤٤/٢٠٠٢ (ورقة المناقشة ٠٤٤/٢٠٠٢). Helsinki: UNU-WIDER (المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي).**

Aaron O'Neill (٢٠٢١) National debt of South Africa in relation to gross domestic product (GDP) ٢٠٢٦ (الدين القومي لجنوب إفريقيا بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ٢٠٢٦)، **متاح على:** https://www.statista.com/statistics/578887/national-debt-of-south-africa-in-relation-to-gross-domestic-product-gdp/ **تم الوصول إليه في ٢ فبراير ٢٠٢٢**

Brautigam, D. Huang, Y and Aker, A. (٢٠٢١) Risky Business (أعمال محفوفة بالمخاطر): New Data on Chinese Loans and Africa's Debt Problem (بيانات جديدة عن القروض الصينية ومشكلة الديون الإفريقية)، **بحث، ١٨ مارس** https://research.hktdc.com/en/article/Njk1Nzc1NTQz **تم الوصول إليه في ١١ فبراير ٢٠٢٢**

Browning, N (٢٠١٩) Angolan ex-president's son on trial in rare corruption case (نجل رئيس أنغولا السابق قيد المحاكمة في قضية فساد نادرة)، **رويترز، ١٠ ديسمبر،** متاح على: https://www.reuters.com/article/us-angola-court-corruption-idUSKBN1YE1B4 **تم الوصول إليه في ٢ فبراير ٢٠٢٢**

Corporate Finance Institute (n.d) Basel Accords (معهد تمويل الشركات، اتفاقات بازل) https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/basel-accords/

Devereux, S (٢٠٢١) Social protection responses to COVID-١٩ in Africa Global Social Policy (استجابات الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩ في السياسة الاجتماعية العالمية لإفريقيا)، **مجلد رقم ٢١(٣) ٤٢١–٤٤٧**

Faria, J. (٢٠٢١) External debt stock in Sub-Saharan Africa ٢٠١٩, **by country (رصيد الدين الخارجي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٢٠١٩، مصنف حسب الدولة)، متاح على:** https://www.statista.com/statistics/1224137/external-debt-stock-in-sub-saharan-africa-by-country/ **تم الوصول إليه في ٢ فبراير ٢٠٢٢**

Heltzig, Ordu and Senbet (٢٠٢١) Sub-Saharan Africa debt problem: mapping the pandemic effect and the way forward, **Brookings Institute (مشكلة ديون إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: خريطة توضيحية لأثر الجائحة وسبل المضي قدمًا، معهد بروكنجز)**

Ihonvbere, J (١٩٩٣) Economic Crisis, Structural Adjustment and Social Crisis in Nigeria (الأزمة الاقتصادية والتكيّف الهيكلي والأزمة الاجتماعية في نيجيريا)، **World Development (التنمية في العالم)، مجلد ٢١، رقم ١، ١٤١-١٥٣**

Monique Vanek and Lwazi Maseko (٢٠٢٠) South Africa exits recession but faces long road to full recovery (جنوب إفريقيا تخرج من حالة الركود ولكن لا يزال أمامها طريق طويل لتحقيق الانتعاش الكامل) https://www.aljazeera.com/economy/2020/12/8/bbsouth-africa-exits-recession-but-faces-long-road-to-full-recove **تم الوصول إليه في ١ فبراير ٢٠٢٢**

Mkandawire, T and Soludo, C. (١٩٩٩) Our Continent, Our Future (قارتنا، مستقبلنا): African Perspectives on Structural Adjustment Programmes (وجهات نظر إفريقية حول برامج التكيّف الهيكلي)، **Trenton and Eritrea: African World Press (الصحافة العالمية الإفريقية)**

Mothidi L and Mncayi, P (٢٠١٩) Investigating the key drivers of government debt in South Africa (التحقيق في الدوافع الرئيسية للديون الحكومية في جنوب إفريقيا): A Post-Apartheid Analysis, **International Journal of eBusiness and e-Government Studies (تحليل لما بعد الفصل العنصري، المجلة الدولية للأعمال الإلكترونية ودراسات الحكومة الإلكترونية)، مجلد ١١، رقم ١، ص ١٦-٣٣**

Naidoo, P. (٢٠٢١) South African State Debt Nears ١٠٠٪ of Estimate for Fiscal Year (ديون دولة جنوب إفريقيا تقارب ١٠٠٪ من تقدير السنة المالية)، **Bloomberg، ١٥ ديسمبر، متاح على:** https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-12-15/south-african-state-debt-nears-100-of-estimate-for-fiscal-year **تم الوصول إليه في ٢ فبراير ٢٠٢٢**

Ojo A. and Oloruntoba, S. (٢٠٢٢) Global Governance of Finance and African Relations with the World (الحوكمة العالمية للتمويل والعلاقات الإفريقية مع العالم) Palgrave Handbook of Africa and the Changing Global Order (دليل بالجريف لإفريقيا والنظام العالمي المتغير)، **in S. Oloruntoba and T. Falola (eds.) نيويورك: Palgrave, ٤٤١-٤٦٣**

Oloruntoba, S. (٢٠١٨) Illicit financial flows and African development conundrum (التدفقات المالية غير المشروعة ومعضلة التنمية الإفريقية)، Palgrave Handbook of African Politics, Governance and Development (دليل بالجريف للسياسة والحوكمة والتنمية الإفريقية)، **in S. Oloruntoba and T. Falola (eds.) نيويورك: Palgrave**

Servant, J. (٢٠١٩) China steps in as Zambia runs out of loan options (الصين تتدخل مع نفاد خيارات القروض في زامبيا)، **صحيفة Guardian المملكة المتحدة، ١١ ديسمبر** https://www.theguardian.com/global-development/2019/dec/11/china-steps-in-as-zambia-runs-out-of-loan-options **تم الوصول إليه في ٢ فبراير ٢٠٢٢**

Stiglitz, J (٢٠٠٢) Globalization and its Discontents (العولمة ومنغصاتها)، **لندن ونيويورك: W.W Norton and Company**

Tromp, B and Kings, S (٢٠٢٠) Ramaphosa announces R٥٠٠ billion Covid-19 package for South Africa (رامافوزا يعلن عن حزمة كوفيد-١٩ بقيمة ٥٠٠ مليار راند لجنوب إفريقيا)، **صحيفة Mail and Guardians، ٢١ أبريل** https://mg.co.za/article/2020-04-21-ramaphosa-announces-r500-billion-covid-19-package-for-south-africa/ **تم الوصول إليه في ٢ فبراير ٢٠٢٢**

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (٢٠٢٠) Economic Development in Africa Report ٢٠٢٠ (تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا ٢٠٢٠): Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa (معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا)، **جنيف: الأونكتاد**

Wade, R. (٢٠١٣) The Art of Power Maintenance (فن صيانة السلطة)، **Challenge, ٥٦:١, ٥-٣٩**

الورقة ١,٢ أوجه تداخل عدم المساواة بين الجنسين والتكامل الاقتصادي الإقليمي وهشاشة الدولة

أدريان والاس
أستاذ مساعد حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإفريقية، جامعة ستوني بروك للعلوم السياسية ودراسات المرأة وقضايا المساواة بين الجنسين
ADRYAN.WALLACE@STONYBROOK.EDU

الملخص

تعد المساواة بين الجنسين مؤشرًا مهمًا للأمن البشري سواء من حيث الاستقرار السياسي أو التنمية الاقتصادية، فحين تعجز الدول عن تلبية المصالح والأولويات الاقتصادية لناخبيها، قد تواجه الفئات السكانية المستبعدة مستوى من التهميش يمكن أن يؤدي إلى صراع داخل الدولة. وقد اعتمدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) ومنظمات التكامل الإقليمي (RIOs) سلسلة من التدخلات المتعلقة بالسياسة العامة للتصدي لقضايا عدم المساواة والاستقرار السياسي. وبشكل أكثر تحديدًا، انتهت الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي والحكومات المحلية للمنظمات الأعضاء من صياغة وتنفيذ إستراتيجيات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وذلك من أجل التصدي لقضية عدم المساواة بين الجنسين. ولا يمكن معاملة النساء على أنهن كتلة واحدة متراصة؛ حيث تتداخل أوجه التفاوت في الحصول على الموارد مع الفئات والعوامل الديموغرافية الأخرى. وتعد هذه الورقة جزءًا من دراسة أكبر تستخدم مسألة عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة (GISF)، من منظور البلدان الإفريقية التي أُخذت كعينات بشكل منهجي من خلال الجمع بين مجموعات بيانات الاقتصاد القياسي ودراسات الحالة. ويتميز النموذج الأكبر لاستخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة بخصائص من جميع المناطق الفرعية في القارة، ومع ذلك تركز هذه الورقة على البيانات النوعية المستمدة من مجموعة فرعية من الحالات.

يتمثل الهدف من هذه الورقة في وضع واختبار إطار نظري قادر على التنبؤ بالوقت الذي تثير فيه القيود التي تفرضها الهياكل الاجتماعية توترات يمكن أن تؤدي إلى حالة من الخلل الوظيفي والصراع وربما العنف. وقد تبنت المنظمات الحاكمة الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات السياسية المحلية سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني لتناول الأبعاد المتداخلة للتماسك الاجتماعي. ومن أجل رصد الاختلافات في تجارب النساء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي، وضعت مؤشر الدور الفعال (IOA). ويظهر مؤشر الدور الفعال كيف تتحد حالات عدم المساواة الناتجة عن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مزيج يؤثر على الأمن الاقتصادي للمرأة، ويتحقق الدور الفعال بالاستقلالية في تحديد الأنشطة الاقتصادية للفرد والتصدي للعقبات المؤسسية بنجاح. يرصد النموذج الكثير من البيانات ويهدف إلى أ) تحديد نقاط الضعف في هياكل الدولة التي تنتج عنها حالات عدم المساواة، ب) وضع نُهج مستدامة للتصدي لحالات عدم المساواة قبل أن تفضي إلى صراع، ج) استحداث نُهج موجهة لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتعد الورقة المقترحة جزءًا من مشروع أكبر يُختبر فيه النموذج في بلدين في كل منطقة فرعية من القارة الإفريقية (غرب إفريقيا وشرقها وشمالها وجنوبها)، نظرًا إلى التباين في وجود الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي المتعددة، ومستويات عدم المساواة والمساواة بين الجنسين، ووجود الصراعات فيما بين الدول وداخلها أو غيابها. وتركز هذه الورقة الصادرة عن مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا التابع للأمم المتحدة بشكل أساسي على مجموعة من دراسات الحالة الخاصة ببلدان غرب إفريقيا ونيجيريا وغانا.

تواصل الجائحة الحالية تسليط الضوء على عواقب التمسك بمستويات عالية من عدم المساواة في مجالات متعددة على الأمن البشري. وتدفع هذه الورقة بأن تركيز التجارب المتنوعة للنساء من شأنه المساعدة في تحديد مواطن الضعف الهيكلي في الدولة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبمجرد تحديدها، يمكن وضع السياسات لإحداث تغييرات مؤسسية يمكنها أن تخفف من عوامل الضغط المالي التي غالبًا ما تؤدي إلى نشوب الصراعات، حيث تقدم الدراسة فحصًا متأنيًا للصلات المتداخلة بين أوجه عدم المساواة في إطار الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسات الصحة العامة. وتشمل التفاوتات بين الجنسين في الحصول على الرعاية الصحية المؤشرات التالية: العلاج والغطاء التأميني والأدوية والموظفين وقرب المرافق. تعمل الاستثمارات في رأس المال البشري اللازمة للحد من عدم المساواة بين الجنسين في الوقت نفسه على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وتعد قدرات هياكل الدولة على تلبية احتياجات أفراد المجتمعات الأكثر ضعفًا مقياسًا مهمًا للاستقرار الاقتصادي والسياسي. فمن الضروري أن تتمتع المنظمات النسائية المحلية بسلطة اتخاذ القرار في إعداد سياسات المساواة بين الجنسين ورصدها وتقييمها، حيث يؤدي وضع المجموعات النسائية في صميم تنفيذ السياسات العامة والتقييمات إلى حدوث تغييرات مؤسسية دينامية قادرة على التصدي لأوجه عدم المساواة الجديدة التي قد تنشأ. ويمكن الحد من هشاشة الدولة بشكل كبير بعد تخفيف حدة التوترات المحيطة بأوجه التداخل بين التفاوتات الاقتصادية والضغوط الديموغرافية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: المساواة بين الجنسين، التعاون الاقتصادي الإقليمي، هشاشة الدولة، الجائحة

١ نظرة عامة

تعد المساواة بين الجنسين مؤشرًا مهمًا للأمن البشري سواء من حيث الاستقرار السياسي أو التنمية الاقتصادية، حيث يتداخل الجنس مع مجموعات أخرى من فئات الهوية الديموغرافية (مثل الدين، والجماعات العرقية اللغوية، إلخ)، ما يجعله عدسة مثالية لدراسة نقاط الضغط والتفاوتات داخل المجتمع. وقد تبنت النظم السياسية الإقليمية والمحلية سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني للتصدي لنقاط الضعف في هياكل الدولة التي تنتج عنها نواتج اقتصادية متفاوتة للنساء. وعلى الرغم من كونها خطوة بالغة الأهمية، فلا تزال هناك فجوة ملاءمة كبيرة بين الطريقة التي تحدد بها المؤسسات الرسمية وتنفذ سياسات المساواة بين الجنسين والأولويات والاحتياجات المتعددة للنساء على أرض الواقع. لذلك، لا بد من فهم الحقائق التي تواجهها النساء على أرض الواقع وإيجاد تدخلات متعلقة بالسياسة العامة تعكس تلك الحقائق. فكلما طال أمد استمرار حالات عدم المساواة في مؤسسات الدولة، قلّت فعاليتها في تلبية احتياجات النساء وغيرهم من السكان الذين يعانون نقصًا في الخدمات. ويتمثل الهدف من هذه الورقة في وضع إطار نظري يتنبأ بالوقت الذي يمكن للتوترات المحلية فيه (تصدع التماسك الاجتماعي) أن تضعف الدولة وتجعلها أكثر هشاشة وربما تؤدي إلى نشوب الصراعات والعنف وعدم الاستقرار. يستخدم هذا البحث مسألة عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة من خلال الجمع بين مؤشرات الاقتصاد القياسي ومجموعات بيانات دراسات الحالة ونماذج التنبؤ بالصراع وتطبيقها بشكل منهجي من منظور البلدان الإفريقية في جميع أنحاء المنطقة. وقد أُدرجت سياسات المساواة بين الجنسين في الجماعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) ومنظمات التكامل الإقليمي (RIOs) وكذلك على الصعيد المحلي للتصدي لقضايا عدم المساواة والاستقرار السياسي. ولا يمكن معاملة النساء على أنهن كتلة واحدة متراصة؛ حيث تتداخل أوجه التفاوت في الحصول على الموارد والافتقار إلى سبل الانتصاف مع الفئات والعوامل الديموغرافية الأخرى. ولرصد الاختلافات في تجارب النساء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي، وضعت مؤشر الدور الفعال (IOA). ويظهر مؤشر الدور الفعال كيف تتحد حالات عدم المساواة الناتجة عن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مزيج يؤثر على الأمن الاقتصادي للمرأة، حيث تؤثر القيود المجتمعية على قدرة النساء ككل على اتخاذ قرارات فردية بشأن أنشطتهن الاقتصادية وعملهن. ويرصد مؤشر الدور الفعال الاختلافات في قدرة بعض النساء على تجاوز القيود المجتمعية بنجاح في حين تعجز مجموعات أخرى من النساء عن تخطيها. ويتحقق الدور الفعال بالاستقلالية في تحديد الأنشطة

الاقتصادية للفرد والتصدي للعقبات المؤسسية والقيود الاجتماعية بنجاح.

٢ عرض المشكلة

وتوجد أنواع مختلفة من هشاشة الدولة. وتعد المساواة بين الجنسين عدسة مثالية يمكن من خلالها ملاحظة أنواع مختلفة من عدم الاستقرار لأن الجنس يتداخل مع مجموعة كاملة من العوامل الديموغرافية. ويعد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معاهدات التعاون الاقتصادي الإقليمي والأنظمة السياسية المحلية بمثابة آلية انتقالية مثالية لفهم أثر عدم المساواة بين الجنسين على عدم الاستقرار السياسي لأنه يسمح باستخدام الاستجابات الفردية في دراسة النتائج الإجمالية الوطنية والشاملة لعدة بلدان. فمن خلال توضيح العوائق والعقبات التي تواجهها مجموعات مختلفة من النساء على أرض الواقع، يمكن صياغة أطر سياسات عامة مفصلة وتبنيها في معالجة تلك التفاوتات. وسيرصد الإطار الذي أُعدّ في هذه الورقة التأثيرات الفردية والإجمالية وعلى مستوى الدولة. تحلل الكثير من البحوث العلمية الحالية هذه المجموعات من القضايا، باستخدام التحليل الإحصائي لتوضيح الاتجاهات الأوسع نطاقًا. لذلك، لا تزال فجوة ملاءمة السياسة العامة قائمة. وتميل نماذج التنبؤ بهشاشة الدولة إلى تسليط الضوء على الاتجاهات على المستوى الكلي دون تحديد سياق المؤشرات المستخدمة بالكامل. وتقدم البيانات النوعية المجمعة من خلال المقابلات وملاحظات المشاركين صورًا تفصيلية عن التجارب التي تخوضها النساء والتي ستُعمم في تحليل المشاركة الاقتصادية وهشاشة الدولة.

تعد هذه الورقة جزءًا من مشروع أكبر يختبر فيه المؤلف عدم المساواة بين الجنسين كنموذج للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة (GSIF) باستخدام بلدين في كل منطقة فرعية من القارة الإفريقية (غرب إفريقيا وشرقها وشمالها وجنوبها). ويعد التباين في وجود الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي المتعددة، ومستويات عدم المساواة والمساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي، ووجود الصراعات فيما بين الدول وداخلها أو غيابها من بين العوامل المُضمّنة في التحليل. وتستخدم ورقة السياسة العامة المُعدّة من أجل مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا التابع للأمم المتحدة بيانات نوعية مستمدة من مؤشر الدور الفعال في دراسات الحالة المُجراة في بلدان غرب إفريقيا ونيجيريا وغانا. وعُرضت السمة النوعية من أجل وضع توصيات ملموسة فيما يتعلق بالسياسة العامة يمكن تبنيها على صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى الوزاري المحلي. وقد حُددت هاتان الحالتان لهذه الورقة بسبب، ١) وجود فرق ذي دلالة أكبر في درجاتهما على مؤشر الدول الهشة، ٢) مواجهة الحالتين لإعادة هيكلة سياسية واقتصادية واجتماعية مماثلة أجراها البريطانيون خلال فترة الاستعمار، ٣) وجود أغلبيات وأقليات سكانية مسلمة بهما، ٤) وجود اختلافات مماثلة في البنية التحتية، ٥) وجود أو غياب أنشطة تمرد بهما، ٦) وجود مكتب رسمي للمنظمات غير الحكومية في الحكومة النيجيرية بينما لا يوجد نفس النوع من المكاتب في غانا. وباستخدام دراستي الحالة للبلدين المذكورين، تهدف ورقة السياسة العامة هذه إلى ١) دراسة الاختلافات في التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني النسائية المحلية و٢) تحديد العوائق المؤسسية التي تقيد المشاركة الاقتصادية التامة للمرأة. ويرصد النموذج بأكمله الكثير من البيانات ويهدف إلى أ) تحديد نقاط الضعف في هياكل الدولة التي تنتج عنها حالات عدم المساواة، ب) وضع نُهج مستدامة للتصدي لحالات عدم المساواة قبل أن تفضي إلى صراع، ج) استحداث نُهج موجهة لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي. كما سلط تأثير الجائحة الضوء على القضايا المتداخلة المتمثلة في عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وحالات عدم المساواة. وبشكل أكثر تحديدًا، أُدرجت الاختلافات في البنية الأساسية لخدمات الصحة العامة وإمكانية الحصول عليها في محاولة لإيجاد حلول عملية لسد هذه الفجوات.

تتضمن نتائج هذه الدراسة توصيات واضحة فيما يتعلق بالسياسة العامة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، والحكومات المحلية (على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية)، والجهات المعنية والوكالات ذات الصلة. تبدأ الدراسة بتعريف هشاشة الدولة وما تعانيه من خلل وظيفي ودور عدم المساواة بين الجنسين في توليد كليهما. ثم تخضع البيانات النوعية المستمدة من دراسات حالة البلدان للتحليل. وتُستخدم بيانات دراسة الحالة لتوضيح الاختلافات في المشاركة الاقتصادية للمرأة وتحديد الأمزجة المكونة من حالات عدم المساواة الناتجة عن ضعف مؤسسات الدولة. وأخيرًا، تُوجز التوصيات المحددة المتعلقة بالسياسة العامة لكل منظمة ووكالة منفذة.

٣ المنهجية

تبحث الكثير من البحوث العلمية الموجودة في هذه العوامل باستخدام بيانات الاقتصاد القياسي والتحليل الإحصائي ولكنها لا تتعمق في تحديد سياق ما يحدث على المستويين المحلي والأسري. وتستخدم هذه الدراسة نهجًا مختلطًا من الأساليب يجمع بين التحليل الإحصائي لبيانات الاقتصاد القياسي، واتجاهات نمذجة التنبؤ بالصراعات، وتحليل محتوى سياسات المساواة بين الجنسين لجماعتين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء)، وعشر منظمات نسائية محلية، و١٥٠ مقابلة شبه منظمة (في كل موقع ميداني)، ودراسات حالة البلدان. كما تستعين الدراسة بالانحدار والتحليل متعدد العوامل لأوجه العجز التجاري الشامل لعدة بلدان ومشاركة النساء في القوى العاملة الخارجية وتحدد سياق تلك النتائج باستخدام دراستَي حالة لبلدين من منطقة غرب إفريقيا الفرعية (نيجيريا وغانا). عُرضت حالتا نيجيريا وغانا في هذه الدراسة نظرًا إلى وجود فرق بمقدار أكبر من ٣٠ نقطة في درجاتهما على مؤشر الدول الهشة (نيجيريا-٩٨,٠؛ غانا-٦٣,٩)، وكلاهما كان مستعمرًا فيما مضى من قِبل البريطانيين، وبهما أقلية مسلمة وأغلبية مسيحية، وواجهت نيجيريا حوادث متعلقة بأنشطة التمرد وقعت في وقت أقرب مقارنة بغانا. وتعد الاختلافات في البنية التحتية المادية والتنمية في المناطق الشمالية لكلا البلدين متشابهة للغاية. كما تعد مشاركة النساء في القوى العاملة الخارجية أعلى في غانا منها في نيجيريا، بينما تحتل نيجيريا مرتبة أعلى من غانا في تقرير مؤشر المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٩ الصادر عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبنك التنمية الإفريقي[٢]. بما يشمل حالة واحدة تتصارع مع قضايا الاستقرار في المنطقة الشمالية من البلاد، نيجيريا، وحالة واحدة لا تواجه أنشطة تمرد، توفر غانا فهمًا أعمق لعتبات عدم المساواة التي تم الوصول إليها حتى بلغت ذروتها في الصراع.

يمكن أن يعزز المزج بين البيانات الكمية والنوعية فهمنا للتفاعلات بين عدم المساواة بين الجنسين والقيود الهيكلية للدولة، حيث تقدم مجموعات بيانات الاقتصاد القياسي صورة إجمالية كبيرة عن المشاركة الاقتصادية للمرأة ولكنها لا تقدم نظرة متعمقة على العوامل المتعددة التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالعمل والمشاركة في الاقتصاد. وتُرصد قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل الذي تشارك فيه والعقبات التي تواجهها من خلال المقابلات شبه المنظمة، حيث توضح المقابلات بشكل أكبر أنواع الإستراتيجيات التي تتبعها النساء للتغلب على القيود المجتمعية التي يواجهنها أو تحديها. كما تُوضح في المقابلات الطرق التي يمكن أن تتجلى بها التوقعات الاجتماعية حول المعايير الجنسانية في الوصول المؤسسي المحدود بالتفصيل. وستُستخدم المقابلات لأغراض إعداد ورقة السياسة العامة هذه من أجل تحديد العوائق المؤسسية ومجموعات من حالات عدم المساواة لوضع توجيهات ملموسة فيما يتعلق بالسياسة العامة على المستويات دون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية. وتضم المنظمات المحددة قطاعًا عريضًا من المنظمات غير الحكومية (NGOs) والمنظمات المجتمعية (CBOs) وقد حُددت هويات المشاركين المختارين للمقابلات باستخدام عينات كرة الثلج (ليتش، ٢٠٠٢). تُعرض البيانات النوعية بشكل كبير في هذه الورقة لأنها تكشف عن العوامل على أرض الواقع التي يمكن ترجمتها إلى سياسات ملموسة وتدخلات مؤسسية. وتحدد نماذج التنبؤ بالصراع الاتجاهات العامة في هشاشة الدولة من خلال الجمع بين الأنماط الناتجة في مؤشرات التماسك الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتحدد المقابلات وتحليل المحتوى لبرامج المنظمات النسائية المحلية سياق هذه الأنماط الإحصائية الأكبر المحددة في نماذج التنبؤ. فمن خلال وضع هذه الاتجاهات في سياقها بناءً على العوامل الداخلية في دراسات حالة البلدان، يمكن تمييز التأثيرات المختلفة لحالات عدم المساواة على هشاشة الدولة عبر السياقات الوطنية. وتوضح المقارنة المتعلقة بكيفية تحقيق المساواة بين الجنسين من قِبل المنظمات النسائية المحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووزارة شؤون المرأة المحلية (نيجيريا) ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية (غانا)، الفجوات في التعريفات والأولويات بين المجتمع المدني والكيانات الحكومية.

ينشئ التحليل متعدد الجوانب المستخدم في هذه الدراسة صورًا دينامية لكيفية تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية على التجارب الاقتصادية للمرأة وكيفية تفاعل النساء مع هذه المؤسسات. ومن خلال دمج مجموعات البيانات من عام ٢٠١٢، يمكن للدراسة تحديد القضايا المعاصرة ذات الاتجاهات على مدى عقد من الزمان. وتقدم البيانات النوعية المجمعة من خلال

٢ https://www.afdb.org/en/documents/africa-gender-index-report-2019-analytical-report

١٥٠ مقابلة وتحليل محتوى للمنظمات النسائية المحلية صورًا تفصيلية عن التجارب التي تخوضها النساء والتي ستُدمج في نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة. وتمثل النساء المشاركات في هذه الدراسة عينة تمثيلية من النساء عبر مستويات الامتياز والمشاركة في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، حيث يستخدم مؤشر الدور الفعال المؤشرات الجنسانية على المستوى الفردي (على سبيل المثال، المشاركة في القوى العاملة، وسلطة اتخاذ القرار) لتحديد علاقاتها بمكونات هشاشة الدولة، وتوفير طريقة لترميز المؤشرات الجنسانية لاختبار الآثار قصيرة المدى وطويلة الأجل على نماذج التنبؤ بالصراع. وترصد هذه الدراسة أنماط مجموعات من المؤسسات الحكومية والاجتماعية الضعيفة التي يمكن أن تبلغ ذروتها في الصراع وتحدد سياقها على المستوى الأسري والوطني. ويدعم مؤشر الدور الفعال سلسلة من الرؤى حول العوامل التحفيزية المستخدمة في التنبؤ بالصراع من خلال رصد وجهات نظر مجموعات متعددة على أرض الواقع.

٣,١ وصف المشاركين

تمثل النساء المشاركات في هذه الدراسة عينة تمثيلية من النساء عبر مستويات الامتياز والمشاركة في مجموعة من الأنشطة الاقتصادية. ويأتي المشاركون من قطاعات اقتصادية متعددة، وشركات من جميع الأحجام، ومؤسسات خاصة ومنظمات غير ربحية، ووكالات حكومية. وتمتد الفئات العمرية للنساء إلى الثمانينيات من العمر لأن عملهن لا ينتهي ببلوغهن ٦٤ عامًا بل يستمر على مدار الحياة (والاس، ٢٠١٨). وستُجرى مقابلات مع النساء في المجتمعات الحضرية والريفية داخل الموقع الميداني لكل بلد من أجل التوصل إلى الاختلافات الجغرافية المحلية الداخلية. وتمثل النساء تداخلات الجماعات العرقية اللغوية المتعددة (حالة الأغلبية والأقلية)، والدخل (الفرد والأسرة)، والأنساب الأسرية، والتعليم الرسمي، والتربية الإسلامية، والحالة الاجتماعية (متزوجة - عدة زوجات/زوجة واحدة، غير متزوجة، أرملة، مطلقة). وتتمثل أنواع العمل المحددة المدرجة فيما يلي: أ) مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة (الصناعات/القطاعات - الزراعة، المواد الغذائية، التكنولوجيا، الأعمال المصرفية، الاتصالات، الأزياء/الملابس، الجمال، الصحة، التعليم، رعاية الأطفال/كبار السن)، ب) النساء في منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، ج) المسؤولات السياسيات الوطنيات (وزيرات، مشرعات، مديرات تنفيذيات)، د) مسؤولات سياسيات على المستوى دون الإقليمي (الجماعات الاقتصادية الإقليمية، منظمات التكامل الإقليمية)، هـ) العمل بدون أجر نقدي (أعمال الرعاية)، حيث اخترت قطاعات العمل التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلاً زائدًا أو ناقصًا. وستُعدّ خرائط الشبكات الاجتماعية بناءً على بيانات المقابلات. وتحدد خرائط الشبكات الاجتماعية عدد درجات الفصل بين الفرد وصانع القرار الرئيسي داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمثل المسؤولون السياسيون المشاركون في هذه الدراسة قطاعًا عريضًا من الوزارات والمكاتب ومستويات الحكم التي تشمل الهياكل الحكومية المحلية ودون الوطنية والوطنية، والمسؤولين من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات التكامل الإقليمي، ومفوضية الاتحاد الإفريقي. ويضطلع هؤلاء الأفراد بشكل جماعي بمسؤولية ترجمة المساواة بين الجنسين إلى سياسات يمكن تنفيذها ورصدها وتقييمها.

٣,٢ مؤشر الدور الفعال

يسلط مؤشر الدور الفعال الضوء على التجارب الاقتصادية للنساء على المستوى الجزئي، ومنها ١) قدرتهن على اتخاذ قرارات بشأن نوع العمل الذي يضطلعن به، ٢) العوائق المؤسسية المحددة التي يواجهنها، ٣) الإستراتيجيات التي يستخدمنها للتصدي لأي عقبات، ٤) نجاحهن في إزالة العقبات الهيكلية. ويتضمن مؤشر الدور الفعال استبيانًا أُعدّ بالفعل ومقابلات شبه منظمة من المقرر إجراؤها. وستُجرى المقابلات مع إجمالي ١٥٠ امرأة ضمن دراسة حالة كل دولة في نيجيريا وغانا على التوالي. وأُعدّ استبيان بناءً على نتائج المقابلات شبه المنظمة. وسيُوزع الاستبيان على عينة مستقلة من ٢٠٠ امرأة في الموقع الميداني لكل بلد خلال صيف عام ٢٠٢٢.

سيُجرى تحليل محتوى نوعي للمقابلات شبه المنظمة من أجل تحديد المواضيع والمواضيع الفرعية لإعداد وصف تفصيلي لمؤشر الدور الفعال بناءً على المقاييس الأربعة للمساواة بين الجنسين الموضحة أعلاه. وستُستخدم نتائج المقابلات لاستخلاص أنواع معينة من العوائق الهيكلية التي تؤدي إلى حالات عدم المساواة التي تعانيها النساء. ستُعقد مقارنة بين نتائج تحليل المحتوى النوعي ونتائج استبيان مؤشر الدور الفعال لتحديد نقاط التوافق والاختلاف، ولتحديد أي أسئلة استقصائية إضافية يلزم إضافتها إلى الاستبيان المقرر توزيعه. ويُقسم مؤشر الدور الفعال إلى ثلاث مستويات بنطاق من ١-٣ في كل منها. وتُعرض تجارب النساء في المستوى الأدنى، بأقل قدر من الدور الفعال، في ورقة السياسة العامة هذه

لأنهن يمثلن الفئات الأكثر ضعفًا. فيمكن أن تساعد المعالجة الناجحة للقضايا التي تواجهها النساء الأكثر تهميشًا من الناحية المؤسسية في مختلف القطاعات في تحسين ظروف قطاعات المجتمع الأخرى وتقوية الهياكل والآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الرسمية للدولة والمنظمات الحاكمة الإقليمية ودون الإقليمية. كما ستساعد المقارنة بين مجموعتَي الروايات الناتجة عن الاستبيان والمقابلات شبه المنظمة في ضمان تحديد سياق تجارب النساء الاقتصادية المُبلغ عنها من خلال قصصهن الخاصة.

٣,٣ الجماعات الاقتصادية الإقليمية والوزارات المحلية

يشمل التحليل على المستوى الكلي تحليل محتوى سياسات المساواة بين الجنسين التي تبنتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات التكامل الإقليمي، والمعاهدات التجارية على مستوى قارة إفريقيا كمنطقة. وسيُدرج تحليل المحتوى المتعلق بتوجيهات السياسة العامة لوزارتَي شؤون المرأة والشؤون الجنسانية في نيجيريا وغانا على التوالي في التحليل. وستُعقد مقارنة بين تحليل محتوى المعاهدات وتحليل محتوى المنظمات النسائية المحلية من أجل تحديد أي فجوات بين كيفية تحديد السياسات العامة ومن ثم تنفيذها من قِبل جماعات المجتمع المدني مقارنة بالهيئات الإدارية دون الإقليمية والمحلية.

٣,٤ مجموعات من حالات عدم المساواة

هناك ستة أنواع من المؤسسات المقرر دمجها في نموذجي الأقاليمي الأكبر لاستخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة وهي: أ) المؤسسات الاقتصادية، ب) المؤسسات السياسية، ج) المؤسسات الاجتماعية (الثقافية والدينية)، د) المؤسسات التعليمية، هـ) البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و) مؤسسات الصحة العامة.

سينتُج عن التحليل مجموعة من حالات عدم المساواة من خلال التحديد والوصف المتأني لمجموعات التفاعلات عبر العوائق الهيكلية التي أبلغت النساء عن تعرضهن لها. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المرأة تحاول الحصول على جزء من مخصصات العقود للشركات الصغيرة المملوكة للنساء، فقد لا تتمكّن من فعل ذلك إذا لم تكن شركتها مسجلة ومُعترف بها من قِبل الدولة. ويمكن أن تشمل العوائق التي تحول دون التسجيل عدم وجود ما يلي: ١) حساب بنكي، ٢) موقع مكتبي فعلي، ٣) استمارات تسجيل مترجمة إلى اللغات المحلية، ٤) رسوم التسجيل وإصدار الشهادات، ٤) إمكانية الوصول إلى الإنترنت لتقديم نماذج للتنافس على العقود. وستُحدد الطرق التي تنتج بها هذه المؤسسات عن غير قصد تفاوتات بين مجموعات معينة. وبمجرد تحديد هذه التفاعلات، يمكن تنفيذ التدخلات المتعلقة بالسياسة العامة التي ستعالج الأسباب الجذرية لحالات عدم المساواة. ويظهر تركيز هذه الأنواع من التجارب الاقتصادية الفردية للنساء الاختناقات التي تواجهها سياسات المساواة بين الجنسين في الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي في مجال التوطين.

٣,٥ دافع اختيار الحالة في مشروع النموذج الأكبر لاستخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة

في المشروع الأكبر، يجري اختبار نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة في مناطق فرعية مختلفة لأن التباين في حالات البلدان سيسمح لي بتقييم قوة النموذج بشكل أكثر فعالية. ومن أجل دراسة الأنواع المختلفة من عدم الاستقرار الناتج عن مجموعات من حالات عدم المساواة، وقع الاختيار على زوج من البلدان في كل منطقة فرعية من القارة: غرب إفريقيا (نيجيريا - السنغال)، شرق إفريقيا (رواندا - إثيوبيا)، شمال إفريقيا (المغرب - تونس)، جنوب إفريقيا (ناميبيا - أنغولا). وقد استُخدمت ثلاثة متغيرات مستقلة لتحديد أزواج البلدان: ١) معامل جيني (مقياس عدم المساواة)، ٢) أوجه العجز التجاري، ٣) تاريخ الصراع. وتعد جميع البلدان أعضاء في واحدة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية أو منظمات التكامل الإقليمي على الأقل. وتمثل الأزواج المستويات العليا والدنيا لعدم المساواة، ودرجات مؤشر التنمية البشرية، ومقاييس عدم المساواة بين الجنسين (على المستوى الإقليمي - مفوضية الاتحاد الإفريقي وعلى المستوى العالمي - الأمم المتحدة). ولكل زوج من البلدان نزاع حديث/جارٍ أو تصنيف بعدم وجود نزاعات. ويمثل كل زوج مجموعة من العوامل الديموغرافية، ومنها أ) الأغلبية أو نسبة ٥٠/٥٠ من السكان المسلمين - الأقليات المسلمة، ب) الموروثات المؤسسية الاستعمارية (البريطانية، الفرنسية، الألمانية، البرتغالية)، ج) الجماعات العرقية اللغوية. وتختلف البيئات المادية والسياسية للأزواج من حيث جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبني الحصص الجنسانية.

٤ تعميم المساواة بين الجنسين في الجماعات الاقتصادية الإقليمية

تحقق الدول الأمن لشعوبها من خلال مزيج من الاستقرار السياسي وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والتصدي لحالات عدم المساواة. ومن الناحية المثالية، تمثل الدول مصالح شعوبها وتخضع للمساءلة في حالة استبعاد مصالح هؤلاء الشعوب. وتصبح الدول هشة عندما تتعرض الجماعات للتهميش والاستغلال، وتصبح الهويات الوطنية مجزأة - وكلها مؤشرات يمكن أن تصبح بوادر للصراع فيما بين الدول وداخلها (كابريولي، ٢٠٠٥). فلطالما كانت العلاقة بين عدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي راسخة (Robinson, ٢٠٠٣, Cramer, ٢٠٠٥; Ostby, Nordas, & Rod, ٢٠٠٩; Buvinic et al., ٢٠١٣; Baker, ٢٠١٤; Forsberg & Olsson, ٢٠١٦; Hudson, Bowen, Nielsen, Perpetuya, ٢٠١٦)، حيث يؤدي عدم المساواة بين الجنسين إلى نتائج تنبؤية مماثلة. وتعاني الدولة حالة من الخلل الوظيفي عندما لا تتوفر السلع والخدمات العامة والمكونات الوصفية للديمقراطية بشكل منهجي لفئات معينة من السكان باستمرار. وتصبح الدولة هشة عندما يطول أمد الخلل الوظيفي دون وجود آليات فعالة لعلاجه. وقد اتخذت الحكومات المحلية عددًا لا يحصى من النُّهج السياسية للتصدي لقضايا عدم المساواة بين الجنسين. وحاولت الاستجابات الإقليمية ودون الإقليمية توحيد هذه التدابير لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتبنت الدول والمجموعات التعاونية الاقتصادية على المستوى الإقليمي حصصًا وسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ ومع ذلك، كان هناك عدد قليل من الاختبارات التجريبية لتأثيراتها المادية المباشرة.

عندما لا تستجيب الدولة وينتج عن ذلك حالات عدم المساواة، فمن المتوقع أن تزيد هشاشة الدولة وعدم استقرارها لأن أوجه عدم المساواة متداخلة فيما بينها. وتوجد أنواع مختلفة من هشاشة الدولة. ويحدد هذا البحث نقاط الضعف المؤسسية داخل هياكل الدولة الفردية ويوضح الطرق التي تتحد بها مع حالات عدم المساواة في المؤسسات الأخرى. كما تحدد ورقة السياسة العامة هذه مجموعات من عوامل الخطر وتضعها في سياق المقارنة لمعرفة المزيد حول كيف يمكن أن تكون بلدان معينة أكثر عرضة للصراع الناتج عن هشاشة الدولة في حين أن نقاط الضعف نفسها قد لا تؤدي إلى صراع داخلي في البلدان الأخرى. وتُرصد هذه العلاقات ويُشار إليها بمصطلح مجموعات من حالات عدم المساواة. وستُستخدم أنماط هشاشة الدولة هذه للتنبؤ بالعلاقات بين أنواع معينة من الهشاشة ومُدد حالات عدم المساواة التي يمكن أن توفر نطاقًا من العتبات التي يمكن بلوغها قبل تطور الصراع داخل الدول. ويهدف مؤشر الدور الفعال إلى التنبؤ بالاختلافات في أنواع عدم المساواة التي تواجهها المرأة؛ وسيوضح تحليل هذه الفروق كيف تتحد أشكال عدم المساواة المتعددة لتقويض استجابة الدولة بطرق معينة. ويجعل هذا البحث رصد الأولويات المختلفة للنساء والفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصًا وترجمتها إلى سياسة اقتصادية جوهرية على المستويين الكلي والجزئي أمرًا ممكنًا. وينشئ مؤشر الدور الفعال معرفة جديدة حول العوامل المؤسسية التي تؤثر على المشاركة في القوى العاملة الخارجية، والتي يمكن استخدامها في السياقات المحلية والدولية لتحقيق نمو مستدام شامل. ويحدد البحث كيف يمكن للامتياز أن يزيد أو يقلل من قدرة النساء والسكان الآخرين على الاستعانة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في إزالة العوائق التي تحول دون المشاركة بنجاح.

يسمح تصور مفهوم المساواة بين الجنسين المستخدم في هذه الدراسة بعزل تأثيرات وأبعاد محددة لحالات عدم المساواة من خلال البناء على أعمال مناصرات حقوق المرأة في إفريقيا اللاتي تدركن أن المعايير الجنسانية تنبع من الأدوار المجتمعية المسندة إلى الأشخاص على أساس الجنس المحدد عند الولادة ويمكن أن تتجاوزها (Mama, ٢٠٠١, ٢٠٠٤, ٢٠١١; Oyewumi, ٢٠٠٦; Mama & Okazawa-Rey, ٢٠١٢). ومن الضروري ألا يتم الخلط بين الجنس والجنس البيولوجي. فالجنس ليس بديلاً عن الفئات الديموغرافية الأخرى، بل يمكن للتحليل متعدد الجوانب أن يساعد في توضيح كيفية تأثير العوامل الديموغرافية المتعددة على القدرة على المشاركة الكاملة من حيث القوة العاملة والدور الفعال ومن ثم كيفية التصدي للتمييز. وغالبًا ما تشمل أبعاد الجنس التي تُعرض في الدراسات الأمنية ١) البُعد الاقتصادي، ٢) البُعد السياسي، ٣) البُعد الاجتماعي، ٤) الأمن المادي (Forsberg & Olsson, ٢٠١٦). ويضيف مؤشر IOA الدور الفعال كبُعد خامس في تنظير المساواة بين الجنسين. وتعد تصورات الدور الفعال للفرد من حيث القدرة على تحقيق الأهداف المعلنة حول النشاط الاقتصادي والتصدي للعوائق المؤسسية (بنجاح أم لا) مكونًا حاسمًا لفهم آلية عمل عدم المساواة.

لقد أصبح الأمن الاقتصادي للمرأة سمة من سمات المعاهدات الاقتصادية الإقليمية والاتفاقيات الأقل رسمية لأنه ١) يعزز النمو المستدام والتكامل الاقتصادي الإقليمي و٢) يرتبط بشكل إيجابي بالحد من العنف بين الدول (True, ٢٠٠٨; Buvinic et al., ٢٠١٣; Forsberg & Olsson,

٢٠١٦). وسيحلل النموذج بروتوكولات ومعاهدات المساواة بين الجنسين المُتبناة من قِبل مفوضية الاتحاد الإفريقي (منظمة إقليمية)، والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، ومنظمات التكامل الإقليمي. ويؤكد إصدار خطة عمل مفوضية الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣ (٢٠١٥) واتفاقية التجارة الحرة القارية (CFTA) مؤخرًا على الدور الحاسم للتكامل الاقتصادي الإقليمي واختلاط الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي (Quisumbing, ;٢٠١٨ ,Juma & Mangeni ,Meinzen-Dick, Njuki ٢٠١٩). وتمثل النساء نسبة ٨٠٪ من أغلبية العاملين في الاقتصادات غير الرسمية في إفريقيا كمنطقة، وكذلك أغلبية العاملين في القطاع الزراعي (Meagher، ٢٠١٠؛ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١١؛ مفوضية الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٢، ٢٠١٥؛ مفوضية الاتحاد الإفريقي، بنك التنمية الإفريقي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٧). ولا تواجه كل النساء حالات عدم المساواة بين الجنسين بالطريقة نفسها. ومن المتوقع أن تكشف التجارب الاقتصادية الشخصية على مستوى الأفراد من النساء كيف تؤدي الأمزجة المكونة من حالات عدم المساواة إلى هشاشة الدولة. وتخضع الأبعاد المتعددة لعدم المساواة بين الجنسين على المستوى الأسري، ويشمل ذلك كيفية تصدي النساء للقيود المؤسسية، للتقييم في هذه الدراسة. ويرصد مؤشر الدور الفعال العلاقات بين التعاريف المختلفة للمساواة بين الجنسين والاختلافات في التجارب الاقتصادية للمرأة على المستويات الفردية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويعد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في معاهدات التعاون الاقتصادي الإقليمي بمثابة آلية انتقالية مثالية لفهم أثر عدم المساواة بين الجنسين على عدم الاستقرار السياسي لأنه يسمح باستخدام الاستجابات الفردية في دراسة النتائج الإجمالية الوطنية والشاملة لعدة بلدان. وينشئ التحليل متعدد الجوانب صورًا دينامية لكيفية تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية على التجارب الاقتصادية للمرأة وكيفية تفاعل النساء مع هذه المؤسسات.

يهدف نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة إلى تحديد الطرق التي تواجه بها النساء قيودًا على أنشطتهن الاقتصادية والتنبؤ بأنواع الضعف المحددة في الحالة التي تولدها هذه العوائق وتصورها. ولعدم المساواة أبعاد متعددة وتشمل مجموعة من المؤسسات في كل مستوى من مستويات الحكم (محلي، ودون وطني، ووطني، ودون إقليمي، وإقليمي، وعالمي). وتشمل المؤسسات الرئيسية المُضمّنة في هذا النموذج ما يلي: ١) المؤسسات الاقتصادية (الوصول إلى رأس المال، واستثمارات رأس المال البشري، والأجور، والمؤسسات المالية الرسمية، وأسواق العمل، ومتطلبات التسجيل للشركات)، ٢) المؤسسات التعليمية (القدرة على القراءة والكتابة، والتعليم الابتدائي والثانوي العالي والجامعي بعد التخرج)، ٣) المؤسسات السياسية (أطر السياسات العامة والأطر القانونية)، ٤) المؤسسات الاجتماعية (الثقافية والدينية)، ٥) البنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنترنت، والطرق، والمياه النظيفة، والصرف الصحي)، ٦) مؤسسات الصحة العامة (الحصول على الرعاية الصحية: العقلية والجسدية، والتأمين، والعلاج، والأدوية، والمرافق، والموظفين). (انظر الشكل ١ أدناه)

تؤكد جائحة كوفيد-١٩ على الضرورة الملحة للتصدي لقضايا عدم المساواة الاقتصادية والأمن البشري على نطاق عالمي. وسيجري توسيع نطاق نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة، الذي وُضع مفهومه قبل الجائحة، لاختبار تأثير الجائحة على هشاشة الدولة ودورها الفعال. ويمكن تحليل تأثير الجائحة على هشاشة الدولة ودورها الفعال باستخدام كل من مؤشر الدور الفعال للنموذج ومجموعاته من حالات عدم المساواة. وتشمل مقاييسي لعدم المساواة بين الجنسين مؤشرات محددة للحصول على خدمات الرعاية الصحية والعلاج والغطاء التأميني والأدوية والموظفين وقرب المرافق. وتُفحص البنية الأساسية لخدمات الصحة العامة بين مؤسسات الدولة التي خضعت لاختبار نقاط الضعف الحرجة. وتؤدي العلاقات المتداخلة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية الأساسية لخدمات الصحة العامة، والحصول على التعليم والقدرة على القراءة والكتابة، إلى تقييم آثار الجائحة على هشاشة الدولة خارج نطاق الصحة بشكل صريح.

٥ حالات عدم المساواة بين الجنسين والتنبؤ بالصراع

توجد العديد من العوامل التي تُعزى إلى إخفاقات الدولة، ومنها نوعية الحياة، والهياكل الديمقراطية الفاعلة، والمشاركة في التجارة العالمية. وأسس علماء الدراسات الأمنية رابطًا تجريبيًا بين المستويات العالية من عدم المساواة (Robinson, ;٢٠٠٣ Cramer, ٢٠٠٥)، وتحديدًا عدم المساواة بين الجنسين والمستويات العالية من الصراع

فيما بين الدول وداخلها (Caprioli, ٢٠٠٥, & Forsberg Olsson, ٢٠١٦). وتنظّر أغلبية هذه الدراسات الجنس على أساس ثلاثة أبعاد: أ) المعايير، ب) القدرة الاجتماعية، ج) الوضع الاجتماعي والاقتصادي (SES). ويُعرَّف الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وهو مكون أُضيف مؤخرًا (Forsberg & Olsson, ٢٠١٦)، بأنه مزيج من الدخل والمهنة والتعليم الرسمي. وعلى الرغم من أهمية هذا التصور لمفهوم الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فإنه لا يكشف عن آلية عمل الامتيازات، ما يتيح لبعض النساء مزيدًا من الاستقلالية لتحديد العمل وفقًا لشروطهن الخاصة والتعامل مع العوائق المؤسسية. ومن الضروري إعداد نماذج يمكنها حل مثل هذه التعقيدات من عدم المساواة. فإذا تمكّنا من فهم كيفية تداخل أوجه عدم المساواة، سنتمكّن من صياغة استجابات للدولة أكثر فعالية.

يشمل فهم التعقيدات المحيطة بكيفية تأثير الهويات على الطرق التي ينظر بها الأفراد إلى استقلاليتهم وسلطتهم داخل الدولة فهمًا لاستعداد الأفراد للتفاوض والتعاون لتجنب الصراع (Suedfeld, ٢٠١٠, ٢٠١١; Conway et al., ٢٠١٨). فقد حددت أنظمة الإنذار المبكر مجموعة من المؤشرات الرئيسية (على سبيل المثال، تغيير النظام، الحرمان النسبي الملحوظ) (Gurr & Lichbach, ١٩٨٦; Goldstone et al., ٢٠١٠; Blair & Sambanis, ٢٠٢٠). وتميل أغلبية نماذج التنبؤ إلى تضمين المتغيرات الاقتصادية التي لم يُحدد سياقها على الصعيد المحلي، ما يجعل من الصعب توضيح كيفية اختلاف حالات عدم المساواة والدوافع الفردية للجهات الفاعلة حسب البلد. وغالبًا ما يتم التعامل مع حالات عدم المساواة بين الجنسين بوصفها متغيرات أو نواتج تابعة (Natali, ٢٠٢٠) بينما يتم التعامل معها في هذه الدراسة بوصفها متغيرات إدخال. ويوسع دمج وجهات نظر الجهات الفاعلة الفردية من حيث صلتها بالتمييز المنهجي والقيود المفروضة على الفرص نطاق بحث سويدفيلد الذي يستكشف العلاقات بين تعقيدات الهوية والاستقرار السياسي. ويستعين نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة بالمتغيرات الاقتصادية المتوطنة في الأنظمة المحلية ودون الإقليمية ويستخدم الدور الفعال في تحديد الكيفية التي يواجه بها كل من الأفراد والجماعات التفاوتات الهيكلية في الحصول على الموارد ويحاولون حلها. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة عن السبب فيما يتعلق بدوافع الجهات الفاعلة وتقترح طرقًا يمكن من خلالها تحسين الاستقرار دون استخدام القوة العسكرية. ويمثل الدمج الكامل لمكونات الجنس المتعددة في نمذجة التنبؤ تحديًا كبيرًا. وتزيد الأسئلة المتعلقة بكيفية ترميز التركيبات المعقدة المتعلقة بالجنس بدقة من صعوبة الأمر. ويتيح مؤشر الدور الفعال الفرصة لاختبار الدور الفعال تجريبيًا بوصفه إحدى سمات المساواة بين الجنسين من خلال قياس الفجوة بين الأنشطة الاقتصادية المثالية والتجارب الاقتصادية الحية.

أعدّ صندوق السلام مؤشر الدول الهشة (FSI) (٢٠١٧) الذي يستخدم المؤشرات الاقتصادية الكمية، وتحليل المحتوى المستمد من وسائل الإعلام والتقارير الأخرى، والتقييمات النوعية للمنعطفات الحرجة في طريق البلدان الفردية

الشكل ١: عدم المساواة بين الجنسين كمؤشر على هشاشة الدولة (نموذج GISF)

لتقييم مستوى هشاشة الدولة [٣]. ويحدد مؤشر الدول الهشة "المظالم الجماعية، والتدهور الاقتصادي والفقر، والتنمية غير المتكافئة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وشرعية الدولة والضغوط الديموغرافية" كمؤشرات رئيسية يمكن أن تجعل الدول أكثر عرضة للخلل الوظيفي (٧-١٢، ٢٠١٧). وعلى الرغم من أن مؤشر الدول الهشة لا يستخدم صراحة حالات عدم المساواة بين الجنسين كمقياس، فإنه يبحث التفاعلات بين حالات عدم المساواة الاقتصادية والإقصاء الاجتماعي وشرعية الدولة. ولا تتناول نماذج التنبؤ التي غالبًا ما تتضمن العنف القائم على الجنس كأحد أبعاد المساواة بين الجنسين جميع المكونات متعددة الأوجه للجنس. وقد أعدت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع نماذج تنبؤ وأنظمة إنذار مبكر لدمج النزاعات الدائرة في البلدان في مناطق متعددة، مع المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية للإنذار المبكر بالعنف والصراع: إطار عالمي، يمثل تطورًا حاسمًا (المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية، وزارة الخارجية، ٢٠٢١). ويُعرّف نموذج التنبؤ هذا الجنس على نطاق أوسع ويشمل الفئات التالية: ١) الأمن والعدالة، ٢) المعايير الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، ٣) السياسة والحكم، ٤) العوامل الاقتصادية، ٥) أخرى. ويعد دور مؤشرات التصور (وجهات نظر الجهات الفاعلة الفردية) ضروريًا لأنه يصل بين المؤشرات الهيكلية، التي تميل إلى أن تكون مؤشرات طويلة المدى مع البيانات التي يتم جمعها مرة واحدة في السنة، والمؤشرات الدينامية، التي تدرس سلوكيات وأحداثًا معينة قد تنذر بالصراع أو العنف (المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية، وزارة الخارجية، ٢٠٢١). ويُوضع مفهوم المؤشرات الاقتصادية من خلال محاولات النساء لكسب المال بسرعة ومعدلات البطالة التي تعانيها. وتدرس فئات الجنس في نموذج المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية ووزارة الخارجية في المقام الأول آثار عدم المساواة بين الجنسين (على سبيل المثال، الأمور التي تحدث للنساء) ولكنها لا تدمج الأهداف التي تضعها النساء لأنفسهن مع إستراتيجياتهن للتصدي للتمييز والتفاوتات. ويرصد نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة التركيز على تعريفات النساء للمساواة بين الجنسين والجهود الفردية المبذولة للتعامل مع القيود/الفرص المؤسسية أو الاستجابة لها. ويسلط كل من نموذج استخدام عدم المساواة بين الجنسين للتنبؤ بدرجة هشاشة الدولة ومؤشر الدور الفعال الضوء على المجموعات الرئيسية من الآليات التي تطيل أمد التهميش لمجموعات متعددة الجوانب ومختلفة من النساء. ويعد مقياس مؤشر الدور الفعال بمثابة نهج بديل لقياس آثار حالات عدم المساواة المؤسسية، ومنها أ) القدرة على اختيار الأنشطة الاقتصادية (المشاركة وعدم المشاركة)، ب) تحديد العقبات التي تقف في طريق المشاركة الاقتصادية عبر المؤسسات، ج) وضع توصيات ملموسة فيما يتعلق بالسياسة العامة للتصدي للعقبات.

من خلال دراسة كيفية تصدي المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية لقضية عدم المساواة بين الجنسين أو ما إذا كانت تفعل ذلك من عدمه، يمكننا تحديد ما إذا كانت تزيد أو تقلل من حالة عدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي. وتعد معاهدات التعاون الاقتصادي الإقليمي بمثابة استجابات مؤسسية مثالية للتحليل لأنها توفر رؤى مقارنة للفجوات بين الجنسين على المستويين الوطني والأسري. وقد أُقيمت العلاقات بين الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي (Nye, ١٩٧٤; Keefer & Knack, ١٩٩٨; Gyimah-Brempong & Traynor, ١٩٩٩; Waever, ٢٠٠٨; Rickards, ٢٠٠٩; Ronis, ٢٠١٢). علاوة على ذلك، تؤكد البحوث العلمية حول الأمن البشري في إفريقيا على أهمية المساءلة والشفافية وحقوق الإنسان وسيادة القانون و"دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (Cilliers، ٢٠٠٤، ص ٦). وتتطلب التنمية الإدماج الاجتماعي وتعمل على تقوية مؤسسات الدولة (Deacon، ٢٠١٦). لذلك، يعد تحقيق المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات المهمشة الأخرى في أطر النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة أمرًا بالغ الأهمية. وكانت هناك عدة تطورات نظرية حول أكثر الطرق فعالية لقياس مشاركة المرأة الاقتصادية وانخراطها. وتتسم الجهود المبذولة لتأسيس الإحصاءات الجنسانية في بيانات الاقتصاد القياسي من قِبل منظمة العمل الدولية (ILO)، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، والمركز الإفريقي للإحصاء (ACS)، وبنك التنمية الإفريقي (AfDB)، وجهود خبيرات الاقتصاد المناصرات لحقوق المرأة، بأهمية محورية.

تعكس التطورات الحالية في الإحصاءات الجنسانية التزامًا بإعادة صياغة مفاهيم العمل وإعداد مجموعات البيانات التي تعكس التجارب الاقتصادية المتنوعة وأولويات المرأة. ويُنظر إلى العمل على أنه أنشطة عمل يؤديها الأفراد، وقد يتلقون أو لا يتلقون عنها أجرًا. وساهمت منظمة العمل الدولية ومكاتب الإحصاء الوطنية بابتكارات منهجية تشمل مراجعة استبياناتهم، ووضع أسئلة أكثر استقصاءً، وتوفير التدريب لتعزيز تعميم مراعاة المنظور

٣ https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2017/05/FSI-Methodology.pdf

الجنساني في إحصاءات العمل. كما أنشأوا شبكات البيانات الجنسانية لإتاحة بناء قدرات مكاتب الإحصاء الوطنية المحلية (NSOs). وقد أعدّت منظمة العمل الدولية إطار العمل المناسب، وأقسام الإحصاءات الجنسانية، ومنصة Data٢X في جهد مشترك للتصدي لقضايا المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وأنشأت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبنك التنمية الإفريقي، والمركز الإفريقي للإحصاء البرنامج الإفريقي للإحصاءات الجنسانية، والمؤشر الإفريقي للبُعد الجنساني والتنمية (AGDI)، والمؤشر الإفريقي للمساواة بين الجنسين لتحديد سياق البيانات الاقتصادية المصنفة حسب الجنس على المستوى الإقليمي. ويوفر مؤشر الدور الفعال هذا النوع من البيانات السياقية على مستوى الفرد والأسرة، إلى جانب رصد الدور الفعال للمرأة في التصدي للعوائق ومستويات الامتيازات النسبية للمرأة. وتتضح الاختلافات في تجارب النساء بفضل المؤشر كما يخضع تأثير العوامل المتداخلة الأخرى (على سبيل المثال، الدين والوضع الاجتماعي والاقتصادي) للتقييم.

يلزم تمحيص الافتراض الأساسي القائل بأن الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي له فائدة إيجابية صافية للنساء وأنه أفضل طريقة للتصدي لقضايا عدم المساواة بين الجنسين وهشاشة الدولة. فقد يكون لإخضاع النساء لقوى السوق الخارجية وهياكل الحوكمة للمؤسسات المالية العالمية دون فهم الآثار التجريبية على تجاربهن الاقتصادية اليومية عواقب سلبية (Pyle, ٢٠٠٣; Keating, Rasmussen, Rishi, ٢٠١٠). ويتمثل الهدف من هذا النهج في الوصول، بدلاً من تغيير المؤسسات القائمة التي كانت مسؤولة عن التهميش في المقام الأول (Rankin, ٢٠٠٢; Roberts, ٢٠١٢; Wilson, ٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، سلطت العديد من خبيرات الاقتصاد المناصرات لحقوق المرأة الضوء على الاستغلال المحتمل الذي قد تتعرض له مجموعات مختلفة من النساء عند الاندماج في الأسواق العالمية دون توخي الحذر الشديد، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة عدم المساواة بين الجنسين، ومن ثمَّ زيادة هشاشة الدولة. وتميل أغلبية البحوث العلمية المناصرة لحقوق المرأة والمتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين، والمجموعات الاقتصادية القائمة على أساس جغرافي، والمعاهدات التجارية إلى التركيز بشكل شبه حصري على الأحكام الواردة في السياسات و/أو قدرة المجتمع المدني والمجموعات النسائية على دفع المؤسسات بنجاح لتبني تدابير شاملة للجنسين (Rai، ٢٠٠٨). وفي ظل تقديم مساهمة بالغة الأهمية، لا تربط هذه الدراسات بشكل منهجي بين أطر السياسة العامة والأمن الاقتصادي لتقييم الآثار. فمن أجل التصدي لمسألة عدم المساواة، يلزم إزالة العوائق التي تفرض قيودًا على الأنشطة الاقتصادية التي تؤديها النساء (Aterido, Beck, Iacovone, ٢٠١٣). كما يلزم استحداث نهج مختلف لتحديد وتغيير العقبات المؤسسية التي تعرقل الاستقرار المالي للمرأة. وتؤدي زيادة قدرة الدولة على تلبية احتياجات ناخبيها إلى تحقيق الاستقرار وإقامة النظم الرسمية التي يمكنها استيعاب مجموعات جديدة والهياكل الاجتماعية المصاحبة لها.

تعد المرأة في منطقة إفريقيا ممثلة تمثيلاً زائدًا في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية والإنتاج الزراعي على حد سواء. وعلى الرغم من أن تمييز الأنشطة الاقتصادية الرسمية من غير الرسمية غالبًا ما يكون غير واضح، فإن الدراسة ترصد التجارب المتنوعة للمرأة داخل السياقات الوطنية ودون الإقليمية وعبرها باستخدام البيانات الكمية والنوعية. وعلى الرغم من أن القرارات المتعلقة بالسياسة العامة يجب أن تُتخذ بناءً على البيانات الكمية، فإن البيانات النوعية - قصص النساء - تعد بمثابة دعامات قوية للتواصل مع صناع السياسات العامة والجهات المعنية بشأن العوائق المؤسسية التي تحول دون تحقيق النمو الشامل والمستدام من خلال التكامل الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يعد وضع النظريات القادرة على تجسيد التجارب المختلفة التي تمر بها النساء في النشاط الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية لتجنب معاملة النساء في إفريقيا على أنهن كتلة واحدة متراصة. كما سيحلل هذا المشروع أيضًا مواضع الاهتمام الرئيسية لكل من المعاهدات الاقتصادية: أ) تفعيل تعميم المساواة بين الجنسين في المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية وب) آليات المساءلة المؤسسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية بين مختلف مجموعات النساء المقيمات في الدول الأعضاء في هذه الجماعات. وتتيح الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي السياق الأوسع الذي تُدرس من خلاله المؤسسات الأخرى - السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الثقافية والدينية) والصحة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والتعليم.

٦ ملخص البيانات والتحليل

٦,١ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشر الدول الهشة

مؤشرات الاقتصاد القياسي الرئيسية، تبلغ نسبة مشاركة القوى العاملة الخارجية لنيجيريا ٤٥,٥٪ (٢٠١٩) و٦٣,٨٥٪ في غانا[٤].

٦,٢ مؤشر الدول الهشة (FSI)

تؤدي تصنيفات مؤشر الدول الهشة إلى درجة أقل تشير إلى هشاشة أقل. ويمكن استخدام نتائج هذا البحث في تحديد المقاييس الإقليمية للاستقرار. ويمكن أن تسهم هذه الورقة في وضع مؤشرات جديدة أو معدلة ومجالات القضايا المستخدمة في إعداد مقاييس وتصورات مفاهيمية لهشاشة الدولة. سجلت نيجيريا ٩٨,٠ نقطة على مؤشر الدول الهشة محققة بذلك درجة أعلى من غانا التي سجلت ٦٣,٩ نقطة، ما يشير إلى أن نيجيريا أكثر هشاشة من غانا. وترد فيما يلي الاتجاهات الخاصة بنيجيريا وغانا خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢١.

سجلت نيجيريا (الشكل ٢) ٩٨,٠ نقطة على مؤشر الدول الهشة في عام ٢٠٢١[٥]. وعلى الرغم من انخفاض النتيجة الإجمالية بشكل كبير بعد عام ٢٠١٦، عكست الجائحة هذا الاتجاه، والذي يسجل الآن زيادة مطردة. وتشمل الأبعاد المحددة التي تزيد من نقاط الضعف في الدولة النيجيرية الضغوط الديموغرافية والاقتصاد بشكل عام وعدم المساواة الاقتصادية على وجه التحديد.

سجلت غانا (الشكل ٣) ٦٣,٩ نقطة على مؤشر الدول الهشة في عام ٢٠٢١. وقد طرأ انخفاض كبير على نتيجة غانا في عام ٢٠١٥. وقد أدت آثار الجائحة إلى توقف التدهور، بل وأدت إلى الوصول إلى مرحلة الاستقرار. وتتمثل العوامل التي تزيد من نقاط الضعف بشكل خاص في عدم المساواة والضغوط الديموغرافية الآخذة في الزيادة.

٦,٣ الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات النسائية المحلية

يختلف تأثير الجماعات الاقتصادية الإقليمية على التجارة داخل المنطقة الإقليمية لكل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء. واستنادًا إلى البيانات المستمدة من إحصاءات الأونكتاد لعام ٢٠١٦، بلغت حصة التجارة داخل المنطقة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ١٠,٧٪ و ٥,٦٪ لبقية القارة. وبالإضافة إلى ذلك، لديها بعض من أعلى مستويات التجارة داخل المنطقة بين كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتبلغ حصة التجارة داخل المنطقة الإقليمية لتجمع دول الساحل والصحراء ٧,٥٪ و٤,١٪ لبقية القارة خارج الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتوجد بعض الاختلافات الرئيسية بين تصنيفات صادرات السلع القائمة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء. وتشمل الصادرات داخل المنطقة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الموارد الطبيعية (٥٤,٥٪)، والصناعات التحويلية (٢٩,٧٪)، والأغذية والزراعة (١٥,٨٪)، وتحتل الصناعات التحويلية في تجمع دول الساحل والصحراء (٤٢,٩٪) المرتبة الأولى أيضًا، ومع ذلك، فإن الموارد الطبيعية (٣٥,٤٪)، والأغذية والزراعة بنسبة ٢١,٧٪ تحتلان المرتبتين الثانية والثالثة. وتشمل قطاعات الاقتصاد التي تمثل فيها النساء تمثيلاً زائدًا الزراعة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي يجب فصلها عن هذه القطاعات الرسمية من أجل الحصول على تقييمات دقيقة لمشاركتهن. ولا تشمل هذه المجاميع عمل قطاع الخدمات عبر الحدود، لتشمل أعمال الرعاية (رعاية الأطفال وكبار السن) وأعمال الرعاية الصحية المنزلية. بلغت أرقام التجارة الإلكترونية في عام ٢٠١٧ بالنسبة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ٣٤,٩ و٣٣,٤ بالنسبة إلى تجمع الساحل والصحراء. انخفضت إنتاجية العمل في عام ٢٠١٧ لتجمع دول الساحل والصحراء من ٣٩,٥ إلى ٣١,٨، وشهدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا انخفاضًا طفيفًا من ٢٠,٩ إلى ٢٠,٠.

إن فهم هذه الاتجاهات والقيود الأوسع نطاقًا يسمح لنا بوضع سياق لبعض الفجوات الأكبر بين أهداف معالجة المساواة بين الجنسين بين منظمات التكامل الإقليمي وأولويات ومتطلبات مجموعات مختلفة من النساء بناءً على مستويات الوكالة والامتيازات.

٤ https://ilostat.ilo.org/topics/women/
٥ https://fragilestatesindex.org/country-data/

الشكل ٢: الاتجاه العام، ٢٠٠٦-٢٠٢١ نيجيريا

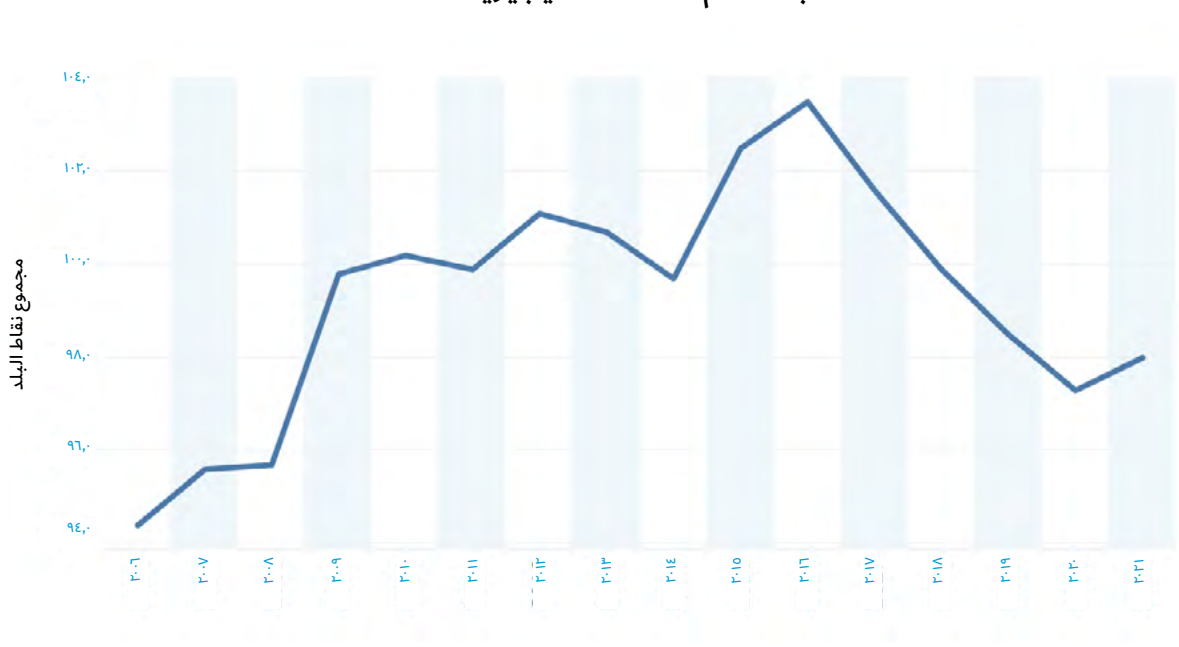

المصدر: https://fragilestatesindex.org/country-data/

الشكل ٣: الاتجاه العام، ٢٠٠٦ - ٢٠٢١ غانا

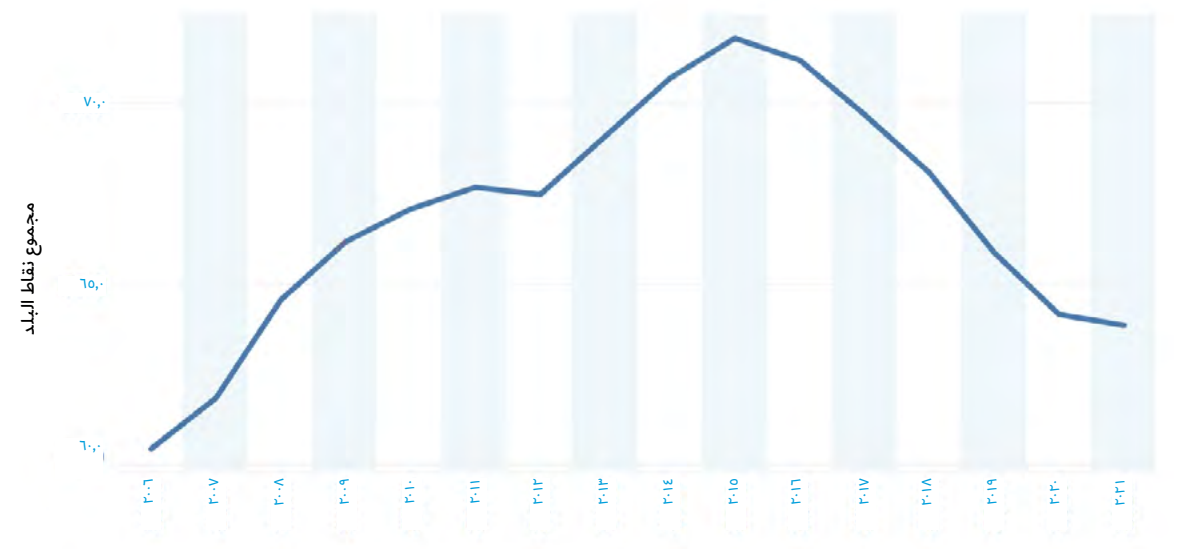

المصدر: https://fragilestatesindex.org/country-data/

يلخص الجدول ١ أدناه نتائج تحليل محتوى سمتين رئيسيتين لاتفاقيات تعميم المساواة بين الجنسين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ١) تفعيل المساواة بين الجنسين و٢) وجود أي آليات لتعزيز المساءلة المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية تجاه مجموعات مختلفة من النساء داخل الدول الأعضاء فيها. المجموعتان الاقتصاديتان الإقليميتان المميزتان هما الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) وتجمع الساحل والصحراء (CEN-SAD). تم اختيار هاتين المجموعتين لأن نيجيريا وغانا أعضاء في كلتا المجموعتين الاقتصاديتين الإقليميتين.

يلخص الجدول ٢ الطرق التي تحدد بها المجموعات النسائية المحلية المختلفة في نيجيريا وغانا أولويات المساواة بين الجنسين لتعزيز المشاركة الاقتصادية ووجود هياكل للمساعدة في ضمان تمثيل النساء من قبل المنظمات قادرة على تقديم الملاحظات ومساءلة المجموعات لتمثيل مصالحهم المختلفة. تتجاوز الخصوصية الأكبر للمنظمات النسائية المحلية هذه الموضوعات وتوضح طرقًا لتجسيدها وإحداث تغييرات هيكلية تديم الفوارق.

٦,٤ فهرس الوكالة ومجموعات عدم المساواة

يجمع الجدول ٣ نتائج المقابلات مع النساء اللواتي سجلن في أدنى فئة في مؤشرات الإنجاز، المستوى ج. وتشمل العوامل التي أدت إلى أن تكون درجاتهن في المستوى ج الافتقار إلى التعليم الرسمي، والدخل، ورأس المال الاجتماعي، والاستقلالية المحدودة لتحديد ما إذا كان سوف يشاركون في سوق القوى العاملة الخارجية وإذا قرروا المشاركة؛ فلن يتمكنوا من اختيار أنواع الأنشطة الاقتصادية المفضلة لديهم. لم تكن لدى النساء اللائي حصلن على درجات في هذا المستوى الأخير مرونة كبيرة لتحديد الظروف التي حدثت فيها مخاضهن. غالبًا ما اتسمت خرائط الشبكات الاجتماعية لهؤلاء النساء بدرجات متفاوتة من الانفصال بين صانعي القرار في المؤسسات الاقتصادية والسياسية الرسمية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية. وتشمل العوامل المهمة الأخرى التي

الجدول رقم ١: ملخص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في ECOWAS وتجمع الساحل والصحراء

REC	تصورات GE والأولويات الاقتصادية	آليات المساءلة المؤسسية
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS	* زيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة * مؤسسات ومنظمات بناء القدرات. * المساواة في الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية * التمكين الاقتصادي * • حقوق الإنسان * النزاع * الحوكمة * السلام والاستقرار	* الوكالة الخاصة للنوع الاجتماعي والتنمية * مركز النوع الاجتماعي والتنمية
تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)	* الأمن الإقليمي * أهداف التنمية المستدامة * التعليم (ثقافي، تقني، علمي) * زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة	* غير محدد
وزارة شؤون المرأة - نيجيريا	* تعميم المساواة بين الجنسين في السياقات الوطنية والدولية * تعميم المساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص * الصحة * حقوق المرأة وتنمية النوع الاجتماعي * أهداف التنمية المستدامة * تعليم المرأة، تدريب التمكين والمنظمات * المنظمات غير الحكومية التي تركز على المرأة * إدارة سياسة المرأة والجندر	* المركز الوطني لتنمية المرأة (NCWD) * مكتب النوع الاجتماعي (الوزارات والوكالات التنفيذية)
وزارة النوع والطفولة والحماية الاجتماعية- غانا	* إشراك المرأة في كل قطاع من قطاعات التنمية الوطنية * زيادة الوصول إلى الرعاية الاجتماعية * تأمين الدخل على مستوى الأسرة * تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والعاطفي للأسر	* المجلس القومي للمرأة والتنمية

المصدر: تجميع المؤلف

كانت مهمة موقعهم المحلي دون الإقليمي ووضع الأغلبية والأقلية من فئات ديموغرافية معينة مثل الدين.

أخيرًا، تُظهر غالبية النساء اللواتي تمت مقابلتهن في دراستي الحالة في كلا البلدين أنهن في أثناء انخراطهن في نشاط اقتصادي غير نظامي لم يتم عده، يقدمن أيضًا عمالة في كل من القطاعين النظامي وغير النظامي دون تعويض مالي.

يوضح الجدول ٣ أوجه التشابه بين العقبات الرئيسية التي أبلغ المشاركون في نيجيريا وغانا عن مواجهتها مع المؤسسات المناظرة لكل منهما. يتم تسليط الضوء على نقاط التطابق عبر دراسات الحالة في البلدين من أجل تحديد وصفات سياسية محددة يمكن وضعها لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز مؤسسات الدولة المتصلة. توجد بالطبع اختلافات بين التجارب الاقتصادية للمرأة في نيجيريا وغانا، ولكن في هذا البحث تم التركيز على فهم القضايا التي تشترك فيها كلتا الحالتين. يمكن أن يوفر تطبيق وصفات السياسة على أساس القضايا الشاملة المحددة في دراسات الحالة في كلا البلدين مزيدًا من الأفكار حول كيفية تقوية هياكل الدولة عندما تكون أكثر استجابة لاحتياجات سكانها. بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المجموعات الاقتصادية الإقليمية في معالجة المساواة بين الجنسين لجميع الدول الأعضاء فيها، فمن المهم أن يتم استنباط مجموعة من التوصيات التي يمكن اعتمادها عبر السياقات الوطنية.

٧ النتائج الرئيسية

من المثالي أن تمتلك المرأة القدرة على اتخاذ القرارات بشأن مشاركتها في الاقتصاد بناءً على أولوياتها واحتياجاتها. أما الواقع على الأرض فهو أن المرأة تواجه مجموعتين من العقبات في تحقيق أهدافها حول المشاركة الاقتصادية. ترد قائمة العقبات المحددة التي تواجهها النساء بناءً على كل بُعد بالتفصيل في الجدول ٣. تجعل التفاوتات بين الجنسين في استثمارات رأس المال البشري من الصعب على المرأة تنفيذ خياراتها الخاصة حول العمل والعمل. يعد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستويات الوزارية لا يتم الشعور به بالضرورة على أنه مباشر على أرض الواقع في التجارب الاقتصادية اليومية التي تعيشها المرأة. يجب معالجة الفجوة بين أطر السياسات والحقائق

الجدول رقم ٢: ملخص أولويات المساواة بين الجنسين للمجموعات النسائية المحلية

نوع CSO	تصورات CSO النسائية المحلية (GE)	آليات المساءلة التنظيمية (منظمات المجتمع المدني النسائية المحلية)
نيجيريا منظمة غير حكومية * المنظمات الجامعة * المنظمات غير الحكومية الفردية * القضايا: الصحة والتعليم والديمقراطية والفئات السكانية الضعيفة والجماعات الدينية مجموعات مجتمعية (CBOs) * القضايا: لجان التنمية، التعاونيات التجارية، القابلات التقليديات، المواد الغذائية صغيرة الحجم	* زيادة الوصول إلى رأس المال المالي * إزالة متطلبات الضمان * تطوير الأعمال * محو الأمية المالية الأساسية * التدريب على أعمال الرعاية الصحية * زيادة الوصول إلى العقود الموضوعة جانبا * استقرار أفضل لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والوصول إليها * إدراجها في تصميم سياسات المساواة بين الجنسين * زيادة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية	* الاتصال المباشر مظلة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية * صنع القرار عبر الإجماع مقابل أصوات الأغلبية * الحكم الذاتي لتشكيل فولييت
غانا منظمة غير حكومية * القضايا: المشاركة السياسية، مجموعات LGBTQ +، الجماعات الدينية، الصحة، التعليم مجموعات مجتمعية (CBOs) * القضايا: لجان التنمية، التعاونيات التجارية، إنتاج المنسوجات / الملابس، المجموعات الإقليمية الفرعية، المواد الغذائية الصغيرة	* زيادة الوصول إلى رأس المال * زيادة الوصول إلى المعدات والمرافق * الزيادات في الدعم المؤسسي للحكومة المحلية * إدراجها في تصميم سياسات المساواة بين الجنسين * زيادة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والأدوية	* الحلقة المفقودة المباشرة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية بين بعض مجموعات الأقليات الديموغرافية

المصدر: تجميع المؤلف

الجدول رقم ٣: ملخص للحواجز المؤسسية التي أبلغت عنها النساء في نيجيريا وغانا مع أدنى درجات IOA

	المؤسسات الاقتصادية	المؤسسات السياسية	المؤسسات الاجتماعية (الدينية والثقافية)	المؤسسات التعليمية	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الصحة العامة
١	* القدرة على الوصول إلى رأس المال ((تسجيل الشركات	* وجود سياسات وحصص للمساواة بين الجنسين	* سلطة تغيير الأعراف الثقافية بين الجنسين * التمثيل الوصفي * التمثيل غير العادل	* معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين - لغة رسمية - اللغات المحلية	* اعتماد سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات * تنفيذ سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	* الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية
٢	* استثمارات رأس المال البشري * تعليم جامعي * التعليم المهني * الدورات التدريبية المحدثة حسب الصناعة	* معرفة سياسات الحصص * معرفة المؤسسات التي تطبق نظام الكوتا	* سلطة تغيير الأعراف الدينية بين الجنسين * التمثيل الوصفي * التمثيل غير العادل	* زيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفتيات والفتيان * رعاية الأطفال في المدارس	* الوصول إلى الإنترنت (اشتراك واسع النطاق) * تقليل الانقطاعات	الوصول إلى الرعاية الصحية العقلية
٣	* أجور	* وجود آليات إنفاذ لنظام الحصص والتمييز * الاستفادة من آليات تطبيق نظام الحصص والتمييز	* المناصب القيادية في المؤسسات الثقافية	* إتمام المرحلة الابتدائية * مصاريف * كتب	* ابتكار التكنولوجيا والوصول إليها * اعتماد تأثير على التكنولوجيا على أساس متطلبات العمل	* تغطية التأمين الخيارات العامة بدون مشاركة * تفاوتات في المنشآت التي تقبل التأمين العام
٤	* الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية * وظائف الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مقارنة بالوظائف الرسمية * التحولات المالية عبر التطبيقات	* المرأة في الهيئات التشريعية والمكتب التنفيذي * النساء في مناصب على مستويات الحكومة المحلية	* المناصب القيادية في المؤسسات الدينية	* إتمام المرحلة الثانوية * مصاريف * كتب	* الوصول إلى طرق جيدة * تحدث الإصلاحات بعد الإبلاغ عن المشكلات	* الوصول إلى العلاج للمتخصصين * التحديات مع أنظمة الإحالة * قضايا لوجستية * بحاجة الى تشكيل فرق طبية * استمرارية الرعاية
٥	* مشاركة القوى العاملة * نقص البنية التحتية حسب الصناعة	* الحماية القانونية (الجنائية-مكان العمل) * تقديم التظلم	التغييرات العامة في أدوار المرأة داخل المؤسسات الثقافية في العقد الماضي	* التعليم العالي * محاضرة * كتب مدرسية * المعدات * حفظ	* الحصول على المياه النظيفة في المنزل أو في الكمبوند * الحصول المستمر على المياه	* توافر الأدوية في المستوصف المحلي * مصاريف
٦	* الاستثمار في القطاعات الاقتصادية	* التذرع بسوابق التمييز القانوني القائم على النوع الاجتماعي	التغييرات العامة في أدوار المرأة داخل المؤسسات الدينية في العقد الماضي	* الدراسات العليا * حفظ	* أنظمة الصرف الصحي المتسقة	* شؤون الموظفين * تجنيد النساء * الاحتفاظ بالموظفين

المصدر: تجميع المؤلف

المادية لمجموعات مختلفة من النساء إذا كان سيتم تقليص عدم المساواة بين الجنسين.

يهدف هذا البحث إلى التركيز على تجارب النساء اللواتي لديهن أقل قدر من الفاعلية من أجل تطوير وتنفيذ وصفات السياسة التي يمكن أن تبدأ في معالجة الأنواع المختلفة من عدم المساواة المتقاطعة التي يواجهنها. سيساعد التركيز على المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الدينية والثقافية) والتعليمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة العامة المبينة في الجدول ٣ على تسهيل قدرة التجارة الصغيرة على الاستفادة من التكامل الإقليمي وتوليد نماذج تنمية اقتصادية أكثر استدامة وشمولية. وبشكل أكثر تحديدًا، شبكات الإنتاج الإقليمية التي غالبًا ما تكون ضعيفة للغاية تعيق قدرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل عام على الاستحواذ على الأسواق المحلية. تتفاقم هذه القضايا بشكل أكبر بالنسبة إلى الشركات المملوكة للنساء بصرف النظر عن القطاع الاقتصادي. المدرجة أدناه هي النهج المفاهيمية الحاسمة للتكامل الإقليمي التي تحتاج إلى اعتماد بناء على نتائج اثنتين من دراسات الحالة القطرية:

٧,١ تعميم المساواة بين الجنسين في توصيات المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- لا يمكن استخدام المقاييس الكمية فقط. نحن بحاجة إلى فهم المعالجات الدقيقة التي تُعلم وتشكل قدرة المرأة على اتخاذ خيارات حول العمل وإعادة العد.

- لا يمكن أن يتم دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي دون ضمان حصول المرأة على مزايا مؤسسية وأهلية إضافية للوصول إلى موارد الدولة لدعم عملها. يحتاج النظام الضريبي للعمل غير الرسمي إلى التكافل بالإيرادات الواردة من تلك الأنشطة. لا ينبغي أن تؤدي الأنشطة غير الرسمية التي تقع تحت إشراف الدولة إلى مراقبة عقابية لعمل المرأة.

- تعتمد الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير على الدول الأطراف، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين بسبب القضايا الهيكلية. لذلك، يجب أن تنعكس الأنواع المماثلة من آليات المساءلة لحكومات الولايات على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية من قبل تلك الخاصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

- يجب أن تشير أطر حقوق الإنسان المشار إليها في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأن تستند إلى ميثاق الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا وبروتوكول حقوق المرأة.

- هناك حاجة لدمج وتعميم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات خطة التكامل الاقتصادي الإقليمي بالإضافة إلى وجود هيئة تنظيمية مسؤولة عن مراقبة وتقييم تنفيذها وفعاليتها.

- يجب أن يكون هناك حاجز أكبر وسياسات تجارية لحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء والفئات الضعيفة الأخرى للمشاركة في الأسواق العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية.

- يجب وجود أهداف ومقاييس محددة للمساواة بين الجنسين عبر القطاعات.

- يجب أن تكون هناك مساهمة أكبر من المنظمات النسائية المحلية والناشطين الذين يشكلون أولويات وأهداف المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء المحلية. سيسمح ذلك بتبسيط وتكييف احتياجات مجموعات مختلفة من النساء في أطر السياسات. يجب أن تكون المجموعات النسائية المحلية، حتى لو لم يتم تسجيلها رسميًا باعتبارها منظمات غير حكومية أو جزءًا من المنظمات غير الحكومية الجامعة، جزءًا أساسيًا من عمليات الرصد والتقييم.

- يعتبر التضمين في وصفات السياسة ضروريًا ولكنه شرط غير كافٍ. تحتاج المؤسسات إلى التحول من أجل معالجة عدم المساواة.

٧,٢ تعميم المساواة بين الجنسين في وزارة شؤون المرأة و / أو النوع الاجتماعي في نيجيريا وغانا التوصيات:

- يجب أن يكون للمنظمات النسائية المحلية دور رئيسي في الرقابة. بشكل أكثر تحديدًا، تحتاج هذه المجموعات إلى المساعدة في تحديد أولويات السياسة والمقاييس المستخدمة في المراقبة والتقييمات.

- تحتاج المجموعات النسائية المحلية التي لديها إشراف على السياسات إلى التناوب من أجل ضمان عدم سيطرة منظور مجموعة واحدة.

- يجب أن تقتصر العلاقات الرسمية بين الدولة والمجتمع المدني إلى حد كبير على المساءلة. منظمات المجتمع المدني النسائية التي تعمل بهذه الصفة تمنحهن حق اللجوء إلى مساءلة الدولة مع الاحتفاظ أيضًا بمستوى من الاستقلالية.

- لا يمكن افتراض العلاقات الهيكلية الرسمية بين المنظمات النسائية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي النسائية. غالبًا ما يشير شكل منظمة المجتمع المدني إلى مستوى الامتياز. غالبًا ما تتمتع النساء اللائي يرأسن المنظمات غير الحكومية بإمكانية أكبر للوصول إلى رأس المال المالي والاجتماعي مقارنة بالنساء في المجموعات المجتمعية. لذلك، يجب وجود مزيج من كلا النوعين من المنظمات التي توفر الإشراف على السياسة. تؤدي آليات الملاحظات إلى تغييرات في الوقت الفعلي يمكن إجراؤها على تدخلات السياسة.

- يمكن استخدام نتائج مؤشرات الإنجاز ومجموعات عدم المساواة لتحديد نقاط الضعف المحددة في مؤسسات الدولة. ومن ثم يمكن صياغة التغييرات السياسية وتنفيذها لإزالة العقبات التي تواجهها المرأة.

- يجب الاستمرار في مراقبة مؤشرات الإنجاز من أجل تحديد المناطق الجديدة التي تكون فيها الدولة هشة والسكان الجدد المتأثرين.

- ينبغي تقديم برامج محو الأمية في السياسة العامة ومحو الأمية القانونية للنساء. يمكن أن تزود هذه الحملات النساء بالمعرفة حول آليات الانتصاف الرسمية التي يمكن للنساء الوصول إليها عندما يواجهن عقبات. يمكن أن تكون الدورات التدريبية مصممة لكل مجموعة من المؤسسات المعنية.

٨ توصيات السياسة وآثارها

على الرغم من أن الأدبيات المتعلقة بالتأثيرات الإيجابية للجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصراع بين الدول راسخة، فإن النموذج يختبر بشكل تجريبي تأثير الجماعات الاقتصادية الإقليمية على الصراع داخل الدول. يمكن لعملي أن يمثل العلاقات بين الوكالة المتصورة والحواجز المؤسسية التي يواجهها الأفراد والجماعات حتى يمكن معالجتها، وتخفيف أي نقاط تحول. توفر دراستي آليات لتعميم الأولويات الاقتصادية والاهتمامات العمالية لأفراد المجتمع الأكثر تهميشًا، ما يخلق التزامًا أكبر بتعزيز الاستقرار محليًا وإقليميًا.

يمكن مشاركة مجموعات البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة مؤشرات الإنجاز مع صانعي السياسات والمؤسسات الحاكمة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، والمكاتب الإحصائية المحلية والوطنية، والجامعات في إفريقيا. يمكن أن تكون الحلول السياساتية والبرامجية المستمدة من تنبؤات النماذج أقل تكلفة في التنفيذ وأكثر استدامة من التدخلات العسكرية لأنها تعزز الاستقلالية وتولد الدعم المحلي. يمكن للهيئات الحاكمة العالمية مثل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الإفريقية (UN-IDTFAA) استخدام نتائج هذه الدراسة لتوليد توجيهات السياسة العامة الملموسة وخطط رصد وتقييم جهود التعافي بعد كوفيد-١٩. يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في تشكيل سياسات التنمية الشاملة والمستدامة والمساواة بين الجنسين. من المهم أن ندرك أن هناك دائمًا أسئلة حول التمثيل وأي المجموعات يتم تضمينها وأي المجموعات يتم استبعادها. لذلك، يُوصى بتناوب قيادة المنظمات غير الحكومية الشاملة ومنظمات المجتمع المدني عبر مجموعات متعددة. على وجه الخصوص، يجب البحث عن المجموعات التي لا تعتبر نفسها صراحةً جزءًا من مجموعات المجتمع المدني وتشجيعها على المشاركة لأن العديد من هؤلاء النساء يفتقرن إلى الروابط السياسية في شبكات تنمية المجتمع محليًا. فيما يلي توصياتي الأولية المتعلقة بالسياسة بناءً على البيانات التي تم إنشاؤها في الأقسام السابقة. من الناحية المثالية، يمكن تكرار مؤشرات الإنجاز في بلدان إضافية ويمكن إنشاء الحواجز المؤسسية الموضحة في الجدول ٣ للنساء اللائي حصلن على درجات في المستويين (أ) و(ب) على مؤشر الوكالة. من خلال تضمين وجهات نظر المرأة في كل مستوى، يمكن اعتماد تدخلات سياسية إضافية ويمكن حل أي توترات بين النساء في جميع المجالات الثلاثة، من الأكثر إلى الأقل امتيازًا. تصبح كل توصية من هذه التوصيات أكثر أهمية في الوقت الذي تمر فيه المنطقة بإعادة البناء بعد الوباء.

٨,١ توصيات سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني (المستوى الإقليمي والوطني):

- **نهج العدالة الاقتصادية والاجتماعية**
  - السياسات الحمائية للشركات المملوكة للنساء، الإقليمية والعالمية.
  - حماية العمالة لنماذج الربح التي تعيد الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية للأفراد والشركات.
  - استخدام البيانات النوعية مثل مؤشرات الإنجاز ومجموعات عدم المساواة كإجراء مثير للجدل حتى يمكن تقييم مراقبة آثار سياسات المساواة بين الجنسين وتقوية مؤسسات الدولة بشكل تجريبي.
  - يجب أن تكون المجموعات النسائية والناشطات جزءًا لا يتجزأ من مراقبة وتقييم هذه السياسات.
- **أولويات متنوعة للمرأة**
  - تحتاج المنظمات النسائية المحلية والناشطات لتشكيل الأهداف والأولويات إلى المنظمات المحلية، وليس المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية الأكبر.
  - الحاجة إلى جمع بيانات أكثر دقة عن الاختلافات في الاحتياجات عبر قطاعات الاقتصاد وحجم الشركات.
  - تنفيذ آليات لتحديد القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنشط فيها النساء حيث سيستمر هذا التغيير.
- **التغييرات التحويلية المؤسسية**
  - إنشاء آليات لتحديد المشاركة الاقتصادية عن طريق الاختيار أو القيود المؤسسية التي تمنع المشاركة الكاملة.
  - زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار بشكل كبير وزيادة مشاركة المرأة في عمليات تخصيص الميزانية والموافقة عليها.
  - يمكن للزيادات في استثمارات الولايات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الشركات النسائية أن تجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية.
- **اكتساب فوائد التكامل الاقتصادي**
  - قم بالتفصيل حسب القطاع الاقتصادي ونوع النشاط الرسمي وغير الرسمي لأن النساء غالبًا ما يشاركن في كليهما في وقت واحد.
  - قم بتضمين إجراءات العمل الذي يحصل على أجر وعمالة لا تُدفع ولا تزال غير مدفوعة الأجر. يمكن أن يساعد ذلك في تحديد المجالات التي يمكن للحكومة المحلية والمنظمات الإقليمية أن تدعم فيها وتستثمر فيها لتحقيق منافع اقتصادية طويلة الأجل.
  - ضع في اعتبارك تخصيص الموارد للجهود المحلية للدول لتعزيز القياسات الشاملة للجنسين لأن هذا النوع من البيانات الجماعية يمكن أن يكون باهظ التكلفة.
- **مناهج مستدامة لزيادة الوصول إلى رأس المال**
  - إزالة الحواجز أمام التسجيل والترخيص لمنظمات المجتمع المدني والشركات الصغيرة.
  - قدم المزيد من المنح بدلاً من القروض، ثم قم بقياس العمالة، والضرائب، والإيرادات التي تعود إلى المجتمع، ومنطقة الحكومة المحلية، والحكومات الوطنية ودون الوطنية.
  - إنشاء عقد مُبرم مع النساء كمقاولين أساسيين وليس مقاولين ثانويين أو مقاولين من الباطن.

٩ الخاتمة

طورت هذه الورقة إطارًا نظريًا لدراسة أدوار عدم المساواة بين الجنسين في التنبؤ بهشاشة الدولة. على الرغم من أن هذه الدراسة جزء من دراسة إقليمية فرعية أكبر، إلا أن ورقة السياسة هذه تضم التاريخ النوعي من دراسات الحالة النيجيرية والغانية. تؤثر العلاقات المتداخلة بين البنية التحتية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات والصحة العامة والوصول إلى التعليم ومحو الأمية على هشاشة الدولة التي يتم تقييمها خارج نطاق الصحة بشكل صريح. من خلال معالجة هذه اللامساواة المؤسسية بين الجنسين، يمكن اعتماد نُهج شاملة ومستدامة للنمو. يمكن للتغييرات التي تمر بها الهياكل السياسية الرسمية على المستويين الوطني والإقليمي أن تعزز المؤسسات وتوفر نموذجًا لمناطق أخرى من العالم. تحدد مؤشرات الإنجاز قدرة مجموعات مختلفة من النساء على اتخاذ خياراتهن الخاصة حول المشاركة الاقتصادية. تساعد مجموعة التفاوتات في تحديد التغييرات السياسية المحددة المطلوبة لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة ضمن الأنظمة الوطنية ودون الإقليمية.

بينما نعيد التفكير في ما يجب أن تنتجه المشاركة في الاقتصادات العالمية والإقليمية لأضعف أفراد المجتمع بعد الوباء، ينبغي أن تكون الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية التحتية ذات أهمية قصوى للحد من أوجه عدم المساواة. إن جعل المنظمات النسائية المحلية صانعي القرار الرئيسيين يمكن أن يساعد الحركات المحلية التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين في تنفيذ تدخلات سياسية تؤدي إلى تغييرات مؤسسية. يمكن أن يؤدي حل هذه التوترات حول عدم المساواة الاقتصادية إلى تقليل الضغوط الديموغرافية التي تساهم بشكل كبير في هشاشة الدولة. إن القرارات المقدمة من خلال منع عدم المساواة بين الجنسين لديها القدرة على إبقاء التوترات المحلية عند مستوى أقل من الحدود التي تؤدي إلى نشوء صراعات ناتجة عن عجز هياكل الدولة.

المراجع

African Union Commission (مفوضية الاتحاد الإفريقي) (يناير ٢٩-٣٠، ٢٠١٢)
Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area. (اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية).

African Union Commission (مفوضية الاتحاد الإفريقي) (سبتمبر ٣، ٢٠١٥).
Agenda ٢٠٦٣: (خطة عام ٢٠٦٣:) The Africa We Want (إفريقيا التي نريدها).

African Union Commission, African Development Bank,
United Nations Economic Commission for Africa (مفوضية الاتحاد الإفريقي، بنك التنمية الإفريقي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا) (٢٠١٧). Assessing Regional Integration in Africa VIII: (تقييم التكامل الإقليمي في إفريقيا الثامن:) Bringing the Continental Free Trade Area About (افتتاح منطقة التجارة الحرة القارية حول).

Aterido, Reyes, Beck, Thorsten, & Iacovone, Leonardo. (٢٠١٣).
Access to finance in Sub-Saharan Africa: is there a gender gap? (الحصول على التمويل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: هل توجد فجوة بين الجنسين؟) **World development (التنمية العالمية), ٤٧, ١٠٢-١٢٠.**

Baker, Pauline. H. (٢٠١٤). Exploring the Correlates of Economic Growth and Inequality in Conflict Affected Environments Fault Lines and Routes of Recovery. (استكشاف الروابط بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في البيئات المتأثرة بالصراع، وخطوط الأعطال وطرق التعافي)

Blair, Robert. A., & Sambanis, Nicholas. (٢٠٢٠). Forecasting Civil Wars: Theory and Structure in an Age of Big Data and Machine Learning, Journal of Conflict Resolution, ٢٩٨-٣١٢. (التنبؤ بالحروب الأهلية: النظرية والبنية في عصر البيانات الضخمة والتعلم الآلي، **مجلة حل النزاعات، ٢٩٨-٣١٢).**

Buvinic, Mayra., Das Gupta, Monica., Casabonne, Ursula., & Verwimp, Phillip. (٢٠١٣). Violent conflict and gender inequality:An overview. The World Bank Research Observer, ٢٨(١), ١١٠-١٣٨. (الصراع العنيف وعدم المساواة بين الجنسين: نظرة عامة. **مراقب أبحاث البنك الدولي، ٢٨ (١)، ١١٠-١٣٨).**

Caprioli, Mary. (٢٠٠٥). Primed for violence:The role of gender inequality in predicting internal conflict.International studies quarterly, ٤٩(٢), ١٦١-١٧٨. (الاستعداد للعنف: دور عدم المساواة بين الجنسين في توقع الصراع الداخلي. **الدراسات الدولية ربع السنوية، ٤٩ (٢)، ١٦١-١٧٨).**

Cilliers, Jakkie. (٢٠٠٤). Human Security in Africa:A conceptual framework for review.African Human Security Initiative. (الأمن البشري في إفريقيا: إطار مفاهيمي للمراجعة. **مبادرة الأمن البشري الإفريقي).**

Conway III, Lucian. Gideon., Suedfeld, Peter., & Tetlock, Phillip. E. (٢٠١٨). Integrative complexity in politics (التعقيد التكاملي في السياسة). **In The Oxford Handbook of Behavioral Political Science.**

Cramer, Christopher. (٢٠٠٥). Inequality and conflict: A review of an age-old concern. (عدم المساواة والصراع: مراجعة قلق بالغ). **Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.**

.SDGs, Agenda 2030 and the prospects for transformative social policy and social development .(٢٠١٦) .Deacon, Bob
(أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال ٢٠٣٠ وآفاق السياسة الاجتماعية التحويلية والتنمية الاجتماعية). Journal of
.International and Comparative Social Policy, ٣٢(٢), ٧٩-٨٢

.(١٩٩٨) .Ahmed, A., Baechler, G., Bond, D., Brecke, P., Chen, R. S., Cockell, J. G., ... & Whelan, W. P
.Preventive measures: Building risk assessment and crisis early warning systems (إجراءات وقائية: بناء أنظمة تقييم
.المخاطر والإنذار المبكر للأزمات) Rowman & Littlefield Publishers

.(٢٠١٦) .Forsberg, Erika., & Olsson, Louise Gender inequality and internal conflict (عدم المساواة بين الجنسين
.والصراع الداخلي) In Oxford Research Encyclopedia of Politics

Goldstone, Jack. A., Bates, Robert. H., Gurr, Ted. R., Lustik, Michael., Marshall, Monty. G., Ulfelder, Jay., &
.Woodward, Mark ,٢٠٠٥) .(نموذج عالمي للتنبؤ بعدم (September. A global forecasting model of political instability
.الاستقرار السياسي) In Annual Meeting of the American Political Science

Forecasting internal conflict: A competitive evaluation of empirical .(١٩٨٦) .Gurr, Ted. R., & Lichbach, Mark. I
.theories (توقع الصراع الداخلي: تقييم تنافسي للنظريات التجريبية) Comparative Political Studies, ١٩(١), ٣-٣٨.

Political instability, investment and economic growth .(١٩٩٩) .Gyimah-Brempong, Kwabena., & Traynor, Thomas. L
.in Sub-Saharan Africa (عدم الاستقرار السياسي والاستثمار والنمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء). Journal of
.African Economies, ٨(١), ٥٢-٨٦

.The security puzzle: theory-building and discipline-building in international security .(١٩٩١) .Haftendorn, Helga (
.اللغز الأمني: بناء النظرية وبناء الانضباط في الأمن الدولي) International studies quarterly, ٣٥(١), ٣-١٧

.Understanding global security .(٢٠١٤) .Hough, Peter (فهم الأمن العالمي). Routledge, New York

We are not helpless: Addressing .(٢٠١٦) .Hudson, Valerie. M., Bowen, Donna. Lee., & Nielsen, Perpetuya. Lynne
.structural gender inequality in post-conflict societies (نحن لسنا عاجزين: معالجة عدم المساواة الهيكلية بين
.الجنسين في مجتمعات ما بعد الصراع). Prism, ٦(١), ١٢٢-١٣٩

Gender Sensitive Indicators: for Early .(٢٠٢١) Institute for Election Security and the US State Department
Warning of Conflict and Violence (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي: للإنذار المبكر بالنزاع والعنف)،
https://storymaps.arcgis.com/stories/227dfad5c53c4e118d961912b33e976a

Juma, Calestous, & Mangeni, Francis. African Regional Economic Integration: The Emergence, Evolution, and
Impact of Institutional Innovation (التكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقي: ظهور وتطور وتأثير الابتكار المؤسسي)
.(٢٠١٨ ,٢٨ January) .٠٠٣-HKS Working Paper No. RWP١٨

.Political stability and economic stagnation .(١٩٩٨) .Keefer, Phillip., & Knack, Stephen (الاستقرار السياسي والركود
.الاقتصادي) The Political Dimension of Economic Growth، In Silvio Borner, Martin Paldam (Eds.).
.(الصفحات ١٣٦-١٥٣) .Palgrave Macmillan, London (البعد السياسي للنمو الاقتصادي)

Keating, Christine., Rasmussen, Claire., & Rishi, Pooja. (٢٠١٠). The rationality of empowerment: Microcredit, accumulation by dispossession, and the gendered economy. (عقلانية التمكين: القروض الصغيرة، والتراكم عن طريق نزع الملكية، والاقتصاد القائم على النوع الاجتماعي). **Signs: Journal of Women in Culture and Society, ٣٦(١),** ١٥٣-١٧٦.

Leech, B. L. (٢٠٠٢). Asking questions: Techniques for semistructured interviews. (طرح أسئلة: تقنيات المقابلات شبه المنظمة). **PS: Political Science & Politics, ٣٥(٤),** ٦٦٥-٦٦٨.

Mama, A. (٢٠٠١). Challenging subjects: Gender and power in African contexts. (الموضوعات الصعبة: النوع الاجتماعي والقوة في السياقات الإفريقية). **African Sociological Review/Revue Africaine de Sociologie, ٥(٢),** ٦٣-٧٣.

Mama, A. (٢٠٠٤). Demythologising gender in development: feminist studies in African contexts. (إلغاء أسطورة النوع الاجتماعي في التنمية: دراسات نسوية في سياقات أفريقية).

Mama, A. (٢٠١١). What does it mean to do feminist research in African contexts? (ماذا يعني إجراء بحث نسوي في سياقات أفريقية؟) **Feminist Review, ٩٨(١_e٤), e٢٠-suppl).**

Mama, A., & Okazawa-Rey, M. (٢٠١٢). Militarism, conflict and women's activism in the global era: Challenges and prospects for women in three West African contexts. (العسكرة والصراع ونشاط المرأة في العصر العالمي: التحديات والآفاق بالنسبة إلى مرأة في ثلاثة سياقات في غرب إفريقيا). **Feminist Review, ١٠١(١),** ٩٧-١٢٣.

Meagher, Kate. (٢٠١٠). The empowerment trap: gender, poverty and the informal economy in sub-Saharan Africa ٧٢ **فخ التمكين: النوع الاجتماعي والفقر والاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، In Sylvia Chant (Ed.),** The International Handbook of Gender and Poverty: Concepts, Research, Policy. (الدليل الدولي للنوع الاجتماعي والفقر: مفاهيم، بحث، سياسة) **(pp.٤٧٢-٤٧٧). Edward Elgar, Cheltenham, Northampton.**

Natali, Denise. (٢٠٢٠). DIPNOTE: Military and Security, The Bureau of Conflict and Stabilitization Operations:Deployments, Data, Diplomacy. (الدلالة: الجيش والأمن، مكتب عمليات الصراع وتحقيق الاستقرار: عمليات النشر والبيانات والدبلوماسية.) https://2017-2021.state.gov/dipnote-u-s-department-of-state-official-blog/the-bureau-of-conflict-and-stabilization-operations-deployments-data-diplomacy/index.html

Nye, Joseph. S. (١٩٧٤). (لأمن الاقتصادي الجماعي.)Collective economic security. International Affairs (Royal Institute of International Affairs ١٩٤٤-), ٥٠(٤), ٥٨٤-٥٩٨.

Østby, Gudrun., Nordås, Raghild., & Rød, Jan. Ketil. (٢٠٠٩). Regional inequalities and civil conflict in Sub-Saharan Africa. (حالات اللامساواة الإقليمية والصراعات الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). **International Studies Quarterly, ٥٣(٢),** ٣٠١-٣٢٤.

Pyle, Jean. L., & Ward, Kathryn. B. (٢٠٠٣). Recasting our understanding of gender and work during global restructuring. (إعادة صياغة فهمنا للنوع الاجتماعي والعمل خلال إعادة الهيكلة العالمية). **International sociology, ١٨ (٣),** ٤٦١-٤٨٩.

Quisumbing, Agnes, Meinzen-Dick, Ruther, and Njuki, Jeremiah. (٢٠١٩). Regional Strategic Analysis and Knowledge Support System (ReSAKSS): Gender Equality in Rural Africa: From Commitments to Outcomes. **(نظام التحليل الاستراتيجي الإقليمي ودعم المعرفة: المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية في إفريقيا: من الالتزامات إلى النتائج.)**

Rai, Shirin. M., & Waylen, Georgina. (٢٠٠٨). المقدمة: Feminist perspectives on analysing and transforming global governance. (وجهات النظر النسوية حول تحليل وتحويل الحوكمة العالمية) **In Shirin Rai, Georgina Walyen (Eds.),** Global Governance (pp ١-١٨). **Palgrave Macmillan, London.**

Rankin, Katherine. N (٢٠٠٢). Social capital, microfinance, and the politics of development. (رأس المال الاجتماعي والتمويل الأصغر وسياسة التنمية). **Feminist economics, ٨(١), ١-٢٤.**

Rickards, James. G (٢٠٠٩). Economic security and national security: interaction and synthesis. (الأمن الاقتصادي والأمن القومي: التفاعل والتوليف). **Strategic Studies Quarterly, ٣(٣), ٨-٤٩.**

Roberts, Adrienne (٢٠١٢). Financial crisis, financial firms… and financial feminism? (الأزمة المالية والشركات المالية ... والنسوية المالية؟) The rise of 'Transnational Business Feminism' and the necessity of Marxist-feminist IPE. (صعود "النسوية التجارية عبر الوطنية" وضرورة الحركة النسوية الماركسية IPE.) **Socialist Studies/Études socialistes, ٨(٢), ٨٥-١٠٨.**

Robinson, James. A (٢٠٠٣). Social identity, inequality and conflict. (الهوية الاجتماعية وعدم المساواة والصراع). **In Conflict and Governance (pp ٧-٢١). Springer, Berlin, Heidelberg.**

Ronis, Sheila. R (٢٠١٢). Economic security: neglected dimension of national security? (الأمن الاقتصادي: البعد المهمل للأمن القومي؟) **National Defense University Press, Washington DC.**

Suedfeld, Peter (٢٠١٠). The Scoring of Integrative Complexity as a Tool in Forecasting Adversary Intentions: Three Case Studies. **BRITISH COLUMBIA UNIV VANCOUVER** (الأمن الاقتصادي: البعد المهمل للأمن القومي؟) **DEPT OF PSYCHOLOGY.**

True, Jacqui (٢٠٠٨). Gender mainstreaming and regional trade governance in Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC). (تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدارة التجارة الإقليمية في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC.) **In Shirin Rai, Georgina Walyen (Eds.), Global Governance (pp ١٢٩-١٥٩). Palgrave Macmillan, London.**

United Nations Economic Commission (٢٠١١). The African Gender and Development Index: Promoting Gender Equality in Africa. **(مؤشر المساواة بين الجنسين والتنمية في إفريقيا: تعزيز المساواة بين الجنسين في إفريقيا.)**

Wallace, Adryan (٢٠١٨). Agency and Development, Hausa Women's CSOs in Kano Nigeria." **In Ebru Kongar,** Gender and Economics in Muslim Communities: A Critical Feminist and Postcolonial Analyses (pp. ٢٨١-٣٠٥). **Routledge, New York.** (النوع الاجتماعي والاقتصاد في المجتمعات الإسلامية): (نسوية نقدية وتحليل ما بعد الاستعمار) **Jennifer C Olmsted, & Elora Shehabuddin (Eds.),**

Wæver, Ole (٢٠٠٨). The changing agenda of societal security. (جدول الأعمال المتغير للأمن المجتمعي) **In Hans Gunter Brauch, Ursula Oswalkd Spring, Czelaw Mesjasz, John Grin, Pal Dunay, Navnita Chadha Behera, Bechir Chourou, Patricia Kameri-Mbote, Peter H. Liotta (Eds.),** Globalization and environmental challenges (العولمة والتحديات البيئية) **(الصفحات ٥٨١-٥٩٣). Springer, Berlin, Heidelberg.**

Wilson, Kalpana (٢٠١٥). Towards a radical re-appropriation: Gender, development and neoliberal feminism. (نحو إعادة التملك الجذري: النوع الاجتماعي والتنمية والنسوية الليبرالية الجديدة). **Development and Change (التنمية والتغيير، ٤٦ (٤)، ٨٠٣-٨٣٢.**

الورقة ١,٣ تقييم الحيز المالي فيما يتعلق بالهشاشة والصراع والتنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى

GIBSON CHIGUMIRA[6] * ELTONE MABODO**
ARCHFORD GANDIDZANWA** PROSPER ZIYADHUMA**

AFFILIATION: وحدة تحليل وبحوث السياسات الاقتصادية في زيمبابوي (ZEPARU)
CHIGUMIRAG@ZEPARU.CO.ZW, CHIGUMIRAGIBSON@GMAIL.COM

الملخص

تقيّم الدراسة مدى قيود الحيز المالي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعلاقتها بنفقات الرعاية الصحية والنزاعات والهشاشة. أثبتت الدراسة أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تواجه تحديات في حشد الموارد المالية الكافية لتمويل أجندة التنمية والتصنيع بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG ٣) التي تركز على تحسين الصحة والرفاهية. أظهرت الأدبيات المختارة التي تمت مراجعتها في هذه الدراسة أن الحيز المالي وهشاشة الدولة والصراعات مرتبطة ولها تأثير قوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يسمح الحيز المالي للبلدان بتمويل أنشطتها بطريقة مستدامة ومن ثم تجنب استياء المواطنين الذي يحث على العنف ويصعد حالة الهشاشة. يساعد تحسين إدارة الحيز المالي في الحد من النزاعات التي تنشأ عادة نتيجة لسوء استخدام الموارد وتخصيصها للبلدان. أثبت التحليل الوارد في الورقة أن هناك علاقة بين الإنفاق على الصحة للفرد والحيز المالي والنفقات الصحية التي تعتبر بديلاً للتنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء.

وهذا يعني أنه لكي تعمل إفريقيا جنوب الصحراء على تحسين رفاهية مواطنيها والاقتراب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها بحاجة إلى إيجاد طرق لتعزيز الحيز المالي. ووجدت الدراسة أيضًا أن الارتباطات الإجمالية بين الحيز المالي ومؤشر السلام وكذلك الحيز المالي والهشاشة الاقتصادية سلبية، ما يعني أن الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات تواجه قيودًا على الحيز المالي. يتطلب توسيع الحيز المالي إجراءات سياسية ملموسة تعزز تعبئة الموارد المحلية وتحد من الهشاشة والصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء.

الكلمات المفتاحية: مساحة مالية وهشاشة
إفريقيا جنوب الصحراء، الصراع

١ المقدمة

تواجه البلدان الإفريقية جنوب الصحراء تحديات في حشد الموارد المالية الكافية لتمويل أجندة التنمية والتصنيع بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). ظل الحيز المالي الذي عرَّفه Roy وHeuty (٢٠٠٥) على أنه إجراءات سياسية ملموسة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، والإصلاحات اللازمة لتأمين الإدارة التمكينية، والبيئة المؤسسية والاقتصادية لهذه الإجراءات السياسية لتكون فعالة، يمثل تحديًا في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. تعتمد استدامة

٦ * Executive Director ZEPARU, ** ZEPARU Research Interns.

الاقتصاد وقدرته على سداد ديونه في نهاية المطاف على مدى قدرة آليات التمويل المحلية على دعم النفقات العامة وأيضًا على حقيقة أن تعبئة الحيز المالي بطريقة مستدامة هي إحدى وظائف سياق الاقتصاد السياسي الذي يتم ضمنه الحيز المالي. يقوض ضعف القدرات المؤسسية، ولا سيما الأطر الإدارية والمؤسسية التي تسمح بالتهرب الضريبي والتجنب وعدم الامتثال العام دون رادع، قدرة البلدان على تعبئة الموارد المحلية. يحدد الحيز المالي قدرة الدولة على زيادة إنفاقها العام استجابة للاحتياجات التنموية للبلد، والتي ينبغي القيام بها بطريقة مستدامة ماليًا، ومن ثم تجنب تهديد الملاءة الحكومية (Odusola, ٢٠١٧). في هذا الصدد، تصبح تعبئة الموارد المحلية ركيزة أساسية في المبادرات التي تهدف إلى توسيع الحيز المالي، حيث تسعى البلدان جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتحول بما يتماشى مع أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣. بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مثقلة بالديون بسبب الاقتراض المفرط بشكل أساسي للنفقات الاستهلاكية التي لا تخلق القدرة على سداد الفائدة والمبدأ. يزيد الاقتراض المفرط من نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المدينة وحالة الهشاشة (Gnangnon وBrun، ٢٠٢٠). الاقتصادات ذات الديون المرتفعة عرضة لصدمات اقتصادية أصغر ما تنتج عنها آثار سلبية هائلة على نمو الاقتصادات (Meheus وMcIntyre، ٢٠١٧).

ارتكزت السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تجنبت الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على السيولة المتراكمة والإجراءات الاحترازية للسياسات. ومع ذلك، فقد انعكست مرونة وفعالية جهود الضبط المالي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وسط انخفاض أسعار السلع الأساسية في الفترة ٢٠١٤-١٦ حيث شهد مصدرو النفط والمعادن تدهورًا حادًا في فجوة استدامة الميزان الأولي (Calderon, Cesar; Chuhan-Pole, Punam; Some, Yirbehogre Modeste، ٢٠١٨). يمثل التفاعل بين قيود الحيز المالي والهشاشة والصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء تحديات سياسية خطيرة. في حين أن هذه قضايا مستعصية مع أسباب جذرية طويلة الأجل، سعت هذه الدراسة إلى معالجة الأهداف التالية:

١,١ أهداف الدراسة

كانت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي:

١. تقديم لمحة عامة عن مدى ارتباط الحيز المالي والهشاشة وتحديات الصراع التي تواجه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

٢. تقييم العلاقة بين الإنفاق على الرعاية الصحية كمؤشر للتنمية الاقتصادية، والحيز المالي، والصراعات، والهشاشة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة.

٣. استخلاص الدروس من الأدبيات الواسعة واستنتاج الخيارات الممكنة التي يمكن أن تتبناها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لمواجهة تحديات الحيز المالي.

١,٢ الخطوط العريضة للتقرير

يقدم القسم ٢ مراجعة الأدبيات المختارة لوضع الدراسة في سياقها متبوعًا بالقسم ٣ الذي يناقش منهجية البحث المعتمدة وتبرير الأساليب والتقنيات المستخدمة. يقدم القسم ٤ نظرة عامة وتحليلاً للحيز المالي والهشاشة والصراع في إفريقيا جنوب الصحراء، ويختتم القسم ٥ الدراسة ببعض التوصيات.

٢ مراجعة الأدبيات

الأدبيات في مجالات الحيز المالي، والهشاشة، والصراع، والتنمية في إفريقيا واسعة للغاية، ومن ثم ليس من الممكن أن تكون شاملة في مراجعة هذه الأدبيات. تم اختيار عدد قليل من الدراسات ذات الصلة لتوفير سياق لهذه الدراسة واستخلاص الدروس من القضايا الناشئة في الأدبيات. يرتبط الحيز المالي والهشاشة والصراع ارتباطًا وثيقًا بعلاقة تمتد إما من الصراع إلى الهشاشة إلى الحيز المالي، أو غير ذلك. Delechat et al. (٢٠١٨) أشار بأن فشل البلدان النامية في إدارة حيزها المالي قد ساهم في هشاشة الدولة ما أدى إلى صراعات في بعض البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني أن الفشل في الحفاظ على الحيز المالي الكافي هو الذي يؤدي إلى الهشاشة والصراعات بين البلدان. ومع ذلك، في بعض البلدان، لم تؤد الصراعات مثل الحروب القبلية التي قوضت الأداء الاقتصادي إلى الهشاشة فحسب، بل أثرت سلبًا على قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات المالية الكافية لتمويل العمليات الحكومية والتنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد. في هذا الصدد، يمكن أن تمتد السببية من الصراع إلى الهشاشة (Goodfellow، Beall، وRodgers، ٢٠١١؛ Garry وChecchi، ٢٠٢٠). يُعد فهم التفاعل بين الحيز المالي والهشاشة والصراعات أمرًا أساسيًا لتصميم التدخلات السياسية لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء وتحقيق أهداف التعزيز المتبادل لأجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

الحيز المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد يحل محله المؤشرات التي تلتقط جوانب الاستدامة المالية، ومواطن الضعف في الميزانية العمومية، ومواقف الديون الخارجية، وتوقعات السوق. وفقًا لما ذكره Odusula (٢٠١٥)، فإن الحيز المالي يعزز الكفاءة الاقتصادية والتغطية التوزيعية الأفضل. تؤثر السياسات المالية على النمو من خلال الضرائب والتحويلات والإنفاق العام. يتضمن قياس الحيز المالي سلسلة من الأبعاد التي تتراوح بين جوانب الاستدامة، والمخاطر المرتبطة بالالتزامات الطارئة، والاستحقاق، ومخاطر العملة، وحصة الديون بالعملة الأجنبية التي يحتفظ بها غير المقيمين، والملاءة المالية، وتكاليف الاقتراض (Calderón et. al., ٢٠١٨). Kose et. al. (٢٠١٧) يصنف مؤشرات الحيز المالي في أربع فئات هي مؤشرات الاستدامة المالية، وهشاشة الميزانية العمومية، وتوقعات السوق، وديون القطاعين الخارجي والخاص. صمم Heller (٢٠٠٧) ماسة الحيز المالي كما هو موضح في الشكل ١ بأربع ركائز رئيسية لتأمين الحيز المالي وهي تعبئة الموارد المحلية وإعادة ترتيب الأولويات وكفاءة الإنفاق والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل العجز. يمكن القول إن البلدان التي تمكنت من تحقيق التوازن بين الركائز الأربع للحيز المالي من خلال الإدارة الحكيمة لسياسات الاقتصاد الكلي لديها إمكانات أكبر بكثير لخلق حيز مالي إضافي.

يوضح الماس نطاق الحكومة لتوليد الحيز المالي من خلال:

١. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومي، وتحسين الكفاءة التخصيصية والفنية لهذه النفقات العامة؛

٢. زيادة تعبئة الموارد المحلية من خلال اعتماد تدابير مبتكرة للإيرادات، وتوسيع القاعدة الضريبية، بما في ذلك زيادة تحويلات المغتربين وإدماج القطاع غير الرسمي في شبكة الضرائب؛

٣. الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي تميل إلى أن تكون محدودة إذا كان البلد مثقلاً بالديون مع متأخرات الديون المتراكمة و

٤. تمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي.

من المحتمل أن يكون نطاق البلد، الذي كان يجمع بالفعل مبالغ كبيرة من خلال الإيرادات الضريبية ولديه مخزون أولي كبير من الديون، أو يتلقى تدفقات كبيرة من المساعدات، لزيادة الإيرادات الإضافية من أي من هذه المصادر، صغيرًا. ومع ذلك، فكلما انخفضت الكفاءة التخصيصية والفنية للميزانية الحالية، وزاد حجم هذا الإنفاق، زاد نطاق مكاسب الكفاءة كمصدر للحيز المالي. يمكن من حيث المبدأ تقدير نطاق الحصول على المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية أو الاقتراض الخارجي بالرجوع إلى التزامات المانحين لبرامج الدولة أو تحليل القدرة على تحمل الديون.

الشكل ١: الماس الفضاء المالي

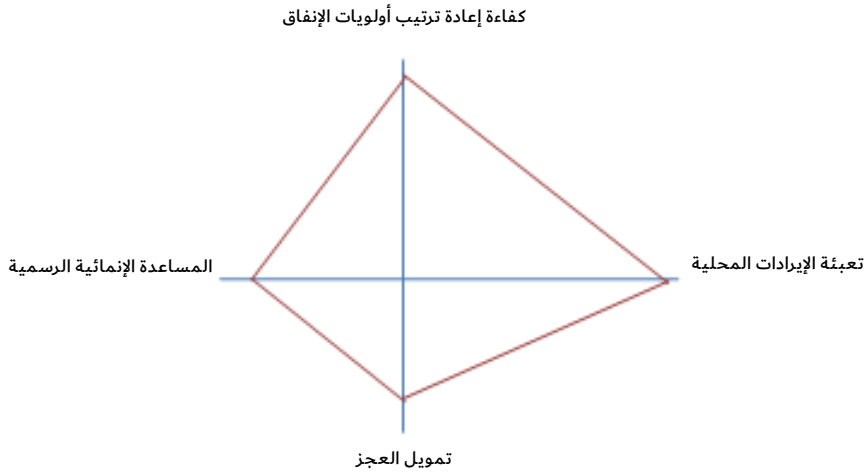

المصدر: هيلر (٢٠٠٧)

عادة ما يتم استبعاد عائدات رسوم سك العملة المحققة من طباعة النقود الورقية من خيارات زيادة الحيز المالي بسبب آثارها التضخمية المشوهة وغير المرغوب فيها. إن نطاق توسيع الحيز المالي خاص بكل بلد بطبيعته، ويتطلب تقييمات مفصلة للوضع المالي الأولي للحكومة، وهيكل إيراداتها ونفقاتها، وخصائص التزامات ديونها غير المسددة، والهيكل الأساسي لاقتصادها، واحتمالات تدفقات الموارد الخارجية المعززة، ومنظور حول الظروف الخارجية الأساسية التي تواجه الاقتصاد. في هذا الصدد، تعتمد خيارات السياسة المنبثقة عن تحليل الحيز المالي على عدد من العوامل. بينما قد تحتاج بعض البلدان إلى رفع معدلات الضرائب لزيادة إيراداتها الحكومية، قد يرغب البعض الآخر في خفض معدلات الضرائب لتقليل العبء الضريبي. في حين أن بعض البلدان قد تكون قادرة على اكتساب المزيد من الديون بثمن بخس، فإن البعض الآخر قد يكون فوق حدود ديونها أو قد يكون قادرًا على جمع الأموال فقط بتكاليف إجمالية عالية للاقتصاد. قد تختار بعض البلدان إعادة تخصيص الإنفاق من منطقة إلى أخرى مع الحفاظ على نفس مستوى الإنفاق، وقد يرغب البعض الآخر في مجرد التخلص التدريجي من البرامج أو خفضها، ومن ثم تقليل الحجم الإجمالي للإنفاق الحكومي/العجز. أخيرًا، يحتوي الحيز المالي أيضًا على مكون بين فترات زمنية. بشكل أساسي، من المأمول أن يؤدي الاستخدام الفعال للموارد العامة اليوم إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد، وتوليد قاعدة موارد أكبر (الدخل، ورأس المال البشري والمادي) لخيارات الغد الاقتصادية (المدخرات، والاستثمارات، والاستهلاك).

ينشأ ضيق الحيز المالي عادة بسبب، على سبيل المثال لا الحصر، الإخفاق في تحصيل الضرائب من كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والفساد، وضعف ترتيب أولويات الموارد المتاحة (Ostry وKim، ٢٠١٨). يمكن تحقيق توسيع الحيز المالي من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية متسقة وفعالة (Krugman, ٢٠١٩). نشأت بعض التقلبات في المساعدة الخارجية التي واجهتها العديد من البلدان عن فشل سياسات الاقتصاد الكلي التي لها آثار مضاعفة سلبية على البرامج التي تساعدها الجهات المانحة. لاحظ صندوق النقد الدولي (٢٠١٥) أنه منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مرنة، ومعظمها لا يعتمد بشكل كبير على صادرات السلع، حيث تتمتع بسمعة طيبة في تنفيذها لسياسات وإصلاحات اقتصادية جيدة، مدعومة ببيئة تنظيمية ومؤسسية أكثر ملاءمة. ويبدو أن هذا بدوره قد ساهم في زيادة الاستثمار، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الائتمان. شهدت المجموعة المرنة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في دراسة صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥ أيضًا انخفاضًا ملحوظًا في التضخم، حيث انخفض أكثر من ٢٠ في المئة سنويًا في أوائل التسعينيات إلى أرقام أحادية الرقم في السنوات الأخيرة. وقد تحقق ذلك من خلال تعزيز قدرة البنوك المركزية وتطوير أطر فعالة للسياسة النقدية وأسعار الصرف، وتقوية وتطوير القطاعات المالية المحلية. ومن ثم، فإن البلدان التي تدير سياسات الاقتصاد الكلي لديها إمكانات أكبر بكثير لخلق حيز مالي إضافي. أشار Xu (٢٠١٨) وHeydemann (٢٠١٨) بأن فشل البلدان النامية في إدارة حيزها المالي قد ساهم في خلق هشاشة الدولة ما أدى إلى نشوب صراعات في بعض البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء.

إن الفشل في الحفاظ على الحيز المالي الكافي الذي يدعم برامج التنمية الشاملة قد يؤدي أيضًا إلى الهشاشة والصراعات بين البلدان حيث يتم تهميش بعض أجزاء البلاد. علاوة على ذلك، فإن سوء إدارة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في البلدان الإفريقية والتفاوض بشأن العقود المعيبة يقوضان أيضًا الإيرادات المالية التي تتدفق إلى الحكومات الإفريقية. كما أن عدم المساواة في توزيع الموارد/الدخل بين المواطنين (Odusola, ٢٠١٧) يمثل أيضًا تحديًا بين البلدان الإفريقية. يؤدي التوزيع غير العادل للعائدات من استغلال الموارد الطبيعية إلى حصر التنمية، حيث يتمتع عدد قليل من الأفراد بنسبة كبيرة من الفوائد الوطنية بينما يتم تهميش الغالبية. لا يؤدي التوزيع غير العادل للمنافع من استغلال الموارد الطبيعية إلى تقويض الحيز المالي فحسب، بل قد يؤدي إلى تفاقم هشاشة الدولة والتأثير سلبًا على التنمية الشاملة. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التوزيع المحسن للموارد بين المواطنين إلى الحد من السخط بين المواطنين ومن ثم تعزيز الشمولية مع توجيه الطاقات الإيجابية للمواطنين نحو الأنشطة الإنتاجية. كما سيتم الحد من النزاعات الداخلية التخريبية وما يصاحبها من آثار سلبية على الأداء الاقتصادي عندما يتم تقاسم/استغلال موارد البلدان بطريقة منصفة وشفافة. من ناحية أخرى، غالبًا ما تحد قيود الحيز المالي الملزمة من قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب المواطنين التي تغذي السخط الذي يؤدي غالبًا إلى مظاهرات عنيفة.

أوصى صندوق النقد الدولي (٢٠١٨) بطرق لخلق حيز مالي مثل زيادة الضرائب، وتأمين إدارة التنمية الخارجية (ODA)، وخفض النفقات ذات الأولوية المنخفضة، وزيادة الاقتراض الداخلي والخارجي من بين نهج أخرى. ومع ذلك، يجب

أن يتم إنشاء حيز مالي بطريقة مستدامة ماليًا بحيث لا تضر باستدامة الاقتصاد الكلي للبلد (Malik, ٢٠١٩). لا يؤدي استخدام المساعدات للاستهلاك الفوري إلا إلى آثار سلبية طويلة المدى حيث لا تستطيع الحكومات التخطيط للمساعدة في نفقاتها لأنها شديدة التقلب. تفضل تعبئة الإيرادات المحلية حيث تحقق الدولة إيرادات من الداخل من خلال توسيع قاعدة الإيرادات. أحد الأسباب التي تجعل البلدان تواجه تحديات في تحسين الحيز المالي هو سوء الاستخدام وضعف ترتيب أولويات الأموال المعبأة (Rogoff, ٢٠٢١). علاوة على ذلك، يُعد تمويل العجز أمرًا أساسيًا في خلق الحيز المالي حيث تقترض البلدان بشكل مستدام من أجل تمويل نفقاتها. مرة أخرى، يجب استثمار الأموال المقترضة في الأنشطة التي تدر عائدات للسماح بسداد الديون، وإلا فلن تتمكن الدولة من سداد ديونها ما يؤدي إلى الهشاشة وفي نهاية المطاف إلى الصراعات (Behera وDash، ٢٠١٩).

يلعب توسيع الحيز المالي دورًا كبيرًا في إخراج البلدان من حالة الهشاشة. لم تتمكن البلدان الإفريقية التي تم تصنيفها على أنها دول هشة من إدارة حيزها المالي بكفاءة لأن إساءة استخدام الأموال ممارسة شائعة بين هذه البلدان (Zeigermann، ٢٠٢٠). وجدت دراسة أجراها El-Shagi وvon Schweinitz (٢٠٢١) أن الإدارة المالية السيئة لها تأثير إيجابي على هشاشة المالية العامة. وهذا يدل على أن فشل البلدان في خلق حيز مالي كافٍ من شأنه أن يؤدي إلى هشاشة تعيق نمو البلاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بشكل عام، يُعد فهم العوامل التي تحول دون توسيع الحيز المالي أمرًا حاسمًا لتمكين السلطات المسؤولة من تحديد الاستراتيجيات التي يمكن تنفيذها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان. يساعد ذلك في تحديد البرامج الحيوية التي سيتم تمويلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الحد من الفقر وتحسين صحة المواطنين.

تعرض الأدبيات التجريبية نتائج مختلفة حول العلاقة الموجودة بين الحيز المالي والهشاشة والصراع. يتم فحص العلاقة فيما يتعلق بتحقيق أهداف تنمية محددة مثل أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تم اعتبار الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم بمثابة محركات رئيسية للتنمية المستدامة حيث أنها تبني رأس مال بشري تنافسي وصحي من شأنه أن يدفع البلدان إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام (Aziz و Tahir وQureshi، ٢٠٢٠). يمكن للبلدان الحفاظ على حيز مالي مناسب من خلال تنفيذ سياسات مالية فعالة (Ko, ٢٠٢٠). وهذا يضمن خلق الإيرادات التي ستمكن الدولة من تمويل أنشطتها بطريقة مستدامة. Delechat et al. (٢٠١٨) بحثًا حول دور السياسات والمؤسسات المالية في الحد من حالة الهشاشة في البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز على ٢٦ دولة كانت تعتبر هشة في التسعينيات. وجدت الدراسة أن المؤسسات المالية والحيز المالي، أي القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية واحتواء الإنفاق الجاري، فضلاً عن جودة الإنفاق العام، كانت مرتبطة بشكل كبير وقوي ببناء القدرة على الصمود. نشأت استنتاجات ماثلة من دراسة نوعية لسبع بلدان أفريقية جنوب الصحراء في العينة التي عززت المرونة منذ التسعينيات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الخروج من حالة الهشاشة يتطلب سياسات مالية سليمة تزيد الحيز المالي وتسمح للبلدان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هشاشة الدولة والعنف السياسي معًا يعيقان قدرة البلدان على التطور. تنشأ هشاشة الدولة بسبب ضعف المؤسسات، وضعف التنمية الاقتصادية، والصراعات العنيفة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، من بين أسباب أخرى (Ibrahimi, ٢٠٢٠). أجرت Ferreria (٢٠١٨) تحليلًا تجريبيًا لهشاشة الدولة ونموها مع التركيز على تأثير عدم فعالية الدولة والعنف السياسي. وأظهرت نتائج الأساليب القياسية في الاقتصاد القياسي المستخدمة أن هناك تأثيرًا سلبيًا كبيرًا لعدم فعالية الدولة على النمو الاقتصادي بينما كان للعنف السياسي تأثير ضئيل إحصائيًا. يشمل عدم فاعلية الدولة عدم قدرة الدولة على إدارة حيزها المالي بفعالية وكفاءة (Amato وSaracenو، ٢٠٢٢). وفقًا لما ذكره Barroy et al. (٢٠١٨)، بمجرد فشل بلد ما في إدارة حيزه المالي، تصبح جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة غير مثمرة. يتطلب تحقيق التنمية بين البلدان الهشة والنامية استخدام الحكومات مواردها بحكمة للخروج من حالة الهشاشة.

يلعب إنفاق البلدان في قطاع الصحة دورًا حاسمًا في تحسين الوضع الصحي للسكان ما يقلل من حالة هشاشة البلدان. تُعد زيادة تغذية المواطنين أحد متطلبات الإنفاق الصحي التي يجب على الدول تبنيها، ما يضمن دولة صحية. Taylor et al. (٢٠١٥) دراسة دور الحوكمة في رفع مستوى التغذية في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراع. ووجدت الدراسة أن البلدان التي زادت إنفاقها في قطاع الصحة كوسيلة لتحسين تغذية سكانها لديها احتمالية أكبر للخروج من حالة الهشاشة. وأوصت الدراسة حكومات الدول الهشة باستخدام عائداتها بشكل استراتيجي كوسيلة لتحسين رفاهية البلدان مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استخدمت الدراسة الحالية الإنفاق الصحي لتحديد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة والرفاهية، في إقامة ارتباط مع الحيز المالي والهشاشة والصراع بين بلدان أفريقية مختارة. من المفترض أن تتمكن البلدان من تحسين صحة ورفاهية مواطنيها من خلال إدارة حيزها المالي المرتبط بالهشاشة والصراع.

تعتبر زيادة الإنفاق على الأنشطة العسكرية غير المنتجة بين البلدان النامية أحد أسباب هشاشة الدولة لأنها تقوض الحيز المالي للبلدان (Christie, ٢٠١٩). إن التخصيص غير العادل للإيرادات الحكومية لصالح القطاعات/الأنشطة غير المنتجة، يقوض القدرة المالية للبلدان الإفريقية على مواجهة التحديات الإنمائية الناشئة بما في ذلك معالجة قضايا الفقر المدقع على نحو مستدام. أجرت Saba و Ngepah (٢٠١٩) تحليلاً عبر المناطق للإنفاق العسكري وهشاشة الدولة والنمو الاقتصادي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العسكري على النمو كان سلبيًا على مستوى إفريقيا مع وجود اختلافات كبيرة في المستوى الاقتصادي الإقليمي، وقد تأثر هذا التأثير بمدى هشاشة الدولة. وهذا يعني أن هناك تأثيرات تكميلية على النمو بين الإنفاق العسكري وهشاشة الدولة. أوصت الدراسة بخفض الإنفاق العسكري غير المنتج. ومن ثم، فإن زيادة النمو المعزز للنفقات العامة تضع اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مقذوفات نمو اقتصادي أعلى يمكن أن تؤدي إلى توسع مستدام في الحيز المالي.

درس Veganzones-Varoudakis وRizvi (٢٠٢١) المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للنزاعات الداخلية في الدول الهشة. وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الفعالة المقاسة بالكفاءة القضائية وارتفاع الدخل يمكن أن تساعد في الحد من النزاعات في الدول الهشة. ومع ذلك، لم يكن للإنفاق على إصلاحات التعليم والتجارة التأثير المتوقع، ما يعني أنه يجب على البلدان أولاً تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية لسكانها قبل التمتع بثمار الإصلاحات التجارية والتعليم. أجرى Adeto (٢٠١٩) أيضًا بحثًا حول العلاقة بين هشاشة الدولة والصراع في القرن الإفريقي ووجد أن ديناميات الصراع تغذي هشاشة الدولة. استخدمت الدراسة التحليل النوعي في استكشاف العلاقة بين المفهومين. كما وجد أن النزاعات التي تنشأ من التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية بين المجموعات العرقية تسبب الهشاشة في دول مثل إثيوبيا وإريتريا. الدراسة التي أجراها Barroy et al. (٢٠١٨) ركز على دور الإنفاق الحكومي في قطاع الصحة في تحقيق صحة الأمة وأهداف التنمية المستدامة الأخرى. ووجدت الدراسة أن تحقيق تحسين الصحة بما يتماشى مع الهدف رقم ٣ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب من البلدان مواءمة حيزها المالي لتقييم الصحة. ويشمل ذلك استخدام الإيرادات والقروض والمنح المتولدة محليًا بطريقة مستدامة تعمل على تحسين صحة الدول والنمو العام بشكل عام. يبحث القسم التالي في المنهجية التي تم استخدامها في محاولة للإجابة عن أسئلة البحث المطروحة.

٣ المنهجية والبيانات

كانت النية الأولية للورقة هي استخدام نهج الاقتصاد القياسي لتأسيس العلاقة السببية بين الحيز المالي والهشاشة والصراع في التأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا. سعت الدراسة إلى متابعة Saba وNgepah (٢٠١٩)، اللذين استخدما تحليل بيانات لوحة في تحديد العلاقة بين الإنفاق العسكري وهشاشة الدولة والنمو الاقتصادي في إفريقيا. جرت محاولة أولية لتقدير النموذج المحدد باستخدام الإنفاق الصحي لقياس الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف يتأثر ذلك بالحيز المالي للبلدان وحالة الهشاشة والصراع.

ومع ذلك، فإن نقاط البيانات المحدودة، والعدد الصغير من البلدان التي لديها بيانات متاحة عن جميع المتغيرات على مدى فترة زمنية محدودة (قضايا الهشاشة والصراع لها أسباب كامنة طويلة الأجل) والتداخلات الكبيرة في المتغيرات المستقلة تمثل تحديات في تقديرات الاقتصاد القياسي. ومن ثم، تم إسقاط نتائج التقديرات الاقتصادية القياسية التي أظهرت أدلة على قضايا النمو الداخلي عن السببية العكسية المحتملة في التحليل اللاحق. على سبيل المثال، مؤشر هشاشة الدولة هو مؤشر مركب يحتوي على اثني عشر مؤشرًا يعتمد عليها المؤشر ويغطي مجموعة واسعة من عناصر مخاطر فشل الدولة مثل الفساد واسع النطاق والسلوك الإجرامي، وعدم القدرة على تحصيل الضرائب أو غير ذلك ما يعتمد على دعم المواطنين. مؤشر السلام العالمي هو أيضًا مؤشر مركب يقيس سلام الدول ويتكون من ٢٣ مؤشرًا كميًا ونوعيًا، كل منها مرجح على مقياس من ١ إلى ٥. ترتبط بعض المؤشرات في الفهارس المركبة بالمتغيرات المستقلة الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والوكلاء من الحيز المالي.

نظرًا إلى تحديات التقدير الموضحة أعلاه، لجأت الورقة بعد ذلك إلى التركيز على الإحصائيات الوصفية استنادًا إلى البيانات الثانوية المتوفرة حول الحيز المالي ونصيب الفرد

من الإنفاق على الرعاية الصحية؛ الهشاشة والصراعات. على وجه الخصوص، الارتباطات بين الحيز المالي والإنفاق الصحي؛ تم حساب الحيز المالي والهشاشة والصراع لاستكمال تحليل محتوى الدراسات المختارة لاستنتاج علاقات الحيز المالي؛ الهشاشة والصراع مع استخلاص الدروس من توافق الآراء الناشئ في الأدبيات.

٤ الحيز المالي والهشاشة والصراع في إفريقيا جنوب الصحراء

شهد العالم انخفاضًا كبيرًا في عدد النزاعات من أوائل التسعينيات إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تم تداولها على نطاق واسع في وسائل الإعلام ومختلف المنتديات الدولية، ما يدل على التفاؤل بشأن قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب صراعات جديدة وتعزيز العودة إلى سلام دائم (Aguzzoni, ٢٠١١). ومع ذلك، فإن هذا التحسن لم يدم طويلاً، حيث بدأ عدد النزاعات الكبرى في الارتفاع مرة أخرى بسبب تجدد التوترات، بما في ذلك في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. في السنوات الأخيرة، عاد عدد الصراعات الكبرى إلى المستويات التي شهدها منتصف التسعينيات.

ازدادت الصراعات الداخلية[٧]، لا سيما خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، حيث تم تسجيل ٤٦ صراعًا طفيفًا في عام ٢٠١٨ في ٣٢ دولة (Feindouno وWagner، ٢٠٢٠). ويؤدي هذا الارتفاع في عدد النزاعات إلى زيادة هشاشة الدولة وتقويض الأداء الاقتصادي حيث يتم تحويل الموارد بعيدًا عن برامج تعزيز النمو لاحتواء النزاعات الناشئة. سلط صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥ الضوء على بعض العوامل الكامنة وراء الهشاشة كما هو موضح في الشكل ٢ (انظر الصفحة التالية).

ثانيًا، تعكس بيانات النزاع التفصيلية التي تم تجميعها من قاعدة بيانات المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو (PRIO) ظاهرة أخرى حديثة، وهي ظاهرة تدويل النزاعات الداخلية. في الواقع، هناك عدد من الصراعات[٨] التي تم تقديمها في البداية على أنها نزاعات داخلية انضمت إليها الآن جهات فاعلة أجنبية. في عام ١٩٩١، تم اعتبار ٤ ٪ من النزاعات دولية وفقًا لقاعدة بيانات المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، وقد تضاعف هذا الرقم بنسبة ١٠ إلى ما يقرب من ٤٠ ٪ في عام ٢٠١٥. يعتبر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) مثالاً بمعنى أن التعدين والمصالح العسكرية للبلدان المجاورة، مثل رواندا وأوغندا، ساهمت في انتشار الصراع الكونغولي لسنوات عديدة، مع ادعاء كلا البلدين دعمها أطراف النزاع المختلفة[٩]. ومن ثم، فإن استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد يؤدي إلى تفاقم مؤشرات الهشاشة وتقويض الأداء الاقتصادي لمنطقة شرق إفريقيا وبقية إفريقيا من خلال الروابط التجارية.

شهد العقد الماضي رقمًا قياسيًا في النزاعات القائمة على الدول في إفريقيا. في عام ٢٠١٩ وحده، تم تسجيل ٢٥ صراعًا على مستوى الدولة، ارتفاعًا من ٢١ صراعًا مسجلاً في ٢٠١٨ (Palik et al., ٢٠١٩). تم تسجيل عدد قياسي من ١٣ صراعًا إقليميًا في عام ٢٠١٨. كما وصلت الحروب الأهلية المدولة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق (Feindouno وWagner، ٢٠٢٠). في عام ٢٠١٩، شهدت الكاميرون وبوركينا فاسو والصومال وبوروندي تدخلاً خارجيًا في صراعاتها الداخلية. ترتبط النزاعات المتعددة القائمة على الدول في إفريقيا بصعود الدولة الإسلامية وتوسعها (Palik et al.، ٢٠١٩). في عام ٢٠١٩، شهدت تسعة بلدان في إفريقيا (الكاميرون والنيجر وتشاد ونيجيريا وليبيا وبوركينا فاسو ومالي والصومال وموزمبيق) صراعات مع دول إسلامية داخل أراضيها. وبالمقارنة الإقليمية، شهدت إفريقيا أكبر عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام النهائية. تم تسجيل أعلى عدد من حالات وقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٣، عندما تم إبرام ٤٩ وقف إطلاق نار في ١٠ دول مختلفة (Palik et al., ٢٠١٩).

تؤدي هذه النزاعات إلى الهشاشة التي تشكل أيضًا خطرًا كبيرًا على تحقيق جدول أعمال الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ التكميلي وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). قد تتخذ الهشاشة عدة أشكال مختلفة، ويمكن أن تشمل بعض أو كل الهشاشة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. في بعض أسوأ الحالات، ارتبطت الهشاشة بالصراع المفتوح.

٧ النزاعات الصغيرة هي تلك التي تولد ما بين ٢٥ و٩٩٩ حالة وفاة خلال العام وتشمل جهة فاعلة وطنية واحدة على الأقل (معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٨)

٨ يعتبر الصراع الداخلي تدويلاً إذا شاركت حكومة أو أكثر من حكومات الأطراف الثالثة بشكل مباشر في القتال لدعم أحد الأطراف المتنازعة (Feindouno وWagner، ٢٠٢٠).

٩ انظر https://www.aljazeera.com/news/2022/2/9/icj-to-rule-on-drcs-11bn-war-reparations-claim-against-uganda.
تجنب الحروب بالوكالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والبحيرات العظمى
https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/democratic-republic-congo/b150-averting-proxy-wars-eastern-dr-con-go-and-great-lakes أو
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/b150-averting-proxy-wars_0.pdf

الشكل ٢: العوامل الكامنة وراء الهشاشة

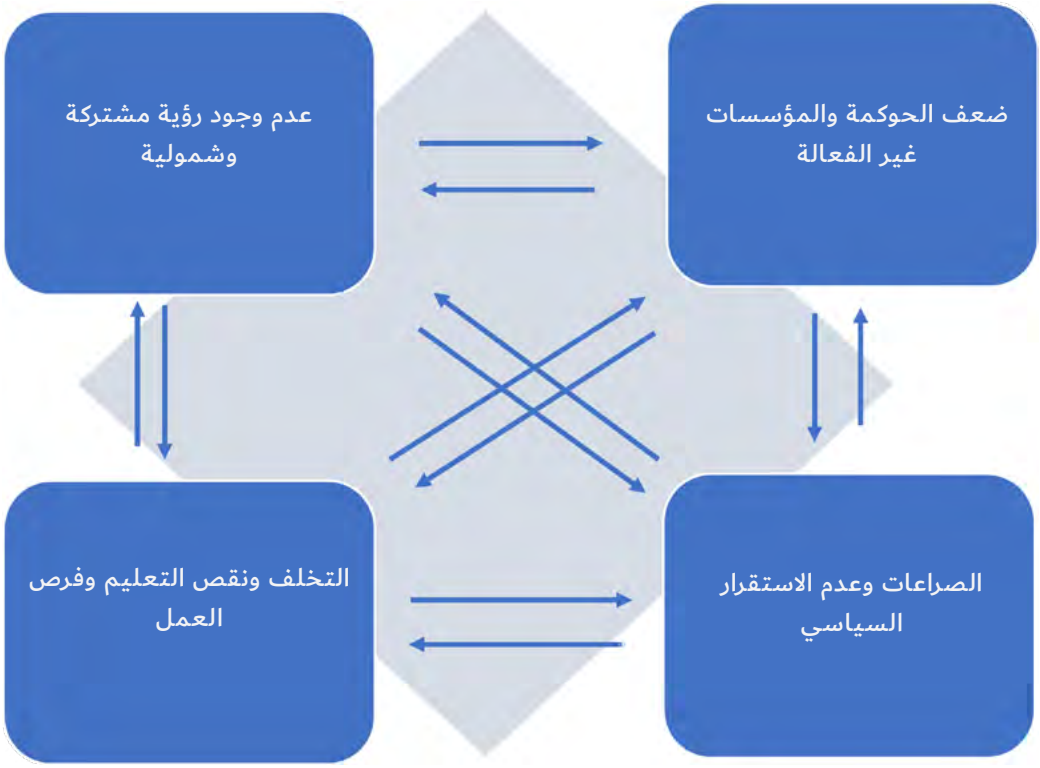

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠١٥)

أيًا كان الشكل الذي تتخذه الهشاشة، فإنها عادة ما ترتبط بالتخلف. من المحتمل جدًا أن تتغذى الهشاشة والتخلف على بعضهما البعض وتدعمهما. في التسعينيات، عانت العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء من حروب أهلية، وتعاني بعض البلدان حتى الآن من انتشار العنف أو حتى الحرب الأهلية. بينما لا تزال هناك مستويات عالية من الهشاشة، تراجعت الأشكال المتطرفة من الهشاشة مثل العنف أو الحروب الأهلية منذ التسعينيات (Gnangnon وBrun، ٢٠٢٠). كما أوضح صندوق السلام، فإن مؤشر الدول الهشة هو مقياس جيد لهشاشة الدولة لأنه يسلط الضوء ليس فقط على الضغوط العادية التي تعاني منها جميع الدول، ولكنه يحدد أيضًا تلك الضغوط التي تدفع الدولة نحو حافة الانهيار. (صندوق السلام، ٢٠٢١). يشكل مؤشر الدول الهشة أربع ركائز رئيسية، وتتكون كل ركيزة من ثلاث ركائز فرعية هي الترابط (الأجهزة الأمنية، والنخب المنقسمة والشكاوى الجماعية)، والمؤشرات الاقتصادية (التدهور الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية غير المتكافئة، وهروب البشر وهجرة الكفاءات)، والمؤشرات السياسية (شرعية الدولة والخدمات العامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون) والمؤشرات الاجتماعية (الضغوط الديموغرافية واللاجئين والتدخل الخارجي).[١٠]

مؤشرات الدول الهشة لبلدان مختارة في إفريقيا جنوب الصحراء مبينة في الجدول ١ (انظر الصفحة التالية). خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، كانت مؤشرات الهشاشة في الكاميرون وتشاد وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وزيمبابوي أعلى من المتوسط الإفريقي. من ناحية أخرى، كانت لدى أنغولا وبوتسوانا وموزمبيق مؤشرات هشاشة كانت تتقلب حول المتوسط الإفريقي، ما يعني أن البلدان الأخيرة كانت أقل هشاشة نسبيًا مقارنة بالدول السابقة. ومع ذلك، فإن قضايا الهشاشة ليست ثابتة ولكنها ديناميكية. على سبيل المثال، يمكن أن يتغير مؤشر الهشاشة لموزمبيق إذا تم النظر في بيانات أحدث. قُتل ما يقرب من ٢٩٠٠ شخص ونزح معظم السكان بحلول أوائل يونيو ٢٠٢١ في حرب أهلية بدأت في أكتوبر ٢٠١٧ في كابو

١٠ https://fragilestatesindex.org/indicators/، تم الوصول إليه في ١٨ فبراير ٢٠٢٢

ديلجادو، مقاطعة موزمبيق الشمالية الشرقية (Hanlon, ٢٠٢١)[١١].

نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان أفريقية مختارة أقل من نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط آسيا والمحيط الهادئ، ومتوسط أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومتوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل ٣). يبلغ المتوسط الإفريقي لنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في ٣٠ دولة أفريقية ١٦,٦ مقابل ٢١٪ بالنسبة إلى آسيا والمحيط الهادئ، و٢٢,٩٪ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٣٣,٨٪ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. البلدان المختارة في إفريقيا جنوب الصحراء لديها نسب ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من المتوسط الإفريقي مثل تشاد (٨,١٪)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (٧,٥٪)، أنغولا (٩,٤٪)، أوغندا (١٢,١٪)، بوتسوانا (١٢,٦٪)، زيمبابوي (١٣,٦٪) والكاميرون (١٤,٢٪). كانت نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي في كينيا (١٧,٣٪) ورواندا (١٧,٧٪) وموزمبيق (٢٦,٩٪) أعلى من المتوسط الإفريقي البالغ ١٦,٦٪. وهذا يدل على أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تقل فيها نسب الضرائب للناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط الإفريقي لديها قدرة محدودة على توليد الإيرادات الضريبية على الرغم من أهمية الإيرادات الضريبية لاستراتيجية تعبئة الموارد المحلية في القارة. يوضح مؤشر الهشاشة المرتفع لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجدول ١ ونسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة في الشكل ٣ (انظر الصفحة التالية) آثار الهشاشة على الحيز المالي أو العكس.

قد يشير انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي أيضًا إلى أن ازدهار الضرائب في البلدان الإفريقية[١٢] ضعيف لأن الإيرادات الضريبية قد تزيد بنسبة أقل من متناسبة استجابة لارتفاع الدخل القومي. إن عناصر القاعدة الضريبية لبلد ما مثل حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ووجود القطاع غير الرسمي ودرجة انفتاح البلدان تحدد أيضًا نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان. يساهم تسرب الإيرادات من خلال الأنشطة الفاسدة مثل الرشاوى وتسعير التحويل والتهرب الضريبي والتهرب وكذلك التدفقات المالية غير المشروعة في خفض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة تلك التي لديها هياكل مؤسسية وإدارية ضريبية ضعيفة. يؤدي ارتفاع التضخم أيضًا إلى تآكل قيمة الإيرادات الضريبية ما يؤثر على تقديم البرامج الاجتماعية مثل الصحة. ومن ثم، فإن تعزيز إدارة الإيرادات قد يساهم في زيادة تحصيل الإيرادات وتقليل التهرب الضريبي وتجنبها. أبرز جدول عمل أديس أبابا (٢٠١٥)[١٣] لتمويل التنمية حاجة البلدان الإفريقية إلى التركيز على تعبئة الموارد المحلية في تمويل أهداف التنمية المستدامة. سيتم تحقيق ذلك بشكل أساسي من خلال تحسين أداء الإيرادات الإجمالي (Gupta et al., ٢٠٢٠).

يمكن القول إن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال قادرة على حشد إيرادات أعلى لتمويل أهداف التنمية المستدامة دون رفع معدلات الضرائب وزيادة العبء الضريبي إذا تم التركيز على توسيع القاعدة الضريبية. يوضح الجدول ٢ متوسطات أربعة مؤشرات مختلفة للحيز المالي عبر بلدان مختارة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٨. الأساس المنطقي لتحليل الاتجاهات هو معرفة ما إذا كان أداء البلدان المختارة متسقًا عبر مؤشرات مختلفة خلال الفترة الزمنية المحددة. يتضمن الجدول ٢ أيضًا عمودًا لمتوسط معدل النمو خلال نفس الفترة كمقياس للتغييرات في القاعدة الضريبية.

من الجدول ٢ أعلاه، على الرغم من وجود بعض الاختلافات فيما يتعلق بأداء كل بلد على مؤشرات الحيز المالي المختلفة، كان أداء الكاميرون وأنغولا وبوتسوانا جيدًا عبر جميع المؤشرات المختلفة، ما يشير إلى أن هذه البلدان أقل تقييدًا من حيث الحيز المالي.

من ناحية أخرى، تميل موزمبيق وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تكون الأسوأ أداءً في المتوسط، حيث يقع متوسط كينيا وغانا وإثيوبيا في منتصف البلدان المختارة. يرتبط أسوأ أداء في مؤشرات الحيز المالي أيضًا بانخفاض متوسط معدلات النمو في زيمبابوي، ما يعكس تقلص القاعدة الضريبية بينما أظهرت جمهورية الكونغو الديمقراطية معدلات نمو مرتفعة إلى حد ما. تعكس موزامبيق أطرًا مؤسسية/إدارية ضعيفة لتحصيل الضرائب.

١١ Joseph Hanlon (٢٠٢١), Ignoring the Roots of Mozambique's War in a Push for Military Victory (تجاهل جذور حرب موزمبيق في دفع النصر العسكري)
https://www.accord.org.za/conflict-trends/ignoring-the-roots-of-mozambiques-war-in-a-push-for-military-victory/
١٢ مقياس كيفية اختلاف الإيرادات الضريبية مع التغيرات في الإنتاج.
١٣ https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf

الجدول رقم ١: مؤشر الهشاشة لبلدان مختارة من إفريقيا جنوب الصحراء، ٢٠١٠-٢٠١٨

عام	أنغولا	بوتسوانا	كاميرون	تشاد	DRC	كينيا	موزمبيق	رواندا	زيمبابوي	مؤشر المتوسط الإفريقي
٢٠١٠	٨٣,٧	٦٨,٦	٩٥,٤	١١٣,٣	١٠٩,٩	١٠٠,٧	٨١,٧	٨٨,٧	١١٠,٢	٨٨,٢
٢٠١١	٨٤,٦	٦٧,٩	٩٤,٦	١١٠,٣	١٠٨,٢	٩٨,٧	٨٣,٦	٩١	١٠٧,٩	٨٧
٢٠١٢	٨٥,١	٦٦,٥	٩٣,١	١٠٧,٦	١١١,٢	٩٨,٤	٨٢,٤	٨٩,٣	١٠٦,٣	٨٨,٥
٢٠١٣	٨٩,٣	٦٤	٩٣,٥	١٠٩	١١١,٩	٩٩,٦	٨٢,٨	٨٩,٣	١٠٥,٢	٨٩
٢٠١٤	٨٧,٤	٦٤,٥	٩٣,١	١٠٨,٧	١١٠,٢	٩٩	٨٥,٩	٩٠,٥	١٠٢,٨	٨٩,٦
٢٠١٥	٨٧,٩	٦٢,٨	٩٤,٣	١٠٨,٤	١٠٩,٧	٩٧,٣	٨٦,٩	٩٠,٢	١٠٠	٨٩,٩
٢٠١٦	٩٠,٥	٦٣,٥	٩٧,٨	١١٠,١	١١٠	٩٨,٣	٨٧,٨	٩١,٣	١٠٠,٥	٩١,١
٢٠١٧	٩١,١	٦٣,٨	٩٥,٦	١٠٩,٤	١١٠	٩٦,٤	٨٩	٩٠,٨	١٠١,٦	٩٠,٤
٢٠١٨	٨٩,٤	٦١,٩	٩٥,٣	١٠٨,٣	١١٠,٦	٩٧,٤	٨٨,٦	٨٩,٣	١٠٢,٣	٨٩,٦

المصدر: تجميع المؤلف

الشكل ٣: نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمناطق المختلفة، ٢٠١٩

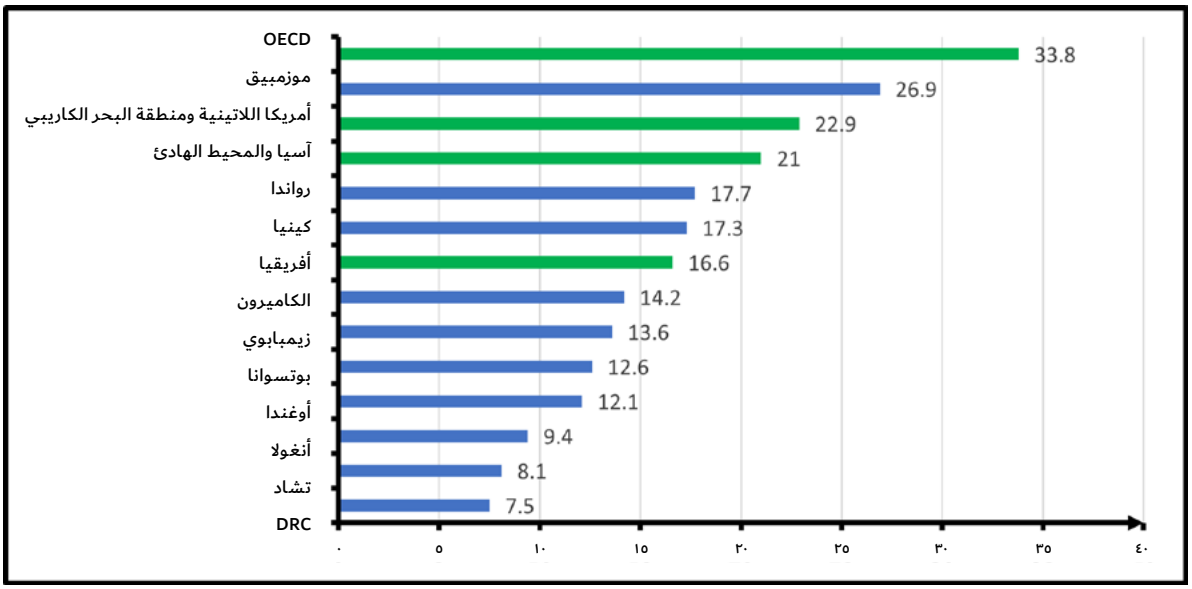

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٢١)

٤,١ الإنفاق الصحي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة

هدف التنمية المستدامة (الهدف رقم ٣) الذي يسعى إلى تعزيز الصحة الجيدة والرفاهية، يتطلب من البلدان الاستثمار في ترقية وتعزيز القطاعات/الأنظمة الصحية. تعكس الحصة المخصصة من ميزانية الحكومات لقطاع الصحة مدى إعطاء الأولوية للصحة الجيدة والرفاهية من قبل الحكومات الإفريقية.

لذلك، يعتبر الإنفاق على الصحة بمثابة مؤشر إعلامي لجهود الدولة نحو تحقيق الصحة والرفاهية لمواطنيها. يوضح الشكل ٢ اتجاهات الإنفاق الصحي للفرد حسب البلدان الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كما هو مبين في الشكل ٤، ظلت جهود بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة لتحسين صحة ورفاهية مواطنيها من خلال الإنفاق في قطاع الصحة منخفضة وحتى أقل من الإنفاق الصحي الموصى به للفرد البالغ ٨٦ دولارًا أمريكيًا

الجدول رقم ٢: متوسط الحيز المالي بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة (٢٠٠٠-٢٠١٨)

	الرصيد المعدل دوريًا،٪ من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل	إجمالي أرصدة الديون الخارجية،٪ من الناتج المحلي الإجمالي	رصيد المالية العامة،٪ من متوسط الإيرادات الضريبية	رصيد المالية العامة،٪ من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
أنغولا	-٠,١١	٤٢,٢٦	٢٥,٦١	٠,٣٢	٥,٧٨
بوتسوانا	٠,١٨	١٠,٦٨	١١,١١	٠,١٦	٤,١٧
الكاميرون	٠,٥٨	٣٦,٩٤	٣٣,٩٥	٠,٧١	٤,٢٢
تشاد	-١,٩١	٣١,٢٥	-٢,٤٥	-١,٩٥	٦,٦٩
كوت ديفوار	-١,٤٠	٤٣,٠٨	-١٢,٤٠	-١,٤٦	٣,٣٩
DRC	-٠,٢٧	٥٨,٢١	٥,٦٨	-٠,١٣	٤,٧٩
إثيوبيا	-٣,١٩	٣٩,٠٦	-٣٢,٠٨	-٣,٢١	٨,٩٧
غانا	-٥,٠٨	٣١,٩٠	-٦٢,٧٣	-٥,١٠	٦,٠٥
كينيا	-٣,٤٨	٢٢,٥٠	١٦,٤٦	-٣,٥٠	٤,٢٦
مالي	-١,٢٦	٣٩,٣٦	-٩,٦٢	-١,١١	٤,٨٧
موزمبيق	-٤,٠٢	٧٧,٥٠	٢٠,٦٤	-٣,٨٣	٦,٧٥
نيجيريا	-٠,٩٢	٣٣,٦٠	-٦,٣٢	-٠,٤٦	٥,٨٤
رواندا	-١,٣٤	٤١,٩٦	١٢,٩٣	-١,١٣	٧,٦٦
السنغال	-٢,٧١	٣٨,٦٥	-١٨,٩٢	-٢,٦١	٤,١١
تنزانيا	-٢,٥٩	٣٨,٠٦	-٢٥,٢٥	-٢,٥٢	٦,٣٦
أوغندا	-١,٩٣	٢٨,٧١	٠,٠٠	-١,٩١	٦,٢٣
زيمبابوي	-٣,٧١	٥٢,٩٧	٢٢,٢٦	-٣,٢٨	٠,٨٠

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات من البنك الدولي، (http://www.worldbank.org/en/research/brief/fiscal-space) و(نمو إجمالي الناتج المحلي (٪ سنويًا) | البيانات (worldbank.org))

على الأقل للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠). وعلى النقيض من ذلك، فإن بوتسوانا هي الوحيدة التي لديها إنفاق صحي محسّن للفرد وهو أعلى بأكثر من أربعة أضعاف الحد الأدنى الموصى به من الإنفاق الصحي للفرد. يتأرجح نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في أنغولا وزيمبابوي في حدود عام ٢٠١٥ بالنظر إلى الهدف البالغ ٨٦ دولارًا أمريكيًا. بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وتشاد لديها نفقات صحية منخفضة للغاية للفرد كما هو مبين في الشكل ٤.

يرتبط ضعف الأداء في الإنفاق الصحي أيضًا بالبلدان ذات مؤشر الهشاشة الأعلى وانخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي على النحو المبين في الجدولين ١ والشكل ٣/الجدول ٢ على التوالي. وهذا يدل على أن غالبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة تعكس تحديات في تحقيق الصحة والرفاهية لسكانها.

من المرجح أن تتكرر النفقات المنخفضة في قطاع الصحة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الأخرى. قد يستمر هذا التطور في تفاقم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء إذا لم تكن هناك مبادرات مستدامة وقوية لزيادة تعبئة الموارد المحلية وزيادة الإيرادات الحكومية المخصصة لقطاع الصحة.

عادة ما تتم تغطية فجوة الموارد العامة في تمويل قطاع الصحة من خلال المنح المقدمة من المساعدة الإنمائية الخارجية وتمويل القطاع الخاص والنفقات من الأموال الخاصة. يقدم الشكل ٥ لمحة سريعة عن التغييرات في

المساعدة الإنمائية الخارجية فيما يتعلق بالتغيرات في نصيب الفرد من الإنفاق الصحي خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨.

بين الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨، يوضح الرسم البياني أن هناك ثلاثة بلدان فقط تمكنت من تجربة تغييرات إيجابية (أي زيادة) في المساعدة الإنمائية الخارجية ونفقات الرعاية الصحية للفرد. هذه البلدان هي ساحل العاج وأوغندا وزيمبابوي. شهدت غالبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة (الكاميرون وغانا وكينيا ومالي وموزمبيق ورواندا والسنغال وتنزانيا) انخفاضًا في الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد بغض النظر عن حقيقة أن المساعدة الإنمائية الخارجية تزداد بالفعل لهذه البلدان. ويمكن أن يبرز ذلك أن الزيادة في المساعدة الإنمائية الخارجية لم تكملها زيادات في الإنفاق العام للفرد بسبب ضيق الحيز المالي. عانت جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا من تغيرات سلبية بين المساعدة الإنمائية الخارجية ونفقات الرعاية الصحية للفرد ما قد يعكس انخفاضًا في الإنفاق على الصحة العامة ودعم قطاع الصحة من المساعدة الإنمائية الخارجية. ومن ثم، فإن أكثر مصادر التمويل الصحي استدامة هو التمويل العام المرتكز على زيادة تعبئة الموارد المحلية.

٤,٢ تحليل الارتباط بين النفقات الصحية للفرد والحيز المالي

العلاقة المتوقعة بين الإنفاق على الصحة للفرد والحيز المالي إيجابية ما يعني أن زيادة الحيز المالي لبلد ما تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الصحة للفرد (Tandon وCashing، ٢٠١٠). ندرس في هذا القسم العلاقة بين الحيز المالي ونصيب الفرد من الإنفاق الصحي كبديل لتحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على تحسين صحة المواطنين ورفاهيتهم. تظهر الارتباطات الموضحة في الجدول ٣ (الصفحة التالية) أن هذه العلاقة ليست واضحة في جميع البلدان. على سبيل المثال، خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨، كان أداء بلدان مثل كوت ديفوار والكاميرون وغانا ومالي والسنغال ونيجيريا وتنزانيا مخالفًا للتوقعات نظرًا إلى وجود علاقة سلبية بين الحيز المالي والنفقات الصحية للفرد.

وهذا يدل على أن التحسن في الحيز المالي لم يترجم إلى تحسين صحة المواطنين، الأمر الذي قد يعكس إعطاء الأولوية المنخفضة للنفقات الصحية في الميزانيات المالية. لذلك، هناك حاجة لهذه البلدان المختارة لتخصيص حصة متزايدة من ميزانيات الإنفاق العام لقطاع الصحة إذا أرادت تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى، كان أداء أنغولا وبوتسوانا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وموزمبيق ورواندا وأوغندا وزيمبابوي يتماشى مع التوقعات المسبقة، ما يدل على زيادة الإنفاق على الصحة للفرد مع اتساع الحيز المالي. تشير النتائج إلى أن توسيع الحيز المالي يوفر موارد يمكن استخدامها في قطاع الصحة، ومن ثم تحسين صحة المواطنين ورفاهيتهم.

العلاقة العامة التي تظهر من تحليل البيانات تعمل كاتجاه للبلدان في إفريقيا جنوب الصحراء للنظر في الكيفية التي ينبغي أن تحقق بها التنمية، لا سيما في قطاع الصحة. تشير هذه النتائج أيضًا إلى التوصيات التي من شأنها زيادة الحيز المالي لتحقيق التنمية.

بينما يُعد الحيز المالي من حيث المبدأ مكونًا مركزيًا للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن ديناميات الهشاشة والصراع ذات الصلة في إفريقيا جنوب الصحراء تساعد في تشكيل المدى الذي يحقق فيه الحيز المالي الأهداف الإنمائية. ولتحقيق هذه الغاية، تناولت هذه الورقة بمزيد من التفصيل العلاقة بين الحيز المالي والهشاشة وكذلك بين الحيز المالي والصراع الذي يحل محله مؤشر السلام. من الناحية النظرية، من المتوقع أن تواجه البلدان الهشة قيودًا على الحيز المالي، وعلى نفس المنوال، من المتوقع أيضًا أن تواجه البلدان التي تشهد صراعات نفس القيود المالية (Milante وWoolcock، ٢٠٢١). يوضح الجدول ٤ ارتباطات الحيز المالي؛ الهشاشة ومؤشر السلام في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة.

العلاقة بين الحيز المالي والهشاشة الاقتصادية كما هو مبين في الجدول ٤ ليست علاقة ثابتة ولكنها تختلف باختلاف البلدان. خلال الفترة قيد الدراسة، كشفت البيانات الخاصة ببلدان مثل الكاميرون وكينيا ومالي ونيجيريا وأوغندا وزيمبابوي عن علاقة سلبية بين الحيز المالي والهشاشة، ولكن هذه العلاقة لا تتعلق بالسببية، لكنها تشير بوضوح إلى علاقة سلبية، ما يعني أن البلدان الهشة مرتبطة بقيود الحيز المالي.

ومع ذلك، أظهرت البيانات الخاصة بتنزانيا والسنغال ورواندا وموزمبيق وغانا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وساحل العاج وبوتسوانا وأنغولا علاقة إيجابية. من ناحية أخرى، على الرغم من أن التوقعات المسبقة للعلاقة بين الحيز المالي ومؤشر السلام سلبية،

الشكل ٤: نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (بالدولار الأمريكي) لبلدان مختارة في إفريقيا جنوب الصحراء، ٢٠١٠-٢٠١٨

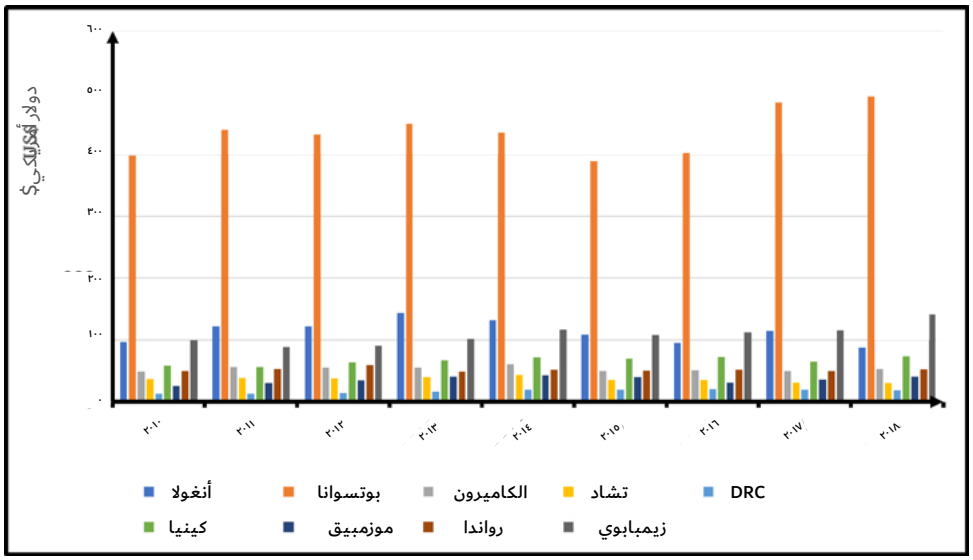

المصدر: البنك الدولي (٢٠٢٢).

الشكل ٥: التغيير في المساعدة الإنمائية الرسمية مقابل التغيير في نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (٢٠١٧-٢٠١٨)

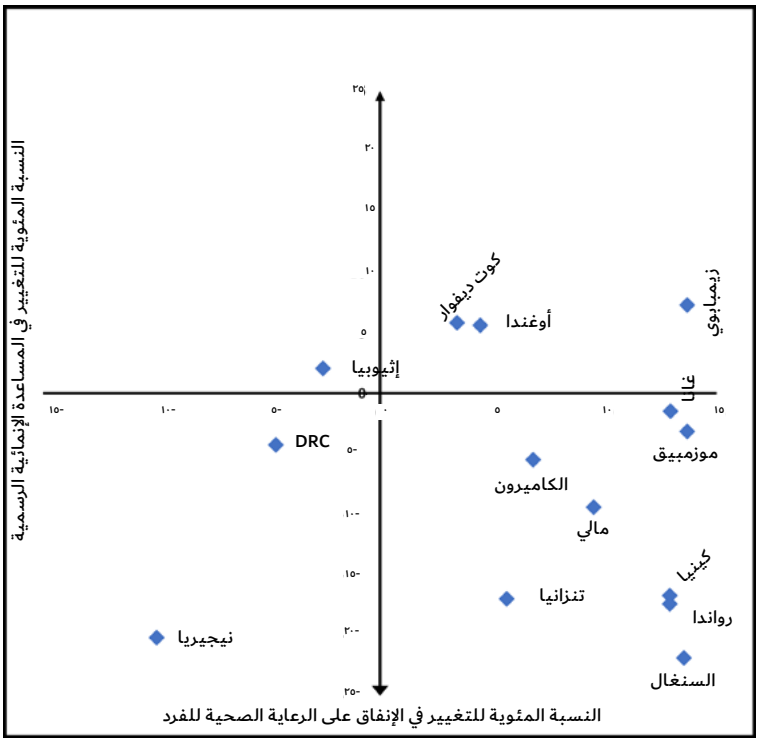

المصدر: الرسوم التوضيحية للمؤلفين باستخدام بيانات من البنك الدولي (الإنفاق الصحي الحالي للفرد (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) | البيانات (worldbank.org) ومبادرات التنمية (المساعدات التي يتم إنفاقها على الصحة: بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بالجهات المانحة والقطاعات والمتلقين - مبادرات التنمية (devinit.org)

لم تظهر جميع البلدان هذه العلاقة السلبية كما هو موضح في الجدول ٤. ومع ذلك، فإن العلاقات العامة بين الحيز المالي والهشاشة والحيز المالي والصراع سلبية ما يعني أن البلدان الهشة والمعرضة للصراع تواجه قيودًا مالية في إفريقيا جنوب الصحراء، ويجب على المنطقة أن تجد طرقًا للحد من النزاعات ومعالجة الهشاشة من أجل تعزيز الحيز المالي.

٤,٣ الحيز المالي والنظام غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء

يوضح الشكل ٦ أدناه حجم الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء باستخدام طريقة المؤشرات متعددة الأسباب (MIMIC) لقياس النشاط الاقتصادي غير الرسمي. يكشف الشكل أن اقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء غير رسمية بدرجة كبيرة. ويؤدي هذا التطور المقترن بضعف الترتيبات المؤسسية والإدارية إلى انخفاض الإيرادات الضريبية المحشودة من القطاع غير الرسمي. يوضح الجدول ٢ أعلاه أن غالبية البلدان التي تواجه قيودًا على الحيز المالي لديها قطاعات غير رسمية كبيرة تساهم بنسبة تتراوح بين ٣٠-٥٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

يوضح الشكل ٦ تباينًا كبيرًا في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بمساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي والتي تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المئة في موريشيوس وجنوب إفريقيا وناميبيا إلى أعلى من ٥٠ إلى ٦٥ في المئة في بنين وتنزانيا ونيجيريا.

يقوض القطاع غير الرسمي الكبير من فعالية السياسات المالية التي تهدف إلى تعزيز الحيز المالي حيث تضعف آلية نقل هذه السياسات التي تميل إلى استهداف الشركات الرسمية. وفي هذا الصدد، يفرض القطاع غير الرسمي الكبير تحديات على التعبئة الفعالة للإيرادات المالية، ما يقوض تحقيق الأهداف الإنمائية. إن تخفيض مستويات السمة غير المنظمة هو خيار سياسي مرغوب فيه لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. كان التحدي يتمثل في طرائق التنفيذ، والقدرة المحدودة على خلق فرص العمل

الجدول رقم ٣: الارتباطات بين الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد والحيز المالي

الدولة	الفضاء المالي
أنغولا	٠,٣١
بوتسوانا	٠,٠٩
الكاميرون	٠,٠١-
كوت ديفوار	٠,٣٩-
تشاد	٠,٦٧
DRC	٠,٣٥
إثيوبيا	٠,٦٢
غانا	٠,٧٨-
كينيا	٠,٧٥
مالي	٠,٠٢-
موزمبيق	٠,٨١
نيجيريا	٠,٢٨-
رواندا	٠,٨٦
السنغال	٠,٨٣-
تنزانيا	٠,٥٩-
أوغندا	٠,٦١
زيمبابوي	٠,٠٣
شاملة	٠,٠٥

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات من البنك الدولي (http://www.worldbank.org/en/research/brief/fiscal-space)

في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء، والقدرة الاستيعابية للخريجين المنبثقين من نظام التعليم إلى الاقتصاد الرسمي. قدمت منظمة العمل الدولية (٢٠١٥) توصيات بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وهي: (أ) تسهيل انتقال العمال والوحدات الاقتصادية من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، مع احترام حقوق العمال الأساسية و ضمان فرص تأمين الدخل وسبل العيش وريادة الأعمال، (ب) تعزيز إنشاء المؤسسات والوظائف اللائقة والحفاظ عليها واستدامتها في الاقتصاد الرسمي وتماسك الاقتصاد الكلي والعمالة والحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية الأخرى؛ (ج) منع إضفاء الطابع غير الرسمي على وظائف الاقتصاد الرسمي. يؤدي التخفيض في القطاع غير الرسمي مع زيادة القطاع الرسمي إلى تحسين الإيرادات الضريبية وهو أمر حاسم في الإنفاق من أجل تنمية الاقتصادات.

ومع ذلك، من المرجح أن تظل تحديات السمة غير الرسمية في إفريقيا جنوب الصحراء في المستقبل المنظور في غياب أطر مؤسسية وحوافز قوية لتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات. تحتاج أجندة إضفاء الطابع الرسمي إلى أن تدعمها سياسات تدعم التنمية الشاملة ومبادرات بناء القدرات لتسهيل الانتقال من السمة غير الرسمية إلى الرسمية. يحتاج العاملون في القطاع غير الرسمي أيضًا إلى رؤية فوائد ملموسة من إضفاء الطابع الرسمي والضرائب المدفوعة، بما في ذلك تحسين تقديم الخدمات.

٥ الاستنتاجات والتوصيات

٥,١ الخاتمة

أظهرت الأدبيات المختارة التي تمت مراجعتها في هذه الدراسة أن الحيز المالي وهشاشة الدولة والصراعات

الجدول رقم ٤: العلاقات بين الحيز المالي والهشاشة والسلام

الدولة	الهشاشة الاقتصادية	مؤشر السلام
أنغولا	٠,٩٢	٠,٦٤-
بوتسوانا	٠,٥٣	٠,٥٠
الكاميرون	٠,٣٩-	٠,٩٢
كوت ديفوار	٠,٧٢	٠,٥٧
تشاد	٠,٦٨	٠,٦٧-
DRC	٠,٩٢	٠,٦٠-
إثيوبيا	٠,٥٢	٠,٥٩
غانا	٠,٥٣	٠,٢١-
كينيا	٠,٨٨-	٠,٨٤-
مالي	٠,٤٢-	٠,٣٢-
موزمبيق	٠,٨٧	٠,٨٣
نيجيريا	٠,٣٤-	٠,٤٥-
رواندا	٠,٧٠	٠,١٧
السنغال	٠,٤٧	٠,٦٥-
تنزانيا	٠,٦٢	٠,٠٩
أوغندا	٠,٣٤-	٠,٤٢-
زيمبابوي	٠,٣٢-	٠,٤٠-
شاملة	٠,٣٨-	٠,١٤-

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات من البنك الدولي (http://www.worldbank.org/en/research/brief/fiscal-space) ومعهد الاقتصاد والسلام (خريطة مؤشر السلام العالمي » البلدان الأكثر وأقل سلمًا) (visionofhumanity.org)

الشكل ٦: حجم الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

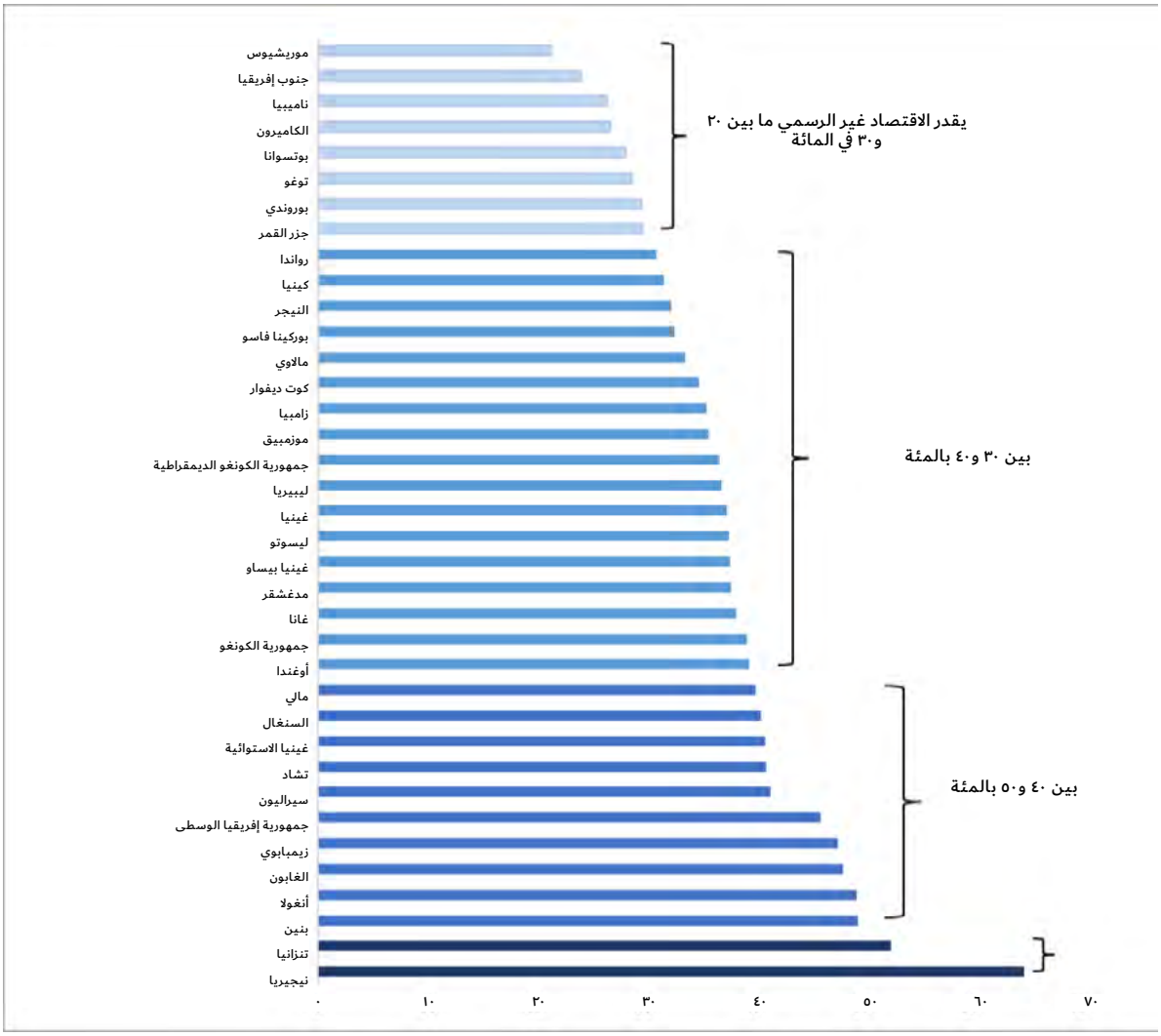

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠١٦) (https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2017/07/10/The-Informal-Economy-in-Sub-Saharan-Africa-Size-and-Determinants-45017)

مرتبطة ولها تأثير قوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يسمح الحيز المالي للبلدان بتمويل أنشطتها بطريقة مستدامة ومن ثم تجنب استياء المواطنين الذي يحث على العنف ويصعد حالة الهشاشة. يساعد تحسين إدارة الحيز المالي في الحد من النزاعات التي تنشأ عادة نتيجة لسوء استخدام الموارد وتخصيصها للبلدان.

أثبت التحليل الوارد في الورقة أن هناك علاقة بين الإنفاق على الصحة للفرد والحيز المالي الذي يعتبر بديلاً للتنمية الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يعني أنه لكي تعمل إفريقيا جنوب الصحراء على تحسين رفاهية مواطنيها والاقتراب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها بحاجة إلى إيجاد طرق لتعزيز الحيز المالي. ووجدت الدراسة أيضًا أن الارتباطات الإجمالية بين الحيز المالي ومؤشر السلام وكذلك بين الحيز المالي والهشاشة الاقتصادية سلبية، ما يعني أن الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات من المرجح أن تواجه قيودًا على الحيز المالي. بالنظر إلى هذه العلاقات، يمكن الاستدلال على أنه لتحقيق الأهداف الإنمائية بالنسبة إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك الهدف رقم ٣ من أهداف التنمية المستدامة، هناك حاجة للحد من النزاعات وتأثيرها السلبي على الاقتصاد، والحفاظ على السلام وتحسين

المرونة الاقتصادية. في حين أن طبيعة التدخلات وطرق التنفيذ لم يتم التحقيق فيها بشكل مباشر في هذه الورقة، هناك العديد من الخيارات التي يمكن استخلاصها من الأدبيات حول توسيع الحيز المالي، والحد من الهشاشة وتحسين السلام، والتي يمكن النظر فيها وتكييفها لتلائم السياقات القطرية المحددة.

٥,٢ التوصيات

يشير التحليل الوارد في هذه الورقة إلى أن هناك حاجة إلى استراتيجيات وأطر سياسات أكثر قوة لبناء قدرات الحيز المالي وتقليل الهشاشة من أجل تحفيز التنمية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة. يمكن أن يكون تعزيز الحيز المالي خطوة حاسمة في الحد من الهشاشة والصراع خاصة عندما تكون قدرة الدولة على تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة مدعومة بالحيز المالي الكافي.

وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:

١. تحتاج بلدان إفريقيا جنوب الصحراء إلى استكشاف الخيارات لتعزيز حيزها المالي، واستخلاص الدروس من أقرانها الذين حققوا أداءً جيدًا باستمرار عبر مؤشرات مختلفة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨ كما ورد في الجدول ٢ أعلاه. تتضمن بعض الخيارات التي يجب مراعاتها على النحو المقترح في الأدبيات ما يلي:

- تأسيس إصلاحات السياسات والأطر التحفيزية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك تحويلات المغتربين،
- اعتماد إجراءات سياسية لتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض التضخم، واحتواء التكاليف المتزايدة لتكاليف خدمة الدين، وتوسيع القاعدة الضريبية، وبناء المرونة الاقتصادية.
- بناء الهوامش المالية الوقائية التي تعزز نطاق سياسة مالية توسعية للاستجابة لمخاطر الهشاشة والصراعات الناشئة.

٢. يشير أداء الصحة الذي يتولى الإشراف على المساعدة الإنمائية إلى ضرورة أن تنظر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المختارة في زيادة الحيز المالي وتخصيص الموارد لضمان التمويل الصحي المستدام الذي يدعم تعزيز النظام الصحي من خلال تحسين النفقات الصحية من أجل تحقيق الهدف رقم ٣ من أهداف التنمية المستدامة.

٣. تلعب المبادرات القارية والإقليمية والقطرية لمعالجة قضايا الهشاشة داخل ولاياتها القضائية وحل النزاعات دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي الشامل والتنمية داخل إفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يستلزم تبني وتنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن النزاعات في إفريقيا. علاوة على ذلك، تحتاج البلدان إلى بناء قدرات المؤسسات المسؤولة عن منع نشوب النزاعات وكذلك معالجة العوامل التي تؤدي إلى الهشاشة.

المراجع

Adeto, Y.A ,.٢٠١٩. State fragility and conflict nexus: Contemporary security issues in the Horn of Africa. العلاقة بين هشاشة الدولة والصراع: قضايا الأمن المعاصرة في القرن الإفريقي. **African Journal on Conflict Resolution, ١٩(١),** **pp.١١-٣٦.**

Aguzzoni, L .٢٠١١. The concept of fiscal space and its applicability to the development of social protection policy in Zambia. (مفهوم الحيز المالي وإمكانية تطبيقه على تطوير سياسة الحماية الاجتماعية في زامبيا) **International Labour Organisation. جنيف**

Amato, M. and Saraceno, F ,.٢٠٢٢. How to guarantee fiscal space and debt sustainability with a European Debt Agency. (كيفية ضمان الحيز المالي والقدرة على تحمل الديون مع وكالة الديون الأوروبية) **BAFFI CAREFIN Centre Research Paper, (٢٠٢٢-١٧٢).**

Aziz, F., Tahir, F. and Qureshi, N.A ,.٢٠٢٠. to sustainable (٢٠١٥-٢٠٠٠-Millennium development goals (MDGs a chronological landscape of public sector health care segment of Pakistan :(٢٠٣٠-development goals (SDGs. (الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs-٢٠٠٠-٢٠١٥) إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs-٢٠٣٠): مشهد مرتب تربيًا زمنيًا لقطاع الرعاية الصحية للقطاع العام في باكستان) **Journal of the Pakistan Medical Association, pp.١-١٧.**

Barroy, H., Kutzin, J., Tandon, A., Kurowski, C., Lie, G., Borowitz, M., Sparkes, S. and Dale, E ,.٢٠١٨. Assessing fiscal space for health in the SDG era: a different story (تقييم الحيز المالي للصحة في عصر أهداف التنمية المستدامة: قصة مختلفة). **Health Systems & Reform, ٤(١), pp.٤-٧.**

Beall, J., Goodfellow, T. and Rodgers, D ,.٢٠١١. Cities, conflict, and state fragility. (المدن والصراع وهشاشة الدولة)

Behera, D.K. and Dash, U ,.٢٠١٩. Prioritization of government expenditure on health in India: A fiscal space perspective. (تحديد أولويات الإنفاق الحكومي على الصحة في الهند: منظور الحيز المالي. علوم التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، ٦٨، ص. ١٠٠٦٦٧) **Socio-Economic Planning Sciences, ٦٨, p.١٠٠٦٦٧.**

Behera, D.K. and Dash, U ,.٢٠١٩. Effects of economic growth towards government health financing of Indian states: an assessment from a fiscal space perspective. (آثار النمو الاقتصادي على التمويل الصحي الحكومي للولايات الهندية: تقييم من منظور الحيز المالي) **Journal of Asian Public Policy, ١٢(٢), pp.٢٠٦-٢٢٧.**

Calderon, Cesar; Chuhan-Pole, Punam; Some, Yirbehogre Modeste .٢٠١٨. Assessing Fiscal Space in Sub-Saharan Africa. (تقييم الحيز المالي في إفريقيا جنوب الصحراء) **Policy Research Working Paper; No. ٨٣٩٠. World Bank, Washington, DC. © World Bank.**
https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29602 License: CC BY 3.0

Calderón, C. and Boreux, S ,.٢٠١٦. (هل ?Citius, Altius, Fortius: Is Growth in Sub-Saharan Africa More Resilient النمو في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر مرونة؟) **Journal of African Economies, ٢٥(٤), pp.٥٠٢-٥٢٨.**

Christie, E.H., ٢٠١٩. The demand for military expenditure in Europe: the role of fiscal space in the context of a resurgent Russia (الطلب على الإنفاق العسكري في أوروبا: دور الحيز المالي في سياق روسيا الصاعدة). **Defence and peace economics**, ٣٠(١), pp.٧٢-٨٤.

Deléchat, C., Fuli, E., Mulaj, D., Ramirez, G. and Xu, R., ٢٠١٨. Exiting from fragility in Sub-Saharan Africa: The role of fiscal policies and fiscal institutions (الخروج من الهشاشة في إفريقيا جنوب الصحراء: دور السياسات المالية والمؤسسات المالية). **South African Journal of Economics**, ٨٦(٣), pp.٢٧١-٣٠٧.

El-Shagi, M. and von Schweinitz, G., ٢٠٢١. Fiscal policy and fiscal fragility: Empirical evidence from the OECD (السياسة المالية وهشاشة المالية العامة: دليل تجريبي من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). **Journal of International Money and Finance**, ١١٥, p.١٠٢٢٩٢.

Feindouno S., Wagner L. (٢٠٢٠). The determinants of internal conflict in the world: How to estimate the risks and better target prevention efforts? (محددات الصراع الداخلي في العالم: كيف يمكن تقدير المخاطر وتحسين جهود الوقاية المستهدفة؟) **(بالفرنسية: FERDI,** Les conflits internes dans le monde : Estimer les risques pour cibler la prévention**), Fondation Prospective et Innovation (FPI), ٩٦ p.**

Ferreira, I.A., ٢٠١٨. An empirical analysis of state fragility and growth: The impact of state ineffectiveness and political violence (No ٢٩/٢٠١٨). **(تحليل تجريبي لهشاشة الدولة ونموها: أثر عدم فعالية الدولة والعنف السياسي (رقم ٢٩/٢٠١٨)) WIDER Working Paper ..**

Garry, S. and Checchi, F., ٢٠٢٠. 21st century Armed conflict and public health: into the (الصراع المسلح والصحة العامة: في القرن الحادي والعشرين) **Journal of Public Health**, ٤٢(٣), pp.٢٨٧-٢٩٨.

Ghura, M. D. (١٩٩٨). Tax revenue in Sub-Saharan Africa: Effects of economic policies and corruption. (الإيرادات الضريبية في إفريقيا جنوب الصحراء: آثار السياسات الاقتصادية والفساد.) **صندوق النقد الدولي.**

Gnangnon, S. K., & Brun, J. F. (٢٠٢٠). Tax reform and fiscal space in developing countries. (الإصلاح الضريبي والحيز المالي في البلدان النامية) **Eurasian Economic Review**,١٠(٢), ٢٣٧-٢٦٥.

Gupta, S; Liu, J and Ross, K, (٢٠٢٠) What Influences Tax Rates in Sub-Saharan Africa? (ما الذي يؤثر على معدلات الضرائب في إفريقيا جنوب الصحراء؟) https://www.cgdev.org/blog/what-influences-tax-rates-sub-saharan-africa

Heller, P.S., ٢٠٠٥. Back to Basics Fiscal Space: What It Is and How to Get It. (العودة إلى الحيز المالي الأساسي: ماهية وكيفية الحصول عليها). Finance & Development, ٤٢(٠٠٢).

Ibrahimi, S.Y., ٢٠٢٠. Violence-producing dynamics of fragile states: How state fragility in Iraq contributed to the emergence of Islamic State. (ديناميات إحداث العنف في الدول الهشة: كيف ساهم هشاشة الدولة في العراق في ظهور الدولة الإسلامية). **Terrorism and political violence**, ٣٢(٦), pp.١٢٤٥-١٢٦٧.

Institute for Economics & Peace. ٢٠١٨. Measuring the Global Economic Impact of Violence and Conflict, **Sydney, October ٢٠١٨. (القيمة الاقتصادية للسلام ٢٠١٨: قياس الأثر الاقتصادي العالمي للعنف** The Economic Value of Peace: **والصراع، سيدني، أكتوبر ٢٠١٨). متاح من:** http://visionofhumanity.org/reports **(تاريخ الدخول الشهر/السنة).**

IMF (٢٠١٥), Building Resilience in Sub-Saharan Africa's Fragile States (بناء المرونة في الدول الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء)، https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2015/afr1505.pdf

Ko, H.,. ٢٠٢٠. Measuring fiscal sustainability in the welfare state: fiscal space as fiscal sustainability. (قياس الاستدامة المالية في دولة الرفاهية: الحيز المالي كاستدامة مالية) International Economics and Economic Policy, ١٧ (٢), pp.٥٣١-٥٥٤.

Kose, M., Franziska, S. K. and Sugawara, O. N (٢٠١٧). A Cross-Country Database of Fiscal Space. (قاعدة بيانات الدول الخاصة بالحيز المالي) **البنك الدولي. Washington.**

Krugman, P.,. ٢٠١٩. Perspectives on debt and deficits. (وجهات النظر حول الديون والعجز) **Business Economics, ٥٤ (٣), pp.١٥٧-١٥٩.**

Malik, H.A.,. ٢٠١٩. Fiscal rules and fiscal space. (القواعد المالية والحيز المالي) **UN-ESCAP Macroeconomic Policy and Financing for Development Division.**

Meheus, F. and McIntyre, D.,. ٢٠١٧. Fiscal space for domestic funding of health and other social services. (الحيز المالي للتمويل المحلي للخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى) **Health Economics, Policy and Law, ١٢ (٢), pp.١٥٩-١٧٧.**

Odusola، A. ٢٠١٧. Fiscal Space, poverty and inequality in Africa. (الحيز المالي والفقر وعدم المساواة في إفريقيا) **African Development Review, ٢٩ (S١), ١-١٤.**

OECD (٢٠٢١), Revenue Statistics in Africa ٢٠٢١ (إحصاءات الإيرادات في إفريقيا ٢٠٢١)، https://www.oecd.org/tax/tax-policy/revenue-statistics-in-africa-2617653x.htm

Ostry, M.J.D. and Kim, J.I.,. ٢٠١٨. Boosting fiscal space: the roles of GDP-linked debt and longer maturities. (تعزيز الحيز المالي: أدوار الديون المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي وآجال الاستحقاق الأطول) **صندوق النقد الدولي.**

Rogoff, K.,. ٢٠٢١. Fiscal sustainability in the aftermath of the great pause. (الاستدامة المالية في أعقاب التوقف الكبير) **Journal of Policy Modeling**

Roy, R., Heuty, A. and Letouzé, E. ٢٠٠٧. Fiscal Space for What? (الحيز المالي من أجل ماذا؟) Analytical Issues from a Human Development Perspective. (قضايا تحليلية من منظور التنمية البشرية) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي New York**

Saba, C.S. and Ngepah, N.,. ٢٠١٩. A cross-regional analysis of military expenditure, state fragility and economic growth in Africa. (تحليل إقليمي للإنفاق العسكري وهشاشة الدولة والنمو الاقتصادي في إفريقيا) **Quality & Quantity, ٥٣ (٦), pp.٢٨٨٥-٢٩١٥.**

Taylor, S.A., Perez-Ferrer, C., Griffiths, A. and Brunner, E.,. ٢٠١٥. Scaling up nutrition in fragile and conflict-affected states: The pivotal role of governance. (توسيع نطاق التغذية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات: الدور المحوري للحوكمة). **Social Science & Medicine, ١٢٦, pp.١١٩-١٢٧.**

Véganzonès-Varoudakis, M.A. and Rizvi, S.M.A.E.R, ٢٠٢١, **April.** Economic, Social and Institutional Determinants of Domestic Conflict in Fragile States (المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للنزاع المحلي في الدول الهشة) **In Proceedings of the ١١th Global Islamic Marketing Conference Advances in Islamic (GIMAC١١).**

Savedoff, W (٢٠٠٣), How Much Should Countries Spend on Health? (كم يجب أن تنفق البلدان على الصحة؟) WHO Discussion Paper Number ٢, https://www.who.int/health_financing/en/how_much_should_dp_03_2.pdf

World Bank Group, ٢٠١٨. Overcoming poverty and inequality in South Africa: An assessment of drivers, constraints and opportunities. (التغلب على الفقر وعدم المساواة في جنوب إفريقيا: تقييم الدوافع والقيود والفرص) **البنك الدولي.**

Zeigermann, U, ٢٠٢٠. Policy Coherence for Sustainable Development–A Promising Approach for Human Security in Fragile States? (اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة - نهج واعد للأمن البشري في الدول الهشة؟) **Journal of Peacebuilding & Development, ١٥ (٣), pp.٢٨٢-٢٩٧.**

توصيات سياسية قابلة للتنفيذ

فيما يلي التوصيات التي تمت صياغتها خلال المؤتمر:

- أهمية تنويع الاقتصادات الإفريقية للحد من مخاطر الاعتماد على السلع الأساسية وصدمات معدلات التبادل التجاري، وكذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج والضرائب.

- تعزيز الشراكات المحلية والدولية، على وجه الخصوص، معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك ميثاق عالمي جديد لإنهاء التدفقات المالية غير المشروعة. على المستوى الوطني، من أجل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، تمت التوصية بمراجعة القوانين ذات الصلة، والتي قد تحتوي على ثغرات تسمح بالتسرب وتحويل الأرباح.

- نظرًا إلى الكم الهائل من تحويلات المغتربين - وهو أكبر دخل أجنبي من النقد الأجنبي في البلاد خلال العام الماضي - فقد تمت التوصية باستكشاف كيف يمكن للدول الإفريقية الأعضاء تحفيز المغتربين للاستثمار في القارة.

- ضرورة تعزيز الارتباط بين مؤشرات الدين مثل نسبة الدين/الناتج المحلي الإجمالي وإنفاق القطاعات الاجتماعية.

- الحاجة إلى النظر في إعطاء الأولوية للقروض الكبيرة لتطوير البنية التحتية الجيدة.

- هناك حاجة لإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات. وهذا يشمل دمج الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية للمرأة من خلال ضمان حصول المرأة على مزايا مؤسسية وأهلية إضافية للوصول إلى موارد وفرص الدولة.

- تقديم المزيد من المنح، بدلاً من القروض، لمساعدة النساء على المضي قدمًا في الكيانات التجارية أو لبدء عمل تجاري من الصفر لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

- كقضية شاملة، يجب تعزيز التمكين وإشراك منظمات المجتمع المدني المحلية في كل من إدارة الديون وتمكين المرأة.

- هناك حاجة للتمييز بين مختلف نقاط الضعف لاستخدامها كمؤشر على الصراع حيث يمكن أن يكون سببها فقدان أداء الحوكمة، والوضع المالي المتفاقم، وانعدام الأمن السياسي، وعدم المساواة بين الجنسين، ومحدودية المساحة المحكومة داخل أراضيها مع مساحة غير خاضعة للحكم، من بين الآخرين.

الموضوع ٢, التدفقات المالية غير المشروعة واللامركزية وآثارها على الحيز المالي في إفريقيا

الورقة ٢,١ هل تقوض التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالديون الحيز المالي لإفريقيا؟ دراسة حالة لدول مختارة أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)

ليلى لطيف
LATIF@UONBI.AC.KE

الملخص

يتعلق النشاط المالي بمدى قدرة الحكومات الإفريقية على تحقيق الإيرادات لتلبية احتياجاتها التمويلية. ومن ثم، فهي قضية سياسة ذات أولوية على جميع مستويات الحكم على الصعيدين المحلي والعالمي. عادة، تتعرض كل حكومة لنقص في الإيرادات ما يقوض جهودها وتخطيطها نحو تأمين بيئة اجتماعية واقتصادية مستدامة تدعمها أطر سياسية فعالة وقطاعات مالية قوية. تقترض الحكومات للحماية من القيود المالية. ومع ذلك، فإن الاقتراض غير المدقق والاقتراض المستخدم في الأنشطة غير الاقتصادية التي لا تنتج عنها عوائد، ولكن يتم تحويلها بدلاً من ذلك نحو الاستخدام الخاص والاقتراض ما يؤدي إلى أن ينظر الدائن إلى الدولة المدينة على أنها طريق نحو تسييل الدين وكسب المزيد ما يتم إقراضه يتعارض مع فكرة النشاط المالي. تقترض الحكومة حتى يكون لديها ما يكفي لإدارة الدولة ومجتمعها. ومن ثم، تشير هذه الورقة بأن الدين يمكن أن يكون له تأثير في دعم القاعدة المالية الإفريقية، لكنه يمكن أن يقوض الحيز المالي من خلال تقويضه. يحدث هذا عندما يخلق الدين بيئة مواتية للتدفقات المالية غير المشروعة لتزدهر أو تتسلل إلى النظام القانوني للبلد.

لتوضيح ذلك، تناقش الورقة مقدار الديون الإفريقية التي تفاقمت بسبب الظلم التاريخي في شكل ديون استعمارية وبغيضة، وظهور الصناديق الانتهازية، ونقص قواعد الرسملة الضعيفة، ومقايضة الديون إلى حقوق الملكية، والافتقار إلى الشفافية المالية والمساءلة. للحصول على قروض مدعومة بالموارد، يتوج كل ذلك في بيئة تعزز فرص التمويل غير المشروع أو المكاسب غير الخاضعة للضريبة الناتجة عن التلاعب بالديون والإطار القانوني الذي تعمل من خلاله.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، والديون، والتدفقات المالية غير المشروعة، والمقايضات، والصناديق الانتهازية

١ المقدمة

نتيجة تراكم الدين الإفريقي الجماعي الحالي إلى ٧٢٦ مليار دولار[١٤] دفع القارة نحو التقشف. وإلى جانب ذلك، قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إفريقيا تخسر ٨٨,٦ مليار دولار من التدفقات المالية غير المشروعة سنويًا[١٥]. حذر نديكومانا وبويس مرارًا وتكرارًا من أن القارة تخسر في التدفقات المالية غير المشروعة أكثر ما تكسبه من خلال الاستثمارات والمساعدات والاقتراض[١٦]. أشارت مجموعات الدعوة، مثل شبكة العدالة الضريبية في إفريقيا مبادرة الجنوب الإفريقي وشرق إفريقيا للمعلومات والمفاوضات التجارية (SEATINI) والمنتدى والشبكة الإفريقية للديون والتنمية (AFRODAD)، إلى أن القارة ستكون خالية من الديون إذا أمكن تحديد التدفقات المالية غير المشروعة وكبح جماحها. ما إذا كانت هناك أي روابط بين الديون المتزايدة للقارة والتدفقات المالية غير المشروعة هي مساحة ناشئة يجب استكشافها. بالنظر إلى هذا، تطرح الورقة السؤالين التاليين. أولاً، ما إذا كانت الديون تخلق بيئة مواتية لتزدهر التدفقات المالية غير المشروعة. ثانيًا، ما إذا كانت هناك أي أشكال محددة من التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالديون. هذه هي الأسئلة التي تستجوبها هذه الورقة وتكشفها. وعلى هذا النحو، فإن مناقشة الحيز المالي لإفريقيا من جانب يتعلق بكيفية تقويض الحيز المالي الإفريقي بسبب التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون هو موضوع مهم. يقتصر نطاق الورقة على معالجة هذين السؤالين بهدف تسليط الضوء على المجالات المتعلقة بالقانون والتمويل التي يجب على الدول مراعاتها.

وقد تفاقم جزء كبير من هذا الدين بسبب ظهور الصناديق الانتهازية، ومقايضة الديون بالأسهم، والافتقار إلى قواعد الرسملة الضيقة، وانخفاض الشفافية المالية والمساءلة عن القروض المدعومة بالموارد، وكل ذلك يؤدي إلى بيئة تعزز فرص التمويل غير المشروع أو المكاسب غير الخاضعة للضريبة. مصنوعة من التلاعب بالديون والإطار القانوني الذي تعمل ضمنه. تلقي هذه الورقة الضوء على كيفية تعزيز التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون. تطبق الورقة نهجًا مختلطًا باستخدام البيانات النوعية والكمية المستمدة من الأدبيات المتعلقة بالضرائب والتنمية وعلم الاجتماع المالي. البيانات التجريبية مأخوذة من مصادر مختلفة مثل التوقعات الاقتصادية الإفريقية، بنك التنمية الإفريقي، إحصاءات الأونكتاد، قاعدة بيانات الديون العالمية لصندوق النقد الدولي، وإحصاءات الديون الدولية للبنك الدولي. يتم فهم جميع المؤلفات والبيانات من منظور دراسة الحالة. الدول الأعضاء المختارة من منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي هي البلدان التي يتم النظر فيها في سياق التحقيق في ظاهرة الديون والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالديون.

تبدأ الورقة بوصف مستويات الديون المتزايدة والتخلف الناتج في دول مختارة من الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. ويقدم سياقًا تاريخيًا يشرح أصل الدين في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ومواطن الضعف المالية التي تتعرض لها المنطقة. ثم تتخذ الورقة نهجًا تقييميًا لإظهار التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون. بعد ذلك، تختتم الورقة وتقدم توصيات سياسية قائمة على الأدلة لمواجهة ومنع واجهة التدفق المالي غير المشروع المرتبط بالديون.

٢ ارتفاع الديون وضعف التنمية في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك)

يشير Sonko (١٩٩٤) إلى أن المديونية الدولية لإفريقيا أصبحت مشكلة رئيسية منذ عام ١٩٧٨[١٧]. ويرجع ذلك إلى وجود عيوب كبيرة في التجارة الخارجية، مثل الاعتماد

١٤ تم تجميع هذا الرقم على موقع statista: https://www.statista.com/statistics/1242745/total-external-public-debt-in-africa/

١٥ UNCTAD, Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa [٢٠٢٠] (معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في إفريقيا [٢٠٢٠] EDAR Report).

١٦ Ndikumana, L. and J. Boyce. "Capital Flight from Africa ١٩٧٠-٢٠١٨, New Estimates with Updated Trade Misinvoicing Methodology." (هروب رؤوس الأموال من إفريقيا، ١٩٧٠-٢٠١٨، تقديرات جديدة مع منهجية التلاعب بالفواتير التجارية المحدثة). Ndikumana, L. and J. Boyce. ٢٠٢١ PERI Research Report, May; "Magnitude and Mechanisms of Capital Flight from Angola, Côte d'Ivoire and South Africa." (حجم وآليات هروب رؤوس الأموال من أنغولا وكوت ديفوار وجنوب إفريقيا) Boyce, J.K. and L. Ndikumana. "Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates ١٩٧٠ - ٢٠١٠." (هروب رؤوس الأموال من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: تقديرات محدثة، ١٩٧٠ - ٢٠١٠) Ndikumana, L. and J.K. ٢٠١٢ PERI Research Report, October; Boyce (٢٠١١). Africa's Odious Debt: How Foreign Loans and Capital Flight Bled a Continent. (ديون إفريقيا المقيتة: كيف استنزفت القروض الأجنبية وهروب رأس المال القارة) Ndikumana, L. and J.K. Boyce (٢٠١١). Capital Flight from Sub-Saharan Africa: Linkages with External Borrowing." London: Zed Books; Boyce, J.K. and L. Ndikumana (٢٠١٠). "Africa's Revolving Door: External Borrowing and Capital Flight in Sub-Saharan Africa." International Review of Applied Economics ٢٥(٢) ١٤٩-١٧٠; (هروب رأس المال من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الروابط مع الاقتراض الخارجي وخيارات السياسة) and Policy Options (الباب الدوار لإفريقيا: الاقتراض الخارجي وهروب رأس المال في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) in Vishnu Padayachee (ed.), Political Economy of Africa, Karamo N. M. Sonko, Debt, Development and Equity in Africa (University Press of America, ١٩٩٤).

١٧

الكبير على الصادرات والتركيز العالي على عدد قليل من السلع ما أدى إلى عجز مالي. أدى الفقر والمجاعة وانخفاض عدد السكان الخاضعين للضريبة والأنشطة الاقتصادية صغيرة النطاق خلال هذه الفترة إلى دفع الدولة المحلية إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها. في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، دفع الاندفاع نحو الديون القارة إلى حافة كارثة تنذر بالخطر. وقد أدت صناديق التمويل الدولية خارج القارة التي قدّرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى ٨٨,٦ مليار دولار أمريكي سنويًا إلى زيادة غضب قاعدة إيرادات القارة ما أجبرها على التطلع إلى الدائنين. في عام ١٩٧٠، قُدر إجمالي الديون العامة الخارجية لإفريقيا بنحو ٦ مليارات دولار أمريكي، حيث ارتفعت إلى حوالي ١٥٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٤. في مؤتمر للديون في ديسمبر ١٩٨٧، قدرت منظمة الوحدة الإفريقية السابقة أن مستويات الديون الإفريقية قد ارتفعت إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي وتوقعت أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، سيصل الدين الإفريقي إلى ٦٠٠ مليار دولار أمريكي منذ ذلك الحين. ستبدأ فترات السداد وتفعيل التزامات خدمة الدين. سيكون من المستحيل الحفاظ على هذه المستويات من تسديد الديون خاصة وأن الدخل الإفريقي من صادرات السلع الأساسية قد انخفض إلى جانب مستويات المساعدة الخارجية والاستثمار المالي[١٨]. ومنذ ذلك الحين، استمرت تقديرات مستوى المديونية الإفريقية في الارتفاع بشكل خطير. يبلغ إجمالي الدين الخارجي للدول الإفريقية اليوم ٧٢٦,٥٥ مليار دولار أمريكي من قِبل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي[١٩].

تعاني دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي من تباطؤ في النمو الاقتصادي. استنادًا إلى بيانات صندوق النقد الدولي المقدمة في تقرير التوقعات الاقتصادية الإقليمية لعام ٢٠٢٠، تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك)إلى -٥,٥٪ بعد أن أظهرت اقتصادات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي انخفاضًا في نمو الأجور وانكماشًا عامًا في المعروض النقدي لديها[٢٠]. وبالمثل، قدرت التوقعات الاقتصادية للجنوب الإفريقي الصادرة عن بنك التنمية الإفريقي لعام ٢٠٢٠ أيضًا نمو خط الأساس للمناطق تنازليًا إلى -٤,٩٪ مع سيناريو أسوأ حالة بنسبة -٦,٦٪[٢١]. وعلى الرغم من ذلك، تتصور التوقعات الاقتصادية الإقليمية لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٢١ نموًا اقتصاديًا وانتعاشًا متوقعًا نحو ٣,٣ في المئة لاقتصاد الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

ومع ذلك، فقد تمت مراجعة هذا التوقع نزولاً إلى انكماش بنسبة ٣ في المئة تقريبًا في تقرير الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لعام ٢٠٢٠ حول تأثير جائحة كوفيد-١٩ على اقتصاد الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. لذلك لجأت الدول الأعضاء إلى الاقتراض لتلبية احتياجاتها التمويلية. ومع ذلك، فقد حددوا هدفًا لنسبة دينهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يتجاوز ٦٠٪. في حين أن بعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي حافظت على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١٥ ٪، فقد تجاوزت بلدان أخرى، مثل أنغولا وموريشيوس وموزمبيق وزامبيا هذا الهدف[٢٢]. في الواقع، توقع تقرير الأداء الاقتصادي الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لعام ٢٠٢٠ أن يرتفع الدين العام لدول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى ٦٩٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١[٢٣]. يعرض الشكل ١ ملخصًا لنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨ قبل جائحة كوفيد-١٩ بالنسبة المئوية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

تُظهر إحصاءات الديون لعام ٢٠١٨ أن أنغولا وموزمبيق تسير على طريق أزمة الديون حتى قبل الصدمات المالية المرتبطة بوباء فيروس كورونا[٢٤]. كان الاقتصاد الأنغولي الذي يحركه النفط في حالة ركود منذ عام ٢٠١٦. أدى ذلك إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥٧,١٪ في عام ٢٠١٥ إلى ما يقدر بـ ١٢٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠[٢٥]. بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ وقبل جائحة كوفيد-١٩، تفاوت تراكم الديون بين بعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. في عام ٢٠١٨، مثلت أنغولا أكثر دولة مثقلة بالديون، حيث قدرت ديونها بنحو ٣٩ مليار دولار، تليها تنزانيا وموزمبيق وزامبيا التي قدرت ديونها الخارجية بنحو ١٠ مليارات دولار. أما باقي دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي فلها ديون

١٨ T. W. Parfitt and S. P. Riley, The African Debt Crisis (Routledge, ٢٠١١).
١٩ تم تجميع هذا الرقم على موقع statista: https://www.statista.com/statistics/1242745/total-external-public-debt-in-africa/
٢٠ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. A Difficult Road to Recovery (طريق صعب للتعافي) (٢٠٢٠), p.٢١
٢١ AfDB, Southern Africa Economic Outlook ٢٠٢٠ – coping with the Covid ١٩ pandemic (التوقعات الاقتصادية للجنوب الإفريقي ٢٠٢٠ - التعامل مع جائحة كوفيد-١٩) (AfDB Group ٢٠٢٠)
٢٢ قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي للديون العالمية ٢٠١٨ (GDD).
٢٣ الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، تقرير الأداء الاقتصادي الإقليمي (٢٠٢٠).
٢٤ صندوق النقد الدولي، أنغولا: المراجعة الثالثة بموجب الترتيب الموسع بموجب تسهيل الصندوق الموسع، وطلبات التعزيز وإعادة الجدولة، والتنازل عن عدم الامتثال لمعايير الأداء وقابلية تطبيق معايير الأداء، وتعديلات معايير الأداء، واستكمال مراجعة ضمانات التمويل - البيان الصحفي؛ تقرير الموظفين؛ وبيان المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أنغولا [٢٠٢٠].
٢٥ African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa (من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB.

الشكل ١: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول السادك (٢٠١٨)

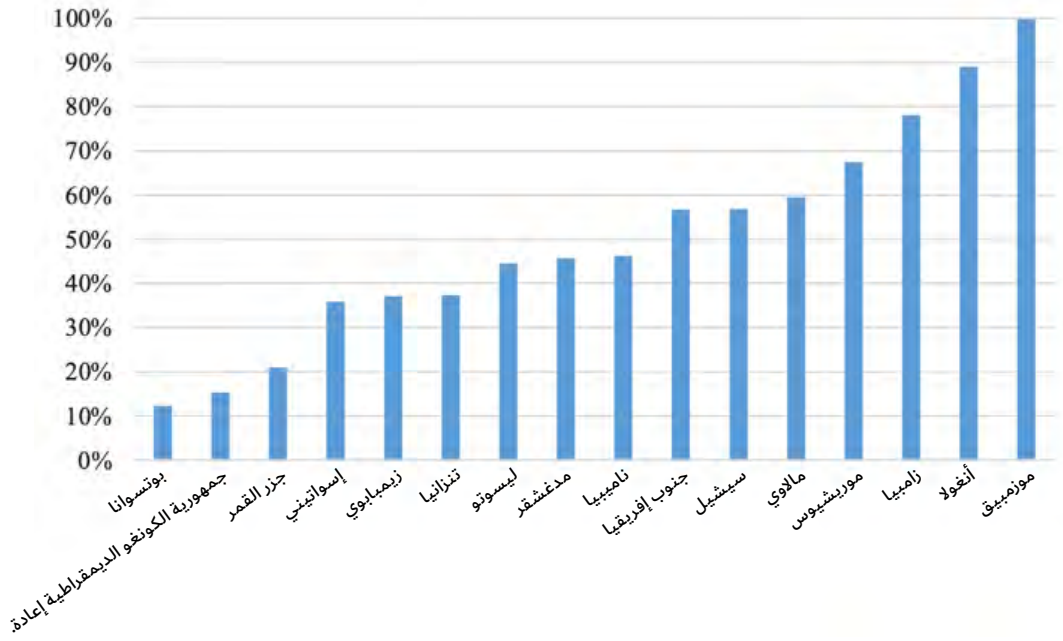

المصدر: قاعدة بيانات الديون العالمية لصندوق النقد الدولي (٢٠١٨)

الشكل ٢: إجمالي الدين الخارجي لدول مختارة من مجموعة SADC في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨ بمليارات الدولارات الأمريكية

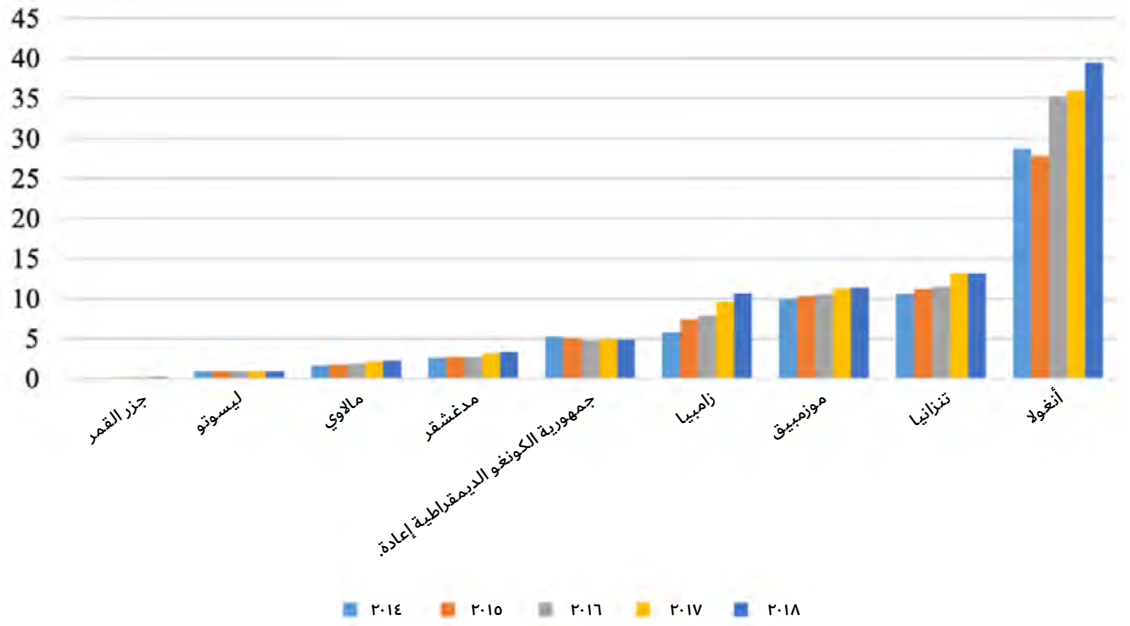

المصدر: البنك الدولي - قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (**D**ebt **S**ervice **S**uspension **I**nitiative) (تم الوصول إليه في عام ٢٠٢١))

الشكل ٣: الديون المستحقة على دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بمليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠

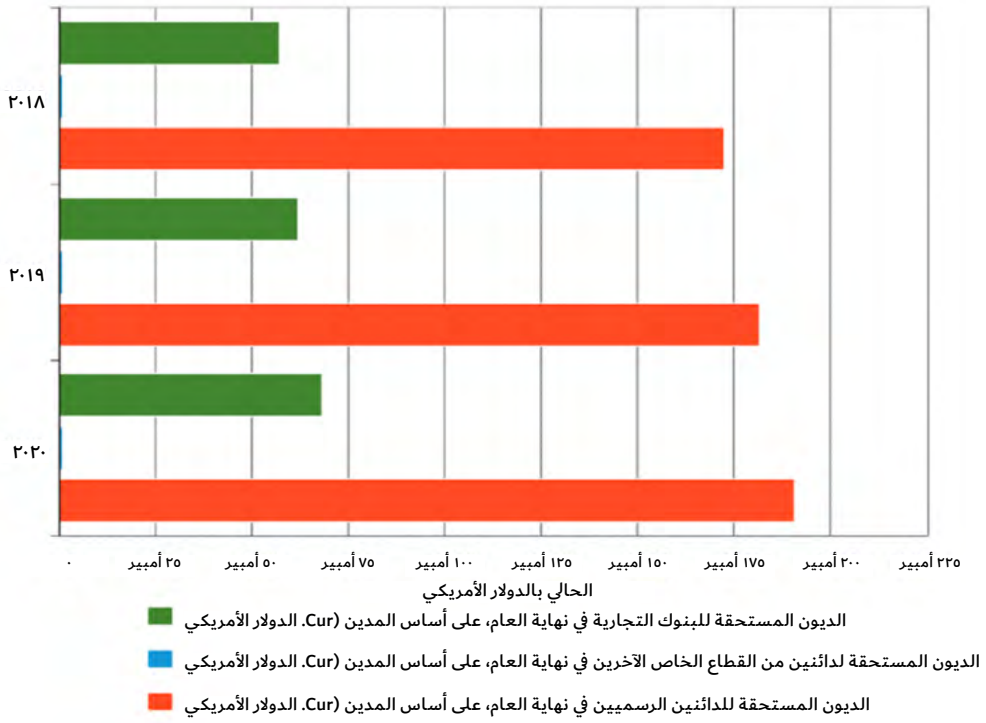

المصدر: قاعدة بيانات AfDB
https://high5.opendataforafrica.org/exmpwud/afdb-socio-economic-database-1960-2019?country=1000680-sadc#

خارجية أقل نسبيًا. يوضح الشكل ٢ ملخصًا لإجمالي الدين الخارجي لبعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ لأغراض المقارنة الطولية.

اعتبارًا من عام ٢٠٢٠، تعاني زيمبابوي أيضًا من ضائقة ديون. إن عبء ديونها الخارجية مفرط، وتتحمل البلاد متأخرات[٢٦]. أدى تحويل العملة الأخير والتضخم المرتفع إلى تآكل كبير في القيمة الحقيقية لعملتها ما أدى إلى عجز مالي غير مستدام. بالإضافة إلى ذلك، دفع تخلف زامبيا عن سداد ديون ٢٠٢١ حكومتها إلى الدخول في محادثات إعادة الهيكلة مع الدائنين من القطاع الخاص وبنك التنمية الصيني[٢٧]. تقدر دول أخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أيضًا ارتفاعًا في نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب جائحة كوفيد-١٩. على سبيل المثال، من المتوقع أن يرتفع الدين العام في ليسوتو إلى ٦٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ بسبب الوباء، ما يخالف معيار الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي للتقارب البالغ ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تم تنقيح مخاطر ضائقة الديون الخارجية من منخفضة إلى معتدلة[٢٨]. علاوة على ذلك، أدى العجز المالي نتيجة الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ إلى رفع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢١ إلى ٦٦٪ في ملاوي؛ ٥٠٪ لإيسواتيني؛ ٦٨,٤٪ لناميبيا؛ و٧٦,١٪ لموريشيوس[٢٩].

مع وجود مثل هذه الاتجاهات نحو عبء الديون المتزايد، من المهم معرفة من هم الدائنون الرئيسيون لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. في حين أن الدائنين الرسميين متعددي الأطراف والثنائيين هم الدائنون

٢٦ IMF, 'Staff Report for the ٢٠١٩ Article IV Consultation – Debt Sustainability Analysis' (تقرير الموظفين لمشاورة المادة الرابعة لعام ٢٠١٩ - تحليل استدامة الديون) [٢٠٢٠].
٢٧ K Gallagher and Y Wang, 'Sovereign Debt Through the Lens of Asset Management: Implications for SADC Countries' (الديون السيادية من منظور إدارة الأصول: الآثار المترتبة على بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) [٢٠٢٠] GEGI Working Paper ٠٤٢.
٢٨ African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa (من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB.
٢٩ African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa (من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB.

الرئيسيون لمجموعة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي الذين تدين لهم المنطقة بأكثر من ٦٠ ٪ من إجمالي الدين الخارجي، فإن الدائنين وحملة السندات غير الرسميين يقرضون الأموال أيضًا لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي[٣٠]. أنغولا، على سبيل المثال، مدينة بحصة أكبر من ديونها الخارجية لدائنين ثنائيين غير رسميين. ربما يفسر هذا سبب كون أنغولا هي الدولة الأكثر مديونية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي منذ أن أخذت الحكومة قروضًا غير رسمية تخضع لترتيبات سرية خاصة. وهنا يكمن خطر إنشاء نظام التدفق المالي غير المشروع البيئي، حيث يمكن من خلاله تحويل عائدات الديون عبر الحدود بأقل قدر من الرقابة. في المقابل، تدين بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي منخفضة الدخل مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وموزمبيق بأكثر من ٨٠٪ من ديونها الخارجية لدائنين رسميين متعددي الأطراف مثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الإفريقي[٣١]. تكشف الإحصاءات الأخيرة التي قدمها Acker et al (٢٠٢٠) أن ما يقرب من نصف الديون الثنائية الرسمية لأنغولا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموزمبيق وتنزانيا وزامبيا مستحقة للصين[٣٢]. يوضح الشكل ٣ تقديرات حول المبلغ المستحق لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي للدائنين الرسميين والبنوك التجارية والدائنين من القطاع الخاص الآخرين.

تُظهر البيانات الواردة أعلاه أن ديون مجموعة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي الجماعية المستحقة للدائنين الرسميين تقدر بنحو ١٩٠,٩ تريليون دولار أمريكي، والبنوك التجارية تقدر بـ ٦٨,١ تريليون دولار أمريكي وللدائنين من القطاع الخاص الآخرين تقدر بنحو تريليون دولار أمريكي. تظهر البيانات أعلاه أن اقتصادات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تستفيد أكثر من الدائنين الرسميين والبنوك التجارية. بدأت البلدان الإفريقية أيضًا اتجاهًا في استخدام سندات اليوروبوند لتمويل التزامات الديون المستحقة ومشاريع البنية التحتية الثقيلة التي تدفع معدلات فائدة تتراوح بين ٥-١٦ ٪ على السندات الحكومية لمدة ١٠ سنوات، والتي هي أعلى من الأسعار المقدمة للدول الأوروبية. قدر تقرير رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية (ICMA) لعام ٢٠٢٠ أن سوق السندات الإفريقية المحلية سيبلغ ٨٠٢,٩ مليار دولار أمريكي تهيمن عليه جنوب إفريقيا التي أصدرت حكومتها ٣٢٩,٣ مليار دولار أمريكي من السندات[٣٣]. تُعد سوق السندات في موزامبيق مثالاً على إساءة استخدام الحكومات والدائنين لتمويل الديون المخصصة لأنشطة التنمية. أظهرت فضيحة سندات التونة الناشئة عن إصدار سندات موزمبيق كيف تم توجيه الدين العام بشكل غير قانوني نحو المصالح الخاصة ما أدى إلى إغراق البلاد في أزمة ديون[٣٤].

أوضح Parfitt وRiley (٢٠١١) أن المديونية أدت إلى عدة عواقب وخيمة في إفريقيا[٣٥]. وقد أدى ذلك إلى نقص في الواردات الأساسية، وتراجع الإنتاج، وتزايد المصاعب بين الفقراء الذين يخضعون بالفعل للضرائب بشكل كبير، وعدم القدرة على استبدال البنية التحتية. لقد منحت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول الدائنة نفوذًا وقوة أكبر بكثير على الحكومات الإفريقية ما كان عليه الحال في السابق. وقد أدى إلى تدهور كبير في نوعية حياة السكان الأفارقة بسبب تحويل الأموال بعيدًا عن إعادة التوزيع الاقتصادي والاجتماعي نحو سداد الديون الرئيسية والفوائد ودفعات الغرامات. ومن ثم، عندما تنفذ حكومة ذات ديون عالية حافزًا ماليًا، فمن المرجح أن يتوقع المستهلكون أن الزيادات الضريبية ستتبعها قريبًا ما كانت عليه عندما يكون الدين منخفضًا. إن عبء الضرائب المفروضة على السكان الأفارقة يمنعهم من الادخار، الأمر الذي يعرض الاقتصاد على المدى الطويل نحو الانحدار.

أدت المستويات المتزايدة للديون المستحقة على دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي المثقلة بالديون إلى ظهور تحديات في التنمية وبناء الدولة. خصصت زامبيا في ميزانيتها لعام ٢٠٢١ أموالاً لخدمة الديون أكثر ما خصصت

٣٠ African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa (من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] ‘AfDB; K Gallagher and Y Wang, Sovereign Debt Through the Lens of Asset Management: Implications for SADC Countries (الديون السيادية من خلال منظور إدارة الأصول: الآثار المترتبة على بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) [٢٠٢٠] GEGI Working Paper ٠٤٢؛ M Biyase, “General Government Debt and Growth in SADC Countries” (الديون الحكومية العامة والنمو في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) [٢٠١٩] EuroEconomics, Issue ٢ (٣٨).

٣١ World Bank – IMF DSSI database (accessed ٢٠٢١). (قاعدة بيانات مبادرة تعليق سداد خدمة الدين الخاصة بصندوق النقد الدولي (تم الوصول إليها في ٢٠٢١)).

٣٢ Acker, K; Brautigam, D & Huang, Y ‘Debt relief with Chinese characteristics (تخفيف عبء الديون ذات الخصائص الصينية) (٢٠٢٠) CARI Paper Series JHU-CARI: Washington, D.C.

٣٣ https://www.icmagroup.org/About-ICMA/icma-regions/africa/african-corporate-bond-markets/

٣٤ F K Bokosi and R Chikova, Bonds issuance and the current debt crisis in Mozambique (إصدار السندات وأزمة الديون الحالية في موزمبيق) AFRODAD, Policy Brief, ٢٠١٩)

٣٥ T. W. Parfitt and S. P. Riley, The African Debt Crisis (Routledge (أزمة الديون الإفريقية), ٢٠١١)

للتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي[٣٦]. يعيش ٨٨٪ من سكان زامبيا على أقل من ٦ دولارات أمريكية في اليوم. طوال فترة الوباء، كانت زامبيا تنفق ٤ مرات على مدفوعات الديون (نتيجة التخلف عن سداد ديونها الخارجية في نوفمبر ٢٠٢٠[٣٧]) أكثر من الصحة العامة[٣٨]. يتم إنفاق ٤٤ ٪ من الإيرادات الحكومية على سداد الديون الخارجية في أنغولا، ومن ثم يتم إنفاق ٦ ٪ فقط على الصحة العامة. ضمن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، يوجد في أنغولا أعلى معدل وفيات بين الأطفال[٣٩]. في عام ٢٠١٧، كانت أنغولا مدينة بمبلغ ٢١,٥ مليار دولار أمريكي من الديون للصين وكان نفط البلاد هو الضمان.

علاوة على ذلك، وصل عدد الزيمبابويين الذين يعيشون في فقر مدقع (الذي تفاقم بسبب تدابير الإغلاق خلال كوفيد-١٩) إلى ٧,٩ مليون[٤٠]. واجهت جنوب إفريقيا وزيمبابوي نقصًا في العملات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية ومشاكل خدمة الديون. يؤدي نقص النقد الأجنبي إلى عدم القدرة على الحصول على الواردات الأساسية، ما قد يؤدي إلى نقص محلي في السلع الأساسية مثل الغذاء. في جنوب إفريقيا، أدت سلسلة الأحداث هذه إلى الاضطرابات الداخلية الأخيرة وعدم الاستقرار. الخيار الذي يواجه هذه البلدان بعد ذلك هو الحصول على مزيد من القروض، أو التفاوض من أجل إعادة جدولة ديونها، أو التخلف عن السداد. وإلى جانب مشكلة الديون هذه، تنبع تحديات التنمية داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي من ضعف المناطق أمام التدفقات المالية غير المشروعة.

٣ أصول كارثة الديون في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

تحقق التكامل الإقليمي لدول الجنوب الإفريقي من خلال إنشاء الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (سادك). تتألف الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي من ١٦ دولة عضوًا[٤١]. تُظهر المنطقة تراثًا تاريخيًا مختلطًا في أعقاب التدافع على إفريقيا، والذي شهد تقسيم المنطقة بين الهولنديين والألمان والبريطانيين والبرتغاليين وسط مجموعة متنوعة من السكان الأصليين. كل دولة من دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لها هويتها التاريخية، والاستعمارية، والقانونية، والسياسية الفريدة التي شكلتها أسلافها الاستعماريون، وأنظمتها المحلية ما بعد الاستعمار وما بعد الفصل العنصري، والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة. بُنيت بعض دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على قمة التسلسل الهرمي العرقي[٤٢]، يتبع البعض الآخر الدكتاتورية أو نظام حكم الحزب الواحد[٤٣]بينما خاض آخرون حربًا أهلية[٤٤].

وتعني هذه المظاهر السياسية وانعدام الأمن في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أن النظم القانونية والمالية للدول الأعضاء يمكن أن تكون ضعيفة ومعرضة لتعزيز أشكال مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة. قد يكون هذا بسبب حقيقة أن ضعف تنظيم النظام القانوني والمالي بسبب الصراع الأهلي أو الاستيلاء على الدولة أو المحسوبية أو الديكتاتورية يسمح للاعبين الاقتصاديين الذين لديهم مسارات مؤسسية للسرية المالية ولإنشاء طرق الوصول والتلاعب بها داخل وخارج اقتصاد الدولة. الأرباح غير الخاضعة للضريبة والتمويل غير المشروع. السرية المالية هي المفتاح لكسب وتحريك التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون كما سيتم شرحه لاحقًا. السرية المالية هي سمة مشتركة للأسواق المحررة، والتي هي في حد ذاتها سمة من سمات متطلبات توافق آراء واشنطن التي اضطرت دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى تنفيذها في مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات. كان توافق آراء واشنطن أمرًا ماليًا بقيادة الولايات المتحدة تم فرضه على إفريقيا لقبول الخصخصة كنظام اقتصادي لها ومن خلاله يتم دعم نمو القارة خارجيًا.

---

٣٦ Amnesty International, Southern Africa needs assistance. An open call to the regional and international community [٢٠٢١] (إفريقيا الجنوبية بحاجة إلى المساعدة. دعوة مفتوحة للمجتمع الإقليمي والدولي [٢٠٢١])

٣٧ Zambia becomes Africa's first coronavirus-era default: What happens now? (زامبيا تصبح أول دولة تتخلف عن السداد لإفريقيا في حقبة فيروس كورونا: ماذا حدث؟) CNBC, ٢٤ November, ٢٠٢٠

٣٨ زامبيا تتجه نحو التخلف عن سداد الديون، لكن حملة السندات يمكن أن يربحوا الملايين، حملة تحالف ديون اليوبيل، ٢ نوفمبر ٢٠٢٠، الفاينانشيال تايمز، "أزمة ديون زامبيا تلقي بظلالها العالمية الطويلة" ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠

٣٩ S Bagree، أزمة الديون الجديدة في جنوب إفريقيا: حملة تحالف ديون اليوبيل أنغولا وزامبيا وزيمبابوي [٢٠١٨]

٤٠ The Guardian, ٢١ June ٢٠٢١: Half of Zimbabweans fell into extreme poverty during covid (وقع نصف سكان زيمبابوي في فقر مدقع في أثناء تفشي الوباء)

٤١ أنغولا، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإسواتيني، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وسيشيل، وجنوب إفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزيمبابوي

٤٢ جنوب إفريقيا وزيمبابوي

٤٣ ملاوي، موزامبيق، سيشيل، زامبيا، زيمبابوي

٤٤ أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية

على الرغم من ذلك، فإن كل دولة داخل كتلة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لديها ظاهرة واحدة مشتركة: النضال من أجل هدف الرخاء المشترك في اقتصاد أمتهم. ومع ذلك، فقد تم تصميم أسواقها الاقتصادية وفقًا للرؤية الإمبراطورية التي وضعها البنك الدولي وخطط التكيف الهيكلي التي يقودها صندوق النقد الدولي. تتماشى هذه الخطط بطريقة تجعل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تابعة للتفوق السياسي والاقتصادي الأجنبي، لا سيما من خلال ترتيبات الديون وسداد الديون الاستعمارية الموروثة. ونتيجة لذلك، استمرت اقتصادات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في مرحلة ما بعد الاستعمار في خدمة مصالح رأس المال الأجنبي وتطورت نظمها الضريبية فيما يتعلق بالضغوط الخارجية. حتى اليوم، تتشكل أنظمتها الضريبية المعيارية من خلال الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقوى الاستعمارية السابقة، وقد أدى ذلك إلى عدم تناسق القوة وعدم المساواة تجاه بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي التي تحشد عائدات ضريبية كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الأجنبية واتفاقيات الازدواج الضريبي التي تنفذها.

ومن ثم، عند تصميم سياساتها الاقتصادية والمالية لما بعد الاستعمار، كانت دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مقيدة بإنشاء نظام اقتصادي يستجيب للأسواق الدولية التي تم تصورها إمبراطوريًا. كان عليهم تقييم عملتهم المحلية مقابل قوة الدولار الأمريكي، وكان دخولهم إلى السوق الدولية خاضعًا لاستخدام الدولار الأمريكي كوسيلة للتبادل، وكان من المقرر تقييم ميزان مدفوعاتهم عن طريق تقييم عملاتهم مقابل الدولار الأمريكي. وقد تطلب ذلك من دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي التفاوض على معاهدات ثنائية مع دول أجنبية بغرض توجيه الاستثمار إلى أسواقها المحلية لتعزيز حشد إيراداتها ومن ثم عملاتها. وعندما تعذر تحقيق ذلك، لجأت دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى الاقتراض. بما أن الدول تقترض بالعملة الأجنبية، فإنها ستخدم ديونها بالعملة الأجنبية. وقد أدى ذلك إلى قيام الدول المدينة بدفع المزيد بعد التحويلات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية. علاوة على ذلك، أدى سداد القروض الموروثة خلال الفترة الاستعمارية إلى خلق قيود مالية مع مراعاة تراكم الفائدة الذي يتطلب أيضًا الدفع بالعملات الأجنبية. وقد أجبر الضغط على قاعدة الإيرادات المحلية بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على مواصلة الاقتراض لسداد قروض سابقة.

دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي هي دول منتجة للمعادن. ونتيجة لذلك، فإن بعض الدول الأعضاء (على سبيل المثال: أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي) قامت بهيكلة الموارد الطبيعية وقطاعات الصناعات الاستخراجية في اقتصادها للسماح بالحصول على قروض مدعومة بالموارد (RBLs) لدعم حكوماتها لتمويل سياسات التنمية. لدى القروض المدعومة بالموارد آجال استحقاق قصيرة ومعدلات فائدة مرتفعة ولا توجد التزامات بشأن كيفية استخدام الأموال. يمكن أن يوقعوا البلدان الغنية بالموارد في فخ فقدان السيطرة على مواردها عندما لا يمكن سداد القرض عند الاستحقاق لأن الدولة المدينة غير قادرة على زيادة إنتاج مواردها بالسرعة الكافية لبدء سداد المدفوعات. على سبيل المثال، في تقرير حديث لعام ٢٠٢٠ صادر عن معهد حوكمة الموارد الطبيعية (NRGI)، قدم المؤلفون دليلاً يربط بين هذه القوائم واستنزاف التنمية في إفريقيا[٤٥]. القروض المدعومة بالموارد هي قروض يتم تقديمها إلى حكومة أو شركة مملوكة للدولة حيث يتم السداد إما مباشرة في الموارد الطبيعية (مثل النفط أو المعادن)، أو من تدفق الدخل المستقبلي المتعلق بالموارد. يمكن أيضًا ضمان القروض المدعومة بالموارد من خلال تقديم مورد طبيعي كضمان. عادة ما يتم التفاوض على القروض المدعومة بالموارد على انفراد. على هذا النحو، لم يتم توثيق شروط وأحكام القرض المدعوم بالموارد علنًا.

حدد تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعية لعام ٢٠٢٠ ٣٠ قرضًا مدعومًا بالموارد تم توقيعها مع ١١ دولة أفريقية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٨. من بين ١١ قرضًا مدعومًا بالموارد، تم توقيع ٣ قروض مع دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي التالية: أنغولا (٢٤ مليار دولار أمريكي) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣,٥ مليارات دولار أمريكي) وزيمبابوي. أنغولا وزيمبابوي في طريقهما إلى أزمة الديون ولديهما مؤشرات إنمائية ضعيفة. كانت الشفافية مفتقدة في مفاوضاتهم وتوقيعهم على القانون القائم على القروض المدعومة بالموارد. ومن ثم، فإنه من الصعب الحصول على مزيد من البيانات حول القروض المدعومة بالموارد المتاحة لدول أخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، إن وجدت. يمكن للقروض المدعومة بالموارد زيادة مدفوعات الديون لأن أسعار الفائدة الخاصة بهم يمكن أن ترفرف عبر

٤٥ D Mihalyi, A Adam and J Hwang, 'Resource-Backed Loans: Pitfalls and Potential' (القروض المدعومة بالموارد: المخاطر والإمكانيات) [٢٠٢٠] NRGI

معدلات ثابتة وعائمة. هذا التمييز مهم لأن الفائدة العائمة يمكن أن تزيد عندما تزيد معدلات الإقراض العالمية - ومن ثم زيادة الدين المستحق. عادةً ما تكون أسعار الفائدة المطبقة على القروض المدعومة بالموارد ثابتة عند ٠,٢٥ ٪ بينما يمكن أن تختلف أسعار الفائدة المتغيرة بين ١٪ إلى ٢,٩٥٪[٤٦]. تم تقييد إصدار القرض المدعوم بالموارد الصادر إلى زيمبابوي عند ٢ ٪ - وهو أعلى مستوى لاقتصاد زيمبابوي المقيّد بالعقوبات المالية من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. تتجه زيمبابوي حاليًا نحو أزمة ديون بسبب ديونها العامة البالغة ١١,١ مليار دولار أمريكي[٤٧]. من غير المعروف مقدار المسؤولية في القروض المدعومة بالموارد عن الديون الخارجية المتزايدة.

نظرًا إلى نقص المعلومات المتاحة للجمهور عن قوائم القروض المدعومة بالموارد، فإنه من غير الممكن أيضًا تحديد التكاليف الأخرى التي يتم تحصيلها على رأس الفائدة. تؤكد تقارير NRGI لعام ٢٠٢٠ أنه بالإضافة إلى الفائدة السنوية، هناك أيضًا شرط لدفع تكاليف إضافية غير خاضعة للضريبة لخدمة القرض، مثل رسوم الإدارة الثابتة ورسوم الالتزام وقسط التأمين لمرة واحدة. كل هذه التكاليف تضيف إلى الديون المستحقة الدفع. تتم إعادة هذه الرسوم والأقساط إلى الخارج دون ضرائب.

٤ مواطن الضعف المتعلقة بالديون في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

أدى توافر الديون الخارجية بشروط فرضها المقرضون الأجانب إلى وضع بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي كأطراف سلبيين في نظام اقتصادي ومالي تم إنشاؤه بنشاط من خلال المؤسسات التي أدت إلى تقويض القاعدة الضريبية[٤٨]. ولذلك كان يُنظر إلى أسواق الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على أنها أوراق مالية لمؤسسات الإقراض الدولية[٤٩] التي سمحت لحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بالإفراط في الاقتراض. تم تحقيق هذا الهدف من خلال ضمان أن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي اضطرت إلى تبني نمط تنمية أحادي الثقافة وقائم على السلع الأساسية أنشأه في البداية أسيادهم الاستعماريون والفصل العنصري السابقون[٥٠]. هذه الاقتصادات عرضة لتقلبات السوق العالمية، حيث يكون العديد من المنتجات الأولية عرضة لدورة من الازدهار والركود.

عند الاستقلال، سلمت الحكومات الاستعمارية السلطة إلى النخب الحضرية والزراعية التي نشأت من هذا السياق الاقتصادي. وقد أفسح هذا الأمر نفسه للحفاظ على الاقتصاد أحادي الثقافة لأن هذه الجماعات الحاكمة تستمد إيراداتها من التجارة وإنتاج السلع الأولية بدلاً من الاستثمارات الصناعية. أدى افتقارهم إلى الخبرة الإدارية والفنية، إلى جانب توجههم نحو التجارة والاستهلاك إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي لتمويل بعض التنويع الاقتصادي المحدود. لسوء الحظ، أدى هذا الاعتماد إلى قطاع مالي معاد للتنمية ازدهر على الاستثمارات الأجنبية المشروطة بتدفق رأس المال إلى الخارج في شكل إعادة الأرباح إلى الوطن ورسوم الإدارة والاستشارات، والتي أصبحت فيما بعد محركات التدفقات المالية غير المشروعة. أدى تراكم ديون الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بهذه الطريقة إلى تشكيل اقتصادها بطريقة تجعل الدول الأعضاء لديها ميل داخلي نحو عجز ميزان المدفوعات الذي لا يمكن سدّه إلا من خلال السحب على القروض من خلال نظام قانوني يفضي إلى جني الأرباح من الدائنين الأجانب.

علاوة على ذلك، فإن الانقسامات السياسية داخل دول زامبيا وجنوب إفريقيا وأنغولا التي تطورت على أسس عرقية/عنصرية/إقليمية مع فصائل سياسية تؤمن الدعم من خلال المحسوبية قد أتاحت بيئة قانونية مواتية لإساءة استخدام الديون واختلاسها، ما أدى إلى تفاقم الميول نحو مديونية. الدين الذي حصلت عليه حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لاستعادة التوازن الاقتصادي والنمو وقع بطريقة ما ضمن شبكة من الشبكات غير المشروعة التي تستنزف التنمية خارج منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. كان قطاع الصناعات الاستخراجية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي عرضة لهذا النظام المالي المناهض للتنمية الذي يزدهر على جذب الاستثمارات الأجنبية. تستند شركات

٤٦ D Mihalyi, A Adam and J Hwang, 'Resource-Backed Loans: Pitfalls and Potential' (القروض المدعومة بالموارد: المخاطر والإمكانيات) [٢٠٢٠] NRGI
٤٧ African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa (من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB
٤٨ Mentan, Tatah. ٢٠١٠. The State in Africa: An Analysis of Impacts of Historical Trajectories of Global Capitalist Expansion and Domination in the Continent. African Books Collective (الدولة في إفريقيا: تحليل آثار المسارات التاريخية للتوسع والهيمنة الرأسمالية العالمية في القارة. مجموعة الكتب الإفريقية)
٤٩ Mohan Giles, Ed Brown, Bob Milward et al., Structural Adjustment: Theory, Practice and Impacts (Routledge ٢٠٠٠) (التكيف الهيكلي: النظرية والممارسة والتأثيرات (روتليدج ٢٠٠٠))
٥٠ Moyo, Dambisa, Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is A Better Way for Africa (لماذا لا تعمل المعونة وكيفية الطريقة الأفضل لإفريقيا) (New York: Farrar, Straus and Giroux, ٢٠٠٩)

الشكل ٤: مقارنة بين الدين الخارجي لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والصندوق المالي الدولي ذي الصلة بالتجارة

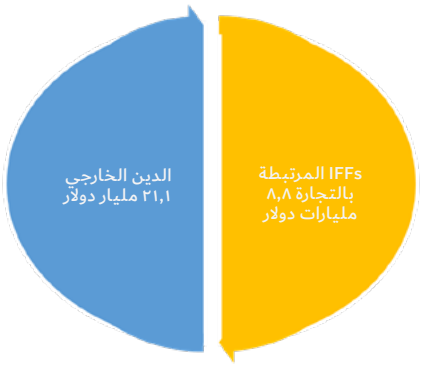

المصدر: اكتسا #

التعدين المرخصة التي تستخرج المعادن والموارد الطبيعية الأخرى بشكل قانوني إلى معاهدات الاستثمار الثنائية (BITs) أو اتفاقيات الازدواج الضريبي (DTAs) بين إحدى دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والدولة المقيمة لشركة التعدين. تخلق معاهدات الاستثمار الثنائية (BITs) أو اتفاقيات الازدواج الضريبي (DTAs) بيئة مواتية مشروطة بالتدفق الخارجي لرأس المال في شكل إعادة الأرباح الكاملة، والإدارة، ورسوم الاستشارات. غالبًا ما ارتبطت هذه الأنواع من التدفقات المالية بالتدفقات المالية غير المشروعة، وتآكل القاعدة الذي بدوره لا يفعل شيئًا نحو تعزيز تعبئة الموارد من قطاع التعدين التي يمكن استخدامها لتعويض مدفوعات الديون.

٥ التدفق المالي غير المشروع في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

ينتج عن التدفقات المالية غير المشروعة تأثير مدمر على الاقتصادات الإفريقية، والسلام والأمن، والتنمية البشرية، وإعمال حقوق الإنسان. يعتبر الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التدفقات المالية غير المشروعة هي أكبر عقبة أمام انتشال ملايين الأفارقة من براثن الفقر. من بين الأشكال المختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة، تتم دراسة التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون. حدد تقرير مبيكي لعام ٢٠١٥ عدة منهجيات لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة خارج إفريقيا. من بين هذه المنهجيات، تم تحديد طريقة البنك الدولي المتبقية لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالديون. تعتبر هذه الطريقة تقريب التدفقات المالية غير المشروعة على أنها الفرق بين مصدر الأموال (سواء كدين خارجي أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) واستخدام الأموال (معبرًا عنه كجزء من عجز الحساب الجاري والاحتياطيات)[٥١]. بمعنى آخر، الفرق بين ما يأتي وما يتم حسابه. يمكن القول إن الفرق ضاع من خلال التدفقات المالية غير المشروعة. هذه الطريقة مفيدة في ضمان المساءلة عن القروض الممنوحة للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وكيفية تطبيق هذه القروض على تمويل التنمية. ومع ذلك، لا تشرح الطريقة من خلالها أشكال التدفقات المالية غير المشروعة التي تُفقد حصيلة القرض، فهي تظهر فقط الفرق بين القرض المُصدر ومقدار المبلغ الذي يتم احتسابه.

يمكن أن يؤدي وجود مستويات عالية من الديون إلى إنشاء وتعزيز التدفقات المالية غير المشروعة بشكل متبادل. على سبيل المثال، يمكن للدول الفاسدة ذات المؤسسات المالية الضعيفة أن تحاصر وتعيد توجيه القروض الخارجية إلى ملاذات ضريبية أو ولايات قضائية أجنبية ذات ضوابط امتثال منخفضة للمصالح الخاصة. تقدم صحيفة لواندا ليكس معلومات عن كيف كان الرئيس السابق لأنغولا وابنته مسؤولين عن اختلاس الأموال، والتي تتألف جزئيًا من قروض خارجية، من خلال شبكة من المخططات التي تعتمد على الفساد والمراكز الخارجية واستخدام ممارسات التهرب الضريبي للشركات

٥١ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التدفقات المالية غير المشروعة: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا (أديس أبابا ٢٠١٥)

الشكل ٥: هروب رؤوس الأموال من دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (١٩٧٠-٢٠١٨ بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصدر: بويس ونيديكومانا (٢٠١٨) #

الشكل ٦: الديون الخارجية المستحقة على دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (٢٠١٩ بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصدر: البنك الدولي.

التي شهدت مليارات الدولارات تحولت من شركات الدولة إلى ولايات قضائية أجنبية نحو مشاريعها الخاصة[٥٢]. تم تحديد تأثير الديون على التنمية إلى حد ما في إطار تقرير استنزاف الأموال الذي أعدته ACTSA. أظهر هذا التقرير كيف أن التلاعب بالفواتير التجارية والديون غير العادلة يقوضان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جنوب إفريقيا[٥٣]. وطبقًا للإحصاءات المقدمة، فإن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مسؤولة عن حوالي ٢١,١ مليار دولار من الديون الخارجية. إلى جانب إحصاءات الديون هذه، قدر التقرير أن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي قد خسرت ٨,٨ مليارات دولار أمريكي في التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتجارة. ومع ذلك، لا يأخذ هذا الرقم في الاعتبار خسارة الإيرادات الضريبية من أنواع أخرى من التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالشركات والجرائم والفساد.

في تقرير صادر عن النزاهة المالية العالمية (GFI)، تشير التقديرات إلى أنه في حين اجتذبت منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ١٧٥ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر وإدارة التنمية الخارجية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، فقد فقدت أيضًا ١٧٣ مليار دولار أمريكي في التدفقات المالية غير المشروعة[٥٤]. بأخذ مثال زيمبابوي، تشير تقديرات المحفل والشبكة الإفريقيان المعنيان بالتنمية إلى أنه بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، خسر قطاع التعدين في البلاد ٢,٧ مليار دولار أمريكي، بينما تشير تقديرات النزاهة المالية العالمية إلى أن البلاد خسرت أيضًا ٦٧٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٥ بسبب التلاعب بالفواتير التجارية. كما وثقت النزاهة المالية العالمية أن دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي قد خسرت أكثر من ٣١٤ مليار دولار أمريكي في التدفقات المالية غير المشروعة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣[٥٥]. دون تحديد تقديرات إقليمية، كشف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريره EDAR ٢٠٢٠ أن ٨٨,٦ مليار دولار أمريكي تترك القارة الإفريقية في إطار التدفقات المالية غير المشروعة سنويًا. نشر الاتحاد الإفريقي دراسة في عام ٢٠٢٠ توقعت أن تخسر القارة ما يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي ما يجبر البلدان الإفريقية على الاقتراض بكثافة للنجاة من الوباء الحالي[٥٦]. في مايو ٢٠٢١، راجع بويس ونيديكومانا تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة خارج هروب رؤوس الأموال من إفريقيا بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٨. وفقًا لإحصاءاتهم، خسرت دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي المليارات التالية في هروب رؤوس الأموال خلال الفترة الموضحة في الشكل ٥ (انظر الصفحة التالية).

وبلغ إجمالي هروب رؤوس الأموال على مدى ثلاثة عقود من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ٥٤٢,٤ مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ أكثر من نصف ما تدين به القارة بأكملها من الديون الخارجية المقدرة اليوم بنحو ٧٢٦,٥٥ مليار دولار أمريكي. كما أنه يمثل ٤ أضعاف الديون الخارجية المستحقة على تلك البلدان الثمانية في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. يمكن القول إذن، إذا لم تتم خسارة الإيرادات بسبب هروب رأس المال، فإن هذه البلدان الثمانية في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لن تكون مثقلة بالديون اليوم. يوضح الشكل ٦ إجمالي الدين الخارجي المتراكم في عام ٢٠١٩ من قِبل هذه البلدان الثمانية في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والبالغ إجماليه ١٢٣,٧١ مليار دولار أمريكي.

دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي هي دول مصدرة للموارد المعدنية[٥٧]. على هذا النحو هم أكثر عرضة لتصدير كميات كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة بسبب عدة عوامل. أولاً، توفر الصادرات الكبيرة من المعادن المزيد من الفرص للتلاعب بالفواتير التجارية. ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة سلطة الإيرادات على فرض الضرائب والتحصيل جنبًا إلى جنب مع التحكيم التنظيمي في الإشراف على حوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية من قبل مختلف مسؤولي الدولة. لا تتبادل المؤسسات المتعددة الجنسيات الخاصة بيانات ومعلومات مالية شفافة حول عمليات التنقيب عن المعادن الخاصة بها لمراجعة الحسابات الحكومية. ينتج عن ذلك التلاعب بالفواتير والبيانات المالية التي يتم من خلالها تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة وتعريضها للتدفقات غير المشروعة في الخارج. من ٨٨,٦ مليار دولار التي تُفقد سنويًا من خلال التدفقات

٥٢ اقرأ المزيد هنا: https://www.icij.org/investigations/luanda-leaks/

٥٣ ACTSA, The Money Drain. How trade misinvoicing and unjust debt undermine economic and social rights in southern Africa (استنزاف الأموال. كيف يؤدي التلاعب بالفواتير التجارية والديون غير العادلة إلى تقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جنوب إفريقيا) [٢٠١٩] Briefing Paper

٥٤ http://nangozim.org/news/curb-illicit-financial-flows-good-sadc-countries

٥٥ GFI, "Illicit Financial Flows to and from Developing Countries: (النزاهة المالية العالمية، التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية وإليها:) ٢٠٠٥-٢٠١٤" [٢٠١٧]

٥٦ الاتحاد الإفريقي، قد يكلف كوفيد-١٩ إفريقيا ٥٠٠ مليار دولار، ويلحق أضرارًا بقطاعي السياحة والطيران [أبريل ٢٠٢٠]

٥٧ L Signe, M Sow and P Madden, Illicit Financial Flows in Africa. Drivers, destinations and policy options [٢٠٢٠] Policy Brief, Africa Growth Initiative (التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا. الدوافع والوجهات وخيارات السياسة [٢٠٢٠] موجز السياسات، مبادرة النمو في إفريقيا)

المالية غير المشروعة من إفريقيا، يُفقد ما يقرب من ٤٠ مليار دولار أمريكي من قطاع الذهب في القارة[٥٨]. ثانيًا، توفر الصناعات الاستخراجية للقادة السياسيين مستوى معينًا من الاستقلالية ما يلغي الحاجة إلى المساءلة من السياسيين المشاركين في تلك الصناعات. ثالثًا، تتطلب صناعاتهم الاستخراجية مستوى عاليًا من الخبرة، ما يؤدي إلى مستويات منخفضة نسبيًا من المنافسة، ما يؤدي إلى إنشاء احتكارات قلة قد تتعاون مع الحكومات والمنافسين في مفاوضات العقود والمشاريع المشتركة وغيرها من الترتيبات. يمكن أن يؤدي انخفاض مستويات المنافسة إلى عمل الشركات معًا لتصدير تدفقات رأس المال غير المشروعة إلى الخارج. هذه البلدان لديها أيضا معدلات أعلى من الفساد وغسيل الأموال ما يزيد من تعقيد التحديات المرتبطة التدفقات المالية غير المشروعة[٥٩].

لم تظهر التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالديون على نطاق واسع في أدبيات التدفق المالي غير المشروع حول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. بدلاً من ذلك، يتم تجميع التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون ضمن الجوانب التجارية للصناديق المالية الدولية. تنتشر التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالتجارة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. يُعد التلاعب بالفواتير التجارية هو الشكل الأكثر شيوعًا لمثل هذه التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالتجارة. تصف النزاهة المالية العالمية التلاعب بالفواتير التجارية بأنه "تزوير متعمد لقيمة و/أو حجم و/أو نوع سلعة في معاملة تجارية دولية لسلع أو خدمات من قِبل طرف واحد على الأقل في المعاملة"[٦٠].

من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٨، وجد Signe et al (٢٠٢٠) أن إفريقيا صدرت ما مجموعه ١,٣ تريليون دولار أمريكي في التدفقات المالية غير المشروعة. ولو تم الاحتفاظ بهذا المبلغ في القارة، لكان من الممكن أن يخفض بشكل كبير إجمالي الدين الخارجي الحالي البالغ ٧٢٦,٥٥ مليار دولار أمريكي المستحقة على الدول الإفريقية مجتمعة. يدعي هؤلاء المؤلفون أيضًا أن من بين أكبر الدول التي تنبعث من التدفقات المالية غير المشروعة من منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي البلدان ذات الموارد الطبيعية: منتجات التعدين في جنوب إفريقيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوتسوانا وزامبيا، والنفط والغاز في أنغولا[٦١]. بقدر ما يتعلق الأمر بالبيئة المواتية التي تعزز التدفقات المالية غير المشروعة في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، فقد أشارت الأدبيات إلى سوء الإدارة[٦٢]، والفساد[٦٣]. إن المستويات العالية من السرية المالية في الدول المجاورة تعرض بقية منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى التدفق المالي غير المشروع. ويبقى أن نرى ما إذا كان تنفيذ سجل ملكية الانتفاع في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي سيحد من حالات التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة أو على الأقل يعرض مالكي سيارات الشركات المستخدمة في هروب رأس المال.

يظهر التأثير الجماعي لصناديق التمويل الدولية في دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي محسوسًا داخل القطاع الاقتصادي والاجتماعي عندما يكون وصول المواطنين إلى السلع العامة وفوائد إعادة التوزيع محدودًا ومقيَّدًا. لقد حرمت التدفقات المالية غير المشروعة والديون دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي من الموارد التي تمول بها احتياجات التنمية. في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، ٥٢٪ من السكان يفتقرون إلى الكهرباء[٦٤]، ٣١٪ من الشباب عاطلون عن العمل[٦٥]، يعيش ٨٠٪ من سكان الحضر في أحياء فقيرة[٦٦]، ٤٠٪ لا يحصلون على مياه الشرب الأساسية والصرف الصحي[٦٧]، ٨٠٪ بدون معاش[٦٨]، ٣٢٪ من الطلاب أميون[٦٩]، ويعاني ٥,٤ ملايين شخص من سوء التغذية و٣٠,٩٪ من الناس يعانون من انعدام شديد

٥٨ UNCTAD EDAR Report (٢٠٢٠)
٥٩ L Signe et al [٢٠٢٠]
٦٠ النزاهة المالية العالمية، التلاعب بالفواتير التجارية [٢٠١٩]
٦١ L Signe et al [٢٠٢٠]
٦٢ E Osei-Assibey، KO Domfeh and M Danquah Corruption, institutions and capital flight: evidence from sub Saharian Africa [٢٠١٨] (الفساد والمؤسسات وهروب رأس المال: أدلة من إفريقيا جنوب الصحراء) Journal of Economic Studies، ٤٥ (١)، ٥٩-٧٦؛ SA Asongu و JC Nwachukwu، Fighting capital flight in African Governance and Development Institue Working Paper [٢٠١٧] Africa: Evidence from bundling and unbundling governance (محاربة هروب رأس المال في إفريقيا: دليل من تجميع وفصل الحكم [٢٠١٧] ورقة عمل معهد الحكم والتنمية الإفريقي)
٦٣ Goredema, C, Combatting illicit financiak flows and related corruption in Africa : Towards a more integrated and effective approach [٢٠١١] U٤ (مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد المرتبط بها في إفريقيا نحو نهج أكثر تكاملاً وفعالية [٢٠١١] U٤)
٦٤ AU et al.، Africa Sustainable Development Report [٢٠١٨] (تقرير التنمية المستدامة لإفريقيا)، الصفحة ١٠
٦٥ AUC and OECD, Africa's development dynamics [٢٠١٨] (مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ديناميات التنمية في إفريقيا [٢٠١٨])، الصفحة ٩٨
٦٦ UN Habitat, World cities report (موئل الأمم المتحدة، تقرير مدن العالم [٢٠١٦])، الصفحة ٢٠٤
٦٧ AU et al.، Africa Sustainable Development Report [٢٠١٨] (تقرير التنمية المستدامة لإفريقيا)، الصفحة ١٢
٦٨ ILO, World social protection report ٢٠١٧-٢٠١٩ [٢٠١٧] (منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية في العالم ٢٠١٧-٢٠١٩ [٢٠١٧]) الصفحة ١٢٧
٦٩ S Bashir et al., Facing forward [٢٠١٨] World Bank (مواجهة المستقبل [٢٠١٨] البنك الدولي)، الصفحة ٦٧-٦٨

للأمن الغذائي[٧٠]. لا يزال تأثير الانكماش الاقتصادي لـ كوفيد-١٩ يزيد من هذه الإحصاءات.

٦ التسويات مع التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالديون في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

استخدمت الدول الإفريقية المثقلة بالديون الديون الخارجية تجاه المشاريع الاعتبارية المهدرة والإثراء الذاتي بدلاً من إعادة توزيع الديون على التنمية. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، ضمنت حكومة موزمبيق ديونًا تزيد عن مليار دولار أمريكي حصلت عليها كيانات شبه عامة في موزمبيق دون تقديمها إلى البرلمان وفقًا لدستور الجمهورية[٧١]. ظاهريًا، يبدو أن القروض ستُدفع مقابل إنشاء شركات صيد سمك التونة والأمن البحري. وبدلاً من ذلك، لم يكن بالإمكان حصر قرابة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من القروض، وتم إنفاق ٢٠٠ مليون دولار أمريكي على الرسوم والعمولات المصرفية[٧٢]. اتُهمت حكومة ملاوي بإهدار قرض صندوق النقد الدولي البالغ ٩١ مليون دولار أمريكي المقدم في إطار تسهيل الائتمان السريع التابع للصندوق للمساعدة في التصدي لوباء كوفيد-١٩. تم إنفاق أجزاء من هذا القرض على دفع أجور الموظفين غير الموجودين، وشراء معدات الحماية الشخصية بأسعار متضخمة، ودفع بدلات الإقامة اليومية للرحلات الخارجية[٧٣]. "نتائج مخيفة"[٧٤]لوحظت أيضًا في سوء إدارة القروض التي اقترضتها جنوب إفريقيا لحماية اقتصادها من الصدمات الاقتصادية لـ كوفيد-١٩. في حين أن حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي كانت مسؤولة عن إساءة استخدام الديون وسوء إدارتها، يتحمل الدائنون أيضًا المسؤولية في الديون المجاورة كجزء من النظام البيئي للتدفق المالي غير المشروع المزدهر في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. ستتم مناقشة كيف يفعلون هذا بعد ذلك.

٦,١ تشجع الصناديق الانتهازية التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالديون

هناك طرق مختلفة لوصف الدين الخارجي. أولاً، يمكن تصنيف الدين الخارجي على أساس وضع المانح، مقسمًا بشكل عام إلى ديون رسمية وخصوصية. الديون الرسمية هي تلك التي يتم الحصول عليها من الحكومات الوطنية أو وكالاتها أو من الوكالات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تتكون الديون الخاصة من تلك التي تم الحصول عليها من الدائنين من القطاع الخاص وتشمل قروض اليورو دولار وائتمان الموردين للصادرات والقروض من البنوك التجارية الخاصة. هذه العلاقة بين الدائن الخاص والمدين هي التي يمكن أن تعزز واجهة الديون/التدفق المالي غير المشروع. في إطار دخولهم في ترتيبات قروض مع دول الأمم، يعمل هؤلاء الدائنون من القطاع الخاص على الديون كشكل من أشكال الأعمال. يفعلون ذلك عن طريق الدخول في ترتيبات منفصلة تسمح لهم ببيع ديونهم لطرف ثالث. عادة، يشتري هذا الطرف الثالث ديونه لغرض المضاربة والربح من الدولة الفقيرة التي قد تتخلف عن خدمة ديونها. هذا الطرف الثالث عادة ما يكون صندوقًا انتهازيًا.

الصندوق الانتهازي هو شركة، عادة ما يكون صندوق استثمار يؤسسه دائنون تجاريون ويسعى إلى جني الأرباح عن طريق شراء الديون "المعدومة" بسعر رخيص، ثم يحاول استرداد المبلغ بالكامل، غالبًا عن طريق رفع دعوى قضائية أمام المحاكم[٧٥]. عرّف صندوق النقد الدولي الصناديق الانتهازية على أنها شركات تشتري ديون الدول الفقيرة بثمن بخس عندما يكون على وشك الشطب ثم تقاضي من أجل القيمة الكاملة للديون بالإضافة إلى الفائدة - والتي تكون في بعض الأحيان أكثر بعشر مرات ما دفعته مقابل ذلك. تتم عادةً توجيه الأرباح الكاملة التي يحققونها من الديون التي اشتروها بثمن بخس إلى جانب الفوائد المكتسبة على المبلغ الأساسي من خلال شبكة من الشركات عبر الوطنية المسجلة إما في سرية أو في

٧٠ FAO and ECA, Africa regional overview of food security and nutrition [٢٠١٨] (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، نظرة عامة إقليمية لإفريقيا على الأمن الغذائي والتغذية [٢٠١٨]) الصفحات ٣-٧

٧١ A Williams and J Isaksen, 'Corruption and state backed debts in Mozambique (الفساد والديون المدعومة من الدولة في موزمبيق): (الفساد والديون المدعومة من الدولة في موزمبيق: ماذا يمكن أن تفعل الجهات الخارجية؟ [٢٠١٦] U٤ مركز موارد مكافحة الفساد)، Chr. Michelsen Institute

٧٢ انظر وثائق المحكمة هنا:
١. موزمبيق ضد كريدي سويس. (CL-٢٠١٩-٠٠٠١٢٧)
٢. موزمبيق - الصفا (CL-٢٠١٩-٠٠٠٤٨٢)
٣. Banco International de Moçambique SA ضد Credit Suisse (CL-٢٠٢٠-٠٠٠٢٤٣)
٤. VTB Capital PLC ضد Mozambique (CL-٢٠١٩-٠٠٠٨١٧ and BL-٢٠٢٠-٠٠٠٩٨٤)
٥. Beauregarde Holdings LLP & Anor. ضد Credit Suisse (CL-٢٠٢٠-٠٠٠٨٢٢)

٧٣ M W Kateta, 'Malawi audit confirms extensive mismanagement of Covid-١٩ funds' Devex ٢٩th April ٢٠٢١

٧٤ كما ورد في بي بي سي نيوز، 'فيروس كورونا في جنوب إفريقيا: إساءة استخدام أموال كوفيد-١٩ "مخيفة" [٢ سبتمبر ٢٠٢٠] https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-54000930

٧٥ Devi Sookun, Stop Vulture fund Lawsuits (أوقفوا قوانين الصندوق الانتهازي) (Commonwealth Secretariat (أمانة الكومنولث), ٢٠١٠)

ولايات قضائية خارجية ضريبية منخفضة/غير ضريبية، ما يجعل من الصعب على سلطات الإيرادات فرض ضرائب على الأرباح والفوائد المكتسبة. تعتبر ممارسات التهرب الضريبي من سمات الصناديق الانتهازية.

السمات الرئيسية للصندوق الانتهازي هي: أولاً، إنه ليس المقرض الأساسي للمال، وثانيًا، إنه يكتسب سند ملكية الدين من خلال شراء الأموال المستحقة في سوق ثانوية، وثالثًا، يذهب إلى المحكمة إلى مقاضاة المدين السيادي للحصول على القيمة الكاملة للدين، بالإضافة إلى الفائدة، وتحقيق ربح بشكل عام. تستهدف الصناديق الانتهازية حكومات البلدان الفقيرة. يوجد العديد من هذه الصناديق الانتهازية في ملاذات ضريبية، ومن ثم تميل إلى السرية تمامًا. على هذا النحو، هناك معلومات محدودة أو معدومة حول من يملكها. عندما تكون لدولة فقيرة ديون مستحقة لدائن خاص لم يتم شطبها أو إعادة هيكلتها، هناك فرصة أن تسعى منظمة مالية إلى شراء هذا الدين بأسعار مخفضة والسعي إلى سداد المبلغ الأصلي والمزيد.

تتعرض الحكومة المدينة للتهديد باتخاذ إجراءات قانونية وعندما تخسر، تحكم المحكمة بأن تقوم الحكومة المدينة بدفع الدين الأصلي والفوائد والرسوم المستحقة منذ تأخر الدين، بالإضافة إلى التكاليف القانونية. تسمي الشركات هذا بالرسملة، ولكن في الواقع، يجب أن يُنظر إلى هذا النشاط الانتهازي على أنه شكل من أشكال التدفقات المالية غير المشروعة لأن لها تأثيرًا في شل اقتصادات الدول المثقلة بالديون.

تعرضت أنغولا وموزمبيق وتنزانيا وزامبيا لمثل هذا العمل الانتهازي. في حين يمكن وصف النشاط الانتهازي بأنه غير أخلاقي، إلا أنه ليس غير قانوني بالمعنى الدقيق للكلمة. لذلك لا يمكن اعتبار الأرباح المحققة عند رفع دعوى على الديون المتعثرة أرباحًا غير مشروعة. ولكن عندما تتم إعادة هذه الأرباح إلى الملاذات الضريبية التي تحمي الفائدة من الضرائب، فإن هذه الأرباح تندرج ضمن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة. نظرًا إلى أنه يتم كسبها بسبب رفع دعوى على اتفاقية قرض، فإنها تكشف التشابك بين الديون والتدفقات المالية غير المشروعة من خلال الصناديق الانتهازية.

اطلع على المراحل أدناه لفهم كيفية عمل الصندوق الانتهازي.

المرحلة ١:	المرحلة ٢:	المرحلة ٣:	المرحلة ٤:
دولة إفريقية فقيرة تخلفت عن سداد ديونها	يشتري الصندوق الانتهازي الديون المتعثرة من الدولة الدائنة التي تدفع مبلغًا منخفضًا للغاية	يقاضي الصندوق الانتهازي دولة فقيرة لكامل مبلغ الدين والفوائد المتراكمة وأي غرامات إضافية	يزيد الصندوق الانتهازي من أرباح الديون المتعثرة

يمكن للصناديق الانتهازية شراء ديون الشركات المملوكة للدولة. ثم يلاحقون أي شركات تتعامل مع بلدهم المستهدف في المحاكم حول العالم ويحاولون إجبارهم على سداد الديون. وهذا يجعل البلدان الفقيرة تحصل على فدية ويمنعها من الخروج من الفقر ويجبرها على الحصول على مزيد من الديون. كشف البنك الدولي في عام ٢٠١٩ أن البلدان الإفريقية أنفقت أموالاً في خدمة ديونها أكثر مما أنفقته على الصحة. النشاط الانتهازي هو أحد هذه العوامل التي تجبر الدول على الوفاء بديونها. في إحدى القضايا المرفوعة مؤخرًا ضد زامبيا، قام أحد الصناديق الانتهازية، بعد أن اشترى دينًا بقيمة ٣ ملايين دولار أمريكي، بمقاضاة زامبيا مقابل ٥٥ مليون دولار أمريكي وحصل على ١٥,٥ مليون دولار أمريكي، محققًا أرباحًا قدرها ١٢,٥ مليون دولار أمريكي. لم تخضع أي من هذه المكاسب الإضافية على الديون المستردة لضريبة الاستقطاع من قبل الحكومة الزامبية على الفائدة المكتسبة. ربما بسبب تحويل وتوجيهها عبر ولايات قضائية متعددة في شكل سداد المبالغ للمستثمرين، فقد ساهموا في شراء الصندوق الانتهازي للديون. نظرًا إلى أن سجلات الملكية النفعية لم تكن متاحة للجمهور في ذلك الوقت، فمن المحتمل أن يكون هؤلاء المستثمرون هم نفس المساهمين في الصندوق الانتهازي الذي سجل العديد من الشركات التابعة لتسهيل تحويل الأرباح.

تتداخل الصناديق الانتهازية التي تشتري الديون في ملاذات ضريبية أو شركات وهمية، ومن ثم من المستحيل تحديد مقدار الديون التي تمتلكها حول العالم. وبما أن الدين يخضع لعقد خاص، فإن سعر الخصم الذي يشترى به الدين غير معروف أيضًا للجمهور. عندما تقاضي الشركة من أجل الاسترداد الكامل، فإنها تحقق ربحًا، مثل حالة زامبيا. نظرًا إلى أن سلطة الإيرادات المحلية ليست على دراية بسعر شراء الدين (العقد الذي تم التفاوض عليه

من خلال مجموعات الشركات موزعة في ولايات قضائية مختلفة)، فإن الاسترداد الكامل للديون في مرحلة لاحقة إذا نتج عنه ربح، يظل خارج الشريحة الضريبية حيث سيتم اعتباره استردادًا للمصروفات. طريقة عمل كلاسيكية للتدفقات المالية غير المشروعة. من الواضح أن أنشطة الصناديق الانتهازية تقوض نهج سداد الديون الإفريقية وتدخلات التخفيف.

٦,٢ يمكن أن تكون مقايضات الديون بالأسهم مسؤولة عن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالديون

يمكن للصناديق الانتهازية تسهيل التدفقات المالية غير المشروعة من خلال الانخراط في مقايضات الديون بالأسهم، بدلاً من سداد الدين، حيث يُمنح الدائن حصصًا في الشركة. على سبيل المثال، سُجلت شركة Z Ltd في ملاذ ضريبي وتشارك في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU) في إفريقيا. تقرض شركة Z Ltd الأموال لشركة B Ltd؛ شركة لإنتاج السكر. تدخل Z Ltd لاحقًا في مقايضة الديون بالأسهم. وتملك الآن أسهمًا في شركة B Ltd. بصفتها مساهمًا في شركة B Ltd، يمكن لشركة Z Ltd أن تنصح شركة B Ltd بالحد من مسؤوليتها الضريبية عن طريق دفع مطالبات خارجية مشكوك فيها لرسوم الملكية الفكرية أو رسوم الإدارة أو تكاليف الاستشارات. مثال آخر يوضح كيف يمكن أن تؤدي مقايضات الديون بالأسهم إلى التدفقات المالية غير المشروعة وحيث تقرض فيه شركة Z Ltd الأموال إلى شركة B Ltd ثم تطلب رسميًا المقايضة. ثم تحتج شركة Z Ltd أمام سلطة الإيرادات المحلية بأن الأموال المستلمة تشكل مكاسب رأسمالية وليست دخلاً استثماريًا، ما يؤدي إلى انخفاض المعدل الضريبي. هذا مثال كلاسيكي على التهرب الضريبي من خلال المقايضات.

يمكن أيضًا استخدام مقايضات الديون بالأسهم لغسل العائدات غير المشروعة عن طريق تحويل الديون المستحقة على شركة مملوكة للدولة في إطار شركة مشروع مشترك مع شركة أجنبية متعددة الجنسيات إلى حقوق ملكية للدائن، الذي يمكنه استغلال الفرصة للاستثمار بشكل أكبر في حقوق الملكية الأسهم التي تستخدم العائدات المغسولة على سبيل المثال، أو استخدام شركة مشروع مشترك لنقل الأموال في شكل مدفوعات للمطالبات القانونية مثل الملكية الفكرية أو رسوم الإدارة أو رسوم الاستشارات في الخارج. يوفر برنامج مقايضات الديون بالأسهم فرصًا للمجرمين لغسل أموالهم عن طريق استبدالها بالديون بموجب البرنامج. يمكن تسهيل ذلك من خلال التعثر المستدير. الجولة الثلاثية هي العملية التي تتم فيها إعادة الأموال بعد تحويلها إلى شركة صورية للكيان أو أدوات مالية أو موقع أو شخص لديه معايير أو التزامات تنظيمية أقل، ما يعطي الانطباع بأن الأموال قد تم الحصول علها من مصدر نظيف ومن ثم إقامة دورة كاملة. ومن ثم يمكن للمقايضات أن تسهل التدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالجريمة من خلال مخططات غسيل الأموال في البرنامج.

نظرًا إلى أن مقايضة الديون بالأسهم مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي للبلد، يمكن أن تساعد في التعافي الاقتصادي أو تعوقه. عندما تكون شركة متعددة الجنسيات طرفًا في برنامج المقايضة، فإن الغرض من شراء الدين مقابل الأسهم هو توجيه رأس مالها الاستثماري إلى الاستخدام المنتج في القطاع الخاص. نظرًا إلى كونها موضوع معاهدات الازدواج الضريبي، فإن هذه الشركات متعددة الجنسيات قادرة على تحويل الأرباح المحققة من استثماراتها عبر ولايات قضائية متعددة مما يحرم الدولة المدينة من فرصة فرض ضرائب على المكاسب التي تحققت. يمكن لمقايضة الديون بالأسهم أيضًا أن تحمي الحكومة من سداد القرض، ومن ثم توفير قاعدة إيراداتها.

٦,٣ يمكن أن يسمح غياب قواعد الرسملة الضعيفة بازدهار التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون

توجد قواعد رسملة ضعيفة لمنع تحول الديون الدولية. فهو يمنع الدائن الخاص الذي يصدر دينًا لدولة ما من إجراء اقتطاعات فائدة مفرطة من أجل تجنب دفع الضرائب في نطاق سلطته القضائية، مع كسب المزيد من الفوائد من الدولة المدينة. وبالمقابل، من المهم تحديد نسبة الديون بالنسبة إلى الأسهم، فنسب الدين المرتفعة إلى الأسهم ستعني أن الدائن الخاص سيكون قادرًا على المطالبة بخصومات ضريبية أعلى إذا فرضت الدولة المدينة ضرائب على الفائدة على الدين عن طريق نقل مدفوعات سداد الديون إلى الخارج إلى فروعه التي تأسست في ولاية ضريبية منخفضة أو معدومة. هذا من شأنه أن يخلق بيئة مواتية للتدفقات المالية غير المشروعة.

النوعان الأكثر شيوعًا من قواعد الرسملة الضعيفة المستخدمة في الممارسة هما قواعد الملاذ الآمن وقواعد تجريد الأرباح. تقيد قواعد الملاذ الآمن مقدار الدين الذي تكون الفائدة فيه قابلة للخصم الضريبي من خلال تحديد

نسبة الدين بالنسبة إلى الأسهم. الفائدة المدفوعة على الديون التي تتجاوز هذه النسبة المحددة ليست معفاة من الضرائب. بهذه الطريقة يمكن للبلدان حماية قاعدة إيراداتها الخاضعة للضريبة. قد يعني ارتفاع نسبة الديون بالنسبة إلى الأسهم أن الشركة متعددة الجنسيات التي تستثمر في دولة محلية ستكون قادرة على المطالبة بتخفيضات ضريبية أعلى، عن طريق نقل مدفوعات سداد الديون إلى الخارج إلى الشركة الفرعية التابعة لها في ولاية قضائية غير ضريبية/منخفضة. سيكون لمثل هذا التحول في الديون تداعيات على قدرة الدولة المحلية على تعبئة الإيرادات بعد ذلك. تشمل معظم البلدان الدين الداخلي فقط في هذه النسبة. تحد قواعد تجريد الأرباح من نسبة فائدة الديون بالنسبة إلى أرباح ما قبل الضرائب وهي حديثة.

قواعد الرسملة الرقيقة قابلة للتطبيق على الديون الداخلية وليس الخارجية في بلدان مجموعة SADC، باستثناء أنغولا حيث لا تنطبق قواعد الرسملة الضئيلة[٧٦]. وهذا يعني أن الدين الخارجي يمكن أن يكون عرضة لضعف الرسملة من قبل الدائنين من القطاع الخاص. ربما يشير هذا إلى سبب تعرض منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لهروب رؤوس الأموال بين ١٩٨٠-٢٠١٨ (القسم ٥، الشكل ٦). يمكن أن يؤدي عدم وجود قواعد للمراقبة ضد تضخم الديون مقابل الأسهم المتاحة إلى تعزيز التدفقات المالية غير المشروعة. يمكن أيضًا تحويل الديون عن طريق إعادة توجيه الدين من خلال الملاذات الضريبية أو الولايات الضريبية المنخفضة. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧، اقترضت شركة زامبيا للسكر ٧٠ مليون دولار أمريكي، على الورق تم توجيهها عبر أيرلندا لتجنب الضرائب الزامبية على رسوم الفائدة التي تكلف زامبيا ٣ ملايين دولار أمريكي في اقتطاع الضرائب[٧٧].

ولكن الوضع مختلف في ناميبيا. يتم تطبيق قواعد الرسملة الضعيفة التي تحدد نسبة الملاذ الآمن وفقًا لتقدير وزير المالية[٧٨]. عادة ما تكون السلطة التقديرية عرضة لسوء المعاملة من قبل المسؤولين الفاسدين الذين قد يكون لديهم الدافع للسماح بنسب أعلى للدين بالنسبة إلى الأسهم. ما يقلل من تأثير الضريبة المستحقة للحكومة. في ملاوي قواعد الملاذ الآمن قابلة للتطبيق عندما تتجاوز نسبة الدين إلى حقوق الملكية ٣:١[٧٩]. مثل ملاوي، تطبق زيمبابوي أيضًا قواعد الملاذ الآمن المماثلة[٨٠]. لكن القواعد لا تنطبق فيما يتعلق بالديون المتعاقد عليها من خلال تسهيل ائتماني حكومي بواسطة كيان عام على النحو المحدد بموجب قانون حوكمة الشركات للكيانات العامة في البلاد. في زامبيا، فرضت الحكومة حدًا جديدًا ضعيفًا للرسملة على خصومات الفوائد لمبالغ الفائدة التي تتجاوز ٣٠٪ من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA). ومع ذلك، لا توجد قواعد للملاذ الآمن[٨١].

في جنوب إفريقيا، يتم التعامل مع الرسملة الضعيفة كخرق محتمل لمعيار طول الذراع العام. لا تتناول تشريعاتها بشكل منفصل تسعير التحويل والرسملة الضعيفة[٨٢]. تطبق قواعد الرسملة الضعيفة أيضًا في موزمبيق. عندما تكون مديونية دافع الضرائب المحلي لكيان غير مقيم ضعف قيمة حصة الأسهم، ووجود علاقة خاصة بين الطرفين، فإن الفائدة المدفوعة على الديون التي تتجاوز نسبة الدين بالنسبة إلى الأسهم ٢:١ غير قابلة للخصم في حساب الدخل الخاضع للضريبة[٨٣]. من ضمن الدول الأخرى في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي ذات قواعد الرسملة الضئيلة هي بوتسوانا، حيث لا يُسمح بالخصم لصافي الفائدة الذي يتجاوز ٣٠٪ من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء. لا تنطبق هذه القاعدة على البنوك أو شركات التأمين (مما يخلق فرصًا لتحويل الديون)[٨٤]جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تنطبق قواعد الرسملة الضئيلة إلا على شركات التعدين التي يجب أن تراعي نسبة الدين إلى حقوق الملكية أقل من ٣:١[٨٥]وتنزانيا، حيث يجب ألا تتجاوز نسبة الدين بالنسبة إلى الأسهم ٧:٣ وهي أعلى نسبة في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي[٨٦]. في حين أن قواعد الملاذ الآمن تحمي

٧٦ V de Almeida, S Almeida and J L Heitor, Corporate Tax ٢٠١٨ (ضريبة الشركات لعام ٢٠١٨)، الطبعة ١٤ [٢٠١٨] ICLG، ص.٢٥
٧٧ D Boffey, British sugar giant caught in global tax scandal (عملاق السكر البريطاني المتورط في فضيحة ضريبية عالمية)، The Observer ٩ Feb ٢٠١٣
٧٨ KPMG, Namibia: Thinking beyond border for Namibia (ناميبيا:التفكير فيما وراء الحدود لناميبيا) [٢٠٢١]
٧٩ TPA Global، ملاوي [٢٠١٨] HJE Wenckebachweg، NL
٨٠ مركز الضرائب، زيمبابوي [٢٠١٩]
٨١ J A Jalasi and M Undi, Zambia. Corporate Tax Laws and Regulations (زامبيا.قوانين ولوائح ضرائب الشركات) [٢٠٢١] ICLG
٨٢ PwC, South Africa. Corporate – Group Taxation (جنوب إفريقيا.ضرائب الشركات - المجموعات) [٢٠٢١]
٨٣ Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: Mozambique (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:موزمبيق) [٢٠١٩]
٨٤ Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: Botswana (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:بوتسوانا) [٢٠١٩]
٨٥ Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: DRC (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:جمهورية الكونغو الديمقراطية) [٢٠١٩]
٨٦ Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: Tanzania (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:تنزانيا) [٢٠١٩]

إلى حد ما من حدوث تحول في الديون الدولية، عندما تخضع هذه القواعد لتقدير وزاري، كما هو الحال في ناميبيا، فإنها توفر مجالاً للمناورة المالية بشكل غير قانوني عبر الحدود.

الأهم من ذلك، تهدف جميع قواعد الرسملة الضعيفة تقريبًا إلى كبح تحويل الديون الدولية وهي ذات صلة بالشركات متعددة الجنسيات فقط. هذا واضح بالنسبة إلى قواعد الرسملة الضعيفة من نوع الملاذ الآمن التي تحد بشكل مباشر من مستوى الخصم الضريبي للدين الداخلي، نظرًا إلى أن الدين الداخلي، باعتباره بديلاً ضريبيًا مفضلاً للأسهم، يجب أن يلعب دورًا ذا مغزى فقط في الشركات متعددة الجنسيات. لذلك، يمكن استخدام تحويل الدين الداخلي غير المنظم كآلة نقود تحقق أرباحًا من المراجحة الضريبية طالما أن هناك دخلاً إيجابيًا خاضعًا للضريبة. ونتيجة لذلك، طبقت معظم البلدان قواعد رسملة ضئيلة للحد من تمويل الديون المدفوعة بالضرائب، ما يؤدي إلى أن تكون خصومات الفائدة مفرطة من وجهة نظر السلطات الضريبية، ولحماية قواعدها الضريبية للشركات.

٧ الاستنتاجات والتوصيات

بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تغرق في الديون بسرعة أكبر مما هي عليه في تكوين المدخرات. للتخفيف من الاستنزاف المالي الذي يتبع خدمة الديون، تخفض حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي الإنفاق على الرفاهية والسلع الاقتصادية والاجتماعية. حقيقة أن ما لا يقل عن ٥ من الديون العامة لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي تزيد عن ٦٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي يخلق وضعًا ماليًا غير مستقر يجبر أولئك الذين لديهم رأس مال سائل على البحث عن ملاذات آمنة. كما أنه يضع الحكومة في وضع يمكنها من إعادة هيكلة التزامات خدمة الديون من خلال برامج المبادلة. تكون مقايضات الديون بالأسهم المتاحة أحيانًا بمثابة حصن للشركات متعددة الجنسيات الأجنبية للبحث عن أسواق ذات هياكل تنظيمية ضعيفة يمكن من خلالها نقل أرباحها دون ضرائب. أشار نديكومانا وبويس إلى الأدبيات الكافية لدعم الادعاء بأن معظم قروض صندوق النقد الدولي لإفريقيا قد تم استيعابها بالكامل من خلال هروب رأس المال، ودعمها في إطار التعبير المخفف عن استقرار العملة. بشكل أساسي، ما يتم استقراره هو معدل استبدال رأس المال الهارب بالعملة الصعبة.

لقد فُتح الطريق المؤدي إلى المديونية غير الاقتصادية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وكذلك بقية إفريقيا من خلال إجماع واشنطن وبرامج التكيف الهيكلي (SAPs) التي أوجدت ضغوطًا على الدول الإفريقية لتحرير تحركات رأس المال (تم تخفيف التعبير بالإصلاحات الاقتصادية). وقد أدى ذلك إلى إزالة الضوابط المالية التي مهدت الطريق لتطوير الملاذات البحرية. يرسل المشغلون ذوو الخبرة المالية أموالهم إلى الخارج، ثم يقترضونها مرة أخرى للدخول في مقايضات الديون بالأسهم مع الحكومات المدينة. ثم يتظاهرون بسداد ما يكفي من الفوائد والتأمين ورسوم الإدارة لأنفسهم لاستيعاب أسهمهم وتحرير أنفسهم من الضرائب ومن ثم تعزيز نظام IFFs المرتبطة بالديون. ناقشت هذه الورقة العلاقة بين الديون والتدفقات المالية غير المشروعة في سياق دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وعزت مديونية دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي إلى افتقارها إلى الوكالة الاقتصادية داخل الأسواق الاقتصادية الدولية والمؤسسات المالية العالمية التي تفتقر فيها هذه الدول إلى السلطة في اقتراح شروط الاقتراض. ومن ثم، فإن قدرة الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومكتب المستشار الخاص المعني بإفريقيا على قيادة التغيير التحويلي في القارة ونهج دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي للاقتراض يشكل أمرًا أساسيًا لإنقاذ الاقتصاد والرفاهية الاجتماعية من إعاقة النمو، لا سيما بالنظر إلى التآكل المالي المرتبط بكوفيد-١٩. فكيف يمكن القيام بذلك؟ كيف يمكن لدول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مواجهة التمويلات المالية الدولية المتعلقة بالديون؟ بشكل عام، يتمثل أهم جانب لمنع التمويلات المالية الدولية المتعلقة بالديون في إدارة الدين نفسه. بعد ذلك، ستدعم توصيات السياسة المقدمة بعد ذلك الحيز المالي الإفريقي وتحد من تدهوره:

١. بالنسبة إلى القروض المدعومة بالموارد، يجب تقييد السرية التي ينطوي عليها التفاوض والتوقيع. يجب إعادة التفاوض على الشروط غير المواتية خاصة فيما يتعلق بأسعار الفائدة ورسوم الإدارة تنازليًا. يجب تطبيق ضريبة الاستقطاع على رسوم الإدارة والفوائد. يجب تطبيق وإنفاذ القوانين الأكثر صرامة التي تُخضع القوانين القائمة على حقوق الإنسان للشفافية والمساءلة، ويجب أن تكون هناك موافقة برلمانية في التفاوض والتنفيذ النهائي للقوانين القائمة على حقوق الإنسان.

٢. للحد من خطر الصناديق الانتهازية، سيكون من المثالي أن يقوم البنك الدولي بإعادة شراء الديون الخاصة والتجارية المستحقة من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي بحيث يتم إخراج الديون المعرضة للخطر من المجال العام. يجب تنفيذ قوانين الحصانة السيادية ضد الأنشطة الانتهازية ويجب إعلان عدم قانونية التربح من الأعمال السيادية.

٣. بالنسبة إلى مقايضات الديون بالأسهم، يجب على بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والدول الإفريقية الأخرى تطبيق قواعد الملاذ الآمن ويجب أن تكون هناك قيود على الدائنين من القطاع الخاص ضد بيع أو إعادة تعيين الديون السيادية دون موافقة صريحة من الدولة المدينة.

٤. عند تحسين قواعد الرسملة الضعيفة، يجب إعطاء الأولوية لإزالة السلطة التقديرية الوزارية واعتماد قواعد الملاذ الآمن التي تحد من نسبة الدين إلى حقوق الملكية إلى ٢:١.

المراجع

A Williams and J Isaksen, Corruption and state backed debts in Mozambique (الفساد والديون المدعومة من الدولة في موزمبيق): What can external actors do? (ماذا يمكن أن تفعل الجهات الخارجية؟)
[٢٠١٦] U٤ Anti- Corruption Resource Centre (مركز موارد مكافحة الفساد), Chr. Michelsen Institute.

Acker, K; Brautigam, D & Huang, Y Debt relief with Chinese characteristics
(تخفيف عبء الديون ذات الخصائص الصينية) [٢٠٢٠] CARI Paper Series JHU-CARI: Washington, D.C.

ACTSA, The Money Drain. How trade misinvoicing and unjust debt undermine economic and social rights in southern Africa (استنزاف الأموال. كيف يؤدي التلاعب بالفواتير التجارية والديون غير العادلة إلى تقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جنوب إفريقيا) [٢٠١٩] Briefing Paper.

AfDB, Southern Africa Economic Outlook ٢٠٢٠ – coping with the Covid ١٩-pandemic (التوقعات الاقتصادية للجنوب الإفريقي ٢٠٢٠ - التعامل مع جائحة كوفيد-١٩) (AfDB Group ٢٠٢٠)

African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa
(من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB.

African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa
(من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB.

African Economic Outlook, From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa
(من حل الديون إلى النمو: الطريق إلى الأمام لإفريقيا) [٢٠٢١] AfDB.

Amnesty International, Southern Africa needs assistance. An open call to the regional and international community
(إفريقيا الجنوبية بحاجة إلى المساعدة. دعوة مفتوحة للمجتمع الإقليمي والدولي) [٢٠٢١]

AU et al., Africa Sustainable Development Report (تقرير التنمية المستدامة لإفريقيا) [٢٠١٨], ص.١٠.

AU et al., Africa Sustainable Development Report (تقرير التنمية المستدامة لإفريقيا) [٢٠١٨], ص.١٢.

AU, COVID ١٩-could cost Africa ٥٠٠ billion, damage tourism and aviation sectors ٥٠٠$ (الاتحاد الإفريقي، قد يكلف كوفيد-١٩ إفريقيا ٥٠٠ مليار دولار، ويلحق أضرارًا بقطاعي السياحة والطيران) [أبريل ٢٠٢٠].

AUC and OECD, Africa's development dynamics ((مفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ديناميات التنمية في إفريقيا) [٢٠١٨], ص.٩٨.

BBC News, Coronavirus in South Africa (فيروس كورونا في جنوب إفريقي): Misuse of Covid-١٩ funds 'frightening'
(إساءة استخدام أموال كوفيد-١٩ "مخيفة") [٢ سبتمبر ٢٠٢٠] https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-54000930

Boyce, J.K. and L. Ndikumana (٢٠١٠). Africa's Revolving Door: External Borrowing and Capital Flight in Sub-Saharan Africa (الباب الدوار لإفريقيا: الاقتراض الخارجي وهروب رأس المال في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى),
in Vishnu Padayachee (ed.), Political Economy of Africa.

Boyce, J.K. and L. Ndikumana. Capital Flight from Sub-Saharan African Countries: Updated Estimates (هروب رؤوس الأموال من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: تقديرات محدثة), ١٩٧٠ - ٢٠١٠. **PERI Research Report (تقرير أبحاث PERI), أكتوبر ٢٠١٢.**

D Boffey, British sugar giant caught in global tax scandal (عملاق السكر البريطاني المتورط في فضيحة ضريبية عالمية), **The Observer ٩ Feb ٢٠١٣.**

D Mihalyi, A Adam and J Hwang, Resource-Backed Loans: Pitfalls and Potential (قروض مدعومة بالموارد: المخاطر والإمكانيات)**[٢٠٢٠] NRGI.**

Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: Botswana (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:بوتسوانا) **[٢٠١٩].**

Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: DRC (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:جمهورية الكونغو الديمقراطية) **[٢٠١٩].**

Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: Mozambique (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا:موزمبيق) **[٢٠١٩].**

Deloitte, Guide to fiscal information. Key economies in Africa: Tanzania (دليل المعلومات المالية.الاقتصادات الرئيسية في إفريقيا: تنزانيا) [٢٠١٩UNCTAD, Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠١٩، معالجة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل التنمية المستدامة في إفريقي) **[٢٠٢٠] EDAR Report (تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا).**

Devi Sookun, Stop Vulture fund Lawsuits (أوقفوا قوانين الصندوق الانتهازي) (Commonwealth Secretariat (أمانة الكومنولث), (٢٠١٠).

E Osei-Assibey, K O Domfeh and M Danquah, Corruption, institutions and capital flight: evidence from sub Saharan Africa (الفساد والمؤسسات وهروب رؤوس الأموال: أدلة من جنوب الصحراء الإفريقية) **[٢٠١٨] Journal of Economic Studies, ٤٥ (١), ٥٩-٧٦;**

S A Asongu and J C Nwachukwu, Fighting capital flight in Africa: Evidence from bundling and unbundling governance (محاربة هروب رأس المال في إفريقيا: دليل من إنشاء وفصل الحكم) **[٢٠١٧] African Governance and Development Institute Working Paper.**

F K Bokosi and R Chikova, Bonds issuance and the current debt crisis in Mozambique (إصدار السندات وأزمة الديون الحالية في موزمبيق) **(AFRODAD, Policy Brief, ٢٠١٩)**

FAO and ECA, Africa regional overview of food security and nutrition **[٢٠١٨] (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، نظرة عامة إقليمية لإفريقيا على الأمن الغذائي والتغذية [٢٠١٨]) الصفحات ٣-٧**

GFI, Illicit Financial Flows to and from Developing Countries (التدفقات المالية غير المشروعة من وإلى البلدان النامية): ٢٠٠٥-٢٠١٤ **[٢٠١٧].**

GFI, Trade misinvoicing (التلاعب بالفواتير التجارية) **[٢٠١٩].**

Goredema, C, Combatting illicit financial flows and related corruption in Africa: Towards a more integrated and effective approach (مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والفساد المرتبط بها في إفريقيا نحو نهج أكثر تكاملاً وفعالية) **[٢٠١١] U٤**

ILO, World social protection report ٢٠١٧-٢٠١٩ (منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية في العالم ٢٠١٧-٢٠١٩) **[٢٠١٧] ص.١٢٧**

IMF, Staff Report for the Article IV Consultation – Debt Sustainability Analysis ٢٠١٩ (تقرير الموظفين لمشاورة المادة الرابعة لعام ٢٠١٩ - تحليل استدامة الديون) **[٢٠٢٠].**

IMF, Regional Economic Outlook: Sub Saharan Africa. A Difficult Road to Recovery (آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. طريق صعب للتعافي) **[٢٠٢٠], p.٢١**

J A Jalasi and M Undi, Zambia. Corporate Tax Laws and Regulations (زامبيا.قوانين ولوائح ضرائب الشركات) **ICLG [٢٠٢١]**

K Gallagher and Y Wang, Sovereign Debt Through The Lens of Asset Management: Implications for SADC Countries (الديون السيادية من منظور إدارة الأصول: الآثار المترتبة على بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) **[٢٠٢٠] GEGI Working Paper ٠٤٢.**

K Gallagher and Y Wang, Sovereign Debt Through The Lens of Asset Management: Implications for SADC Countries (الديون السيادية من منظور إدارة الأصول: الآثار المترتبة على بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي) **[٢٠٢٠] GEGI Working Paper ٠٤٢.**

KPMG, Namibia: Thinking beyond border for Namibia (ناميبيا:التفكير فيما وراء الحدود لناميبيا) **[٢٠٢١]**

L Signe, M Sow and P Madden, Illicit Financial Flows in Africa. Drivers, destinations and policy options [٢٠٢٠] Policy Brief, Africa Growth Initiative (التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا. الدوافع والوجهات وخيارات السياسة **[٢٠٢٠] موجز السياسات، مبادرة النمو في إفريقيا)**

M Biyase, General Government Debt and Growth in SADC Countries (الديون الحكومية العامة والنمو في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي)**[٢٠١٩] EuroEconomics, العدد ٢ (٣٨).**

M W Kateta, Malawi audit confirms extensive mismanagement of Covid١٩ funds (تؤكد مراجعة الحسابات في ملاوي وجود سوء إدارة واسع النطاق لأموال كوفيد-١٩) **Devex, ٢٩ أبريل ٢٠٢١.**

Mentan, Tatah. ٢٠١٠. The State in Africa: An Analysis of Impacts of Historical Trajectories of Global Capitalist Expansion and Domination in the Continent. **African Books Collective (الدولة في إفريقيا: تحليل آثار المسارات التاريخية للتوسع والهيمنة الرأسمالية العالمية في القارة. مجموعة الكتب الإفريقية)**

Mohan Giles, Ed Brown, Bob Milward et al., Structural Adjustment: Theory, Practice and Impacts (Routledge ٢٠٠٠) (التكيف الهيكلي: النظرية والممارسة والتأثيرات (روتليدج (٢٠٠٠

Moyo, Dambisa, Dead Aid: Why Aid Is Not Working and How There Is A Better Way for Africa (لماذا لا تعمل المعونة وكيفية الطريقة الأفضل لإفريقيا) **(New York: Farrar, Straus and Giroux, ٢٠٠٩).**

".**Ndikumana, L. and J. Boyce.** "Magnitude and Mechanisms of Capital Flight from Angola, Côte d'Ivoire and South Africa (حجم وآليات هروب رؤوس الأموال من أنغولا وكوت ديفوار وجنوب إفريقيا) **PERI Working Paper, Dec ٢٠١٨.**

New Estimates with Updated Trade ,٢٠١٨-١٩٧٠ ,**Ndikumana, L. and J. Boyce.** Capital Flight from Africa Misinvoicing Methodology. (هروب رؤوس الأموال من إفريقيا، ١٩٧٠-٢٠١٨، تقديرات جديدة مع منهجية التلاعب بالفواتير التجارية المحدثة). **PERI Research Report (تقرير أبحاث PERI), مايو ٢٠٢١.**

Capital Flight from Sub-Saharan Africa: Linkages with External Borrowing **.(٢٠١١) Ndikumana, L. and J.K. Boyce** and Policy Options (هروب رأس المال من إفريقيا جنوب الصحراء: الروابط مع الاقتراض الخارجي وخيارات السياسة), **International Review of Applied Economics ٢٥(٢) ١٤٩-١٧٠.**

Africa's Odious Debt: How Foreign Loans and Capital Flight Bled a **.(٢٠١١) Ndikumana, L. and J.K. Boyce** Continent (ديون إفريقيا المقيتة: كيف استنزفت القروض الأجنبية وهروب رأس المال القارة)

PwC, South Africa. Corporate – Group Taxation (جنوب إفريقيا.ضرائب الشركات - المجموعات) **[٢٠٢١]**

S Bagree, The New Debt Crisis in Southern Africa: Angola, Zambia and Zimbabwe (أزمة الديون الجديدة في جنوب إفريقيا: أنغولا وزامبيا وزيمبابوي) **Jubilee Debt Campaign [٢٠١٨]**

S Bashir et al., Facing forward **World Bank [٢٠١٨] (مواجهة المستقبل [٢٠١٨] البنك الدولي)، الصفحة ٦٧-٦٨**

T. W. Parfitt and S. P. Riley, The African Debt (أزمة الديون الإفريقية) Crisis **(Routledge ,٢٠١١)**

The Guardian, ٢١ June ٢٠٢١: Half of Zimbabweans fell into extreme poverty during covid (وقع نصف سكان زيمبابوي في فقر مدقع في أثناء تفشي الوباء).

The Tax Hub, Zimbabwe **[٢٠١٩].**

TPA Global, Malawi (ملاوي) **HJE Wenckebachweg, NL [٢٠١٨]**

UN Habitat, World cities report (موئل الأمم المتحدة، تقرير مدن العالم **[٢٠١٦])، الصفحة ٢٠٤**

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التدفقات المالية غير المشروعة: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا **(أديس أبابا ٢٠١٥).**

V de Almeida, S Almeida and J L Heitor, Corporate Tax ٢٠١٨ (ضريبة الشركات لعام ٢٠١٨), **الطبعة ١٤ [٢٠١٨] ICLG, ص.٢٥**

Zambia becomes Africa's first coronavirus-era default: What happens now? (زامبيا تصبح أول دولة تتخلف عن السداد لإفريقيا في حقبة فيروس كورونا: ماذا حدث؟) **CNBC, ٢٤ November, ٢٠٢٠**

زامبيا تتجه نحو التخلف عن سداد الديون، لكن حملة السندات يمكن أن يربحوا الملايين، **حملة ديون اليوبيل، ٠٢ نوفمبر ٢٠٢٠؛ Financial Times،** أزمة ديون زامبيا تلقي بظلالها العالمية الطويلة **١٦ نوفمبر ٢٠٢٠.**

الورقة ٢,٢ التغلب على تقلص الحيز المالي والهشاشة في إفريقيا: استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم من أجل التعافي والحماية الاجتماعية بعد كوفيد-١٩

جون أجبونيفو،
جامعة ولاية أوسون، أوسوغبو، نيجيريا
JOHN.AGBONIFO@UNIOSUN.EDU.NG

الملخص

تتميز معظم إفريقيا بضعف تقديم الخدمات، بسبب تقلص الحيز المالي والهشاشة. غالبًا ما يُعزى تقلص الحيز المالي والهشاشة إلى الفساد وضعف النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار. تلفت هذه الورقة الانتباه إلى عامل سببي أقل شهرة، والذي يساهم بشكل كبير في تقلص الحيز المالي عبر إفريقيا. تتنازل الحكومات بشكل روتيني عن قطاعات أو مساحات من الاقتصاد الوطني للعملاء السياسيين من أجل الفوائد الاستخراجية لهذا الأخير. تحت سيطرة الجهات الفاعلة غير الحكومية، تصبح هذه القطاعات مساحات اجتماعية غير خاضعة للحكم حيث يتم تنظيم استخراج الريع المبهم، ويتعرض الاقتصاد لنزيف مالي حاد. لتحقيق التعافي والحماية الاجتماعية بعد كوفيد-١٩، تحتاج الحكومات إلى استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم والإيرادات الضريبية منها التي يتم توزيعها للتعافي والحماية الاجتماعية. تستند الورقة إلى البيانات الثانوية والتحليل النوعي، واستخلاص الدروس من حالة الاتحاد الوطني لعمال النقل البري (NURTW).

الكلمات المفتاحية: الحيز المالي، الهشاشة، الاتحاد الوطني لعمال النقل البري، نيجيريا، إفريقيا

١ المقدمة: الحيز المالي والهشاشة وأهداف التنمية المستدامة

يشير الحيز المالي إلى إجراءات سياسية ملموسة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، فضلاً عن الإصلاحات المرتبطة بتأمين البيئة المواتية لإجراءات السياسة لتكون فعالة (روي وهيوتي ٢٠٠٧). ومن ثم، فإن التمويل المحلي هو أمر أساسي للنفقات العامة والاستدامة الاقتصادية. تتيح تعبئة الإيرادات المحلية توليد الإيرادات الداخلية من خلال توسيع قاعدة الإيرادات (IMF ٢٠١٨). يتعلق التفسير الرئيسي للتحديات في مجال تحسين الحيز المالي بسوء الاستخدام وضعف أولويات الأموال المعبأة (روجوف، ٢٠٢١).

على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول بشكل عام للهشاشة، هناك ارتباط وثيق بين الحيز المالي والصراع. تصف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠١٦) الهشاشة بأنها مزيج من التعرض للمخاطر وقدرة التأقلم المحدودة للدولة أو المجتمعات لإدارة المخاطر أو استيعابها أو التخفيف منها. فهي يمكن أن تؤدي إلى العنف وانهيار المؤسسات والأزمات الإنسانية. توجد هشاشة الدولة حيث ينقسم المجتمع، وسوء إدارة الاقتصاد، ويكون تقديم الخدمات الاجتماعية ضعيفًا لدرجة أن العقد الاجتماعي بين الدولة وشعبها قد تم تقويضه أو

انهياره تمامًا'' (مؤسسة بناء القدرات الإفريقية، ٢٠١١:٤٢). عندما تصبح الدولة مجزأة، تنهار مؤسسات الحكم الديمقراطي، ويترتب على ذلك في النهاية عنف منخفض الكثافة أو واسع النطاق (المرجع نفسه).

تضم منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكبر عدد من الدول الهشة (جنانجنون وبرون ٢٠٢٠). يساهم الفشل في إدارة الحيز المالي في هشاشة الدولة، ما يؤدي بدوره إلى النزاعات (Delechat et al ٢٠١٨). تقوض النزاعات النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى هشاشة وضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات الكافية لتمويل تقديم الخدمات (بيل وجودفيلو ورودجرز ٢٠١١). يؤدي عدم القدرة على توسيع الحيز المالي إلى الهشاشة، ما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs). يزعم زيجيرمان (٢٠٢٠) بأن البلدان الإفريقية فشلت في إدارة مساحتها المالي بكفاءة وفعالية نتيجة لسوء استخدام الأموال. بفشلها في إدارة حيزها المالي، تصبح جهود الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عقيمة (باروي وآخرون ٢٠١٨).

تستخدم بعض الحكومات جميع الخيارات الممكنة لتوسيع حيزها المالي، لكن البعض الآخر لا يفعل ذلك. نجح الأول في تعبئة موارد كبيرة للاستثمارات العامة في أوقات الصعوبات الاقتصادية (ماثيو وكارونانيثي، ٢٠١٧). من خلال استخدام كل الوسائل الممكنة لتوسيع الحيز المالي، حققت بعض البلدان "دائرة جيدة من النمو المستدام، والتي بدورها تنتج المزيد من الموارد" (ماثيو وكارونانيثي، ٢٠١٧:٢). وليس من السهل أن يتقلص الحيز المالي، ما يهم هو ما إذا كان يتم استكشاف جميع الخيارات الممكنة لتحويل دفة الأمور.

١,١ المساحة المالية وإشارات الهشاشة في نيجيريا

يشكل عدم قدرة الحكومات في الحفاظ على الإنفاق على الخدمات الأساسية تحديات كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بما في ذلك أجندة منع الصراع. يعد تقديم الخدمات أمرًا بالغ الأهمية للحياة اليومية في إفريقيا. توضح أهداف التنمية المستدامة الاحتياجات الأساسية للناس، ومنها الحصول على التغذية والمياه النظيفة والصرف الصحي والسكن الآمن والطاقة الميسورة التكلفة والرعاية الصحية والتعليم. يعيش ملايين الأشخاص كل يوم بدون هذه الاحتياجات الأساسية.

أدى ضعف النمو الاقتصادي الناجم عن نظام اقتصادي دولي أقل صداقة وأزمات سياسية محلية إلى جعل من الصعب على الدولة زيادة الإيرادات اللازمة للتنمية المستدامة. ويضمن تقلص الحيز المالي الناتج عن ذلك تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية، ومنها الحماية الاجتماعية في إفريقيا. إن تقلص الحيز المالي، أو عدم قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية، يعرّض الدولة لمخاطر مرتبطة بانهيار العقد الاجتماعي، وانعدام الثقة في المؤسسات الاجتماعية، والصراع.

لكن هذا مجرد جانب واحد من القصة. كما أن تقلص الحيز المالي هو نتيجة الخسائر المالية الحادة في "المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم". على سبيل المثال، يزعم أوديسولا (٢٠٢٢) بأن أكثر من ١٢٣ مليار نايرا (٢٩٥,٨٥٠,٥٤٧ دولارًا أمريكيًا) تتراكم سنويًا على الاتحاد الوطني لعمال النقل البري (NURTW) في ولاية لاجوس، حيث لا يوجد سوى القليل من المساءلة. يمكن التخفيف من الأثر السلبي لتضاؤل عائدات النقد الأجنبي على الإنفاق الاجتماعي إذا تم سد مثل هذه التسريبات المالية في الأماكن غير الخاضعة للحكم.

تم تصور المساحات غير الخاضعة للحكم إلى حد كبير من منظور الجغرافيا، كأماكن أو مواقع، وعادة ما تكون مناطق حدودية، ومناطق جبلية وتضاريس يتعذر الوصول إليها، وتتميز بغياب الحكومة، وحيث تهيمن الجهات الفاعلة غير الحكومية. نحن نوسع المفهوم إلى ما وراء الجغرافيا ليشمل المساحات تحت أنوفنا مباشرة، القطاعات الاجتماعية، ومنها الصحة والتعليم والنقل وخدمة المرافق العامة، من بين أمور أخرى. يمكن وصف أي من هذه القطاعات بأنه غير خاضع للحكم عندما تتخلى الحكومة عن جوانب قطاع ما، أو تتنازل عن عمد، جزئيًا أو كليًا، إلى جهات فاعلة غير حكومية، مع موافقة صريحة على انتزاع الإيجارات من القطاع إلى حد كبير لصالح الأخير. يتم التعرف على الجهات الفاعلة غير الحكومية في المجتمع على أنهم رواد أعمال عنف. يخافهم المواطنون العاديون ويتودد إليهم السياسيون بنشاط. مع تزايد شعبيتهم، يتم تجنيد الأولاد الذين يقدمون عطاءاتهم دون أدنى شك. رعاية الحكومة تزيد من شعبيتها ومكانتها.

يتم وصفهم بأشكال مختلفة على أنهم أولاد "منطقة"، أو رجال دين، أو مروجون، أو "رجال أقوياء" محليون، ويتم توظيفهم كحراس شخصيين خاصين للسياسيين. قد يتم نشرهم من قبل الفاعلين السياسيين لتخريب العملية الانتخابية، أو ترهيب الناخبين، أو إلحاق الأذى الجسدي

بالخصوم السياسيين لصالح المتبرع. أبرز هؤلاء الفاعلين في أي وقت هم أولئك الذين يتودد إليهم الحزب السياسي في السلطة. على سبيل المثال، يعد م س كومو الشهير، رئيس الاتحاد الوطني لعمال النقل البري في ولاية لاغوس، مؤيدًا قويًا لمجلس جميع التقدميين الحاكم (APC). على هذا النحو، فهو أحد المقربين من قيادة الحزب، ومنها حاكم الولاية. من حين لآخر، يتنازع هؤلاء "الأولاد" المفضلون مع رعاتهم ويصبحون لا يمكن السيطرة عليهم. في مثل هذه الحالات، لإحباط الانهيار المحتمل للقانون والنظام، قد تختار الحكومات تقويض المنشق من خلال تمكين زعيم مجموعة منافسة، أو شراء الهدوء والسلام من خلال منحهم المحسوبية المثيرة.

تقر الأدبيات أنه في أجزاء من العالم النامي، غالبًا ما تُمارس السلطة العامة من خلال المؤسسات "غير الرسمية" (وزارة التنمية الدولية البريطانية ٢٠١٠). توفر مجموعات الحراسة الشبابية المحلية الحماية للممتلكات والأشخاص وتنظم العدالة الفورية. تقوم الهيئات غير الرسمية بجمع الأموال اللازمة لرشوة مقدمي الخدمات العامة (المرجع نفسه). يتفاوض الزعماء التقليديون على الوصول إلى الأموال الحكومية مقابل الدعم السياسي والأصوات الانتخابية. في حين أن الهياكل غير الرسمية قد تكمل هياكل الحكم الرسمي، فإن النزيف المالي الكبير في الأماكن الاجتماعية غير الخاضعة للحكم ينذر بعواقب وخيمة على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي في إفريقيا.

٢ المنهجية

نهج المنهجية لهذه الورقة هو في الأساس نوعي في الطبيعة. تكمن الفكرة في فهم سبب عدم خضوع بعض القطاعات الاجتماعية للحكم والتنازل عنها للجهات الفاعلة غير الحكومية، والآثار المترتبة على قدرة الدولة على التعامل مع تقلص الحيز المالي أو إدارته مع تجنب الهشاشة. لذلك، تضمنت أدوات جمع البيانات المستخدمة مقابلات غير منظمة مع الجهات الفاعلة الرئيسية، ومنها مسؤولو الدولة الحاليون أو المتقاعدون، وقادة الأحزاب السياسية، والمشغلون الحاليون والمتقاعدون في قطاع النقل، والجهات الفاعلة الرئيسية غير الحكومية، والمواد المنشورة، والملاحظة.

٣ تصور المساحات غير الخاضعة للحكم

يعتبر مفهوم "المساحات غير الخاضعة للحكم" مثيرًا للجدل لأنه لا يوجد اتفاق عام حول ما تعنيه وما هي ميزاتها وما إذا كانت موجودة على الإطلاق (إغبوين ٢٠٢١). تقول وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (٢٠١٤:١) إن "وجود" مساحة غير خاضعة للحكم "أمر مشكوك فيه". وانتقدت فكرة المساحة غير الخاضعة للحكم لكونها تتمحور حول الدولة، وتجاهل وجود أشكال أخرى من السلطة، وافترضت أن مثل هذه المساحات هي مساحات عالية الخطورة للعنف (وزارة الخارجية والكومنولث ٢٠١٤: ١–٢).

تشير فكرة المساحة غير الخاضعة للحكم إلى "مساحات الحكم المتنازع عليها وسوء الحكم" (كلارك ومنصور ٢٠١٣: ٢). بالنسبة إلى المؤلفين، فإن المساحات غير الخاضعة للحكم هي في الواقع أماكن لا توجد فيها حكم أو تم فيها تصفية الحوكمة القائمة، وهي الآن تحكمها سلطات بديلة. إنهم يناقشون إعادة تصور المساحة غير الخاضعة للحكم باعتبارها مساحة تم التنازل عنها طواعية (سوء إدارة) ومساحة لم يتم التنازل عنها طواعية (متنازع عليها) نظرًا لعدم وجود مساحات غير خاضعة للحكم على الإطلاق.

نظرًا إلى أن الحكم أمر محوري لملكية المساحة، فإن الأسئلة الأساسية التي يجب طرحها يجب أن تكون: "من الذي يحكم، وكيف يحكمون، وما هي عواقب هذا النمط من الحكم؟" (كلارك ومنصور ٢٠١٣: ٣) هذا لا يغني عن المنافسة، إذ يقولون:

في حالة وجود مساحات حكم متنازع عليها، تشكل هذه المشكلة الأساسية، كيف تُحكم المساحة ومن قِبل من، أهمية إضافية. بحكم التعريف، غالبًا ما يكون من غير الواضح من الذي يحكم في مثل هذه المجالات، في كثير من الأحيان، حتى عندما يتم تحديد هوية الفاعل المهيمن، تظل الطريقة التي يتم بها تنفيذ الحكم وعواقبه غامضة (كلارك ومنصور ٢٠١٣: ٣).

وفقًا لكلارك ومنصور، فإن المساحات المتنازع عليها هي "ملاذات آمنة" للجهات الفاعلة غير الحكومية التي جاءت لاحتلالها. يعرّف دجوجومانوف وبانكوفسكي (٢٠١٣: ٩) بإيجاز "الملاذ الآمن" على أنه "مساحة للنشاط العملياتي"، مساحات حيث يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية حشد القوات وتعزيزها لأغراض توسعية. ومن هناك، فإنهم "قادرون على إثبات وجودهم وتوحيدهم وتخطيطهم وتنظيمهم وتمويلهم وتجنيدهم وتدريبهم وتشغيلهم" (كلارك ومنصور ٢٠١٣: ٣).

إن فكرة المساحات غير الخاضعة للحكم مرادفة للمساحة المادية، ولكنها تستخدم أحيانًا فيما يتعلق بالمساحة

السيبرانية. لا يكاد تمتد إلى المساحات الاجتماعية. نحن نناقش فكرة أن المساحة تمتد إلى ما وراء مساحة المادية وتشمل أي مجال متصور للنشاط البشري. سواء أكان ماديًا أم إلكترونيًا أم اجتماعيًا، فإن السؤال هو ما إذا كانت هذه المساحة محكومة. تشترك المساحات الاجتماعية في بعض خصائص المساحة المادية. على سبيل المثال، يمكن التنازل عن المساحات الاجتماعية والتنازع عليها، وتوفر ملاذًا آمنًا لبعض الجهات الفاعلة لتزدهر وترسخ نفسها كجهات فاعلة مؤثرة في المجتمع.

يقول إغبوين (٢٠٢١) "بما أن الدولة لا تتنازل طواعية عن مساحتها، فإن فكرة سوء الحكم تشرح بسهولة سبب الحكم المتنازع عليه". لا يجوز للدولة أن تتنازل عن أي جزء من أراضيها لأنه ينبثق عن السيادة والهيبة الوطنية. ومع ذلك، لا علاقة للمساحات الاجتماعية بالسيادة أو المكانة. يصبح من السهل على الدولة أن تتنازل طواعية عن مساحات اجتماعية معينة لأعضاء الحزب الحاكم أو أنصاره. هذه ليست حالة سوء إدارة بقدر ما هي حالة حسابات سياسية. يؤدي التنازل عن المساحة الاجتماعية إلى بعض الوظائف السياسية للدولة، فهي تمكنها من تسوية واستبقاء المؤيدين الذين لهم أهمية حاسمة في الفوز الانتخابي للحزب الحاكم في صناديق الاقتراع. في الوقت نفسه، تسهل هذه الممارسة رغبة المستفيد في التمكين الاقتصادي. يجعل التمكين المالي المستفيد أكثر نفوذًا سياسيًا، ما يمهد الطريق للوصول إلى منصب سياسي أو تعيين أو أن يصبح عرابًا سياسيًا محليًا.

يمكن تشبيه المساحة غير الخاضعة للحكم بالاستيلاء على الدولة. يشير الاستيلاء على الدولة إلى "جهود الشركات لتشكيل قوانين الدولة وسياساتها وأنظمتها لصالحها من خلال توفير مكاسب خاصة غير مشروعة للموظفين العموميين" (هيلمان وكوفمان، ٢٠٠١: ١). هناك ثلاث مدارس فكرية حول الاستيلاء على الدولة (داسا، ٢٠١٨). الاقتصاد الليبرالي الجديد والمؤسسي الجديد والماركسيون. بالنسبة إلى الليبراليين الجدد، يحدث الاستيلاء على الدولة لأن واضعي السياسة فاسدون بطبيعتهم ويستخدمون سلطة الدولة لتخصيص الريع والمحسوبية (روبيسون وهاديز، ٢٠٠٤: ٤). يقدر الاقتصاديون المؤسسيون الجدد تدخل مؤسسات الدولة لمعالجة فشل السوق ويعارضون الليبراليين الجدد. يحدث الاستيلاء على الدولة عندما تكون المؤسسات ضعيفة أو غير مستقلة بما يكفي لفرض القواعد (دساه، ٢٠١٨).

يمكن أن يحدث الاستيلاء بطريقتين، جماعات الضغط والقطاع الخاص التي تتلاعب بالسياسة من أجل زيادة نصيبها من الدخل القومي (هاجارد، ١٩٨٥)، أو واضعي السياسات ومجموعات طالبي الريع الإيجارات باعتبارهم هدفًا مشتركًا لانتزاع أكبر قدر ممكن من المجتمع (باردهان، ٢٠٠١).

يعتقد الماركسيون أن الدولة تسيطر عليها مجموعة أو طبقة أو تحالف مهيمن، وأنها تخدم مصالح الجماعات أو الطبقات أو الائتلافات. في الواقع، تم الاستيلاء على الدولة بشكل دائم (سروجي، ٢٠٠٥).

وفقًا لإدواردز (٢٠١٧)، يشير التعريف الكلاسيكي للاستيلاء على الدولة إلى الطريقة التي تتأثر بها الإجراءات الرسمية (مثل القوانين والأعراف الاجتماعية) والبيروقراطية الحكومية بالجهات الفاعلة والشركات الخاصة لتشكيل سياسات الدولة والقوانين لصالحها. يسعى الاستيلاء على الدولة إلى التأثير على إنشاء التشريعات التي تحمي المصالح الخاصة المؤثرة وتعززها. على الرغم من أن الدولة العميقة متشابهة، فإنها تخرب المسؤولين المنتخبين باسم المصلحة الوطنية. تمثل الدولة العميقة "تفاعلاً سياسيًا بين الفصائل غير المعترف بها أو غير المعترف بها داخل الحكومة النظامية وخارجها" التي تعمل معًا لتوجيه سياسات الدولة لصالحها (جينجراس، ٢٠١١).

في هذا الصدد، يمكن النظر إلى الحالة العميقة على أنها مشابهة للاستيلاء على الدولة، مع كون التمييز هو الغرض من حدوث التواطؤ. تشير الدولة العميقة إلى الحالة التي تتواطأ فيها وكالات الدولة مع الشركات والشبكات الإجرامية لتقويض عمل المسؤولين السياسيين المنتخبين فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الرسمية (سكوت، ٢٠١٥). عادة ما يتم تصوير الدولة العميقة على أنها أفراد مشينون يخربون دولة فاضلة من أجل طموحاتهم الخاصة '' (جراندين، ٢٠١٧). لكن هذا ليس هو الحال دائمًا، في بعض الأحيان تأخذ عناصر الدولة العميقة إلى التخريب كمسألة مصلحة وطنية. يتم التأكيد على الأهداف السياسية للمشاركين من خلال إيمانهم بأنهم يحمون الأمن القومي والمصالح الوطنية (جينجراس، ٢٠١٠).

لا تأخذ فكرة الاستيلاء على الدولة والدولة العميقة في الحسبان بشكل كافٍ المواقف التي يصبح فيها الفاعلون آسرين للمساحات الاجتماعية دون الاضطرار إلى التأثير على السياسة أو التشريعات لصالحهم. تظل قواعد اللعبة كما هي، ولا تُبذل أي محاولة للتأثير على عمليات التشريع أو

وضع السياسات لصالح المستولين. وبالمثل، لا يتعين على الجهات الفاعلة أن تتواطأ أو تتحد مع البيروقراطيين أو الجيش أو الشرطة. ومع ذلك، فهي مؤثرة ولا يمكن المساس بها. إنهم لا يطورون المصالح الوطنية أو يحمونها، لكنهم يؤمنون مصالحهم الخاصة. ومع ذلك، فهي مخفية وغير مسؤولة أمام الناخبين. على عكس أطروحة الدولة العميقة، فهم لا يسعون وراء بعض الأجندة في المصلحة الوطنية حتى لو أدى ذلك إلى تخريب الحكومة الحالية. إنهم غير مهتمين بأيديولوجية الحكومة وبرامجها.

٤ المخاطر والفرص الرئيسية للحيز المالي في إفريقيا

يصف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٢٠١٦) الموارد المحلية بأنها "أكبر مصدر غير مستغل للتمويل لتمويل خطط التنمية الوطنية". يقدر تقرير ماكينزي لعام ٢٠١٦ أن "إجمالي الفرص الضريبية في إفريقيا يتراوح بين ٤١٥ مليار دولار و٦٢٠ مليار دولار سنويًا. يمكن أن يزيد تحصيل الضرائب بما يتراوح بين ١٢٠ مليار دولار و٣٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٥، شريطة أن تكون الحكومات قادرة على التغلب على العديد من التحديات الهيكلية، ومنها المستويات العالية من العمل غير الرسمي في الأعمال والاحتيال وعدم السداد والتأخر في السداد وتجنب الضرائب." (مؤسسة مو، ٢٠١٨: ٨٦).

تم إلقاء اللوم في تقلص الحيز المالي على المؤسسات الضعيفة، ما يقوض تعبئة الإيرادات المحلية وقدرة الحكومات على تسخير التمويل الكافي لاحتياجات التنمية. ومن ثم، قيل إن هناك حاجة إلى دعم البلدان الإفريقية لتعزيز حيزها المالي من خلال تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المحلية للتعافي بعد الوباء.

يعفي التركيز على المؤسسات الضعيفة الحكومة من المسؤولية عن تقلص الحيز المالي بسهولة بالغة. لم يكن الضعف هو الشرط الأصلي لمؤسسات تعبئة الإيرادات المحلية. أصبحت هذه المؤسسات ضعيفة بمرور الوقت في المقام الأول نتيجة لسياسات مدروسة ذات معنى سياسي، ولكن كانت لها نتائج اقتصادية كارثية. أصبحت المؤسسات الضريبية ضعيفة لأن الحكومة لديها مصادر دخل بديلة، والتي كانت أسهل بكثير وأقل إشكالية في تحصيلها من الضرائب.

يمكن القول إن مؤسسة الضرائب الاستعمارية كانت أبعد ما تكون عن الضعف لأنها جمعت الضرائب بشكل فعال. كانت المؤسسات الضريبية في المنطقة الغربية القديمة لنيجيريا بعيدة كل البعد عن الضعف لأنها نجحت في تعبئة الإيرادات محليًا لتقديم خدمات عامة مذهلة. يمكن إرجاع بداية الضعف المؤسسي إلى التحول إلى الاعتماد على ريع النفط بدلاً من الضرائب. وبالمثل، فإن الامتيازات الضريبية ذات الدوافع السياسية الممنوحة للهيئات الاعتبارية والعملاء جعلت من الصعب تعبئة الإيرادات المحلية بفعالية. إن التعبئة الممتازة للإيرادات من قبل دائرة الإيرادات الداخلية الفيدرالية (FIRS) وحكومة ولاية لاغوس هي أمثلة رائعة لما يمكن تحقيقه في ظل وجود إرادة سياسية.

نتيجة للاعتماد المفرط على الإيجارات الضخمة من الموارد الطبيعية الوفيرة، بدأت الحكومات في التعامل مع مصادر الضرائب كريع أو رعاية يتم توزيعها على المؤمنين بالحزب أو العملاء. إن تاريخ تحصيل الضرائب في نيجيريا مليء بممارسة توظيف العملاء المفضلين لتحصيل الضرائب نيابة عن الحكومة. هؤلاء العملاء يكسبون رعاية جيدة للخدمات المقدمة. لا توجد آلية لتتبع والتحقق من مقدار الضرائب التي تم تحصيلها ومقدار المبلغ الذي تم تحويله إلى الخزائن الوطنية.

في أوقات أخرى، يمكن للحكومة أن توزع مساحات اجتماعية أو قطاعات اقتصادية معينة على الموالين أو المؤيدين للحزب لأغراض استخراج الريع. يُمنح هؤلاء الموالون إذنًا صريحًا ولكن غير رسمي وغير موثق لتحصيل الضرائب من الجهات الفاعلة التي تعمل في أماكن معينة. لا يُطلب من هذه الفئة من العملاء تحويل أي شيء إلى الحكومة. يمثل الريع دفعة مقابل خدمات جارية أو خدمات سابقة يتم تسليمها للحكومة. تعزز الشراكة المبهمة وغير الرسمية الالتزام السياسي بين الاثنين، يلتف العملاء حول الحكومة في السلطة ويدعمونها ويضمن الأخير تدفق المحسوبية المستمر في المقابل. في محاولة يائسة للاستيلاء على السلطة السياسية أو الاحتفاظ بها، تعمل الأحزاب السياسية القائمة والمعارضة بنشاط على جذب دعم الجهات الفاعلة غير الحكومية مقابل توفير ملاذات غير خاضعة للحكم.

إن سيطرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على قطاعات مثل الضرائب والنقل تعزز الثقافة غير الديمقراطية حيث يكون الناس غير خاضعين للمساءلة بالتنازل والصعود. فهي تنشأ جيلاً من المواطنين الذين يعتمدون على وسائل مبهمة وغير خاضعة للمساءلة ويستخدمونها لتحقيق أهدافهم. إن البذخ والشعبية والقوة التي تتمتع

بها هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية تشير إلى الآخرين في المجتمع، لا سيما عندما يكون الفقر والبطالة مرتفعين، فإن هذه القوة الغاشمة تؤتي ثمارها. يمكن للفقراء والعاطلين عن العمل أن يصبحوا بسهولة البركة التي يتم تجنيد المشاة منها.

٥ دراسة الحالة: الاتحاد الوطني لعمال النقل البري

يرتدون علم الأمة الأخضر والأبيض والأخضر كزي رسمي. لديهم جيشهم وأسلحتهم وذخائرهم. يتفوق دستورهم على قوانين البلد. إنهم قطاع طرق مدعومون من الدولة. إنهم عشيرة من القتلة. إنهم الاتحاد الوطني لعمال النقل الطرقي (أوديسولا، ٢٠٢٢).

تتحكم قيادة الاتحاد الوطني لعمال النقل البري (NURTW) في قطاع النقل البري في نيجيريا. يتميز الاتحاد الوطني لعمال النقل البري بالعنف وغالبًا ما يستخدم العرابون السياسيون أعضاءها لتخريب الرغبة الانتخابية للشعب. يصبح قادة الاتحاد الوطني لعمال النقل البري أثرياء بشكل خرافي لدرجة أنهم يتخذون قرارات بشأن من يشغل مناصب سياسية معينة في المجتمع. في الواقع، يدين بعض القادة السياسيين المنتخبين بالفضل لقادة أقوياء في القطاع. بينما يراكم هؤلاء القادة الثروة بشكل متزايد، تتضاءل عائدات الدولة وتتدهور قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

يتحكم الاتحاد الوطني لعمال النقل البري في الآلاف من مواقف السيارات في جميع أنحاء البلاد. يُطلب من كل سائق دفع مبلغ معين من المال لقيادة المنتزهات يوميًا من أجل العمل من أي حديقة. يتم تحميل عبء الدفع اليومي على عاتق الركاب بالأجور الأعلى. يتم بشكل روتيني القبض على سائقي المركبات الذين يقررون اختيار الركاب على جانب الطريق بدلاً من المتنزه من قبل أعضاء الاتحاد الوطني لعمال النقل البري وتغريمهم بشدة. يتم تقاسم الأموال التي يتم جمعها يوميًا من مواقف السيارات في جميع أنحاء البلاد بين القيادة الوطنية والولائية والمحلية.

تشير المقابلات مع السائقين إلى أن بعض الجهات الحكومية، ومنها الشرطة، "تمت تسويتها". لا توجد مساءلة لأي جهة حكومية أو عامة الناس من حيث مقدار ما يتم استخراجه من القطاع يوميًا وكيفية إنفاقه. لكن ما هو واضح هو أن هذه الأموال لا تُنفق على الإطلاق لإصلاح الطرق المتضررة، أو تحديث مواقف السيارات وجعلها سهلة الاستخدام، أو تحويلها إلى الدولة. يبدو أن حقيقة استمرار الاتحاد الوطني لعمال النقل البري في استخراج مبالغ ضخمة من المال يوميًا في مرأى ومسمع الجمهور دون اللجوء إلى الدولة تدعم الادعاء بأن الحكومة هي المستفيدة من أنشطة الاتحاد الوطني لعمال النقل البري بطريقتين، تحصل على نصيبها من الريع المستخرج، وتحتفظ بالدعم غير المعيب للنقابة، خاصة في أوقات الدعاية الانتخابية.

يمكن للإيرادات المتأتية من المساحات المبهمة وغير الخاضعة للمساءلة أن تساهم في تنمية هادفة إذا تم جمعها علنًا بواسطة مسؤولي الدولة من أجل الصالح العام. في حين أن التنازل عن القطاعات للجهات الفاعلة غير الحكومية قد يوفر مكاسب سياسية قصيرة الأجل لقادة الدولة، على المدى الطويل، فإن مثل هذا الإجراء يعمل ضد القدرة على بناء مؤسسات قوية لتقديم الخدمات (SDG). إن تقسيم القطاع الاجتماعي لاستخراج غير خاضع للمساءلة يثري قلة على حساب الأغلبية، ما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الأفقية ويحد من حقوق المواطنين. لم يعد بإمكاننا تحمل تكاليف العمل كالمعتاد إذا أردنا تحقيق التعافي بعد كوفيد-١٩ وزيادة الحيز المالي في إفريقيا.

٦ مجالات السياسات والتوصيات

١. هناك حاجة إلى تعزيز ظهور مجموعات المجتمع المدني المهتمة بشكل خاص بالتوعية العامة والدعوة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الأماكن الاجتماعية غير الخاضعة للحكم. يجب تمكين المجموعات للمطالبة بفعالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات الاجتماعية.

٢. يجب تطوير وتعزيز الشفافية والمساءلة في حوكمة القطاعات الاجتماعية من خلال وضع المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم تحت الحوكمة العامة التي يتم تمكينها بموجب القانون. يجب على المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية والوكالات المانحة لفت الانتباه إلى الطبيعة المبهمة والنزيف المالي الذي يميز القطاعات العامة غير الخاضعة للحكم، وحث الحكومات على تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات. ركز نظام الحوكمة الدولي، على غرار نظام الماس الدموي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، على استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم وجعل الإيرادات من هذه المساحات تعمل من أجل الصالح العام.

٣. إن استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم وإعادة توجيه الإيرادات المستخرجة من هذه الأماكن للصالح العام هي مسألة تتعلق بالسياسة العامة. هناك حاجة لتحفيز الحكومة على إظهار حسن النية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشروع في سياسة تمنع النزيف المالي في المساحات غير الخاضعة للحكم. يجب جرد المساحات الاجتماعية الحالية غير الخاضعة للحكم وإنشاء وكالة حكومية لإدارة الموارد المستخرجة من المساحات الاجتماعية.

٤. مثلما يوجد تهديد بفرض عقوبات على السياسيين الذين يروجون للعنف والاحتيال الانتخابي، يجب النص على عقوبات التهديد بفرض عقوبات على الأحزاب السياسية أو القادة السياسيين الذين يتنازلون عن الكومنولث للجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل الحصول على دعم الأخير في محاولة يائسة للانتخاب أو الاحتفاظ بمنصب سياسي.

٥. يجب تمويل الدراسة التجريبية لمقدار ما يتم استخراجه من المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم سنويًا وما يحدث لمثل هذه الإيجارات من قِبل الجهات المانحة. ستوفر البيانات الناشئة أساسًا لتنوير الحكومة حول سبب أهمية تعبئة الإيرادات المحلية للتغلب على تقلص الحيز المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يمكن أن تساعد هذه البيانات في إقناع الحكومة بسن السياسات الضرورية التي تهدف إلى استعادة المساحات غير الخاضعة للحكم.

٦. هناك حاجة لتطوير قدرات مجموعات المجتمع المدني والصحفيين والأكاديميين لتتبع وكشف آليات الإيجارات في المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم، والدعوة والضغط من أجل الشفافية والمساءلة وكذلك تغييرات السياسات المتعلقة بتعبئة الإيرادات المحلية. هناك حاجة لبناء القدرات من جانب مسؤولي الضرائب والمسؤولين في وكالة لمراقبة الإيرادات من المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم.

٧. تشير الدلائل إلى أنه من خلال استخدام جميع الخيارات الممكنة لتوسيع الحيز المالي، نجحت بعض الحكومات في تعبئة موارد كبيرة لتقديم الخدمات العامة في ظل ظروف اقتصادية صعبة. لذلك، ينبغي تمكين المسؤولين الحكوميين وتحفيزهم لاستكشاف جميع الخيارات الممكنة لتوسيع الحيز المالي. تتمثل إحدى الإستراتيجيات للتغلب على الخمول الرسمي وجعل الحكومة تستكشف جميع الخيارات لتوسيع الحيز المالي في جعل القروض الخارجية ومساعدات التنمية مشروطة بدليل على زيادة الحيز المالي، والتي تنبثق على وجه التحديد من استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم.

٨. يتمثل أحد الأسباب الرئيسية لتقلص الحيز المالي في إساءة استخدام الإيرادات المعبأة. يجب إنشاء وكالة مستقلة عن الحكومة، ولكن ممولة من قبلها، لممارسة الرقابة على الأموال المستمدة من المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم والتأكد من توزيع هذه الأموال على مشاريع التنمية المستهدفة.

٧ الخاتمة

أدى تقلص الحيز المالي الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع الإيرادات إلى تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في إفريقيا، ما يعكس الهشاشة. ينجم تقلص الحيز المالي أيضًا عن نزيف مالي حاد في "الأماكن غير الخاضعة للحكم". يمكن التخفيف من تأثير قاعدة الإيرادات المتضائلة إذا تم سد التسربات المالية في المساحات غير الخاضعة للحكم.

لم يتم استكشاف مصادر التمويل المحلي الهائلة المتاحة للتنمية الاجتماعية إلا بصعوبة. وبدلاً من ذلك، تم إلقاء اللوم على المؤسسات الضعيفة في تقلص الحيز المالي، ما أدى إلى الحجة القائلة بأن هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الدولة على تعبئة الموارد المحلية. يعفي التركيز على المؤسسات الضعيفة الحكومة من المسؤولية عن تقلص الحيز المالي بسهولة بالغة. في حين أن تعزيز المؤسسات الضعيفة أمر منطقي، فمن المهم معالجة الإجراءات المتعمدة التي تساهم في الحيز المالي المحدود.

يمكن للإيرادات المتأتية من المساحات المبهمة وغير الخاضعة للمساءلة أن تساهم في تنمية ذات مغزى إذا تم جمعها علنًا بواسطة الدولة. في حين أن التنازل عن القطاعات للجهات الفاعلة غير الحكومية قد يوفر مكاسب سياسية قصيرة الأجل، فإنه ينكمش الحيز المالي ويقوض، على المدى الطويل، قدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية لتقديم الخدمات. إن تقسيم القطاع الاجتماعي لاستخراج غير خاضع للمساءلة يثري قلة على حساب الأغلبية، ما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الأفقية ويحد من حقوق المواطنين.

المراجع

باروي، إش.، كوتزين، جي.، تاندون، أ.، كوروفسكي، سي.، لي، جي.، بورويتز، إم.، سباركس، إس. وديل، إي. (٢٠١٨) تقييم الحيز المالية للصحة في عصر أهداف التنمية المستدامة: قصة مختلفة. **النظم الصحية والإصلاح، ٤ (١):٤-٧.**

بيل، جي.، جودفيلو، ت.ورودجرز، د.، (٢٠١١) المدن، الصراع وهشاشة الدولة. **ورقة العمل رقم. ٨٥ - المدن والدول الهشة** - https://www.lse.ac.uk/international-development/Assets/Documents/PDFs/csrc-working-papers-phase-two/ wp85.2-cities-conflict-state-fragility.pdf

شيجوميرا ١، جي.، مابودو، إي.، جاندیزانوا، أ.، وزيادوما، ب.، جيبسون تشيجوميرا١، إي.، (٢٠٢٢) تقييم الحيز المالي والهشاشة والصراع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. https://www.un.org/osaa/sites/www.un.org.osaa/files/3._gibson_chigumira_assessment_of_fiscal_space_fragility_ and_conflict_in_africa_osaa.pdf

داسا، م.أو، ٢٠١٨، التحليل النظري للاستيلاء على الدولة ومظاهرها كمشكلة حكم في جنوب إفريقيا، **مجلة البحوث متعددة التخصصات في جنوب إفريقيا ١٤ (١).** https://doi.org/10.4102/td.v14i1.473

Deléchat, C., Fuli, E., Mulaj, D., Ramirez, G. and Xu, R., (٢٠١٨) Exiting from Fragility in Sub- Saharan Africa: The Role of Fiscal Policies and Fiscal Institutions. (الخروج من الهشاشة في إفريقيا جنوب الصحراء: دور السياسات المالية والمؤسسات المالية). **مجلة جنوب إفريقيا للاقتصاد، ٨٦ (٣): ٢٧١-٣٠٧.**

وزارة التنمية الدولية البريطانية (٢٠١٠) سياسة الفقر: النخب والمواطنون والدولة: نتائج عشر سنوات من البحث الممول من قبل وزارة التنمية الدولية البريطانية حول الحوكمة والدول الهشة ٢٠٠١-٢٠١٠. ورقة تجميعية.

جنانجنون، س. ك.، برون، ج. ف (٢٠٢٠) الإصلاح الضريبي والحيز المالي في البلدان النامية. **Eurasian Economic Review,١٠(٢), ٢٣٧-٢٦٥.**

إغبوين، ب.أو. (٢٠٢١) المساحات غير الخاضعة للحكم أو التي تخضع للحكم البديل في شمال شرق نيجيريا: استكشاف نقدي لفكرة بوكو حرام الأيديولوجية، **في كتيب الطوائف والحركات الإسلامية، ص ٤٢١-٤٤٤.**

أوديسولا، ت. (٢٠٢٢) أوباشيب: يرفض إيفا يرفض موسيليو آكينسانيا. **جريدة Punch (١٤ فبراير). لاغوس.**

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦) (٢٠١٦) دول الهشاشة: فهم العنف، http://dx.doi.org/10.1787/9789264267213-en

أورتيز، ألـ.، كومينز، م.، وكارونانيثي، ك. (٢٠١٧) الحيز المالي للحماية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة: خيارات لتوسيع الاستثمارات الاجتماعية **في ١٨٧ دولة. ورقة عمل ESS رقم ٤٨ مكتب العمل الدولي، جنيف، اليونيسف، نيويورك.**

روجوف، ك. (٢٠٢١) الاستدامة المالية في أعقاب التوقف الكبير. **مجلة نمذجة السياسة.** https://scholar.harvard.edu/files/rogoff/files/fiscal_sustainability_in_the_aftermath_of_the_great_pause_february_201.pdf

روي، آر.، هيوتي، أ. وليتوزيه، إي. (٢٠٠٧) الحيز المالي من أجل ماذا؟ قضايا تحليلية من منظور التنمية البشرية. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك.**

سوثال، ر. ما الجديد في "الاستيلاء على الدولة"؟ **في ميلاني ميروتي وغرانت ماسترسون (محرران)** الاستيلاء على الدولة في إفريقيا: التهديدات القديمة، **بغلاف جديد. جوهانسبرج، جمعية التصوير والصوت الأوروبية.**

مؤسسة بناء القدرات الإفريقية (٢٠١١) مؤشرات القدرات الإفريقية ٢٠١١: تنمية القدرات في الدول الهشة. https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/PCBSS_Working_Documents/ACI%20Report%2009%2002%202011.pdf

زيغيرمان، يو.، (٢٠٢٠) اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة - نهج واعد للأمن البشري في الدول الهشة؟ **مجلة بناء السلام والتنمية، ١٥ (٣): ٢٨٢-٢٩٧.**

الورقة ٢,٣ إصلاح ضريبة الأراضي والعقارات في بونتلاند وأرض الصومال: استكشاف العلاقة بين تحسين الإيرادات وتقديم الخدمة

لينارت فليك، بلقيسة شيخ، عبد الشكور سعيد، جان دو بليسيس

لم يتم الانتهاء من هذه الورقة وليست جاهزة تمامًا للنشر لأن المؤلفين لا يزالون في الميدان يجمعون البيانات لإكمال التحليل وتقوية الورقة. ومع ذلك، خلال المؤتمر، قدم لينارت فليك عرضًا حول النتائج الأولية الرئيسية للورقة. فيما يلي ملخص للعرض التقديمي.

ملخص العرض

بحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش ما يصل إلى ثلثي الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في العالم (مليار شخص) في بلدان تتسم بالهشاشة والصراع والعنف. وسيظل الفشل في معالجة هذه "الهشاشة" له تداعيات خطيرة على حياة الإنسان في الدول الهشة نفسها، ويشكل خطر انتشار انعدام الأمن/الصراع في البلدان المجاورة. أحد النهج الواعدة التي ظهرت على مدى القرون القليلة الماضية كوسيلة للتغلب على المهمة المعقدة للغاية المتمثلة في بناء دول قومية وظيفية في سياق من الهشاشة، هو اللامركزية. تتطلب الإدارة المحلية الناجحة بدورها آليات تمويل محلية فعالة، لذلك تم طرح توليد الإيرادات المحلية كطريقة لتمويل تقديم الخدمات، وزيادة كفاءة الإنفاق العام واستعادة الثقة بين الحكومات المحلية ودوائرها المستهدفة.

تحدد هذه الورقة من خلال النظر عن كثب في سياق بونتلاند وصوماليلاند، وكلاهما ظهر مؤخرًا كدولتين جديدتين تتمتعان بالحكم الذاتي/المستقل وكلاهما نفذ إصلاحات اللامركزية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تم فيها توفير سلطة كبيرة للإيرادات وقدرات للحكومات المحلية، خاصة في إصلاحات الضرائب على الأراضي والممتلكات. تستكشف الورقة ما إذا كانت لا مركزية سلطة الإيرادات وما يرتبط بها من بناء القدرات يؤدي إلى زيادات في إيرادات الحكومة المحلية، وما إذا كانت هذه الزيادة في الإيرادات تؤدي إلى إنفاق عام أكثر فعالية وتحسين تقديم الخدمات.

ويخلص التحليل المتعمق إلى نتيجة مفادها أنه في حين زادت الإيرادات نتيجة للإصلاحات، فإنها لم تؤد بعد إلى تحسينات واضحة وكبيرة فيما يتعلق بتقديم الخدمات. التفسيرات المحتملة هي أن زيادة الإيرادات لم تتطلب تحسينات في الإنفاق العام، وأن الإنفاق العام ليس مجرد وظيفة لزيادة الإيرادات، وأن تحسين الحوكمة قد لا يكون في كثير من الأحيان استراتيجية بقاء النظام المهيمن للحكومات المحلية في السياقات الهشة. وتختتم الورقة بتقديم توصيات بشأن السياسات وتحديد مجالات البحث الإضافي.

توصيات سياسية قابلة للتنفيذ

فيما يلي التوصيات التي تمت صياغتها خلال المؤتمر:

- للحد من التمويلات المالية الدولية المرتبطة بالديون، يجب على الحكومات في إفريقيا إخضاع القروض المدعومة بالموارد لقواعد الشفافية والمساءلة المالية.

- للحد من أنشطة النسور، يجب على الحكومات التفاوض بشأن شروط اتفاقية الاقتراض التي تحظر على الدائنين إعادة بيع القروض إلى طرف ثالث. يمكن للبنك الدولي إعادة شراء الديون الخاصة المستحقة من دول مجموعة بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي لمنع الانتهازية.

- يحتاج هيكل الاقتراض الدولي إلى تغيير جذري للسماح للبلدان الإفريقية بالاقتراض بشروطها وهيكل خطط السداد بالعملة المحلية.

- على الرغم من المبادرات العالمية السابقة مثل برامج تخفيف الديون وإلغائها (مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة إدارة وتنمية الموارد)، وجدت العديد من البلدان الإفريقية نفسها في ضائقة ديون مرة أخرى. من المهم تعزيز قدرة الحكومات على إدارة الديون وعدم الاعتماد فقط على الدعم الدولي.

- يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تلعب دورًا مهمًا، لأنها تحدد قدرة البلدان الإفريقية على الوصول إلى التمويل في الأسواق الدولية. هناك حاجة إلى إنشاء وكالة تصنيف ائتماني مقرها إفريقيا تحت رعاية الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي لتقديم تقييم موضوعي للجدارة الائتمانية للبلدان الإفريقية يأخذ في الاعتبار سياق المنطقة والأساسيات الاقتصادية.

- كما تلعب الضرائب دورًا أساسيًا في بناء الدولة. في إطار جهود لا مركزية الإيرادات، يوصى بتحسين أنواع الإيرادات التي يتم نقلها والتركيز على تلك التي لها ارتباط مباشر بتقديم الخدمة.

- من المهم التحقق من طبيعة الضرائب وتوزيع العبء الضريبي للتأكد من أن الضرائب تصاعدية. ومن المفيد أيضًا تسليط الضوء على السياق العالمي وإلى أي مدى أثرت على الجهود المبذولة على المستويين الوطني والمحلي.

- تمثل الموارد المحلية أكبر مصدر غير مستغل للتمويل لإفريقيا. لم يتم استكشاف مصادر التمويل الهائلة المتوفرة محليًا. وبدلاً من ذلك، تم إلقاء اللوم على المؤسسات الضعيفة في تقلص الحيز المالي، ما أدى إلى الحجة القائلة بأن هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الدولة على تعبئة الموارد المحلية. يعفي التركيز على المؤسسات الضعيفة الحكومة من المسؤولية عن تقلص الحيز المالي بسهولة بالغة.

- يجب أن تكون تعبئة الموارد المحلية القوة الدافعة الرئيسية للتنمية المستدامة على المدى الطويل في إفريقيا ووسيلة مهمة للدول الهشة للخروج من حلقات مزمنة من عدم الاستقرار.

الموضوع ٣, بناء قدرة إفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات وإقامة مجتمع يسوده العدل والشمولية والسلام في إفريقيا

الورقة ٣,١ الحل الإفريقي لمشاكل إفريقيا: الطريق إلى تعافي المنطقة في عالم ما بعد فيروس كوفيد

الدكتور أولاجوموك (جومو) أياندیل والدكتور إيفان يندا إيلونجا

الملخص

تقيّم هذه الورقة الآثار الأمنية والسياساتية لوباء كوفيد-١٩ على استقرار إفريقيا وازدهارها، وتحديد الاتجاهات الحالية والناشئة، فضلاً عن الفرص المتاحة لأصحاب المصلحة المحليين والدوليين والإقليميين في بناء إفريقيا مستقرة في عالم ما بعد الكوفيد. بالاعتماد على نهج قائم على الأمن البشري في تأطير الاستجابات الوبائية، نتعامل مع الأسئلة المتعلقة بأمن الصحة العامة وتأثيره على الحوكمة الاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية والاستقرار المؤسسي في المنطقة الإفريقية. نناقش فكرة أن انتعاش المنطقة، في بناء إفريقيا ما بعد كوفيد المزدهرة والمستقرة، يعتمد على تنفيذ أطر مرنة يمكن أن تعزز في الوقت نفسه الأمن البشري وتجريد الأماكن السياسية من السلاح. تُختتم دراستنا بتقديم إطار عمل بديل يتضمن إعطاء الأولوية للاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز القيادة السياسية الإقليمية القوية، وزيادة الاستثمارات في الصحة العامة في النهوض بالفضاء المالي لإفريقيا في عالم ما بعد الوباء.

الكلمات المفتاحية: كوفيد-١٩، الأمن البشري، الحوكمة الاقتصادية، الاقتصاد غير الرسمي، القيادة الإقليمية، الحقوق المدنية والسياسية

١ المقدمة

مع انتهاء الوباء عامه الثاني الكامل، خلقت استجابة إفريقيا لأزمة فيروس كورونا المستمرة بيئة اهتزت فيها المبادئ الأساسية للديمقراطية حتى صميمها في العديد من البلدان. بينما تواصل الحكومات اتخاذ العديد من الإجراءات لاحتواء انتشار الفيروس، فإن المشهد السياسي في المنطقة أصبح للأسف عسكريا بشكل متزايد، مع تحدي المبادئ الديمقراطية لحوكمة الدولة في الجهود المبذولة لإدارة الآثار الاقتصادية والصحية للفيروس. في العديد من البلدان الإفريقية، تضمنت الممارسات غير الديمقراطية ما يلي: قيام الجهات السياسية بتوطيد سلطتها من خلال تنفيذ التدابير التي اعتمدتها الحكومة، والتي تهدف إما إلى قمع المعارضة أو حرمان فرص المشاركة السياسية كما هو الحال في أوغندا. التمديدات غير الدستورية لحدود الولاية كما هو الحال في الصومال، وتدخل الجيش في شؤون الدولة، كما يتضح من تزايد عدد الانقلابات العسكرية أو محاولات الانقلاب في دول مثل مالي وبوركينا فاسو وغينيا والسودان.

لقد أثرت هذه الممارسات والقيود المرتبطة بكوفيد في العامين الماضيين على المشهد الأمني في القارة. على الرغم من أن عدم الاستقرار والصراع في إفريقيا كانا في تصاعد قبل اندلاع كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١)، فقد أدت التدابير التي اتخذتها الحكومة لاحتواء انتشار الفيروس إلى زيادة التفاوتات الهيكلية الرئيسية والمظالم التي أدت إلى الصراع على القارة (فين وكوباياشي، ٢٠٢٠، اليونسكو، ٢٠٢٢).

بالإضافة إلى ذلك، فإن إحباط المواطنين المتزايد بسبب الافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار المباشرة وغير المباشرة للوباء، إلى جانب القدرة المحدودة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على تنفيذ العمليات الإنسانية في الدول المتضررة من النزاعات، قد أتاح فرصًا لغير الجماعات المسلحة التابعة للدولة من إعادة تجميع صفوفها وإعادة تنظيمها (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١).

في الصومال ومنطقة بحيرة تشاد، تمكنت الجماعات الجهادية المتشددة من استغلال الثغرات في الحكم لتعبئة المشاة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ومن ثم بناء شرعيتها.

ومع ذلك، فإن الوباء يمثل فرصة لإفريقيا لإعادة النظر في نقاط القوة في مؤسساتها الحالية. يبدو أن القارة قد نجت من الوباء بشكل جيد نسبيًا حتى الآن، حيث تمثل ٤,٢ في المئة من وفيات كوفيد-١٩ على مستوى العالم (المقاييس العالمية، ٢٠٢٢). ومع ذلك، فإن اعتماد إفريقيا على المجتمع الدولي للحصول على حزم ولقاحات الإغاثة من الوباء يشكل دعوة للاستيقاظ للقادة الأفارقة لبناء دول أكثر استقلالاً اقتصاديًا. مع الإبلاغ عن معدل تطعيم منخفض في المنطقة يزيد قليلاً عن ١٠ في المئة، فإن القارة تمر بمرحلة يتعين عليها إعادة البناء من الداخل لمواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة للوباء. في الواقع، أثناء التنقل في عالم ما بعد فيروس كوفيد، تؤكد هذه الدراسة أن تعافي إفريقيا سيعتمد على أطر مرنة يمكنها في الوقت نفسه تعزيز كل من الأمن البشري والتنمية الاقتصادية في بناء إفريقيا مزدهرة ومستقرة بعد كوفيد.

ومن ثم، تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن الاتجاهات الحالية والناشئة بالإضافة إلى الفرص المتاحة لأصحاب المصلحة المحليين والدوليين والإقليميين في تعزيز الحيز المالي لإفريقيا في عالم ما بعد الوباء. وبشكل أكثر تحديدًا، تركز دراستنا على دور أصحاب المصلحة الأفارقة ومؤسساتهم في (١) إعطاء الأولوية للاقتصاد غير الرسمي، و (٢) دمج أصحاب المصلحة المحليين في أطر التنمية والأمن الإقليمية، و (٣) زيادة الاستثمارات في مؤسسات الصحة العامة. نفترض أن هذا النهج الشامل سيمكن قادة الدول الإفريقية من أن يكونوا أكثر مرونة في التغلب على الهشاشة والصراع، حيث يعملون على معالجة نقاط الضعف من جائحة فيروس كورونا والأزمة الصحية المستقبلية.

تكمن قوة هذه الدراسة في نهجها متعدد التخصصات في تحليل واقتراح نهج السياسات والتوصيات التي يمكن أن تساعد في دعم الأولويات الاستراتيجية للقارة من أجل الاستقرار والاستدامة على المدى الطويل في عالم ما بعد الوباء. وبشكل أكثر تحديدًا، يتمثل هدفنا في تعزيز الحلول المملوكة لإفريقيا والتي يمكن أن تعزز انتعاش القارة وازدهارها بعد تفشي الكوفيد. ومن ثم، ينتج عن تحليل ورقتنا رؤى مهمة يمكن أن تثري المنح الدراسية وخطابات السياسة حول أمن الصحة العامة، والحوكمة الاقتصادية، وتصميم أطر التنمية المستدامة وتنفيذها.

يعتمد تحليل دراستنا على نتائج ورشة عمل الخبراء، "الحروب الإفريقية في القرن الحادي والعشرين..."، التي نظمها مؤلفو هذه الدراسة في ٦ أكتوبر ٢٠٢١ في جامعة نيويورك (أياندیل وإيلونغا، ٢٠٢١). علاوة على ذلك، في تقييمنا لتأثيرات جائحة كوفيد-١٩ على التنمية والسلام والأمن في إفريقيا، نستند إلى البيانات من التقارير الحكومية والمقالات الإعلامية والمنشورات الأكاديمية والأوراق البيضاء من الوكالات الإقليمية والدولية المعنية بالسلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، إلى جانب بيانات النزاع والاحتجاج من مشروع بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث (ACLED). تم إخضاع التقارير الواردة من الوثائق الرسمية والمقالات الصحفية والمؤسسات الأكاديمية والسياساتية لتحليل المحتوى من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة حول تدابير كوفيد-١٩ الحالية وتأثيرها على الحوكمة الاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية والاستقرار المؤسسي في المنطقة الإفريقية. قمنا أيضًا بتحليل أحداث العنف السياسي المبلغ عنها وأحداث المظاهرات باستخدام بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث بين يناير ٢٠٢٠ وديسمبر ٢٠٢١، مع استخدام بيانات عام ٢٠١٩ كخط أساس لتحليلنا في ضوء تاريخ أول حالة تم الإبلاغ عنها في إفريقيا في ١٤ فبراير ٢٠٢٠. وقد مكننا ذلك من استخلاص رؤى حول اتجاهات الصراع والمشهد السياسي للقارة للفترة قيد الاستعراض، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا أن عدم الاستقرار والصراع في إفريقيا كانا في تصاعد قبل تفشي الوباء. سمح لنا التركيز على هذه الفترة الضيقة بالتعرف على الآثار المهمة لوباء كوفيد-١٩ على السلام والأمن في المنطقة وتحديدها.

بقية الورقة مقسمة على النحو التالي. يقدم القسم الثاني لمحة عامة عن الديناميكيات التي يفرضها الوباء على المساحات السياسية والسلام والصراع وقدرات الصحة العامة في المنطقة. في القسم الثالث، نقدم إطارًا بديلاً يركز على كل من الأمن البشري والتنمية الاقتصادية في تعزيز الحيز المالي لإفريقيا في عالم ما بعد الوباء. ويختتم القسم الرابع بتوصيات سياسية.

٢ مشهد ما بعد وباء كوفيد في إفريقيا: الاتجاهات الحالية والناشئة

في تقييمنا للديناميكيات التي يفرضها الوباء على المؤسسات والمجتمعات والحوكمة في جميع أنحاء المنطقة، نلاحظ خمسة اتجاهات رئيسية.

٢,١ عدم دمقرطة المساحات السياسية

الأول هو المعضلة التي تواجهها الحكومات الإفريقية في اختيار إما تعزيز الحق في التصويت أو حماية الحق في الصحة أثناء أزمة الصحة العامة. في العديد من البلدان الإفريقية، تم تقييد الحقوق المدنية والسياسية تحت غطاء تدابير الاحتواء، حيث نشر قادة الدول أجهزة أمن الدولة لفرض قيود كوفيد-١٩، مع التقدم في الوقت نفسه بأجنداتهم السياسية (أياندیل وإيلونجا، ٢٠٢١). في حين كانت هناك أسباب حقيقية للعديد من البلدان لتأجيل انتخاباتها في الجهود المبذولة لحماية صحة مواطنيها، استغل بعض قادة الدول أزمة كوفيد-١٩، وتلاعبوا بالعملية السياسية من خلال تأجيل الانتخابات، ما أدى إلى تفاقم العنف السياسي. في الصومال وكينيا والكاميرون، قوضت المواعيد البديلة للانتخابات وتأجيل الاستفتاءات والانتخابات في هذه البلدان فعالية العملية الديمقراطية وشرعيتها، ومن ثم، قوضت مصداقية قادة الدول الحاليين (المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، ٢٠٢٠).

من ناحية أخرى، أجرت دول أخرى مثل بوروندي انتخابات على الرغم من الأدلة على زيادة معدلات الإصابة بكوفيد-١٩ خلال الدورة الانتخابية. على الرغم من أن البلاد سجلت فقط ٦٠ حالة مؤكدة من كوفيد-١٩ بحلول الوقت الذي بدأت فيه الحملات الانتخابية، أفاد خبراء الصحة أن حكومة بوروندي قللت من أهمية الأزمة، مستشهدين في الاستطلاعات والمقابلات بأن عدد الحالات في البلاد كان أعلى بعشر مرات على الأقل عما تم الإبلاغ عنه لوسائل الإعلام (New Humanitarian، ٢٠٢٠؛ HRW، ٢٠٢٠a؛ HRW، ٢٠٢٠b). كما لاحظ أياندیلي وآخرون (٢٠٢١)، ساهم هذا القرار بالمضي قدمًا في انتخابات مايو ٢٠٢٠ في عملية انتخابية اتسمت بتجاهل واسع النطاق للبروتوكولات الوقائية كوفيد-١٩ من قِبل كل من المتنافسين الانتخابيين والناخبين، ما قوض فعالية العملية الديمقراطية وشرعيتها في بوروندي. كما أفاد العديد من مراقبي حقوق الإنسان الدوليين أن قرار الحكومة بإجراء الانتخابات كان يمكن أن يكون حيلة لإضفاء الشرعية على انتخابات لن تكون حرة ونزيهة بالنظر إلى الصعوبات التي يفرضها مسؤولو حكومة بوروندي على أعضاء المعارضة ومراقبي الانتخابات (ضهير، ٢٠٢٠؛ New Humanitarian، ٢٠٢٠).

كما تباينت الانتخابات التي أجريت بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ في نسبة إقبال الناخبين ومشاركتهم. في حين شهدت دول مثل زامبيا إقبالاً كبيرًا من الناخبين، ساهمت تقارير منظمة العفو الدولية عن الانتهاكات المتفشية بواسطة

الأجهزة الأمنية في تطبيق تدابير كوفيد-١٩ في انخفاض نسبة إقبال الناخبين في دول مثل بنين (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٠). توضح هذه الأمثلة معضلة إجراء الانتخابات أثناء أزمة الصحة العامة وكيف يؤثر الوباء على عمليات ما قبل الانتخابات وما بعدها من خلال تقويض الجهود المبذولة لتطبيق الممارسات الديمقراطية مثل الانتخابات. هذا هو الحال بشكل خاص عندما يتم تأجيل الانتخابات دون التشاور الشامل مع أصحاب المصلحة المعنيين وعندما يكون من غير الواضح ما إذا كان التأجيل مرتبطًا بمخاطر صحية وليس بميزة سياسية. بالنسبة إلى البلدان الإفريقية الـ ١٨ التي من المقرر أن تتوجه إلى صناديق الاقتراع في عام ٢٠٢٢، فإن الوباء يشكل تهديدات مباشرة وغير مباشرة للديمقراطية، وإذا لم يتم التعامل معه بشكل مناسب، فقد يعكس المكاسب الديمقراطية في المنطقة.

٢,٢ شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصاد غير الرسمي

تشهد القارة أيضًا اتجاهًا متزايدًا لعدم الاستقرار السياسي والمدني. على الرغم من إجراءات الإغلاق والاحتواء التي تعطل العمليات التجارية والمصادر الرئيسية للدخل للعديد من العمال العاملين في القطاع غير الرسمي، فشلت ردود كوفيد-١٩ من عدة حكومات إفريقية في النظر في عواقب تدابيرها على العمال غير الرسميين. تقييمات الوباء على الاقتصاد وسوق العمل بواسطة خبراء السياسة الاقتصادية، على سبيل المثال، تسليط الضوء على تأثير الوباء على القطاع، الذي يضم ٨٥ في المائة من القوى العاملة الإفريقية (Ohnsorge و Yu, ٢٠٢١; Kohnert, ٢٠٢١; Ozili, ٢٠٢٠; FAO, ٢٠٢٠). لم يتحمل العاملون في القطاع غير الرسمي العبء الأكبر من إجراءات إغلاق كوفيد-١٩ فحسب، بل تخلفوا إلى حد كبير عن حزم التحفيز وإجراءات الحماية الاجتماعية التي قدمتها الحكومات. بدون شبكات أمان اجتماعي مناسبة لهذه الشريحة الكبيرة من السكان، شهدت القارة ارتفاعًا حادًا في معدلات البطالة والتضخم، ما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والسياسية الموجودة مسبقًا. على الرغم من أن بلدانًا مثل كوت ديفوار والسنغال قدمت المساعدة المالية وتوزيع الأغذية على الفئات الضعيفة، إلا أن صدمات الدخل المعاكسة كان من الصعب على العمال غير الرسميين أن يتغلبوا عليها، بسبب انخفاض دخلهم، وعدم وصولهم إلى برامج التأمين الاجتماعي، ومحدودية مدخراتهم (أونسورج ويو، ٢٠٢١).

توضح البيانات الواردة في الشكل ١ (انظر الصفحة التالية) رسم خرائط الاحتجاجات والمظاهرات العنيفة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١. تشير الاحتجاجات الواسعة النطاق والمظاهرات العنيفة خلال النصف الأخير من عام ٢٠٢٠ ومعظم عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩ بسبب تصاعد تكاليف الغذاء، وارتفاع معدلات التوظيف والعمالة الناقصة، وزيادة وحشية الشرطة في فرض قيود كوفيد-١٩ إلى عدم ثقة المواطنين في المؤسسات الإفريقية وقيادتهم السياسية. على الرغم من أنه حتى كتابة هذه الورقة، كان التأثير الاجتماعي والاقتصادي الدقيق لكوفيد-١٩ على الاقتصاد غير الرسمي الإفريقي غير معروف، إلا أن الإهمال المستمر للقطاع غير الرسمي بواسطة قادة الدول الإفريقية وشركائهم الدوليين حد من قدرة أصحاب المصلحة المحليين على تنفيذ برامج التحويلات النقدية التي يمكن أن تحمي العمال والشركات غير الرسمية في التعامل مع عواقب الوباء.

٢,٣ عسكرة السياسة

يتعلق الاتجاه الثالث بتأثير الوباء على المساحة السياسية الإفريقية. بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، شهدت القارة ستة انقلابات عسكرية ناجحة في بوركينا فاسو ومالي والسودان وغينيا وتشاد، حيث شهدت مالي انقلابين ناجحين في فترة تقل عن عام. إن هذا التسلح المتزايد للمساحات السياسية الإفريقية في البلدان المذكورة أعلاه للعديد من النشطاء المؤيدين للديمقراطية سلط الضوء على المظالم الكامنة وتآكل القيم الغربية التي سبقت أزمة كوفيد-١٩ (أياندیل وإيلونجا، ٢٠٢١؛ جيمة بوادي، ٢٠٢١؛ كامبل وكوين، ٢٠٢١). في مالي، على سبيل المثال، ارتبط الدعم الشعبي للمجلس العسكري بتدهور الوضع الأمني في البلاد، والذي تفاقم بسبب غياب شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من الآثار الاقتصادية والصحية للوباء. تشير التقارير الإعلامية أيضًا إلى أن العديد من المواطنين دعموا الجيش وخطة البلاد الانتقالية الممتدة بعد الانقلاب لمدة تصل إلى خمس سنوات، معتقدين أن الحكومة العسكرية هي الطريقة الوحيدة لمالي لتجربة الاستقرار أخيرًا (VAO، ٢٠٢٢؛ Africanews، ٢٠٢٢؛ France ٢٤، ٢٠٢٢).

يشكل هذا الدعم الواسع للجيش وإضفاء الطابع الرومانسي على الانقلابات للأسف سابقة خطيرة للمنطقة الإفريقية. في غرب إفريقيا، وجد المسؤولون العسكريون أنه من المفيد تحدي العقوبات والإجراءات التي تفرضها الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. تهدف هذه الإجراءات إلى كبح جماح الطموحات السياسية لمدبري الانقلاب المحتملين. ومع ذلك، فإن العقوبات المفروضة على المجالس العسكرية التي استولت على السلطة في مالي

الشكل ١: احتجاجات كوفيد-١٩ وإفريقيا والمظاهرات العنيفة في ٢٠١٩-٢٠٢١

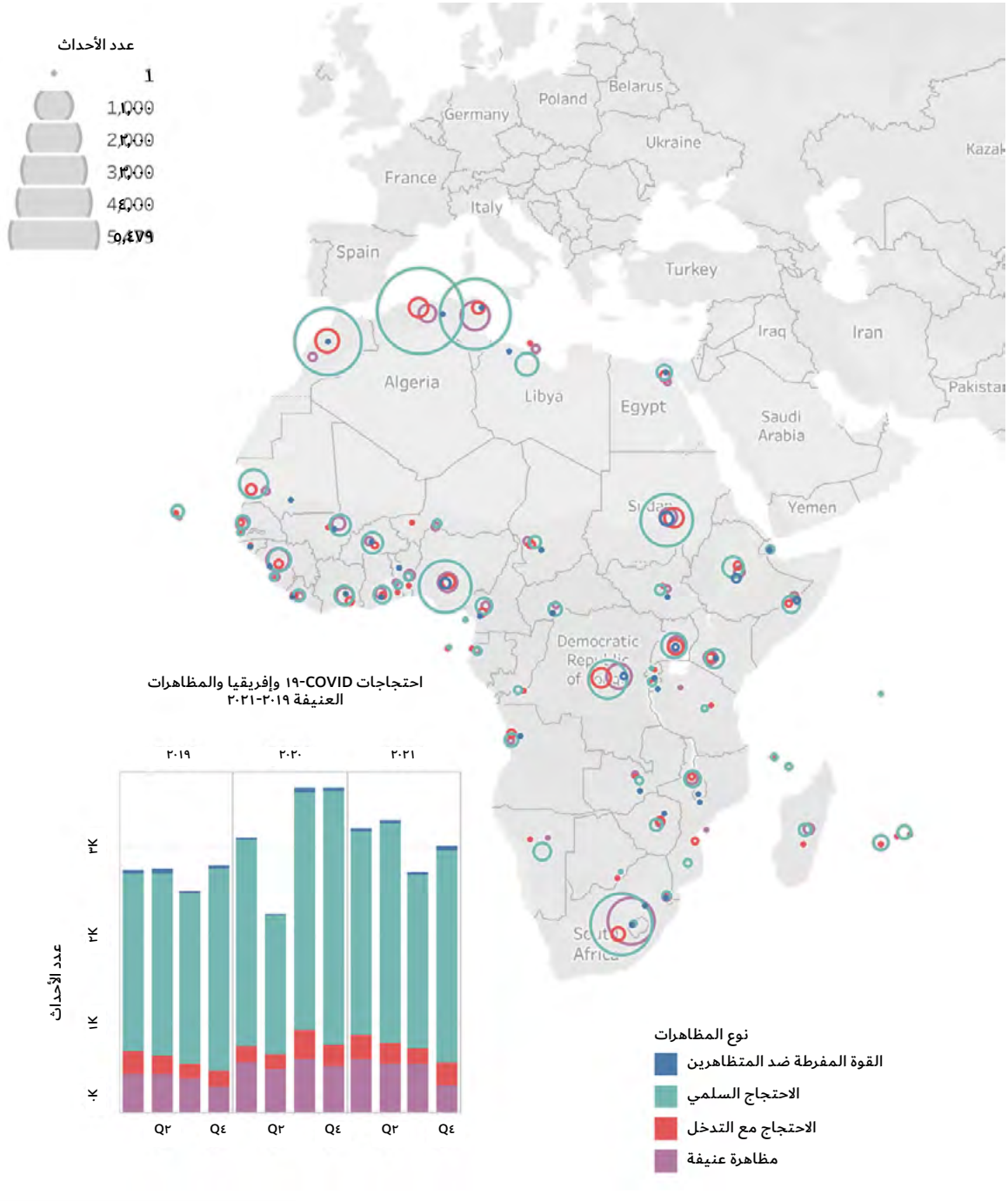

المصدر: موقع الصراع المسلح ومشروع بيانات الأحداث

وغينيا لم تفعل شيئًا يذكر لتغيير سلوكها، ولم تردع الانقلاب الأخير في بوركينا فاسو. في الواقع، أشارت زيادة دعم المواطنين لهم ولضباط الجيش الطموحين الآخرين، كما في حالة غينيا بيساو، إلى أن هناك تداعيات محدودة للإطاحة بالرؤساء الحاليين. مع فقدان ثقة المواطنين بالقادة الوطنيين والإقليميين لتوفير الأمن البشري، يثير هذا الاتجاه المتزايد للاستيلاء العسكري العديد من الأسئلة حول مصداقية المؤسسات الإقليمية الإفريقية والتزام الدول الأعضاء بالامتثال لبروتوكولاتها.

٢,٤ تزايد نشاط الجماعات الجهادية المتشددة

كما أثرت القيود المفروضة على العديد من التدخلات البرنامجية من المجتمع المدني والشركاء الإنسانيين الدوليين بسبب القيود التي تفرضها البلدان على الحدود في بداية الوباء على استجابات الأمن الإقليمي والوطني (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١). وقد أدى ذلك إلى تمكن الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية من الاستفادة من الوجود المحدود للجهات الحكومية والدولية لإعادة تجميع صفوفها وبناء شرعيتها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

على سبيل المثال، تسلط بيانات وتقارير بيانات موقع النزاع المسلح والأحداث من مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية الضوء على زيادة بنسبة ٤٣ في المائة في الأحداث العنيفة المرتبطة بالجماعات الجهادية المسلحة في إفريقيا في عام ٢٠٢٠ (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢١). في عام ٢٠٢١، سجل تصاعد عنف الجماعات الجهادية المسلحة رقمًا قياسيًا بأكثر من ٥٥٠٠ حدث تم الإبلاغ عنه، حيث حقق الساحل رقمًا قياسيًا جديدًا للعنف المتطرف، مسجلاً زيادة بنسبة ٧٠ في المئة في أحداث العنف المرتبطة بالجماعات الجهادية المتشددة في المنطقة (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٢).

يؤكد خبراء الأمن أن هذا النشاط المتزايد من الجماعات الجهادية المسلحة الإفريقية يشير إلى التأثير المحدود للوباء على الأنشطة الإرهابية في المناطق التي لا يزال فيها خطر التطرف العنيف سائدًا (المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ٢٠٢٢؛ المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة ٢٠٢١). في مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الإفريقي، كانت الجماعات الجهادية المسلحة على استعداد لمواجهة قوات أمن الدولة، وكذلك استخدام أساليب تمويل مبتكرة كانت حاسمة في بناء الشرعية بين المجتمعات المعرضة للتطرف. على سبيل المثال، استغلت المجموعات التغييرات المرتبطة بالوباء في السلوكيات المالية (زيادة الإلحاق الرقمي والمعاملات غير التلامسية) لتوسيع نفوذها وتجنيد الجنود المشاة (الاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية للبلدان الأعضاء، ٢٠٢٠). كما أعرب قادة البلدان وممثلو المجتمع المدني عن قلقهم إزاء استخدام العائدات من جهود الإغاثة المتعلقة بالوباء لأغراض تمويل الإرهاب، ولا سيما الفرص الجديدة التي تتيحها منصات جمع الأموال للجماعات الإرهابية لإساءة استخدامها تحت ستار العطاء الخيري (المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٢١).

علاوة على ذلك، في إطار مكافحة العنف المتطرف، استلزم الأثر الاقتصادي للوباء تحويل الموارد الموجودة من التدريب على مكافحة الإرهاب وتدابير بناء القدرات الأخرى في بعض الدول الإفريقية. يهدد هذا الانخفاض في التمويل بتراجع جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة التي يمكن أن تخلق المزيد من التحديات لاستقرار إفريقيا ويطرح السؤال: كيف يمكن للدول الإفريقية الحفاظ على شرعيتها السياسية في المناطق التي تكون فيها الجماعات العنيفة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات الواقعة تحت احتلالها؟

٢,٥ قدرات الصحة العامة

أخيرًا، فيما يتعلق بقدرات الصحة العامة، لا تزال إفريقيا في موقف صعب فيما يتعلق بالإنصاف في اللقاحات وتوزيعها. عند مقارنتها بالأنظمة الصحية في البلدان المتقدمة، تظل أنظمة الرعاية الصحية في البلدان الإفريقية هشة ومعرضة بشدة للتأثيرات السلبية، على الرغم من أن الدول الإفريقية تبدو الأقل تضررًا من جائحة الفيروس، ما يمثل أقل عدد من الحالات المؤكدة والحالات الجديدة وإجمالي الوفيات حتى وقت كتابة هذا التقرير. تم اقتراح عدة عوامل من المحتمل أن تؤثر على انخفاض عبء مرض كوفيد-١٩ في القارة. تضمنت التفسيرات الديموغرافية في سن مبكرة في المنطقة، الحماية المتبادلة المحتملة من التعرض السابق للفيروسات التاجية المنتشرة وغيرها من الأمراض المعدية، استجابات المنطقة الفعالة للصحة العامة في بداية الوباء، فضلا عن التكلفة العالية لاختبارات المستضدات كوفيد-١٩، والتي قال بعض الباحثين إنها ربما أدت إلى انخفاض عدد الوفيات (آدامز وآخرون، ٢٠٢١؛ عزة، سيلفرمان وسترانجز، ٢٠٢١؛ تشينغ وموتساكا، ٢٠٢٢).

هناك أيضًا مخاوف من أن الحالات المتزايدة من المتغيرات الجديدة لفيروس كورونا يمكن أن تطغى على البنية التحتية الصحية الهشة في المنطقة. في بداية الوباء، قُدر أن المنطقة بها طبيبان لكل ١٠٠٠٠ شخص، مع ٦٥ في المئة من نفقات الرعاية الصحية من النفقات الشخصية (أوزيلي، ٢٠٢٠). تشير التقارير الصادرة عن معهد الشؤون الإفريقية في المعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية أيضًا إلى أن الوباء يهدد بدفع ما يصل إلى ٥٨ مليون إفريقي إلى الفقر المدقع (كونرت، ٢٠٢١).

على هذا النحو، يكشف الوباء عن الحاجة إلى أنظمة إيكولوجية أكثر قوة وذات قدرة عالية وعلوم وتكنولوجيا بالإضافة إلى أنظمة إيكولوجية مبتكرة. تعاني المنطقة حاليًا من ضعف أنظمة المراقبة، وعدم توفر معدات الحماية الشخصية (PPE)، وهجرة العاملين المهرة في مجال الرعاية الصحية، ونقص المرافق المناسبة لعلاج المرضى المصابين. كما ساهمت هذه العوامل في تقويض صورة المجتمع العلمي الإفريقي وقدرتها.

على سبيل المثال، المعايير المزدوجة التي واجهتها الدول الإفريقية فيما يتعلق بمصداقية شهادات اللقاح الخاصة بها، وحظر السفر الفوري لبعض دول جنوب وغرب إفريقيا في نوفمبر ٢٠٢١ بعد الاكتشاف والشفافية في الإبلاغ عن متغير فيروس أوميكرون التاجي، قوضت المطلوب بشدة الثقة في تشجيع امتصاص اللقاح والإبلاغ العام في المنطقة (اتحاد الاتصالات المتقدمة، ٢٠٢١). كما عززت القدرة المحلية المحدودة للمنطقة على تطوير وتصنيع لقاح كوفيد-١٩ الاعتماد المستمر على المجتمع الدولي للقاحات (Signe، ٢٠٢١). لسوء الحظ، أدت هذه التبعية إلى حرمان البلدان من قدرتها على تطوير الحلول بشكل استراتيجي وعضوي المرتكزة على الديناميكيات المحلية والثقافية والاجتماعية (Ayandele & Ilunga، ٢٠٢١).

مع شرح هذه الاتجاهات، من الأهمية بمكان أن يطور القادة الأفارقة وينفذون استراتيجيات وسياسات يمكنها استيعاب احتياجات القارة وقدراتها وإبداعها لتجاوز جائحة كوفيد-١٩. في القسم التالي، نحدد ونناقش عناصر النهج القائم على الأمن البشري في تأطير الاستجابات الوبائية.

٣ الطريق إلى تعافي المنطقة: الإطار البديل

عندما تكون هناك أزمة صحية عامة، فإن الأولوية الأولى في أي بلد هي حماية صحة مواطنيها. ومع ذلك، فإن سرد الحلول الإفريقية للقضايا الإفريقية في التعامل مع الوباء لا يزال للأسف خطابًا بلا مضمون نظرًا إلى قدرة القارة المحدودة، لا سيما في قطاع الرعاية الصحية. لهذا السبب، يجب على البلدان الإفريقية أن تنظر في نهج قائم على الأمن البشري يرتبط ارتباطًا مباشرًا بجدول أعمال التنمية الاقتصادية الإقليمية في خطتها للتعافي بعد الوباء. تفتقر الاستجابات الحالية، كما يوضح القسم السابق، إلى الفعالية، حيث لا تزال الحلول العسكرية المستمرة للعواقب الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-١٩ غير متوافقة استراتيجيًا.

يقدم إطارنا المقترح أدناه، والذي يجمع بين نهج الأمن البشري والتنمية الاقتصادية، فرصة لتطوير أسلوب استراتيجي شامل وكلي لأصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. تتبنى دراستنا التعريف الواسع للأمن البشري على أنه "غياب انعدام الأمن والتهديدات" (تاجبخش وتشينوي، ٢٠٠٧، ص ٥). يسمح هذا التعريف العملي بفهم دقيق وشامل للأمن والمساحة السياسية لإفريقيا، والذي لا يسترشد فقط بديناميات الأمن القومي، ولكن أيضًا بالعوامل المحلية (ميجير، ٢٠١٢؛ بوجيرو، ٢٠٠٨). بالإضافة إلى ذلك، يتيح لنا استخدام الأمن البشري كإطار عمل للسياسة الابتعاد عن تقييم الأمن وتفسيره من منظور مؤسسي ضيق ومتمحور حول الدولة القومية. باستخدام نهج يركز على الناس، نحن قادرون على تقييم جوانب التنمية البشرية للأمن، حيث تكون وحدة التحليل هي الفرد. يؤدي تقييم الأمان من هذه العدسة إلى إعلام إطار عملنا، ما يساعدنا على تحديد التهديدات بالإضافة إلى الفرص التي تقدم حلولاً في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

في ضوء هذا التوسع في مفهوم الأمن إلى ما وراء الدولة ليشمل الفرد الذي يكون الهدف المرجعي منه هو الفرد، فإننا نفترض أن فهم الجانب المحلي للأمن أمر بالغ الأهمية في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء فيروس كورونا في إفريقيا. ومن ثم، فإن دمج نهج يتمحور حول الأمن البشري يسمح للعلماء والممارسين في مجال السياسات (ومنها أنفسنا) بتوسيع نطاق المناقشة والتعبير عن التهديدات والهشاشة والحلول للعوامل الثقافية والمجتمعية، وليس فقط العوامل المؤسسية. فعلى سبيل المثال، يتوخى هذا المنظور الأمني فهمًا واضحًا مفاده أن حماية المدنيين ينبغي أن تعني في المقام الأول حماية الأفراد قبل حماية الدولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤؛ إيلونجا وأياندیل، ٢٠٢٠). على هذا النحو، يسمح نموذج الأمن البشري بتخصيص آليات وأطر

التدخل لتلبية احتياجات أفراد ومجموعات محددة من الناس والمجتمعات.

من المهم تسليط الضوء على أن ممارسة نهج الأمن البشري وتنفيذه قد يعني العمل ضد جمود النهج المتمحور حول الدولة، والذي يرتبط بالمفهوم التقليدي للسيادة (تايلور، ٢٠٠٤). ومع ذلك، فإن تحدي هذا الجمود لا يعني أن هذه الدراسة تقلل من أهمية نهج الأمن القومي (موجوروزا، ٢٠٠٧). لا تزال النُهج الأمنية المرتكزة على الدولة عنصرًا حاسمًا في استقرار القارة وتنميتها. ومع ذلك، فقد أظهر الوباء أن تدهور المشهد الأمني والسياسي في بعض البلدان متجذر في نقاط الضعف والمظالم الموجودة مسبقًا، والتي تفاقمت بسبب استجابات حكوماتها للأوبئة. ومن ثم فإن هذا النهج يجادل بأن الدول هي التي توفر الأمن للأفراد في ظروف مثالية، مع الاعتراف أيضًا بأن الدول في بعض الأحيان تعرض الأمن البشري لمواطنيها للخطر (هاما، ٢٠١٧). في الحالات التي ينشأ فيها انعدام الأمن من الحالة الأخيرة، يمكن للأطر التي تتضمن نهج الأمن البشري أن تكمل سياسات واستراتيجيات الأمن القومي المتمحورة حول الدولة في إنشاء حالة المرونة المحلية.

ثانيًا، نفترض أن التدهور الاقتصادي ومستويات الفقر المتزايدة استمرت في تعزيز عدم المساواة الاجتماعية في العديد من البلدان، ما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والسياسية في المنطقة، لا سيما في العامين الماضيين. بينما لا تزال هناك مناقشات حول العلاقة بين الفقر والصراع العنيف في إفريقيا على المستوى الكلي (أوكونلولا وأوكافور، ٢٠٢٢)، يدرس علماء مثل تولفسن (٢٠٢٠) وماماباولو (٢٠١٥) العلاقة بين الفقر والعنف على المستوى الجزئي، وآثار السياسة لهذه العلاقة على السلام والاستقرار. كما لاحظ هؤلاء العلماء، فإن التحليل على المستوى الجزئي أمر بالغ الأهمية في فهم كيفية تأثير العوامل الاقتصادية على النزاعات المحلية والهشاشة. إذا جادل المرء بأن الفقر لا يؤدي إلى الصراع، فإنه لا رجعة فيه، ومع ذلك، فإن عدم اعتبار أن الصراع على الأقل يخلق تربة خصبة لظهور الفقر. ومن ثم، فإن إطار عملنا يضم التنمية الاقتصادية كمسار بديل لتوفير الأمن في خطة التعافي في إفريقيا بعد كوفيد-١٩.

تتجاوز التنمية الاقتصادية في هذه الدراسة التفسير المحدود للتنمية الذي يقتصر بشكل عام على البنية التحتية وخلق فرص العمل والسياسات الاقتصادية المناسبة القادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. بدلاً من ذلك، تنظر دراستنا إلى التنمية الاقتصادية ضمن أبعادها المتعددة، حيث يكون الناس بمثابة عوامل تمكينية ومستفيدين، حيث يتم تمكين المواطنين من خلال التعليم والمهارات اللازمة لتخطيط البرامج التي تضمن استدامة مجتمعاتهم وتنفيذها. ومن ثم، فإن إطارنا المقترح القائم على الأمن البشري يستند إلى ثلاث ركائز: (١) إعطاء الأولوية للاقتصاد غير الرسمي، (٢) تعزيز القيادة السياسية القوية على المستويين القاري والإقليمي، و(٣) زيادة الاستثمارات في الصحة العامة. نحن نؤكد أن هذا الإطار البديل للتنمية وبناء السلام والانتعاش الأمني أمر بالغ الأهمية في مناخ اليوم الذي يتسم بتزايد عدم الاستقرار الإقليمي والدولي. يفقد العديد من الأفارقة الثقة في القادة الإقليميين الذين يرون أنهم يتلاعبون بالعملية الديمقراطية ويفشلون في التخفيف من حدة الفقر أو احتواء العنف. على هذا النحو، في اجتيازها عالم ما بعد فيروس كوفيد، سيعتمد تعافي المنطقة على أطر مرنة يمكنها في الوقت نفسه تعزيز كل من الأمن البشري والتنمية الاقتصادية في مجال نزع السلاح من المساحات السياسية وبناء إفريقيا مزدهرة ومستقرة بعد كوفيد.

٣,١ إعطاء الأولوية للاقتصاد غير الرسمي

في العديد من البلدان الإفريقية، اقتصرت التنمية الاقتصادية والاستثمارات كوسيلة لتحويل الدولة بشكل عام على القطاع الاقتصادي الرسمي. ويتجلى ذلك من خلال الطريقة التي ينظر بها مستثمرو القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية إلى التدابير الاقتصادية وتقييمها، مثل الناتج المحلي الإجمالي للبلد، كمؤشر رئيسي للنشاط الاقتصادي الحالي والمستقبلي للدولة. ومع ذلك، فإن مؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد تسلط الضوء على كيف يمكن للبلدان التي لديها نفس المستوى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن تنتهي بنتائج مختلفة للتنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١). لذلك تؤكد هذه المؤشرات على أن الناس وقدراتهم يجب أن تكون المعايير النهائية لتقييم تطور البلد، وليس النمو الاقتصادي وحده (المرجع نفسه). كما أنها تسمح بإدماج القطاع غير الرسمي في تقييم سوق العمل، ومستوى معيشة المواطنين، وتوفير الحكومات لشبكات الأمان الاجتماعي.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن غالبية الأنشطة الاقتصادية الإفريقية تقع ضمن هذا القطاع، فإن الفشل المستمر في إعطاء الأولوية للقطاع غير الرسمي في خطة الإنعاش بعد الوباء في إفريقيا قد يكون ضارًا بالتنمية طويلة الأجل في

المنطقة. فشلت الاستجابات الوطنية للأوبئة حتى الآن في ربط مكان السوق غير الرسمية ودوره. وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يستخدم شريحة كبيرة من السكان الأفارقة، إلا أن هذا القطاع لا يزال غير مدروس بشكل كافٍ ولا يتم استكشافه بشكل كافٍ في المنح والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية. أشار الباحثون والممارسون إلى عدم القدرة على التنبؤ والطبيعة غير المنظمة للقطاع على أنها تحدٍ رئيسي في قياس النشاط غير الرسمي على المستوى المحلي وأيضًا في تصميم برامج الحماية الاجتماعية التي يمكن أن توفر الإغاثة المؤقتة للعمال غير الرسميين (سريفاستافا، ٢٠١٤). يتسم القطاع غير الرسمي بأنه متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات، وعلى هذا النحو، يحتاج إلى مناهج متنوعة لكل قطاع فرعي. ومع ذلك، فإن تفرد هذا القطاع في المنطقة الإفريقية، يشكل فرصة للابتكار الاستراتيجي في مجال الأمن الإفريقي، ويمكن أن يوفر فرصًا تعزز الاستدامة طويلة الأجل وتحول الاقتصادات الإفريقية (كيليكوم، ٢٠٢١).

على عكس منظور أولئك الذين ينتمون إلى مدرسة الفكر القانوني، فإن النشاط الاقتصادي غير الرسمي لا يتغذى فقط من خلال الرغبة في التحايل على الضرائب واللوائح الحكومية. إن التفاعلات المعقدة وهندسة الطاقة بين عدد لا يحصى من الفاعلين الاقتصاديين المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي (البائع المتجول، والعامل المنزلي، وآلي الخياطة، والعامل اليومي) تعطي بعض المؤشرات على صعوبة وضع تعريف مشترك للاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يسترشد به في تقييم المنح الدراسية والسياسات (ألدرسليد وتالماج وفريمان، ٢٠٠٦).

ومع ذلك، فإن تعزيز فهم حجم الاقتصاد غير الرسمي وتعقيداته ومساهمته في الاقتصادات الإفريقية يمكن أن يساعد الباحثين والممارسين في مجال السياسات على تحديد الأصول الهامة والتكنولوجيا والبنية التحتية للقطاع الذي يدعم أنشطة التنمية المجتمعية، ومنها التنمية الاقتصادية والإسكانية وتنمية القوى العاملة. يمكن للقياسات الدقيقة للنشاط الاقتصادي الإجمالي للمجتمع، على سبيل المثال، أن تجتذب أيضًا استثمارات أجنبية مباشرة جديدة، ويمكن أن تساعد واضعي السياسات الأفارقة على تحديد تلك الحواجز التي تمنع الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) من دخول السوق الرسمي في عالم ما بعد كوفيد (ألدرسليد وتلماج وفريمان، ٢٠٠٦). علاوة على ذلك، قد يساعد القياس الدقيق للاقتصاد غير الرسمي الحكومات الإفريقية في تحديد الإيرادات الضريبية غير المحصلة التي يمكن استخدامها للاستثمار في الخدمات الرئيسية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار الوباء، التي أثرت بشكل غير متناسب على العمال غير الرسميين.

ويمكن أن يأتي الدعم للاستيعاب الدقيق للاقتصاد غير الرسمي في شكل دراسات استقصائية إقليمية بتكليف على مستويات جغرافية مختلفة لاستخلاص معلومات غنية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في المنطقة الإفريقية ومحدداته وخصائصه. تتمثل ميزة هذا النهج، لا سيما في السياق الإفريقي، في طريقته المباشرة في جمع البيانات، خاصة في البلدان التي تكون فيها أشكال البيانات المؤسسية والمنهجية الأخرى أقل موثوقية (ألدرسليد وتلماج وفريمان، ٢٠٠٦). ومع ذلك، فإن أحد الانتقادات الأكثر شيوعًا للدراسات الاستقصائية كوسيلة لجمع البيانات عن الاقتصاد غير الرسمي هو أن نجاحها يتوقف بشكل كبير على استعداد المجيب للتعاون (شنايدر، ٢٠٠٢). بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون الدراسات الاستقصائية مكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً وقد تقدم فقط لمحات سريعة عن النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ما يجعل من الصعب على الباحثين وممارسي السياسات استقراء الاتجاهات المتعلقة بحجمها وتطورها (المرجع نفسه). ومع ذلك، عند تعزيز الاقتصادات الوطنية الإفريقية، يثبت توافر بيانات الدراسات الاستقصائية عن القطاع غير الرسمي فائدته في مساعدة القادة الأفارقة وشركائهم الدوليين على فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء على القطاع بشكل أفضل من أجل التخطيط الاقتصادي طويل الأجل.

سيسمح تسهيل التقدم في الرقمنة عبر الاقتصاد المتنقل في المنطقة، للمشاركين غير الرسميين، بتكييف أنشطتهم الاقتصادية بسرعة أكبر مع الأزمات المستقبلية (جولدفين وبياتي ٢٠٢١). تواصل صناعة الهاتف المحمول في إفريقيا لعب دور حاسم في استجابة المنطقة للوباء. على سبيل المثال، نفذ مشغلو الهواتف المحمولة تدابير لدعم الفئات السكانية والمجتمعات الضعيفة، حيث قدموا خصومات على تعريفات الهاتف المحمول ووفروا المحتوى الرقمي والأدوات لتشجيع الأفراد والشركات على الاتصال بالإنترنت (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، ٢٠٢١). مع اشتراك ٤٦ في المائة من سكان المنطقة في خدمات الهاتف المحمول بنهاية عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تظل صناعة الهاتف المحمول المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة. تشير ثقة المستثمرين القوية واهتمام المستهلك بالمنصات الرقمية، على سبيل المثال، إلى مستقبل مرتكز على الرقمية، حيث تكون الأجهزة المحمولة في قلب الحلول

المبتكرة. يوفر هذا للمسؤولين الحكوميين الفرصة للاستفادة من تكنولوجيا الهاتف المحمول لتحديد الثغرات في برامج الحماية الاجتماعية، ودمج القنوات عبر الإنترنت من مصادر متنقلة مختلفة لفهم الأماكن التي يحتاج فيها العمال والشركات غير الرسمية إلى الدعم قبل الأزمة التالية (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ٢٠٢٠).

ومن ثم، فإن إعطاء الأولوية للاقتصاد غير الرسمي في هذا الإطار البديل يعزز الحاجة إلى المرونة والابتكار والاستراتيجيات المدفوعة محليًا للتحول الاقتصادي لإفريقيا في عالم ما بعد كوفيد. أدت الاتجاهات الحالية إلى الاستثمار في المؤسسات الوطنية والاقتصاد الرسمي فقط إلى الحد من تصميم وتنفيذ المبادرات والبرامج التي يمكن أن تعزز الاقتصادات المحلية، ومن ثم، القطاع غير الرسمي. عند اجتياز عالم ما بعد الوباء، هناك حاجة إلى تضافر الجهود لتحسين مواءمة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. سيساعد مثل هذا النهج الباحثين والممارسين على التحقيق في علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي ليس كأنشطة اقتصادية متميزة، ولكن كأنشطة موحدة في دفع الحيز المالي لإفريقيا.

٣,٢ قيادة قوية من المنظمات الإقليمية الإفريقية

ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى قيادة قوية من جانب المنظمات الإقليمية الإفريقية في تجريد الأماكن السياسية من السلاح وفي تعزيز إدماج أصحاب المصلحة المحليين في الأطر الأمنية الإقليمية. ومن المتوقع أن يظل الاتحاد الإفريقي أداة حيوية في تنسيق الأنشطة السياسية للمنطقة وفي الحفاظ على أهميتها كمنظمة لعموم إفريقيا تروج لإيديولوجية إفريقيا المستقلة.

ومع ذلك، فإن الأهداف المتعددة للهيئة الإقليمية التي تتعارض أحيانًا، شجعت الدول الأعضاء على السعي لتحقيق مصالحها الفردية (Akokpari, ٢٠٠٤). علاوة على ذلك، نظرًا إلى عدم اعتزام الاتحاد الإفريقي على أن يكون عقابيًا عندما يتم انتهاك قواعده، فقد فشل الاتحاد أحيانًا في إظهار قيادة قابلة للتنفيذ تتجاوز أيديولوجية عموم إفريقيا التي توجه ميثاقه. يُظهر العدد المتزايد من الانقلابات العسكرية أو محاولات الانقلاب في المنطقة منذ ظهور الوباء هشاشة القيادة السياسية للمنظمة الإقليمية داخل القارة. كما كشف عدم اتساق الاتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية الأخرى مع أنواع مختلفة من التغييرات غير الدستورية في الأنظمة.

على سبيل المثال، كانت ردود الفعل من الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) حاسمة عندما تعلق الأمر بتغييرات غير دستورية في النظام تنطوي على الإطاحة بالمسؤولين الحكوميين المنتخبين من قبل الجيش. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بتغييرات غير دستورية في النظام تشمل شاغلي المناصب الذين رفضوا التخلي عن السلطة من خلال تعديل الدستور، كانت هناك تداعيات قليلة لهؤلاء القادة (Striebinger، ٢٠١٦: Alozieuwa, ٢٠١٢). وقد ساهم هذا النقص في العمل في المواقف التي يقود فيها البلدان الإفريقية رؤساء يفتقرون إلى الشرعية. وتعد حالة غينيا مثالاً على هذه الظاهرة. تشير التقارير الإعلامية إلى أن الرئيس السابق ألفا كوندي أصبح غير محبوب على نحو متزايد عندما دفع بإجراء استفتاء دستوري، بدعم من روسيا، سمح له بالسعي لولاية ثالثة مثيرة للجدل في أكتوبر ٢٠٢٠ (Ross, ٢٠٢١; France٢٤, ٢٠٢٠; Macdonald, ٢٠٢٠). ومع ذلك، في هذه القضية المتعلقة بانقلاب كوندي الدستوري لتمديد فترة ولايته، كان الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا صامتين بشكل واضح. على هذا النحو، فإن رد فعل الهيئات الإقليمية على فرض عقوبات على غينيا في أعقاب الانقلاب العسكري في سبتمبر ٢٠٢١، بالنسبة للعديد من خبراء السلام والأمن الأفارقة، يعكس أزمة شرعية خلصوا إلى أنها أعاقت قدرة القيادة السياسية الإقليمية على فرض القيم الديمقراطية التي روجت للحكم الرشيد (Ayandele and Ilunga، ٢٠٢١؛ Höije، ٢٠٢١؛ Maiangwa، ٢٠٢١).

عند تجريد الفضاءات السياسية في إفريقيا من السلاح، من الضروري أن تظهر القيادة الإقليمية للقارة إجراءات حاسمة في جميع حالات التغييرات غير الدستورية في الأنظمة، بما في ذلك التدابير غير المشروعة لتمديد فترات شاغلي المناصب، بما يتماشى مع أهداف الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات لعام ٢٠٠٧ والحوكمة. توضح حالات مثل غينيا ومالي والسودان أن القارة لا تزال تكافح مع الطموح السياسي لبعض القادة العسكريين. ومن ثم، فإن الالتزام القوي من الاتحاد الإفريقي لتعزيز الأدوات الديمقراطية كجزء من الخطة القارية للاستقرار هو ضرورة لازدهار المنطقة في عالم ما بعد COVID.

بالإضافة إلى ذلك، فإن صعود أنشطة الجماعات الجهادية المتشددة في منطقة الساحل وبحيرة تشاد والبحيرات

العظمى يوضح أنه من الخطر على الدول الأعضاء وقيادات الاتحاد الإفريقي أن تنظر إلى الصراع، وتراجع المشاركة المدنية، والتغييرات غير الدستورية في الحكومة، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي. الظروف كقضايا بلد منعزل. هذه العوامل لها عواقب إقليمية تؤثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار والمرونة المحلية. ومن ثم، يجب تنسيق الاستراتيجيات والقيادة الإقليمية والقارية وتحديدها على نطاق واسع وتنفيذها في الوقت المناسب لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في الدولة. على سبيل المثال، أدى الانتقال الافتراضي للاجتماعات والمؤتمرات استجابةً للوباء إلى تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشبكات العالمية المكونة من العلماء والجهات الفاعلة الحكومية، فضلاً عن المؤسسات الحكومية الإقليمية والدولية. وقد عزز هذا النهج المجتمعية التي تراعي الفروق الدقيقة المحلية ومظالم الفئات المهمشة (Ayandele & Ilunga، ٢٠٢١). في التعافي من الجائحة في إفريقيا، يجب تشجيع الاستخدام المستمر للمنصات البعيدة التعاونية في بناء منطقة مستقرة ومزدهرة. ستعزز هذه المنصات البعيدة فرص المعرفة المشتركة، والتي يمكن أن تفيد في تصميم أنظمة الكشف المبكر والاستجابة، وكذلك آليات المساءلة المحلية في الحفاظ على الحريات المدنية والسياسية.

٣,٣ زيادة الاستثمار في الصحة العامة

أظهر الوباء كيف يمكن أن تكون لنقاط الضعف في أنظمة الرعاية الصحية آثار عميقة على الصحة والنمو الاقتصادي والثقة في الحكومات والتماسك الاجتماعي. تُظهر التحديات التي تواجهها العديد من البلدان الإفريقية في احتواء انتشار الفيروس وزيادة معدلات التطعيم الحاجة إلى سياسات صحية قوية وزيادة الاستثمارات في أنظمة الصحة العامة التي تكون شاملة ومتكاملة. على الرغم من أن مستويات توفير الرعاية الصحية وخدمات الصحة العامة تختلف من بلد إلى آخر، فإن الاستثمار المناسب في النظام الصحي المبني على القدرات المحلية لا يزال حاسمًا في ضمان مرونة القارة في عالم ما بعد الوباء. سيكون لمثل هذه الاستثمارات تأثير مضاعف على النساء (اللواتي يشكلن غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية)، وعلى التعليم والاقتصاد ومعدلات التوظيف واستقرار المنطقة. إن إطار السياسة لتحسين القدرات الصحية موجود بالفعل في المنطقة الإفريقية، لكن الجهود القارية المتضافرة في تنفيذ التزاماتها هي التي كانت مفقودة. على سبيل المثال، يعد إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ إحدى الطرق لتهيئة المشهد لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية المرنة والاستثمار فيها.

بالإضافة إلى ذلك، في تعزيز قدرة قطاع الصحة العامة في إفريقيا، حيث يعد الانتعاش أمرًا محوريًا لتنمية المجتمع، يمكن لمشاركة القادة الدينيين على المستويين المجتمعي والوطني أن تكمل جهود الحكومات الإفريقية للتصدي للوباء (Ayandele and Ilunga، ٢٠٢١). يظل القادة الدينيون أصحاب مصلحة فاعلين في بناء السلام وتعافي المجتمع ونشر المعلومات. على هذا النحو، في خطة التعافي بعد الجائحة في المنطقة، يجب على القادة الإقليميين الأفارقة الاستفادة من الشبكات وقدرات تنظيم المجتمع للزعماء الدينيين ومنظماتهم الدينية (FBOs). أثناء تفشي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا، على سبيل المثال، لعبت المنظمات الدينية دورًا حاسمًا في الاستجابة المنسقة لسيراليون وليبيريا. قام القادة الدينيون في زيادة الوعي الجماعي بالإجراءات الوقائية بنشر رسائل توعية، وضمان تعقب مخالطي الهاربين، والإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها، وتعزيز غسل اليدين وتدابير التباعد الاجتماعي، وشجع أفراد المجتمع على التعاون مع العاملين في مجال الرعاية الصحية (CAFOD، ٢٠١٥). تسلط حالات، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ونيجيريا، الضوء أيضًا على كيفية لعب المنظمات الدينية وقادتها دورًا حاسمًا في تغيير التصورات العامة عن COVID-١٩ والاستعداد لتلقي اللقاح. في نيجيريا، روجت المنظمات الدينية للتدابير الاحترازية، وعلقت التجمعات، وتبرعت بالمعدات الطبية، ومواد الإغاثة، والتمويل لاستجابة وتدابير الصحة العامة للحكومة (Ayandele، Okafor and Oyedele، ٢٠٢١).

ومع ذلك، تواجه نيجيريا مثل العديد من البلدان الأخرى بشكل متزايد التحدي المتمثل في مكافحة المعتقدات الخطأ حول استخدام لقاحات فعالة ضد فيروس كورونا. من الشكوك حول كفاءة اللقاحات إلى الأجندة السلبية المفترضة للقوى الغربية في دفع أجندتها لزعزعة استقرار القارة، تواجه إفريقيا حرب معلومات مضللة يجب مواجهتها في حماية الصحة العامة. ومن ثم، قد يكون تعزيز مؤسسات المجتمع المحلي والهياكل الرسمية التي تبسط المعلومات العامة والرسمية أمرًا حيويًا في تعزيز المعلومات المتعلقة باللقاح وفي إدارة الاستجابات المجتمعية للحد من انتشار المعلومات المضللة.

٤ الخاتمة

يوضح الوباء أن التهديدات للأمن آخذة في التطور وأن الحروب الإفريقية لا تقتصر فقط على النزاعات المسلحة. ولكن في الوقت نفسه، فإنه يمنح أيضًا فرصة للقادة

الأفارقة لإعادة النظر في نقاط القوة في مؤسساتهم الحالية. بالنسبة إلينا نحن العلماء وصانعي السياسات، فإن هذا يعني وجود حاجة للتعامل مع الحروب الإفريقية والسلام والأمن من خلال إطار شامل وكلي. لا يمكن الحديث عن الاستقرار بدون تنمية اقتصادية، ولا عن التنمية الاقتصادية دون معالجة انعدام الأمن الصحي؛ ولا عن انعدام الأمن الصحي دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيره على الحريات السياسية والمدنية. كل هذه القضايا تؤثر على فعالية المؤسسات الحاكمة.

ناقش هذا البحث تأثير جائحة الفيروس على البلدان الإفريقية واقترحت فرص الإصلاح. تكشف نتائج الدراسة عن تفكيك أسس الاستقرار الديمقراطي في إفريقيا. كان هذا التفكيك بسبب العسكرة المتزايدة للسياسة والتدابير القسرية الشديدة التي اتخذتها الحكومات الأفريقية استجابة لوباء فيروس كورونا. على الرغم من أن القارة تبدو الأقل تضررًا من الفيروس بوجود أقل عدد من الحالات المؤكدة والحالات الجديدة وإجمالي الوفيات، كشف الوباء عن نقص الرعاية الصحية والمستويات المروعة من الاستعداد والجاهزية لأنظمة الصحة العامة الأفريقية. كما كشف الوباء عن العجز المشروع الذي يواجهه القادة الإقليميون الإفريقيون ومنظماتهم في تنفيذ التدابير التي عالجت الأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي والانقلابات في العديد من البلدان الإفريقية.

تشمل الآثار المترتبة على نتائج هذا البحث شقين. أولاً، تكشف هذه الدراسة أن الجهود المبذولة لمعالجة التهديدات المتطورة للأمن في القارة ستتطلب الابتكار والتعاون عبر مستويات متعددة من المجتمع في التفكير والممارسة وتصميم السياسات والبرامج. ثانيًا، يوضح تفشي فيروس كورونا أن الشراكات بين أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين ضرورية في تعزيز الحكم الرشيد وفي تعزيز العمليات الديمقراطية التشاركية التي يمكنها مكافحة تعقيدات التهديدات الأمنية الإفريقية.

على هذا النحو، يُفترض إطار العمل المقترح لهذه الدراسة أن صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين يجب أن يتبنوا نهجًا يركز على الأمن البشري يضع الأفراد في قلب إجراءاتهم وآليات الحماية. وهذا يعني تطوير سياسات لا يمكنها تحديد المظالم فحسب، بل تلك التي يمكنها أيضًا تعزيز الاستراتيجيات المحلية للأمن طويل الأجل والتعافي الاقتصادي. ونؤكد أن نموذج الحوكمة هذا أمر حاسم للاستقرار والتنمية على المدى الطويل في القارة، حيث تشعر المجتمعات المحلية بملكية العملية.

على سبيل المثال، عند تعزيز الحكم الديمقراطي والممارسات أثناء الانتخابات، يمكن لأصحاب المصلحة المحليين والإقليميين التعلم من حالتي جنوب إفريقيا وموريشيوس. خلال انتخابات ٢٠١٩ في جنوب إفريقيا، سُمح لموظفي الانتخابات وكبار السن والمعاقين بالتصويت مسبقًا لعامة السكان. كان هناك أيضًا حكم للناس لتقديم طلب للتصويت في المنزل، وفي حالة موريشيوس، أحكام للتصويت بالوكالة التي قد تختار اللجان الانتخابية الإفريقية توظيفها خلال فترات الانتخابات. في حين أنه من المهم الاعتراف بأن البلدان الإفريقية لديها أنظمة وثقافات إدارية مختلفة، يمكن تصميم أنظمة التصويت هذه لضمان التصويت المتقطع، الذي يحتوي على مخاطر وضغط انتقال فيروس كورونا في يوم الانتخابات (Ayandele et. al, ٢٠٢١). قد تساعد هذه الأساليب المبتكرة التي تسمح بتدابير السلامة الخاصة بـ COVID-١٩، مع الحفاظ أيضًا على الالتزام الدستوري بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، في دعم المكاسب الديمقراطية في المنطقة أثناء وبعد الوباء.

يمكن للقيادة الإقليمية أيضًا أن تلعب دورًا في التخفيف من مخاطر الممارسات غير الديمقراطية وفي عكس اتجاه العسكرة المتزايدة للفضاءات السياسية من خلال فرض عقوبات وتدابير في جميع حالات التغييرات غير الدستورية في النظام، بما في ذلك التدابير غير المشروعة لتمديد فترات شاغلي المناصب. على الرغم من أن ردود الفعل من الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كانت حاسمة بشكل عام فيما يتعلق بتغييرات النظام غير الدستورية التي تنطوي على الإطاحة بالمسؤولين الحكوميين المنتخبين من قبل الجيش، فمن المهم أن يُنظر إلى المؤسسات الإقليمية وقيادتها على أنهم محايدون في تطبيق الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات و٢٠٠٧. الحوكمة في جهودها لتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد في جميع أنحاء المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لصانعي السياسات الأفارقة التدخل بشكل مباشر في القطاع غير الرسمي من خلال تكليف المؤسسات البحثية الأفريقية بإجراء دراسات استقصائية وتحليلات عبر الوطنية مع السلطات الحكومية المحلية حول حجم سوق الائتمان غير الرسمية. قد تساعد معرفة هذه المعلومات القادة الأفارقة وشركاء التنمية على الاستفادة من البيانات المتعلقة بالترتيبات غير الرسمية القائمة مثل وكالات جمع الأموال الادخارية

وجمعيات الادخار والائتمان الدورية في تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتوفير معدلات فائدة منخفضة للعمال والشركات غير الرسمية. يمكن أن تكون هذه الحوافز حاسمة في تحسين خطوط التمويل العام ووصول القطاع الذي تشتد الحاجة إليه إلى التسهيلات الائتمانية التي تعزز التجارة عبر الحدود عبر الأطر الاقتصادية الإقليمية مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. يمكن لقادة الدول أيضًا تشجيع المزيد من الاستثمارات في القطاع غير الرسمي من خلال توسيع البنية التحتية للاتصالات في المنطقة باستخدام أطر السياسة الرقمية الحالية للقارة مثل اتفاقية مالابو لتعزيز تكامل المنطقة للتمويل عبر الهاتف المحمول مع النظام المصرفي. ومن شأن هذه الجهود أن تسمح بالاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي لتعزيز الحيز المالي للمنطقة.

من الضروري أيضًا أن تضع البلدان الإفريقية استراتيجيات قوية لمكافحة الإرهاب تتجاوز تحسين القدرات العملياتية والتكتيكية للقوات. أظهر الوباء أن هناك حاجة لتحسين قدرة المؤسسات المالية الإفريقية على معالجة التغيرات المرتبطة بالوباء في السلوكيات المالية التي استغلت من قبل الجماعات الجهادية المتشددة. يمكن للاتحاد الإفريقي والهيئات دون الإقليمية الأخرى أن تأخذ زمام المبادرة في ذلك من خلال تنفيذ توصيات فريق العمل المالي (FATF) في تعزيز مكافحة غسل الأموال وأنظمة مكافحة تمويل الإرهاب في البلدان المتضررة. علاوة على ذلك، في ضوء الطبيعة الديناميكية للأنشطة الإرهابية وانعدام الأمن عبر الوطني الذي يواجه العديد من البلدان الإفريقية، يمكن لأمانة الاتحاد الإفريقي تنظيم وتسهيل منتديات فصلية افتراضية مع أصحاب المصلحة الوطنيين وشركاء التنمية والمجتمع المدني، بما في ذلك قادة المجتمع، في تصميم الكشف المبكر والاستجابة الأنظمة.

أثبتت آليات الإنذار الإقليمية، مثل شبكة الإنذار المبكر والاستجابة (ECOWARN) التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فعاليتها في جمع وتحليل النزاعات والنشاط السياسي للدول الأعضاء في الوقت الفعلي. ومع ذلك، فقد تضمنت التحديات الحالية في تشغيل أنظمة الإنذار المبكر الإقليمية في جميع أنحاء القارة ازدواجية المشاريع دون مراعاة الحقائق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق الفرعية، والتنافس بين الجهات الأمنية الحكومية والمجموعات الأهلية المحلية في حماية المجتمعات، وعدم إعطاء الأولوية لتعليم حقوق الإنسان في تصميم أنظمة الكشف المبكر (Ayandele & Ilunga، ٢٠٢١). ستوفر هذه المنتديات الافتراضية منصة لممارسي الأمن والسلام للتعاون والتعلم من قادة المجتمع المحلي في تصميم وتكييف أنظمة الكشف المبكر والاستجابة لسياقات أمنية محددة. يمكن أن تركز المنتديات الافتراضية أيضًا على التقييمات الأمنية، وتحديد الاتجاهات، وبناء القدرات، وتطوير الأولويات الاستراتيجية القارية التي يمكن أن تعزز الثقة بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الحكومية.

فيما يتعلق بالجوانب الصحية، يظل التحرك نحو تمكين مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا كمؤسسة مستقلة أمرًا أساسيًا في تحسين صورة وقدرة المجتمع العلمي الإفريقي. على سبيل المثال، خلال بداية الوباء، لعب مركز السيطرة على الأمراض الإفريقي دورًا مهمًا في تنسيق جمع وتتبع بيانات فيروس كورونا على المستوى الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، سهلت الهيئة إنشاء أسواق رقمية بالجملة سمحت بقوة تفاوضية جماعية في شراء معدات الوقاية الشخصية. ومع ذلك، فإن معدل التطعيم المنخفض في المنطقة والمسائل المتعلقة بقصر صلاحية اللقاحات المتبرع بها تستدعي تعزيز سلاسل التوريد للصحة العامة. على هذا النحو، يجب على صانعي السياسات الأفارقة في جهودهم لربط الوكالات الصحية الوطنية في حملة التلقيح في كل بلد تعزيز قدرة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها من خلال التعاون مع القطاع الخاص. قد يكون مثل هذا التعاون، نظرًا إلى تقلص الحيز المالي للعديد من الاقتصادات الإفريقية في أعقاب الوباء، قادرًا على الأقل على معالجة الفجوات في نظام اللوجستيات وسلسلة التوريد، خاصة في التبريد بسلسلة التبريد لإطالة العمر الافتراضي للقاحات.

علاوة على ذلك، فإن استراتيجية التنفيذ التي يمكن أن تعالج التحديات المتعلقة بتوصيل اللقاحات إلى المجتمعات المحلية أمر بالغ الأهمية في بناء مرونة المنطقة في عالم ما بعد COVID. تعد كوت ديفوار أحد الأمثلة التي يمكن أن يتعلم منها صانعو السياسة الأفارقة. عندما بدأت الدولة حملة التطعيم، كانت المراكز المجهزة لتلقيح ٣٠٠ فرد في اليوم تكافح لتلقيح ٢٠ شخصًا في اليوم. ثم تبنى المسؤولون الحكوميون وسائل مبتكرة للتغلب على هذا التحدي، من خلال نشر عيادات متنقلة وحافلات طبية سافرت إلى أكثر المناطق ازدحامًا لتطعيم الناس، وإن كان ذلك بتكلفة كبيرة. اليوم، لدى كوت ديفوار مراكز تطعيم ثابتة أو متنقلة موجودة في أكثر من نصف البلاد،

وتعمل جميعها تقريبًا بالقرب من طاقتها الاستيعابية. مثل هذه الأساليب المبتكرة التي حشدت دعم المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك القادة الدينيين والمجتمعيين للترويج لحملة توعية وطنية لزيادة عدد الأشخاص الذين تم تطعيمهم، يمكن تكرارها في جميع أنحاء المنطقة على المدى القصير باستخدام إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ كإطار لتثقيف وتعبئة وتطعيم الناس بدعم من الشركاء الدوليين ووكالات التنمية (Nyantakyi & Munemo، ٢٠٢١).

لذلك يركز إطار العمل البديل المقترح لدينا على:

- الاقتصاد غير النظامي للمنطقة في تصميم وتطوير حزم الإغاثة بعد COVID في تعزيز الاقتصادات الوطنية.

- القيادة السياسية الإقليمية في نزع السلاح من المساحات السياسية وتعزيز دمج أصحاب المصلحة المحليين في أطر الأمن الإقليمية.

- مجتمع مدني مشارك في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والجهات الحكومية. هذا النهج المعزز الذي يحركه المجتمع أمر بالغ الأهمية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي ستكون حساسة للفروق الدقيقة المحلية ومظالم الفئات المهمشة.

- تصميم وتطوير أدوات وأنظمة الإنذار المبكر التي يمكن أن تستجيب للأزمات الصحية والديناميات المحلية المتطورة للنزاعات في المنطقة، و

- تطوير ودعم المؤسسات المجتمعية والوطنية الشاملة والمتكاملة في زيادة معدلات التطعيم وضمان مرونة القارة عند مواجهة كارثة في المستقبل.

يوفر الوباء المستمر فرصة لكل دولة إفريقية لإعادة التفكير في آليات الأمن والاستقرار الحالية في المنطقة. على الرغم من التحديات التي تواجه المنطقة، فإن القارة تمر بمرحلة يمكن فيها إعادة البناء من الداخل من أجل معالجة آثار الوباء بنجاح. لذلك، قد يدرس البحث المستقبلي حالات دول معينة يمكن أن تزيد من فهمنا للسياسات الإقليمية والوطنية الفعالة المطبقة خلال فترة COVID-١٩. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الدراسة عبر الوطنية التي تقيم قدرات حشد الموارد الداخلية والخارجية لإفريقيا أثناء جائحة COVID-١٩ مفيدة للباحثين وصناع السياسات. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الأساليب المبتكرة التي تعزز الحلول المملوكة لإفريقيا، يتوقف وسيتطلب إرادة سياسية على جميع مستويات الحكومات وجهودًا متضافرة من جميع أصحاب المصلحة في دفع عجلة الانتعاش والازدهار في إفريقيا بعد COVID.

المراجع

Adams, J., MacKenzie, M.J., Amegah, A.K., Ezeh, A., Gadanya, M.A., Omigbodun, A., Sarki, A.M., Thistle, P., Ziraba, A.K., Stranges, S. and Silverman, M., ٢٠٢١. معضلة انخفاض عبء الوفيات الناجمة عن فيروس كوفيد-١٩ في إفريقيا جنوب الصحراء: أسطورة أم حقيقة؟. **الصحة العالمية: العلم والممارسة، ٩ (٣)، ص ٤٣٣-٤٤٣.**

مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢١). تصاعد العنف الإسلامي المتشدد في إفريقيا يسلط الضوء على تغيير المشهد الأمني
https://africacenter.org/spotlight/spike-militant-islamist-violence-africa-shifting-security-landscape/

مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٢). تصاعد عنف المتشددين الإسلاميين في منطقة الساحل يهيمن على القتال الإفريقي ضد المتطرفين. https://africacenter.org/spotlight/
mig2022-01-surge-militant-islamist-violence-sahel-dominates-africa-fight-extremists/

Africanews. (٢٠٢٢). الماليون يحتشدون لدعم المجلس العسكري الحاكم، احتجاجًا على عقوبات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. https://www.africanews.com/2022/01/14/
malians-rally-in-support-of-the-ruling-junta-protest-ecowas-sanctions/

الأعمال الإفريقية (٢٠٢٢). الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تفرض عقوبات على مالي.
https://african.business/2022/01/trade-investment/ecowas-imposes-sanctions-on-mali/

Akokpari, J. K. (٢٠٠٤). الاتحاد الإفريقي والنيباد وتعزيز الحكم الرشيد في إفريقيا. **مجلة الشمال للدراسات الإفريقية، ١٣ (٣)، ٢١-٢١.**

Alderslade, J., Talmadge, J., & Freeman, Y. (٢٠٠٦). قياس الاقتصاد غير النظامي: حي واحد في وقت واحد. **واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز، برنامج سياسة العاصمة.**

Alozieuwa، SH (٢٠١٢). الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتحدي الانقلاب في غرب إفريقيا: قضايا ومشاكل. **النهضة الإفريقية، ٩ (٣-٤)، ٩٣-١١٣.**

منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٠). بنين ٢٠٢٠.
https://www.amnesty.org/en/location/africa/west-and-central-africa/benin/report-benin/

جمعية الاتصالات التقدمية. (٢٠٢١). حظر سفر Omicron في إفريقيا: آيتشابك تاريخ العنصرية وعدم المساواة والتمييز مع العلم. https://www.apc.org/en/blog/
omicron-travel-bans-africa-history-racism-inequalities-and-discrimination- interwoven-science

Ayandele, O., Agwanda, B., Amankwa, M. O., Dagba, G., & Nyadera, I. N. (٢٠٢١). الديمقراطية والانتخابات وسط جائحة كوفيد-١٩: حالة بوروندي . **الأمن الإفريقي، ١-١٩.**

Ayandele، O.، & Ilunga، Y. (٢٠٢١). الحروب الإفريقية في القرن الحادي والعشرين: الاتجاهات والتحديات والفرص الناشئة في مرحلة ما بعد كوفيد. **جامعة نيويورك** https://csaad.nyu.edu/african-worlds-in-conversation/

Ayandele، O.، Okafor، C. & Oyedele، O. (٢٠٢١). دور المنظمات الدينية في نيجيريا في معالجة الأزمات الصحية مثل COVID-١٩. **بوابة إفريقية.** https://www.africaportal.org/features/role-nigerias-faith-based-organisations-tackling-health-crises-covid-19/

بوجيرو، م. (٢٠٠٨). الديناميات المحلية للأمن في إفريقيا: جمهورية إفريقيا الوسطى والأمن الخاص. **دراسات الأمن الإفريقي، ١٧ (٢)، ١٥-٢٧.**

كامبل، جيه، كوين، إن. (٢٠٢١). ماذا يحدث للديمقراطية في إفريقيا؟ **مجلس العلاقات الخارجية.** https://www.cfr.org/article/whats-happening-democracy-africa

الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (٢٠١٥) الحفاظ على الإيمان: دور القادة الدينيين في الاستجابة للإيبولا. **موقع الإغاثة ReliefWeb.** https://reliefweb.int/report/sierra-leone/keeping-faith-role-faith-leaders-ebola-response

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (٢٠٢٠)، إغاثة العمال في قطاعات غير نظامية: الوقوع في الثغرات في أزمة COVID-١٩، **واشنطن العاصمة: الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرًا**

Dahir, A. L. ((٢٠٢٠. بوروندي تتحول لتستبدل الرئيس الذي حكم ١٥ عامًا، وباء أو رقم **نيويورك تايمز.**

Demuynck, M., & Weijenberg, G. (٢٠٢١). التدخل المرتقب للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي: هل يوجد طريق جديد لمواجهة الإرهاب في موزمبيق؟

Ezeh، A.، Silverman، M.، Stranges، S.، & Adams، J. (٢٠٢١). كان تأثير COVID-١٩ أقل في إفريقيا.

نستكشف الأسباب. المحادثة. https://theconversation.com/the-impact-of-covid-19-has- been-lower-in-africa-we-explore-the-reasons-164955

مجموعة العمل المالي (٢٠٢٠). تحديث: غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلق بـ COVID-١٩. http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Update-COVID-19-Related-Money-Laundering-and-Terrorist-Financing-Risks.pdf

Finn, B. M., & Kobayashi, L. C .((٢٠٢٠. عدم المساواة الهيكلية في وقت COVID-١٩: التحضر والعزل ومكافحة الأوبئة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. **حوارات في الجغرافيا البشرية، ١٠ (٢)، ٢١٧-٢٢٠.**

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠٢٠) تأثير COVID-١٩ على العمال في قطاعات غير نظامية. https://www.fao.org/3/ca8560en/CA8560EN.pdf

فرانس ٢٤ (٢٠٢٠) مقتل العشرات في احتجاجات ضد رئيس غينيا ألفا كوندي، بحسب جماعة معارضة. https://www.france24.com/en/20201013-over-90-killed-in-protests-against-guinea-s-president-alpha-conde-says-opposition-group

فرنسا ٢٤ (٢٠٢٢). من يدعم المجلس العسكري في مالي؟
https://www.france24.com/en/live-news/20220113-who-supports-mali-s-junta

Goldfajn, I and E Yeyati (٢٠٢١), أمريكا اللاتينية: عقد ما بعد الجائحة، **كتاب إلكتروني من VoxEU.org، مطبعة CEPR.**

جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (٢٠٢١). الاقتصاد المتنقل: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٢٠٢١.
https://www.gsma.com/mobileeconomy/wpcontent/uploads/2021/09/GSMA_ME_SSA_2021_English_Web_Singles.pdf

Gyimah-Boadi, E. ((٢٠٢١. التراجع الديمقراطي في غرب إفريقيا: الطبيعة، الأسباب، العلاجات. **مؤسسة كوفي عنان.**
https://www.kofiannanfoundation.org/app/uploads/2021/11/Democratic-backsliding-in-West-Africa-Nature-causes- remedies-Nov-2021.pdf

Höije, K. (٢٠٢١). الغموض الذي ساد غينيا بعد إطاحة الانقلاب العسكري بألفا كوندي. **الجزيرة.**
https://www.aljazeera.com/news/2021/9/11/uncertainty-in-guinea-after-military-coup-topples-alpha-conde

هيومن رايتس ووتش (٢٠٢٠ أ). بوروندي: تبدأ الحملات وسط تضييق الخناق. **متاح على الإنترنت:**
https://www.hrw.org/news/2020/04/27/burundi-campaigns-begin-amid-clampdown

هيومن رايتس ووتش (٢٠٢٠ ب). بوروندي: ترهيب واعتقالات في أثناء الانتخابات. **يونيو ٢٠٢٠.**
https://www.hrw.org/news/2020/06/01/burundi-intimidation-arrests-during-elections

Ilunga, Y. and Ayandele, O. ((٢٠٢٠. الحروب الإفريقية في القرن الحادي والعشرين: تقرير ورشة العمل عن عسكرة السياسة وتسييس العمل العسكري.**برونزيك جديد: مركز جامعة روتجرز للدراسات الإفريقية.**
https://ruafrica.rutgers.edu/resources/graduate-and-post-doc-research/african-wars-in-the-21st-century

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (٢٠٢١). مسح النزاعات المسلحة ٢٠٢١
https://www.iiss.org/publications/armed-conflict-survey/2021/armed-conflict-survey-2021

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (٢٠٢٠). التأثير العالمي لـ COVID-١٩ على الانتخابات.
https://www.ifes.org/publications/global-impact-covid-19-elections

Ikejiaku, B. V. ((٢٠١٢. الصلة بين الفقر والصراع: إعادة النظر في القضية الخلافية. **الدورية الأوروبية للتنمية المستدامة، ١ (٢)، ١٢٧-١٢٧.**

Kelikume, I. (٢٠٢١). الشمول المالي الرقمي والاقتصاد غير الرسمي والحد من الفقر في إفريقيا. **مجلة مجتمعات المشاريع: الناس والأماكن في الاقتصاد العالمي.**

كونرت، د. (٢٠٢١). حول التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأوبئة في إفريقيا - الدروس المستفادة من COVID-١٩ وداء المثقبيات وفيروس نقص المناعة البشرية والحمى الصفراء والكوليرا. **معهد الشؤون الإفريقية، المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية (GIGA).**

Signe، L. (٢٠٢١). يجب على إفريقيا أن تنتج لقاحات خاصة بها. **Brookings Institution.**
https://www.brookings.edu/opinions/africa-must-produce-its-own-vaccines/

ماكدونالد، ف. (٢٠٢٠). احتجاجات وتأجيلات ووقفة أخيرة لرجل أفريقي قوي. **The Guardian.**
https://www.theguardian.com/global-development/2020/apr/02/protests-postponements-and-the-last-stand- of-an-african-strongman-alpha-conde

مايانجوا، ب. (٢٠٢١). انقلاب غينيا يسلط الضوء على نقاط ضعف الهيئة الإقليمية لغرب إفريقيا. **The Conversation**
https://theconversation.com/guinea-coup-highlights-the-weaknesses-of-west-africas-regional-body-167650

مامابولو، ماساتشوستس (٢٠١٥). دوافع الهجمات المجتمعية المعادية للأجانب في جنوب إفريقيا: الفقر والبطالة.**TD: مجلة البحوث متعددة التخصصات في جنوب إفريقيا، ١١ (٤)، ١٤٣-١٥٠.**

Meagher, K. (٢٠١٢). ما قوة الدول الضعيفة؟ قوات الأمن غير الحكومية والحكم المختلط في إفريقيا. **Development and Change (التنمية والتغيير، ٤٣ (٥)، ١٠٧٣-١١٠١.**

Medina، L.، Jonelis، MAW، & Cangul، M. ((٢٠١٧. الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء: الحجم والمحددات. **صندوق النقد الدولي.**

Muguruza, C. C. (٢٠٠٧). الأمن البشري باعتباره إطارًا للسياسات: النقد والتحديات. **Anuario de acción humanitaria y derechos humanos. حولية العمل الإنساني وحقوق الإنسان، (٤)، ١٥-٣٥.**

New Humanitarian (٢٠٢٠). تراجع الاستجابة لفيروس كورونا مع اقتراب الانتخابات في بوروندي. **متاح على الإنترنت:**
https://www.thenewhumanitarian.org/feature/2020/05/12/Burundi-coronavirus-elections-floods-violence

Nyantakyi, E. B., & Munemo, J(نيانتاكي، إب، ومونيمو، ج). (٢٠٢١). قطع آخر شوط: يمكن أن يكون تحسين الخدمات اللوجستية في إفريقيا جنوب الصحراء هو المفتاح لنجاح توصيل اللقاح. **التمويل والتنمية.**
https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2021/12/Last-Mile-Improving-Sub-Saharan-Africa-Vaccine-Access-Bempong-Munemo.htm

Ohnsorge، F.، & Yu، S. (٢٠٢١). الظل الطويل للغير رسمية. **واشنطن العاصمة: البنك الدولي.**

Okunlola, O. C., & Okafor, I. G. (٢٠٢٢). العلاقة بين الصراع والفقر في إفريقيا: نهج مفصل. **مجلة الاقتصاد متعدد التخصصات، ٣٤ (١)، ١٠٤-١٢٩.**

Ozili، P. (٢٠٢٠). ١٩-COVID في إفريقيا: الأثر الاجتماعي والاقتصادي، والاستجابة السياسية والفرص. **المجلة الدولية لعلم الاجتماع والسياسة الاجتماعية.**

خدمة البث العام (٢٠٢٢). تعد اختبارات COVID في المنزل في إفريقيا نادرة ومكلفة، وقد لا تأتي المساعدة حتى العام المقبل.
https://www.pbs.org/newshour/world/in-africa-at-home-covid-tests-are-scarce-and-expensive-help- may-not-come-until-next-year

Ross, A. (٢٠٢١). فشل كوندي الذي تمت الإطاحة به في الوفاء بالتعهدات في غينيا. **رويترز.**
https://www.reuters.com/world/africa/toppled-conde-failed-live-up-pledges-guinea-2021-09-06/

Schneider, F (٢٠٠٢). حجم وقياس الاقتصاد غير النظامي في ١١٠ دولة حول العالم، **ورقة مقدمة في ورشة عمل مركز الضرائب الوطني الأسترالي، ANU، كانبيرا، أستراليا، ١٧ يوليو ٢٠٠٢.**

Slabbert, I. (٢٠١٧). العنف المنزلي والفقر: بعض تجارب النساء. **البحث في ممارسة العمل الاجتماعي، ٢٧ (٢)، ٢٢٣-٢٣٠.**

Srivastava, M. (٢٠١٤). القطاع غير المنظم: قطاع مختلف لا يزال يتم التعامل معه بدون مبالاة. **New Man International. مجلة الدراسات متعددة التخصصات، ١ (١٢)، ١٤٥-١٥٢.**

Striebinger, K. (٢٠١٦). لن يحدث حتى في الأحلام: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وحماية النظام الدستوري في أحداث الانقلابات. **في الطريق إلى الإقليمية (ص ١٩٧-٢١٤). Routledge.**

Tadjbakhsh, S., & Chenoy, A. (٢٠٠٧). الأمن الإنساني: المفاهيم والآثار (المجلد ٥١) **. Routledge.**

Taylor, O ((٢٠٠٤. التحديات والفرص لتحديد وقياس الأمن البشري. **في منتدى نزع السلاح (المجلد ٣، الصفحات ١٥-٢٤).**

Tollefsen, A. F. (٢٠٢٠). من ذوي الخبرة والفقر والعنف الصراع المحلي. **إدارة الصراع وعلوم السلام، ٣٧ (٣)، ٣٢٣-٣٤٩.**

المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (٢٠٢١). تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الإرهاب ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤). تقرير التنمية البشرية.
https://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢١). مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لعام ٢٠٢١ مؤشر(MPI).
https://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (٢٠٢٠). تعالج اليونسكو التفاوتات المجتمعية والآثار الاقتصادية لـ COVID-١٩ في تسع مدن أفريقية جنوب الصحراء.
https://en.unesco.org/news/unesco-addresses-societal-inequalities-and-economic-impacts-covid-19- nine-sub-saharan-african

Voice of America ((٢٠٢٢. يحتج مواطنو مالي على عقوبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.
https://www.voanews.com/a/malians-protest-ecowas-sanctions-/6397444.html

البنك الدولي (٢٠٢١). استجابة البنك الدولي لـ COVID-١٩ (فيروس كورونا) في إفريقيا.
https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2020/06/02/world-banks-response-to-covid-19-coronavirus-in-africa

World Odometers (٢٠٢٢). جائحة فيروس كورونا Covid-٩. https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries

الورقة ٣,٢ خطة حقيقية أم إطار عمل غير قابل للتطبيق؟ أجندة ٢٠٦٣، أهداف التنمية المستدامة وتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين بإفريقيا

ADEDEJI ADEMOLA

طالب دكتوراه في قسم العلاقات الدولية، جامعة OBAFEMI AWOLOWO،ILE-IFE، نيجيريا
GMAIL.COM@ADEDEJIADEMOLAv

الملخص

دخلت إفريقيا القرن الحادي والعشرين بقضايا إنمائية ضخمة لم تحل مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والصراعات بين الدول وداخلها والتفتت السياسي والاجتماعي والبطالة الهائلة وفخ الديون وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ومن ثم، لحل مشاكل إفريقيا وتحقيق توحيد إفريقيا على قاعدة القيم المشتركة والمصير المشترك، تم تصميم إطار عمل أجندة الاتحاد الإفريقي لعام ٢٠٦٣. أظهر فحص محتوى أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الإفريقي أن أحكام أجندة ٢٠٦٣ تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDG). ومع ذلك، فإن مصدر القلق الرئيسي هو ما إذا سيكون الإطار قابلاً للتحقيق بالنظر إلى الاختناقات التي تواجه المنظمة حاليًا. لذلك تبحث هذه الدراسة بشكل نقدي في التحديات التي تعرقل تطلعات القارة، لا سيما في البيئة الحالية التي تشكل خطرًا على تحقيق أهدافها التنموية بما يتماشى مع أجندة ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. ويتساءل كذلك عن سبب سهولة تنفيذ الحكومات الإفريقية للأجندات "الأجنبية" بدلاً من التركيز على المبادرات القارية وبناء المرونة والتعاون. كما أنه يقيم أفضل السبل التي يمكن للقادة الأفارقة من خلالها معالجة البطالة وفخ الديون من أجل خلق مساحة للازدهار للجميع. كيف يمكن لتحقيق التنمية الكاملة وخلق حيز مالي أن يقلل من حدوث انعدام الأمن في إفريقيا؟ يستكشف البحث أيضًا الفرق بين أجندة ٢٠٦٣ والجهود القارية السابقة والخطر في التدفقات المالية غير المشروعة الحالية في العديد من البلدان الإفريقية؟ تم جمع بيانات هذه الدراسة باستخدام المقابلات الشفوية والمصادر الأرشيفية والثانوية بالإضافة إلى ملاحظات غير المشاركين. باستخدام تحليل المحتوى، تم تحليل البيانات التي تم جمعها. قدم البحث فرصة كبيرة لتعزيز فهم المسألة الإفريقية وكيفية إعادة تحديد وضع أجندة ٢٠٦٣ لمواجهة التحديات التي تضني البلدان الإفريقية في القرن الحادي والعشرين.

الكلمات المفتاحية: أجندة ٢٠٦٣، والوحدة الإفريقية، والصراع، وأهداف التنمية المستدامة، والتنمية

١ المقدمة

كان السعي لتحقيق التنمية من خلال التكامل أحد الأهداف المحددة بوضوح والتي سعى إليها القادة الأفارقة في أعقاب الاستقلال. مثّل ظهور قادة قوميين تفاوضوا بنجاح على الاستقلال عن الأسياد المستعمرين تحديًا الأفارقة ليهتموا بمصيرهم. كان يُعتقد أنه إذا كان للاستقلال أن يكون ذا مغزى، فيجب أن يكون التركيز على الاقتصاد (نويكي، ٢٠٠٧). ومن ثم من المنطقي أن تتبنى إفريقيا فكرة التكامل والتعاون منذ البداية. كما يفترض نيريري، "نحن بحاجة إلى بعضنا البعض، يمكننا أن نساعد بعضنا بعضًا ويجب أن نجتمع معًا لمساعدة بعضنا البعض" (نيريري، ١٩٨٧). ولكن حتى قبل أن يؤدي الاقتصاد مهمة تخليص البلدان الإفريقية المستعمرة من قبضة الإدارة الاستعمارية، وقبل الحاجة إلى الدفاع عن وحدة أراضي وسيادة الدول الجديدة في إفريقيا والحاجة إلى تعزيز وحدة الدول الإفريقية، وبالتالي قبل أيضًا تشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية؛ كُلفت منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست في ٢٥ مايو ١٩٦٣ بمسؤولية التعامل مع القضايا الأساسية للاستعمار ونظام التفوق الأبيض والفصل العنصري في جنوب إفريقيا (Kawonishe, ٢٠٠٢). كانت إحدى مزايا منظمة الوحدة الإفريقية قبل تحولها إلى الاتحاد الإفريقي أنها أنهت الاستعمار بنجاح في إفريقيا. لكن الدول الجديدة التي تم تشكيلها سرعان ما اكتشفت أن الحرية السياسية لا تعادل الحرية الاقتصادية. علاوة على ذلك، وقعت صراعات وحروب بين الدول في إفريقيا بعد الاستقلال والتي نتجت بشكل رئيسي عن مشاكل الحدود والحروب القبلية. لذلك، على الرغم من تحرير إفريقيا؛ كانت هناك أفخاخ وألغام أرضية ومفاجآت تنتظر قادة الدول المستقلة حديثًا.

تكتنز كتب التاريخ بطرق تعامل الشعوب والمجتمعات الإفريقية مع بعضها البعض، الأمر الذي أدى إلى الازدهار والسلام والعلاقات بين المجتمعات المحلية في العديد من الممالك الإفريقية قبل مجيء الأوروبيين. إفريقيا التي تبلغ مساحة أراضيها حوالي ٣٠ مليون كيلومتر مربع تعادل ببساطة المساحة الكبيرة للصين والهند والولايات المتحدة ومعظم أوروبا مجتمعين. أكد Hirsh and Lopes (٢٠٢٠) نقلاً عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٦a) أن "الاقتصاد الأزرق لإفريقيا أكبر من مساحة اليابسة بها، حيث تغطي المناطق البحرية حوالي ١٣ مليون كيلومتر مربع". تمتلك إفريقيا موارد معدنية وفيرة، ويبلغ عدد سكانها الكبير أكثر من مليار نسمة (Africa Development Bank, ٢٠١٤). جادل الرئيس السابق لجنوب إفريقيا جاكوب زوما (٢٠١٥) بأن إفريقيا ليست قارة مظلمة أو قارة مجهولة خاصة مع الأخذ في الاعتبار "الإنجازات الأثرية والمعمارية والأدبية والفنية الرائعة من أهرامات مصر العظيمة وكهوف مابوبونغوي في جنوب إفريقيا إلى مكتبات مالي القديمة وكنيسة لاليبيلا في إثيوبيا ...". في عام ٢٠١٣، كان الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا ضعف المتوسط العالمي تقريبًا ونما الكثير من اقتصادات البلدان الإفريقية بنسبة ٧ ٪ أو أكثر (Sparks, D. L., ٢٠١٦).

وعلى نفس المنوال، لا يمكن أن تكون وطنية الأفارقة موضع شك، خاصة وأن العديد من الأفارقة حاربوا الغزاة الأوروبيين بلا هوادة حتى تغلبوا عليهم بقوة نارية متفوقة. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو لماذا لم يصنع الأفارقة أسلحة يمكن أن تحمي شعبهم؟ لماذا سمح أسلاف الإفريقيين للغزاة بالاستيلاء على أرضهم وتغيير تاريخها إلى الأبد؟ تكمن الإجابة الواضحة في ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وفيما بعد ولكن بشكل أساسي أكثر، ظهور الرأسمالية وتجارة الرقيق والاستعمار ثم الاستعمار الجديد. وحتى بعد عدة سنوات من الاستقلال، لم تتمكن البلدان الإفريقية من فصل نفسها عن قبضة الأيدي الخارجية التي تقود اقتصادها، الأمر الذي ساهم بقدر كبير في التجزؤ البلقاني لاقتصادها. لكن كانت هناك أيضًا عوامل داخلية ساهمت في هذه الحالة المؤسفة.

في هذه الدراسة، سنركز أكثر على المبادرات الداخلية والخارجية التي كان من المفترض أن تساعد إفريقيا على تحقيق تطلعاتها ورؤيتها، والتي اتسمت دائمًا غير واقعية وغير قابلة للتحقيق. ستدرس هذه الدراسة التحديات التي تعوق التطلعات القارية منذ ولادة الوحدة الإفريقية حتى الآن وتدرس كيفية العمل على أجندة ٢٠٦٣ لمواجهة التحديات التي تعاني منها البلدان الإفريقية في القرن الحادي والعشرين. كيف ستشكل هذه التحديات على وجه الخصوص التدفقات المالية غير المشروعة، وشراك الديون، والصراعات بين الدول وداخلها، والبطالة، والأمية، وما إلى ذلك، تحديًا لكيان الدول وتقدم إفريقيا؟ تمثل هذه الدراسة محاولة لإثارة مزيد من النقاش نحو معالجة العدد الكبير من المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية وإيجاد "حل أفريقي مشترك".

٢ الاعتبارات المفاهيمية والدول الهشة والفضاء المالي

يتسم مفهوم الهشاشة بالمرونة. أي أنه ليس له تعريف مقبول عالميًا. تم تفسيرها على أنه يعني أشياء مختلفة بناءً على الإدراك والتوجه الأيديولوجي وميل المؤلفين المتنوعين. يمكن تفسير المفهوم من الزوايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية. يشير ماكلوغلين (٢٠١٢) إلى الدول الهشة على أنها "الدول غير القادرة على ضمان الأمن الأساسي أو الحفاظ على سيادة القانون والعدالة أو توفير الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية لمواطنيها" وفقًا لأوليفييه ناي (٢٠١٣)، فإن فكرة "الدولة الهشة اعتمدتها الحكومات الغربية والجهات الفاعلة ومحللي السياسات لتصنيف وترتيب عدد من البلدان النامية التي تواجه العنف والصراع وعدم الاستقرار السياسي والفقر المدقع والتهديدات الأخرى للأمن والتنمية". وأشار إلى أن في هذه الفئة دول مثل الصومال واليمن وهايتي وليبيريا وتشاد وعدة دول أخرى. من خلال مراجعة الأدبيات، اكتشف أوليفييه ناي (٢٠١٣) أنه يمكن استخدام المفهوم لوصف "أوجه القصور والاختلالات في مؤسسة الدولة، والأداء الحكومي المتدني، وعدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، والفساد المستشري، أو الإشارة على نطاق أوسع للمفاهيم المحلية مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والاحتجاجات الاجتماعية، ووجود عصابات إجرامية ..." إلخ.

في الأساس، تحدد الهشاشة (Studia Diplomatica، ٢٠٠٩) "قدرة الدول على الوفاء بما يُعتقد أنه وظائفها الأساسية". لخصت Studia Diplomatica (٢٠٠٩) العناصر الرئيسية للهشاشة على النحو التالي "... عندما تفتقر إلى القدرة الأساسية و/أو الموارد و/أو الشرعية و/أو الإرادة السياسية لتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وتواجه صعوبات في فرض النظام واحتكار الاستخدام العنف المشروع". والأهم من ذلك، لاحظ Studia Diplomatica (٢٠٠٩) أن الاتحاد الإفريقي رفض هذا المفهوم لعدة أسباب. أولاً، إنه تجريم ضمني للدول الإفريقية، كما أنه مسوغ للتدخل الغربي والسبب الثالث يدور عن توصيف الاستثمار. قد يؤدي تصنيف الدول الإفريقية على أنها دول هشة إلى إعاقة المساعدات والاستثمار في القارة. أصبح المفهوم نفسه شائعًا بعد هجوم الحادي عشر من سبتمبر الإرهابي في أمريكا.

سلطت اتفاقية باريس ٢١ (٢٠١٦) الضوء على المواقف الهشة وصنفتها في عدة مؤشرات: فشل سيادة القانون، وسلطة الدولة، والدولة غير الشرعية أو غير الشاملة، والاقتصاد الهش، والمجتمع الهش، وقضايا أخرى مثل الصراع الإقليمي والضعف البيئي. كما ذكر صندوق النقد الدولي (٢٠١٧) أن عدم القدرة على توفير الأمن، وسوء الإدارة الاقتصادية، وإدارة القطاع العام والمؤسسات تجذب أوضاعًا هشة.

من ناحية أخرى، يمكن تعريف الحيز المالي على أنه "مساحة في ميزانية الحكومة تسمح لها بتوفير الموارد لغرض مرغوب فيه دون تعريض استدامة مركزها المالي أو استقرار الاقتصاد للخطر" (هيلر، ٢٠٠٥). ووفقًا لـ Ostry، JD، Ghosh، AR، Kim، JI & Qureshi، (٢٠١٠)، فإن هذا هو "الفرق بين المستوى الحالي للدين العام وحد الدين الذي ينطوي عليه السجل التاريخي للبلد للتكيف المالي". Perotti (٢٠٠٢)، ورد في مكتب العمل الدولي (٢٠١١)، الحيز المالي المفاهيمي كإعادة صياغة لمفهومين: قيود الميزانية الحكومية بين الفترات الزمنية واستدامة المالية العامة.

الاستنتاج من التعريفات أعلاه هو أن مفهوم الهشاشة يمثل إشكالية في تعريفه. كما أنها كانت معيبة خاصة في ضوء المفاهيم الجديدة مثل الدول المرنة في خطاب السياسة للمنظمات الدولية. من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالمناقشة المفاهيمية حول الحيز المالي، فإن تعريف هيلر (٢٠٠٥) مناسب تمامًا. القضية الرئيسية هنا هي كيف يمكن لإفريقيا حشد المزيد من الموارد لمعالجة فجوة البنية التحتية، والبطالة، وعبء الديون، وما إلى ذلك دون التسبب في عدم التوازن وعدم الاستقرار في الاقتصاد.

٣ من الوحدة الإفريقية إلى أجندة ٢٠٦٣

Adekeye Adebayo (٢٠١٣) في مساهمته المتفجرة - لعنة برلين: صرحت إفريقيا بعد الحرب الباردة بشكل قاطع "... تظل إفريقيا أفقر قارات العالم وأكثرها نزاعًا، ويعيش حوالي ٧٠ في المئة من سكانها تحت خط الفقر. وتعاني القارة من شلل ديون خارجية تبلغ ٢٩٠ مليار دولار، وتمثل أقل من ٢ في المئة من التجارة العالمية". لم يتغير الكثير منذ ذلك المنشور، بل في الواقع زادت بعض الجوانب سوءًا. لكن هذا ليس حلم الآباء المؤسسين لإفريقيا. إحدى الحقائق الثابتة هي أن القادة الأفارقة في الماضي والحاضر أبدوا دائمًا حبهم للقارة، لكن في بعض الأحيان ما يقولونه وما يفعلونه متناقض تمامًا.

وضح ماكاي (١٩٦٤) الوحدة الإفريقية باعتبارها فكرة موحدة لإلهام الإيمان والثقة والطاقة لتحويل إفريقيا. وتجدر الإشارة

إلى أنه خلال الفترة التي ولدت فيها فكرة الوحدة الإفريقية، كان رد فعل إفريقيا على قرون من الهيمنة والإذلال من قبل البيض. يمكن تقسيم تاريخ الوحدة الإفريقية إلى أربع مراحل وهي الفترة ما بين ١٩٠٠ و١٩٤٥، و١٩٤٥-١٩٥٨، و١٩٥٨-١٩٥٩، ومن ١٩٦٠ فصاعدًا. خلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٤٥، من المفيد أن نلاحظ أن النضال من أجل تحرير إفريقيا من أغلال الاستعمار ومن أجل الحرية التي كان يهيمن عليها زنوج أمريكا وغرب الهند. كان هنري سيلفستر ويليامز وويليام إي بورغهارت دو بوا والأمريكان نيغروس والمثقفون من إنجلترا وجزر الهند الغربية من الجهات الفاعلة الرئيسية خلال هذه الحقبة. من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٨، قرر القوميون الأفارقة السعي نحو مُثل الوحدة الإفريقية وكانوا في طليعة الكفاح من أجل الحرية. كوامي نكروما، وجومو كينياتا، وبيتر أبراهامز، والعديد من القادة الأفارقة المستقبليين لعبوا دورًا (مكاي، ١٩٦٤). شهدت الفترة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ ظهور الرئيس الغاني نكروما بوصفه زعيمًا أيديولوجيًا للحركة من أجل وضع الوحدة الإفريقية، ولكن بعد عام، في عام ١٩٦٠، تم منح العديد من البلدان في إفريقيا الاستقلال وبعض المؤامرات السياسية أدت إلى إنهاء أسبقية نكروما وإنشاء المجموعات الإفريقية المتنافسة. على الرغم من أن الهدف النهائي للوحدة الإفريقية هو تشكيل كومنولث عموم إفريقيا أو الولايات المتحدة الإفريقية، لم يكن ليتحقق هذا بسبب وجود العديد من الاتحادات الإقليمية.

كان اعتماد خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لعام ١٩٨٠ إشارة للعالم بأن البلدان الإفريقية كانت راغبة في متابعة فكرة التكامل باعتبارها أداة للتنمية. معاهدة أبوجا عام ١٩٩١، إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي، انتشار المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا منها الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، إلخ، كشفت جميعها أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يتطور بسرعة. في عام ٢٠٠١، تم تأسيس الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد). مع الأخذ في الاعتبار استعراض تجربة التنمية في إفريقيا والاتجاهات العالمية وسيناريوهات التنمية المحتملة (تقرير الحوكمة الإفريقية، أجندة ٢٠٦٣ و٢٠٣٠: هل إفريقيا على المسار الصحيح). وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) كانت عبارة عن اندماج شراكة الألفية من أجل إنعاش إفريقيا (MPA) وخطة أوميغا. كما بدأت الآلية الإفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٢ وشكلها الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠٠٣ في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا. الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) هي مبادرة شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة من أجل الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لإفريقيا تنطوي على شراكة بناءة بين إفريقيا والعالم المتقدم (تقرير الحوكمة في إفريقيا، ٢٠١٩).

في عام ٢٠١٣ مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي، جلس القادة الأفارقة لرسم مسار للسنوات الخمسين القادمة للمنظمة. لقد أدركوا أن تحديات الألفية الجديدة والمستقبل ستكون مختلفة بشكل ملحوظ عن السنوات الخمسين الماضية التي كافحت منظمة الوحدة الإفريقية بأقدامها للتعامل معها. تم توحيد الرؤية والتطلعات التي تم الاتفاق عليها في الاحتفال في وثيقة إطارية تعرف باسم أجندة ٢٠٦٣. تختلف هذه الأجندة عن جميع المبادرات السابقة لأنه تمت استشارة المجتمع المدني على نطاق واسع. إجمالاً، يوجد سبع ركائز مهمة ظهرت وتم تبنيها على مستوى الاتحاد الإفريقي تمثل إفريقيا التي نريدها وهي:

١. ازدهار إفريقيا على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة

٢. قارة متكاملة، موحدة سياسياً، تقوم على المثل العليا للوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية

٣. إفريقيا تتسم بوجود الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون

٤. إفريقيا سلمية وآمنة،

٥. إفريقيا بهوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق

٦. إفريقيا حيث التنمية التي يحركها الشعوب، وتعتمد بشكل خاص على إمكانات النساء والشباب؛

٧. إفريقيا هي طرف فاعل وشريك عالمي قوي وموحد ومؤثر.

تنص الرؤية على أنه بحلول عام ٢٠٦٣، ستكون هناك "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة، يقودها مواطنوها

وتمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية" (الاتحاد الإفريقي، ٢٠٢٠).

٤ تحديات تتعارض مع تطلعات القارة

أحد الأسباب الرئيسية التي يتم الاستشهاد بها غالبًا حول سبب فشل منظمة الوحدة الإفريقية وفحص سبب معاناة الاتحاد الإفريقي الآن هو الافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ المواثيق والاتفاقيات التي تم الدخول فيها بالفعل. كانت منظمة الوحدة الإفريقية غير قادرة على معالجة الحكومات الاستبدادية والطاغية في أجزاء مختلفة من إفريقيا ما أدى إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن الذي أثر على التنمية. بينما كان القادة الأفارقة متحمسين دائمًا لتوقيع المعاهدات وتقديم التعهدات، فإن القدرة على إقناع شعوبهم بالعودة إلى الوطن واتخاذ خطوات جريئة ومؤكدة لإنفاذ الأحكام واللوائح التي تم التوقيع عليها بالفعل والموافقة على أن تكون غير موجودة دائمًا. فشل معظمهم حتى في اجتياز اختبار القيادة وهو ضمان تنفيذ الهدف. ويلوح في الأفق قضية السيادة، فضلاً عن الافتقار إلى الأموال والبنية التحتية اللازمة لدعم الأهداف. ولكن بصرف النظر عن كل ذلك، يوجد مشاكل حرجة يتعين على القارة التعامل معها إذا كان لها أن تحقق رؤيتها في المستقبل القريب. تتم مناقشة بعضها على النحو التالي:

٥ الصراع والتمرد والتطرف العنيف

منذ الاستقلال، لم تنعم الدول الإفريقية إلا بقليل من السلام أو لم تعرف أي سلام على الإطلاق. تعد الحرب الأهلية النيجيرية ١٩٧٦-١٩٧٠، والصراعات الأهلية في أوغندا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا، والحرب الأهلية الليبيرية، وسيراليون، والربيع العربي، والكاميرون، وما إلى ذلك، بعضًا من مسارح الصراع المكثف في إفريقيا. ونتيجة لذلك، يتم تحويل الأموال التي كان ينبغي استخدامها لأغراض التنمية لمواصلة الحرب وعواقبها المصاحبة لها بما في ذلك الوفيات والمشاكل الإنسانية والنزوح والفقر. لسوء الحظ، بينما يحاول العالم بأسره التعامل مع جائحة فيروس كورونا العالمي، لا تزال إفريقيا تحاول مكافحة التمرد والتطرف العنيف في أجزاء عديدة من القارة. أصبحت مبادرة إسكات البنادق والتي تم التخطيط لها لإنهاء جميع الحروب والنزاعات الأهلية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والصراعات العنيفة ومنع الإبادة الجماعية في القارة بحلول عام ٢٠٢٠ سرابًا الآن. تحول عام ٢٠٢٠، الذي كان من المفترض أن يكون عامًا تاريخيًا إلى عام من تصاعد العنف في جميع أنحاء القارة.

في غرب إفريقيا والساحل، يواصل المتمردون والمتطرفون إحداث الفوضى وخاصة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. ولا تزال مالي والنيجر ونيجيريا والكاميرون على وجه الخصوص الطرف المتلقي. في عام ٢٠١٩، نزح ٧٥٠ ألف شخص جراء العنف في بوركينا فاسو، ووقع حوالي ٢١٦٠٠ حادث نزاع مسلح في العام نفسه في إفريقيا (ISS، ٢٠٢٠). أشار تقرير معهد الدراسات الأمنية (ISS) في ديسمبر (٢٠٢١) إلى أن ليبيا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وشمال موزمبيق وإثيوبيا وشمال غرب الكاميرون وجنوب غربها ست بؤر صراع إفريقية يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢. كان هذا التحليل صحيحًا حتى الآن. وطالما استمر هذا الاتجاه، فإن تحقيق أجندة ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة سيظل سرابًا. في منطقة الساحل، نزح أكثر من ١,٧ مليون شخص إجمالاً منهم ١٧٠,٠٠٠ لاجئ و١,٥ مليون نازح داخليًا (Egbejule، ٢٠١٩). وبسبب الخيارات السيئة في توزيع الثروة والحوكمة والدخل وتخصيص الموارد، فإن عددًا كبيرًا من الشباب في منطقة الجنوب يحملون السلاح وينضمون أو يشكلون عصابات ترهب الدولة إما من خلال صناعة الخطف المربحة، واللصوصية، و/أو المشاركة في التمرد والتطرف العنيف. في نيجيريا، بدأت العصابات الإجرامية في الظهور في الشمال الغربي والشمال الأوسط. لقد فشلت المقاربات الحركية الحكومية، والأمر الأكثر وضوحًا هو ضعف وجود الدولة خاصة في الأجزاء الشمالية من البلاد.

٦ التدفقات المالية غير المشروعة والفساد

التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) وفقًا لـ Signe و Snow وMadden (٢٠٢٠) هي "النقل غير المشروع للأموال أو رأس المال من بلد إلى آخر ... وهذا يشمل إخفاء عائدات الجريمة، وتوجيه الأموال نحو جهات إجرامية، والتهرب من الرسوم الجمركية والضرائب من خلال الإبلاغ الخاطئ عن المعاملات". التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا إلى أجزاء أخرى من العالم هو أحد الأسباب الرئيسية وراء بقاء العديد من البلدان الإفريقية متأخرة. وذلك لأن الأموال التي كان من المفترض أن تُستخدم لدعم التنمية والتقدم والحد من عدم المساواة ومعالجة الفقر يبددها القادة المكلفون بمسؤولية حماية إيرادات الدولة. لفترة طويلة، كان الفساد وتحويل الأموال غير القانوني إلى الحسابات الخارجية هو النظام السائد في العديد من البلدان الإفريقية ودفع الناس الكثير مقابل هذا التهور. وفقًا لـ Igbatayo

(٢٠١٩)، نقلاً عن النزاهة المالية العالمية (٢٠١٠)، تجاوزت التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا بين عامَي ١٩٧٠ و٢٠٠٨ ١ تريليون دولار أمريكي. وأشار كذلك إلى أن نيجيريا تتصدر الاقتصادات الإفريقية الأخرى حيث بلغت التدفقات الخارجة ٢١٧,٧ مليار دولار أمريكي. ذكر Signe و Snow وMadden (٢٠٢٠) أنه "منذ عام ١٩٨٠، ترك ما يقدر بنحو ١,٣ تريليون دولار من إفريقيا جنوب الصحراء في شكل تدفقات مالية غير مشروعة ما يشكل تحديًا رئيسيًا لتمويل التنمية". حدد Igwe (٢٠٢١) عدة طرق يحدث من خلالها التدفقات المالية غير المشروعة ومنها "من خلال تسعير التحويل التعسفي، والفواتير الزائدة، والتهرب الضريبي، واستخدام المراكز المصرفية المالية الخارجية، وتهريب النقود والسلع غير المشروعة وغسيل الأموال ..." نهب الحكام الأوتوقراطيون من إفريقيا على وجه التحديد موارد شعوبهم بينما يعاني الناس من فقر مدقع. فاق نهب الجنرال الراحل ساني أباتشا كل الحدود بشكل استثنائي. Nwabughiogu (٢٠٢٠)، نقلاً عن منظمة الشفافية الدولية، ذكرت أن المسروقات التي تم استردادها من أباتشا بعد وفاته في عام ١٩٩٨ كانت ما يلي:

١. تحت قيادة الجنرال عبد السلام أبو بكر: ٧٥٠ مليون دولار
٢. في عهد الرئيس أولوسيغون أوباسانجو: ٢ مليار دولار
٣. في عهد الرئيس جودلاك جوناثان: ٢٢٧ مليون دولار
٤. في عهد الرئيس الحالي محمد بخاري: ٦٣٠ مليون دولار

كانت الأموال مخبأة في بلدان مختلفة، منها المملكة المتحدة والولايات المتحدة وسويسرا وليختنشتاين. قبل وفاة أباتشا عام ١٩٩٨، أصبحت نيجيريا دولة منبوذة. في عام ٢٠٢١، استعادت حكومة المملكة المتحدة حوالي ٤,٢ ملايين جنيه إسترليني من جيمس إيبوري وهو الحاكم السابق لولاية دلتا في نيجيريا. ولكن لم يكن القادة هم من يسرقون فحسب، بل انخرط تلاميذهم والأفراد العاملون بشكل خاص في الصناعات الاستخراجية والتعدين في عمليات احتيالية مختلفة أدت إلى تحويل مبالغ ضخمة من المال إلى خارج البلاد. كان مصدرو الوقود وفقًا لـ Signe وSnow and Madden (٢٠٢٠) مسؤولين عن ما يقرب من نصف التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا بين عامَي ١٩٧٠ و٢٠٠٨. يمكن للحد من التدفقات المالية غير المشروعة أن يساعد البلدان الإفريقية على "حشد رأس المال لتمويل تحقيق الأهداف المستدامة والأولويات الوطنية الأخرى" (الأونكتاد، ٢٠٢٠). ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن التدفقات المالية غير المشروعة تساهم بأكثر من ٨٨,٦ مليار دولار من هروب رأس المال كل عام من إفريقيا. وهكذا، فإن الأموال التي كان ينبغي أن تكون مفيدة لتطوير التعليم، وتطوير القطاع الصحي، والحماية الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد خاصة في ضوء جائحة COVID-١٩، يتم تبديدها بلا خجل. موبوتو سيسي سيكو، وجان بوكاسا، وغناسينغبي إياديما، وفرديناند ماركوس، والرئيس هوفونيت بوانيي، وساني أباتشا يقودون محفل الشهرة.

أظهرت منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٢) في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ (CPI) أن ٨٠ في المائة من البلدان في إفريقيا قد أحرزت تقدمًا ضئيلاً أو معدومًا في السنوات العشر الماضية في مكافحة الفساد في بلدانها. يصنف مؤشر مدركات الفساد ١٨٠ دولة وإقليم من خلال المستويات المتصورة للفساد العام على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى ١٠٠ (نظيف للغاية). احتلت إفريقيا المرتبة ٣٣ في المتوسط، وهي الأدنى في العالم. سيُعرَض ذلك في جدول ١ (انظر الصفحة التالية).

يوضح الجدول ١ شيئين. أولاً، البلدان التي احتلت مرتبة سيئة هي بعض البلدان التي تعاني مشاكل خطيرة في الأمن والصراع، في حين أن البلدان التي حسنت بشكل ملحوظ في مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بادراك وجود الفساد الخاص بها تحقق تقدمًا ثابتًا في اقتصادها وهي سلمية نسبيًا. وتشمل هذه دولًا مثل سيشيل والسنغال وبوتسوانا. على الرغم من أن منظمة الشفافية الدولية أشارت إلى أن تنزانيا وإثيوبيا وأنغولا قد صعدت سلم مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بادراك وجود الفساد، فإن غياب الأمن لا يزال مستمرًا في إثيوبيا على سبيل المثال في وسط وشمال إثيوبيا. ثانيًا، كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية أيضًا أن ٨٠ في المئة من البلدان في إفريقيا قد أحرزت تقدمًا ضئيلاً أو معدومًا في السنوات العشر الماضية. ومن ثم من أجل المعالجة الفعالة لخلق بعض الحيز المالي في إفريقيا، يجب معالجة قضية الفساد.

٧ البطالة

تعد البطالة وخاصة بطالة الشباب عاملاً خطيرًا، وإذا لم يتم التعامل معه سيجعل أجندة ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة غير واقعية. تنعم إفريقيا بسكان شباب أذكياء

الجدول رقم ١: ترتيب مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢١

الدولة	CPI	الدولة	CPI
نيجيريا	٢٤	أنغولا	٢٩
جزر القمر	٢٠	السنغال	٤٣
النيجر	٣١	بوتسوانا	٥٥
جنوب السودان	١١	سيشيل	٧٠
الصومال	١٣	غينيا الاستوائية	١٧
ليسوتو	٣٨	الرأس الأخضر	٥٨
مالي	٢٩	إثيوبيا	٣٩
ليبيريا	٢٩	تنزانيا	٣٩
ساحل العاج	٣٦		

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، (٢٠٢٢) "يكشف مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ عن عقد من ركود مستويات الفساد وسط انتهاكات حقوق الإنسان والانحدار الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى".

وحيويين، ويشكل الشباب أكثر من ثلث السكان (٣٤,٢ في المائة). ليس ذلك فحسب، فإفريقيا هي القارة الوحيدة في العالم التي تتوسع قوتها العاملة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠). لسوء الحظ، كان ما يقرب من ٣٤ مليون شخص عاطلين عن العمل في إفريقيا في عام ٢٠١٩، وكان من بين هؤلاء السكان ١٢,٢ مليونًا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠). في نيجيريا، أكبر دولة في إفريقيا من حيث عدد السكان، بلغ معدل البطالة للربع الرابع من عام ٢٠٢٠ ٣٣,٣٪ أي حوالي ٢٣,٢ مليون شخص من أصل ٧٠ مليون شخص ينبغي أن يعملوا في البلاد (نوكوما، ٢٠٢١). يُعزَى ذلك إلى سوء حالة الاقتصاد. وقد أدى هذا الوضع إلى انخراط بعض الشباب في الجريمة والمشاركة في أنشطة ضارة بالدولة. يكشف تحقيق مفصل في تكوين أعضاء المنظمات الإرهابية والمتطرفين في إفريقيا أن معظمهم من الشباب الأفارقة الذين من الواضح أنهم يفتقرون إلى فرص العمل والتعليم. كما يقول المثل، اليد العاطلة يسكنها الشيطان.

٨ مشكلة الديون

من أهم العقبات الأساسية أمام القضاء على الفقر في البلدان الإفريقية اليوم هي قضية عبء الديون المفرطة. تعد الديون مشكلة أساسية وهو ما تدل عليه الأموال الضخمة التي تذهب إلى الدائنين الأجانب لخدمة الفوائد على الديون، وليس لتنمية هذه الاقتصادات. ستظل التنمية الشاملة للبلدان الإفريقية حلمًا لأن هذه الديون أصبحت غير مستدامة، ما يجعلها جزء في عجلة التقدم. الأموال التي كان ينبغي أن تذهب إلى التعليم، وإمدادات الطاقة، والصحة، والأمن، وإمدادات المياه، وما إلى ذلك تذهب جميعها إلى الدائنين الأجانب لخدمة الفوائد على الديون. ذكر الأستاذ جيفري ساكس في كتابه "نهاية الفقر" الذي استشهد به موتومي (٢٠٠٥) منذ عام ٢٠٠٥ أن أعظم مشاكل دول العالم الثالث هي فخ الديون الخارجية. إذا لم يشطب الدائنون الديون، فسيضطر المدين الأعلى في أي منطقة نامية للاختيار بين - هل ينقذ أطفاله المحتضرين أم يسدد ديونه؟ ارتفعت مستويات الديون في إفريقيا في عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ خاصةً مع اقتراض الحكومات لتمويل حزم التحفيز لدعم الشركات والمنازل خلال إغلاق COVID-١٩. كانت هذه مشكلة قبل COVID-١٩، لكن COVID-١٩ أدى إلى تفاقم المشكلة. على سبيل المثال، أفاد Heitzig و Ordu وSenbet (٢٠٢١) أن مستويات الديون في عام ٢٠٢٠ كانت "أعلى بنسبة ٤,٥٪ في إفريقيا من التوقعات. أفاد بنسون (٢٠٢١) في Business Insider أنه "اعتبارًا من عام ٢٠٢١، بلغ إجمالي الدين العام الخارجي في غرب إفريقيا وحدها حوالي ١٦٤ مليار دولار أمريكي. وسجلت نيجيريا وغانا أعلى مستويات الديون في المنطقة بنحو ٧٩,٥٤ مليار دولار أمريكي و٢١,٩١ مليار دولار أمريكي على التوالي". ويبين الجدول ٢ بعض الديون العامة لدول المنطقة.

على الرغم من الإعفاء من الديون وإلغائها في عام ٢٠٠٥ من الدول الدائنة في نادي باريس، فمن المثير للاهتمام أن البلدان الإفريقية تراكمت عليها ديون أخرى وهي تتسول الآن من أجل الإعفاء من الديون. من المثير للقلق أن بعض الأموال المقترضة انتهى بها المطاف في جيوب

الجدول رقم ٢: الديون العامة لبلدان مختارة في يونيو ٢٠٢١

الدولة	إجمالي الدين العام (بالدولار)
نيجيريا	٧٩,٥ مليار دولار
غانا	٢١,٩ مليار دولار
ساحل العاج	١٩,٥ مليار دولار
السنغال	١٣,٧ مليار دولار
مالي	٥,١ مليارات دولار
غينيا	٤,٨ مليارات دولار
النيجر	٤,٢ مليارات دولار
بنين	٣,٨ مليارات دولار
بوركينا فاسو	٣,٧ مليارات دولار
الرأس الأخضر	١,٩ مليار دولار
سيراليون	١,٨ مليار دولار
توغو	١,٤ مليار دولار
ليبيريا	١,٣ مليار دولار
غامبيا	٨٢٣ مليون دولار
غينيا بيساو	٣٨٢ مليون دولار

المصدر: https://africa.businessinsider.com/local/markets/ghana-nigeria-and-ivory-coast-top-list-of-countries-with-highest-public-debt-stocks/qr8g80j، ٢٠٢٢/٠١/٢٠

خاصة وفي بعض الأحيان في مشروعات صغيرة. وطالما لم يتم حل مشكلة الديون، فسيكون من الصعب على الحكومات المضي قدمًا في الإصلاحات الضرورية لتعزيز النشاط الاقتصادي والحد من الفقر. اقتراض المال ليس هو المشكلة الأساسية طالما أنه لا يتم إنفاقه على الرعونة. والأسوأ من ذلك، مع استمرار اقتراض الحكومات في البلدان الإفريقية لتمويل التنمية؛ فإن الأموال المخصصة للإنفاق الرأسمالي تنتهي في معظم الأحيان في جيوب خاصة.

٩ ازدواجية المنظمات الإقليمية

على الرغم من اتفاق القادة الأفارقة على إنشاء منظمات إقليمية على أساس التواصل الجغرافي والاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي سيؤدي في النهاية إلى الولايات المتحدة الإفريقية، فإن انتشار المنظمات الإقليمية في القارة يمثل تهديدًا لطموح مشترك وهدف واحد. على سبيل المثال، يوجد في غرب إفريقيا ازدواجية في جهود التكامل لأن معظم أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ينتمون أيضًا إلى منظمات تكامل أخرى في منطقة الجنوب. على سبيل المثال، بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا بيساو ومالي والسنغال وتوغو جميعهم أعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وهم أيضًا أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. غينيا بيساو تنتمي إلى الثلاثي ECOWAS وMRU وUEMOA. المشكلة هي أن هذا التنافس غالبًا ما يقوض عملية ضمان التكامل المناسب بين الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، تفتخر المجموعة الاقتصادية الإفريقية (UEMOA) بنظام أفضل ولديها عملة مشتركة (FCFA)، واتحاد نقدي (الاتحاد الاقتصادي والمالي لغرب إفريقيا WAEMU)، وتعريفة خارجية مشتركة ومجموعة مشتركة من قوانين الأعمال مثل ECOWAS (Nwoke, ٢٠٠٥).

التحليل هنا هو أن عضوية المنظمات ليست رخيصة. على سبيل المثال، تدفع جمهورية الكونغو الديمقراطية رسومًا سنوية لجميع هذه المنظمات. هذه هي ازدواجية الموارد والولاء لأجندات مختلفة. من المفيد ملاحظة أن بعض المنظمات تعتمد فقط على التمويل الخارجي.

الجدول رقم ٣: عضوية المنظمات الإقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي	المنظمات الاقتصادية الأخرى	المنظمات القائمة على الطاقة	منظمات الأنهار والبحيرات	منظمات السلام والأمن	المنظمات البيئية
AU	CEMAC	كومليك	ABN، ALG	EASF	كوميفاك
الكوميسا	CEPGL	EAPP	LCBC	ICGLR	
تجمع بلدان الساحل والصحراء	GGC	ECOWAPP	سيكوس	ج ٥ سهل	
EAC	اللجنة الأولمبية الدولية	السلام	ليمكوم		
الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	MRU	SAPP	LTA		
ECOWAS	ساكو		إل في بي سي		
IGAD	UEMOA		NBI		
SADC			أوكاكوم		
UMA			OMVG وOMVS و VBA وORASCOM ZAMCOM وTPTC		

المصدر: تم سحب البيانات من المعلومات المقدمة في الصفحة ٢٢ من مقالة Byiers & Miyandazi (٢٠٢١)، "موازنة القوة والإجماع: الفرص والتحديات من أجل زيادة التكامل الإفريقي. يوضح الجدول العضوية التي تنتمي إليها جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠ معوقات أخرى تواجه القارة في تحقيق أهدافها التنموية

بصرف النظر عما سبق، يوجد تحديات مهمة أخرى تعوق تحقيق تطلعات القارة ومنها الافتقار إلى المؤسسات القوية في إفريقيا. قال ماتامبو (٢٠١٨) في دراسته حول طريقة الاتحاد الإفريقي ودوره في إنهاء الصراع وإحلال السلام في إفريقيا (٢٠١٨)، أن "مشاكل إفريقيا الدائمة هي نتيجة لفشل القارة في إنشاء مؤسسات وحكومات فعالة يمكنها تحويل الهبات القيمة في إفريقيا إلى مزايا استراتيجية ومستدامة ..." المؤسسات في إفريقيا ضعيفة بطبيعتها وتعتمد على الحكومات في التوجيه. وفقًا لما قدمه Ighobor (٢٠٢٠)، نقلاً عن Amaoko، صرح بالتالي: "تحتاج إفريقيا إلى مؤسسات قوية لدفع أجندة التكامل. أنت بحاجة إلى الإرادة السياسية. غالبًا ما نعتقد أن السياسيين يصدرون تصريحات ويتبنون بروتوكولات ثم سيكون كل شيء في مكانه. الأمور لا تسير هكذا".

الأمر نفسه ينطبق أيضًا على مجال التعليم. لا توجد جامعة أفريقية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة من أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم. وفقًا لـ Lawal (٢٠١٧)، في إفريقيا ٤١٪ من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية لا يكملون التعليم الأساسي بينما ٨٧٪ لا يصلون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة. تعتبر الأمية مشكلة في شمال نيجيريا اليوم والتي ربما تفسر لماذا يتفاقم العنف هناك أكثر من أي مكان آخر في نيجيريا.

تشمل التحديات الأخرى التعامل مع الوقاية من جائحة COVID-١٩ وعلاجها بالإضافة إلى توفير حزم تحفيز مستمرة للأسر التي فقدت الوظائف والأعمال. أيضًا، أصبح الانقلاب مألوفًا مرة أخرى خاصة في غرب إفريقيا وهذا يحتاج إلى فحص عاجل. على الرغم من أن تغير المناخ مشكلة عالمية، فإن آثاره محسوسة بالفعل في البلدان الإفريقية الكبرى وغالبًا ما تؤدي إلى صراع بين المزارعين والرعاة.

١١ التأثير الأجنبي في السياسة والتنمية الإفريقية

من الصعب عرض المسار التنموي لإفريقيا دون ذكر السنوات الوضيعة للاستعمار الأوروبي والإمبريالية. بينما تستمر الدول الأوروبية في تجاهل دعوات التعويض، شكلت تجارة الرقيق أول تأثير كبير للغرب على إفريقيا. وفقًا لـ

McKay (١٩٦٤)، نقلاً عن Fage، JD في مقدمته لتاريخ غرب إفريقيا، "ربما تم إنزال ١٥,٠٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ من العبيد في أمريكا بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، وربما مات ٣,٠٠٠,٠٠٠ أو ٤,٠٠٠,٠٠٠ آخرين في سفن العبيد. بما في ذلك أولئك الذين قتلوا في غارات العبيد وبطرق أخرى كنتيجة مباشرة لتجارة الرقيق، فإن هذه الخسارة المروعة للقوى العاملة قد تصل إلى ٤٠,٠٠٠,٠٠٠". على الرغم من أن العديد من المحللين قد علقوا على أن تجارة الرقيق حدثت منذ زمن طويل وأنه كان ينبغي على الدول الإفريقية تجاوز ذلك، فإن الحقيقة هي أن هذا الحدث لم ينتج عنه تشويه في السياسة والاقتصاد وحياة الناس فحسب، بل أدى أيضًا إلى اضطراب النظم الإفريقية الأصلية (Adebajo، ٢٠١٣). إن التجنيد الإجباري وإجلاء القوى البشرية الشابة والنابضة بالحياة من إفريقيا في هذه الفترة هو بالتأكيد حقيقة من حقائق التاريخ واهتزاز القيم الإفريقية. لكن هذا التدخل لم يتوقف عند هذا الحد. بعد انتهاء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر، كان هناك صخب من أجل التجارة المشروعة ثم تدافع الأوروبيون لتقسيم إفريقيا إلى إمبراطوريات استعمارية.

وعلى نفس المنوال، كانت هناك أيضًا أطر إنمائية وضعتها دول الشمال مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان الإفريقية. توصلت هذه المجموعات إلى سياسات لمساعدة إفريقيا بما في ذلك التنمية المتسارعة في إفريقيا جنوب الصحراء والتي أوصت ببرنامج التكيف الهيكلي في عام ١٩٨١ (Momoh, ٢٠١٦). كانت هناك أطر أخرى تم تطويرها أيضًا، وهي تشمل: برنامج الأولوية لإفريقيا للإنعاش الاقتصادي والتنمية (APPER) في عام ١٩٨٦، برنامج الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا (UN-PAARED)، وإطار إفريقيا البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتحول (AAF-SAP) في ١٩٨٩، الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية (ACPPD) في عام ١٩٩٠، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينيات (UN-NADAF)، مؤتمر تطوير الاستقرار الأمني والتعاون (CSSDC) في عام ١٩٩١ (موموه، ٢٠١٦) وما إلى ذلك. من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه على الرغم من كل هذه المبادرات، فقد لوحظت تطورات قليلة أو معدومة. يظل الفقر وعدم المساواة والصراع وضعف البنية التحتية والمؤسسات الضعيفة وما إلى ذلك أمرًا سائدًا اليوم. هذا لأن إفريقيا ليس لها سيطرة على الإطلاق في هذه المؤسسات الدولية، وفي نهاية المطاف الغلبة للقوة. لم تتمكن إفريقيا من التغلب على "الإرث الاقتصادي للاعتماد على الموارد ..."، ومن الأمثلة المهمة أيضًا على ذلك عندما قدم البنك الدولي شروطًا صارمة، لا سيما الحد من الاستثمار في التعليم العالي في إفريقيا والذي ساهم بشكل كبير في انخفاض المعايير التعليمية في عدة دول في إفريقيا (Hirsh & Lopes، ٢٠٢٠).

بصرف النظر عن ما ورد أعلاه، فقد لوحظ منذ فترة طويلة التدخل الأجنبي في الشؤون الإفريقية. كانت هناك مؤشرات، وإن لم تكن حاسمة، على أن معظم الانقلابات في إفريقيا تم تمويلها من الخارج. ومن الأمثلة على ذلك المرتزقة الذين تم اعتراضهم وهم في طريقهم إلى غينيا الاستوائية في عام ٢٠٠٤. وعلى نفس المنوال، غالبًا ما يكون مقر معظم الأموال المنهوبة في بلدان معظمها من إفريقيا. تحتفظ هذه البلدان بالأموال المسروقة في بعض الأحيان لعدة سنوات وتعود بدون فوائد عندما تتم إعادة هذه الأموال إلى الوطن. يصبح من الصعب إنشاء حيز مالي إذا لم تنضم بلدان المقصد للتدفقات المالية غير المشروعة إلى إفريقيا لمكافحة هذا الاتجاه. يوضح الجدول ٤ أن غالبية التدفقات المالية غير المشروعة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٨ قد تم استضافته في أوروبا أو آسيا الوسطى أو شرق آسيا ومناطق المحيط الهادئ. يوجد أيضًا كميات كبيرة من التدفقات غير المشروعة داخل إفريقيا والتي تتطلب من الحكومات في إفريقيا العمل معًا لترويضها.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه بينما كان الاتحاد الإفريقي يطلق رؤيته الخاصة بأجندة ٢٠٦٣، كان المجتمع العالمي من خلال الأمم المتحدة قد بدأ بالفعل في خليفة الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت نتائجها متباينة. لم تتحقق معظم الأهداف، لذا فقد طورت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. هناك أيضًا أوجه تشابه في الأهداف الواردة في أجندة ٢٠٦٣ وأجندة ٢٠٣٠.

١٢ استجواب أجندة ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة

وفقًا لـ Casazza (٢٠١٥)، تتقاطع أجندة ٢٠٦٣ وخطة ٢٠٣٠ على نطاق واسع في مجالات التنمية الاقتصادية الشاملة، والتنمية الاجتماعية، وقضايا الاستدامة البيئية، وتعزيز المؤسسات الفعالة ولكن القضايا المتعلقة بالنهضة الإفريقية، وعدم المساواة، والتراث المشترك، والاعتماد على الذات، والقيم، والأخلاق، وما إلى ذلك، ليست برامج يتم الإعلان عنها بقوة في خطة عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التحقيق

الجدول رقم ٤: التدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا حسب منطقة المقصد (١٩٨٠-٢٠١٨)

منطقة الوجهة	IFFS (بملايين الدولارات الأمريكية)	IFF (٪ من التجارة الثنائية)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣٨٧,٢٥٦	١٦,٥
جنوب ووسط آسيا	٣٦٠,٥١٧	١١,١
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٨١,٨٦٩	١٠,٣
أمريكا الشمالية	١٣٦,٣٠٤	١١,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٢٣,٦٨٠	٢٠,٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣١,٧٦١	١٠,٨
جنوب آسيا	٨,٥٩٩	١,٢

المصدر: Signe، L. Sow، M. and Madden، P. (٢٠٢٠)، "التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا: الدوافع والوجهات وخيارات السياسة"، موجز سياسات مبادرة النمو في إفريقيا، بروكينغز، https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/02/Illicit-financial-flows-in-Africa.pdf. 20/01/2022

الكامل لأجندة ٢٠٦٣ في أنه على الرغم من تسميته بأجندة محركها الأساسي الناس، إلا أنه من المثير للاهتمام أن السكان المحليين الذين من المفترض أن يدعموا هذه المبادرات لا يعرفون حتى ما هي أجندة ٢٠٦٣. أفادت اللجنة الوزارية المعنية بتنفيذ أجندة ٢٠٦٣ (٢٠١٧) أن الاتحاد الإفريقي قد رفع الوعي بأجندة ٢٠٦٣ من خلال مهمته المحلية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلخ. ومع ذلك، فإن عدم قدرة الاتحاد الإفريقي على متابعة فكرة الشباب من أجل أجندة ٢٠٦٣ بشكل كلي للترويج للأجندة في بلدانهم يمثل انتكاسة خطيرة للمنظمة. أهداف التنمية المستدامة هي بالتأكيد أكثر شيوعًا في الضواحي والمجتمعات كما هو الحال في نيجيريا على سبيل المثال، تم إنشاء الوزارات لضمان ظهور البرامج في إطار أهداف التنمية المستدامة. إنهم يعملون في المراكز الصحية المحلية، والمجالس الحكومية المحلية، وما إلى ذلك.

من أجل تسهيل التنفيذ السريع لأجندة ٢٠٦٣ ولإظهار المواطنين الأفارقة أن أجندة ٢٠٦٣ تسير في طريقها الصحيح، اعتمدت المنظمة استكمال ١٣ مشروعًا رئيسيًا في السنوات العشر الأولى من جدول أعمال ٢٠٦٣ وهي:

١. شبكة قطارات متكاملة عالية السرعة
٢. استراتيجية السلع الإفريقية
٣. منطقة التجارة الحرة القارية (AfCFTA)
٤. جواز السفر الإفريقي وحرية التنقل
٥. إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠
٦. مشروع سد جراند إنجا
٧. سوق النقل الجوي الإفريقي الموحد (SAATM)
٨. منصة الحوار الاقتصادي الإفريقي السنوية
٩. إنشاء المؤسسات المالية الإفريقية:
   - البنك المركزي الإفريقي
   - بنك الاستثمار الإفريقي
   - صندوق النقد الإفريقي
   - بورصة عموم إفريقيا
١٠. الشبكة الإلكترونية لعموم إفريقيا
١١. استراتيجية الفضاء الخارجي الإفريقية
١٢. الجامعة الافتراضية الإفريقية والجامعة الإلكترونية
١٣. المتحف الإفريقي الكبير

دوافع جديرة بالثناء ولكن باستثناء منطقة التجارة الحرة القارية التي بدأت، ولكن تأثيرها لم يتم الشعور به بعد، لا يزال البعض الآخر في طي النسيان. وقعت جميع الدول الأعضاء في إفريقيا تقريبًا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية باستثناء إريتريا (Balino, ٢٠٢١). ومع ذلك، صادقت ٣٥ دولة فقط من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على الاتفاقية. أمامنا الطريق طويل لنقطعه ولكن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تحمل الكثير من الأمل. قضية أخرى هي أن تنفيذ ورصد وتقييم أجندة ٢٠٦٣ تعتمد فقط على الدول وحدها. في الواقع، أشار Byiers & Miyandazi (٢٠٢١) إلى أن "السياسات الوطنية لا تزال تؤثر إلى حد كبير على العمليات الإقليمية. شكلت القيود المالية والموارد البشرية المحدودة تحديًا مماثلًا لتحقيق المشاريع الرئيسية لعام ٢٠٦٣.

سعى الاتحاد الإفريقي جاهدًا لتقوية مخططه التنظيمي المؤسسي لزيادة وتعزيز الوحدة في المؤسسة حتى يتمكنوا من التحدث بصوت واحد. استنادًا إلى المادة ٢ (د) على سبيل المثال، من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، عمل الاتحاد الإفريقي منذ عام ٢٠٠٢ كمنصة حقيقية لصوت أفريقي مشترك حول قضايا العالم، وينعكس ذلك في عدد من المواقف المشتركة التي اتخذتها الدول الأعضاء في الساحة الدولية (Byiers & Miyandazi، ٢٠٢١). أيضًا، من أجل تعزيز المصالح الإفريقية، دخل الاتحاد الإفريقي في شراكة مع منظمات خارجية، بما في ذلك الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، والتي ربما تكون الأكثر تاريخية على الإطلاق؛ منتدى التعاون الصيني الإفريقي، وجامعة الدول العربية وإفريقيا؛ منتدى التعاون بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، والحوار الرفيع المستوى بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية؛ الشراكة بين إفريقيا والهند؛ الشراكة بين إفريقيا وتركيا؛ مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية الإفريقية والمنتدى الإفريقي الكوري. وقد أتاحت هذه المنصات لإفريقيا المجال للشراكة لأغراض تنمية إفريقيا. لكن السؤال الأهم هو ما إذا كان بإمكان هذه الشراكات تجاوز طبيعة المانحين والعملاء وعدم المساواة في القوة وتحقيق المزيد من التنمية لإفريقيا.

سيعتمد تحقيق أجندة ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة بشكل حاسم على تعبئة موارد مالية كبيرة. حتى مع كل الدعم والقبول الواسع لأهداف التنمية المستدامة في إفريقيا، فلا تزال إفريقيا خلف الركب مقارنة ببقية العالم. يجب تعميم أجندة ٢٠٦٣ وجدول أعمال ٢٠٣٠ باعتبارها ضرورة بين السكان. اتفق Roesch وRahmaty (٢٠٢٠) مع هذا عندما قالا "... ولكن مع استثناءات قليلة، لا تزال خطة عام ٢٠٣٠ غير معروفة إلى حد كبير على المستوى المحلي." هذا هو الحال أيضًا مع أجندة ٢٠٦٣.

١٣ الخاتمة

لا شك في أن أمام إفريقيا شوطًا طويلاً لتقطعه لتحقيق تطلعات شعوبها بأفضل طريقة ممكنة في المستقبل القريب. الكثير من الأفارقة الذين يبتكرون آفاقًا جديدة ويحققون أداءً جيدًا ليسوا في القارة ولكن خارج شواطئها. كانوا قادرين على تحقيق بعض هذه المآثر بسبب بيئتهم ولكن يمكن تكرار ذلك في إفريقيا. تظهر بعض الدول الإفريقية بالفعل أنه في ظل القيادة الحقيقية، يمكن مقارنتها بشكل إيجابي مع دول أخرى في العالم. لكن المسؤولية تقع على عاتق القيادة. يجب على القادة الأفارقة أن يكونوا استباقيين ومتقدمين في التفكير. يجب أن يعرف المواطنون أن انتخاب هذه الأنواع من القادة غير قابل للتفاوض إذا أرادوا المضي قدمًا. إذا كان من الممكن إظهار الحماس نفسه الذي أظهره القادة الأفارقة في أعقاب الاستقلال، وأثناء ضم أراضيها وفي أثناء نضال الوحدة الإفريقية، إذن، هناك أمل في المستقبل. لا يستطيع أحد أن يفعل ذلك لإفريقيا، باستثناء الأفارقة. لا يمكن للأفارقة الاستمرار في العيش في إنكار للذات. أجندة ٢٠٦٣ ممكنة إذا كانت جميع الأيدي متحدة.

١٤ التوصيات

١. تحتاج إفريقيا إلى أن تصبح أكثر تأثيرًا وظهورًا في جميع المؤسسات المتعددة الأطراف والدولية ليس فقط من أجل الجلوس هناك فقط ولكن للمشاركة في القرارات الرئيسية خاصة تلك التي تؤثر على الأفارقة ولتأمين صفقات أفضل في المفاوضات التجارية وجذب الاستثمارات وإعادة هيكلة الديون. يجب أن ينتهي التوسل إلى أوروبا وأمريكا.

٢. في ضوء جائحة COVID -١٩ والاضطرار الذي يسببه تغير المناخ، من المهم أن يبحث القادة الأفارقة عن شركاء حقيقيين يمكنهم المساعدة في التعامل مع القطاعات المستهدفة والأشخاص في المجتمع دون تعريض الاستقلال الذاتي للقارة للخطر.

٣. يجب أن يكون الشباب في إفريقيا في وضع استراتيجي للاستفادة من الثورة التكنولوجية التي تفتح أبواب الفرص للشباب في جميع أنحاء العالم. يجب أن

تستهدف السياسات الوطنية والإقليمية الشباب من أجل تحقيق الشمول في الفضاء السياسي والاجتماعي. يمكن الاتفاق على حصة معينة للشباب في البرلمان والتعيينات التنفيذية. لن يمنحهم هذا الشعور بالانتماء فحسب، بل سيفيدهم أيضًا بأفكار جديدة في المنطقة. كما يجب تنشيط ومتابعة الشباب من أجل أجندة ٢٠٦٣ بقوة.

٤. من الضروري أن يوفر القادة الأفارقة مجموعات من شأنها أن تناصر الترويج لأجندة ٢٠٦٣ من المستوى الإقليمي إلى المستوى المحلي. يجب أن تكون أجندة ٢٠٦٣ مملوكة للشعب لكي تزدهر.

٥. يجب العمل بسرعة على رقمنة الاقتصاد لدفع التحول الاجتماعي والاقتصادي، وفتح الفرص لتوليد الدخل لآلاف، إن لم يكن الملايين من الفقراء في إفريقيا. إنها أداة يمكن أن تساعد في تنفيذ أجندة ٢٠٦٣ و٢٠٣٠

٦. لا يمكن إسكات البنادق ومنع الصراع المستمر إلا إذا كانت هناك حماية اجتماعية وتم منح جميع المواطنين فرصة الذهاب إلى المدرسة وأيضًا توفير فرص العمل.

٧. يجب أن تصبح شروط الاقتراض الخارجي أكثر صرامة. يجب أن يكون قادة الدول في إفريقيا قادرين على إقناع الرجل العادي في الشارع لماذا يتعين عليهم الاقتراض وكيف سيتم سداد الأموال.

٨. يتعين على الدول الإفريقية العمل على تنويع اقتصادها لزيادة المنافسة والاستعداد للتصدير.

٩. يجب على قادة إفريقيا الاستمرار في تعزيز الوحدة والوحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. لماذا لا يزال الناس، وخاصة من خارج القارة، يشيرون إلى إفريقيا على أنها إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA)؟ لاحظ Abiodun (٢٠٢٢) أن مصطلح SSA يُشار إليه عادةً في الأدبيات بسبب الاختلافات الحادة الملحوظة بين شمال إفريقيا وأجزاء أخرى من إفريقيا تسمى إفريقيا جنوب الصحراء. تضع الخلافات حدود حول قضايا التنمية المتفاوتة والمناخ والثقافة. ولكن هذا يفصل الأفارقة أكثر من توحيدهم. إن الوحدة بين الأفارقة جوهرية ويجب تعزيزها بوعي في جميع الأوقات.

المراجع

Adebajo, A. (٢٠١٣)، لعنة برلين: إفريقيا بعد الحرب الباردة، **مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، ٢٣.**

تقرير بنك التنمية الإفريقي (٢٠١٤)، Tتبع التقدم في إفريقيا بالأرقام, ٢.
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Tracking_Africa%E2%80%99s_Progress_in_ Figures.pdf، **تم الحصول عليه في** ٢٠٢٢/٠١/٢٠

تقرير الحوكمة الإفريقي (٢٠١٩)، أجندة ٢٠٦٣ و٢٠٣٠: هل إفريقيا على المسار **الصحيح، مؤسسة محمد إبراهيم، تم الاسترجاع من** https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2019-10/African_Governance_Report_2019.pdf, ٢٠٢٢/٠١/٢٠

الاتحاد الإفريقي (٢٠٢٠)، جدول أعمال ٢٠٦٣ وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا، تقييم آليات الحوكمة لتنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إفريقيا، **تم استرجاعها من** https://www.southsouth-galaxy.org/wp-content/uploads/2021/04/Agenda-2063-and-SDGs-Implementation-is-Africa.pdf، ٢٠٢٢/٠١/٢٠

اللجنة الوزارية للاتحاد الإفريقي بشأن تنفيذ أجندة ٢٠٦٣ (٢٠١٧)، تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣، **مأخوذ من** https://au.int/sites/default/files/documents/33126-doc-11_an_overview_of_agenda.pdf، ٢٠٢٢/٠٣/٠٢

Allison، S. (٢٠٢٠)، Conflict لا يزال التحدي الأكبر لإفريقيا في ٢٠٢٠، **معهد الدراسات الأمنية (ISS)، تم استرداده من** https://issafrica.org/iss-today/conflict-is-still-africas-biggest-challenge-in-2020، ٢٠٢٠/٠١/٢٠

Balino، S. ((٢٠٢١، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تكمل الشهر الأول من التداول، **IISD، تم استرداده على** https://sdg.iisd.org/commentary/policy-briefs/african-continental-free-trade-area-completes-first-month-of-trading/ ٠١ ٢٠٢٢/٠٣

Benson، EA (٢٠٢١) غانا ونيجيريا وساحل العاج على رأس قائمة البلدان التي لديها أعلى مخزون من الديون العامة في غرب إفريقيا، **Business Insider Africa، تم استردادها من** https://africa.businessinsider.com/local/markets/ghana-nigeria-and-ivory-coast-top-list-of-countries-with-highest- public-debt-stocks/qr8g80j **في** ٢٠٢٢/٠١/٢٠

Byiers & Miyandazi (٢٠٢١)، موازنة القوة والإجماع: الفرص والتحديات لزيادة التكامل الإفريقي، أبحاث IAI، **تم الحصول عليه من** https://www.iai.it/en/pubblicazioni/balancing-power-and-consensus-opportunities-and-challenges-increased-african, ٢٠٢٢/٠١/٢٠

Casazza، A. ((٢٠١٥، أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الإفريقي: تحليل مقارن، **مأخوذ من** https://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/blog/2015/10/23/he-Sustainable-Development-Goals-and-the-African-Union-s-Agenda-2063-A-comparative-analysis.html, ٢٠٢٢/٠٣/٠١.

Dirco.gov.za/au.nepad/historical_overview.htm, ٢٠٢٢/٠١/٢٠.

Egbejule, E. (٢٠١٩). الموت والكرب ووميض الأمل: ١٠ سنوات من بوكو حرام، **تم استرجاعها على** https://www.aljazeera.com/news/2019/7/30/death-anguish-and-flickers-of-hope-10-years-of-boko-haram, **accessed on** ٢٠٢٠/١٢/٣٠.

Heitzig، C. Ordu، AU & Senbet، L. (٢٠٢١)، مشكلة ديون إفريقيا جنوب الصحراء، رسم خرائط تأثير الوباء والمضي قدمًا، **مبادرة النمو في إفريقيا، بروكينغز، مأخوذ من** https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/10/COVID-and-debt.pdf, ٢٠٢٢/٠١/٢٠

Heller, P. (٢٠٠٥), العودة إلى الأساسيات - المساحة المالية: ما هو وكيف تحصل عليه، **صندوق النقد الدولي الفصلي، ٤٢ (٢).** https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2005/06/basics.htm, ٢٠٢٢/٠٢/١٢.

Hirsh, A. and Lopes, C .(٢٠٢٠), التنمية الاقتصادية الإفريقية بعد الاستعمار من منظور تاريخي, **التنمية الإفريقية، XLV (١)** ٣١-٤٦.

Igbatayo، SA (٢٠١٩)، مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من الصناعات الاستخراجية في إفريقيا وانعكاساتها على الحكم الرشيد: دراسة متعددة البلدان عن أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، **تنمية إفريقيا، XLIV (٣)،** ٥٥-٨٦.

Ighobor, K .((٢٠٢٠, إفريقيا تحتاج إلى مؤسسات قوية وسياسات ذكية، **تجديد إفريقيا،** https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2020/africa-needs-strong-institutions-and-smart-policies, ٢٠٢٢/٠٢/٢١.

Igwe, Uche (٢٠٢١), T يمكن أن يدعم تتبع التدفقات المالية غير المشروعة تعافي نيجيريا بعد الوباء، **تم الحصول عليه من** https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2021/04/06/tracking-illicit-financial-flows-support-nigeria-post-pandemic-recovery-corruption/, ٢٠٢٢/٠٢/١٢.

منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠)، تقرير عن التوظيف في إفريقيا (إعادة إفريقيا) - مواجهة تحدي تشغيل الشباب، **جنيف، تم استرداده من** https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---Africa/---ro-abidjan/documents/publication/wcms_753300.pdf, ٢٠٢٢/٠١/٢١

مكتب العمل الدولي (٢٠١١)،مفاهيم الحيز المالي وإمكانية تطبيقه على تطوير سياسة الحماية الاجتماعية في زامبيا، ١٤، ١٩، **مأخوذ من** https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---soc_sec/documents/publication/wcms_207674.pdf, ٢٠٢٢/٠٢/١١..

مقابلة: Adiat Abiodun (٢٠٢٢)، ذكر، محاضر، مركز جامعة Obafemi Awolowo للتعليم عن بعد، Ile-Ife، نيجيريا، ٢٠٢٢/٠٢/١٠.

مقابلة: Ndubuisi Nwokoma (٢٠٢١)، The Conversation، ثلث النيجيريين عاطلون عن العمل، إليكم السبب؟ https://theconversation.com/a-third-of-nigerians-are-unemployed-heres-why-159262, ٢٠٢٢/٠١/٢٧..

صندوق النقد الدولي (٢٠١٧)، بناء القدرات المالية في الدول الهشة، **تم استرجاعه على** http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx, ٢٠٢٢/٠٢/١١.

Kawonishe, D. (٢٠٠٢). تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي: المشاكل والآفاق، **في المجلة الإفريقية للشؤون الدولية والتنمية، ٧ (١)،** ٨٤-١١٠.

Lawal, I. ((٢٠١٧، لماذا تتخلّف إفريقيا عن الركب في أهداف التعليم العالمية، من قبل اليونسكو، **صحيفة الجارديان، نيجيريا، تم استردادها من** https://guardian.ng/news/why-africa-lags-behind-in-global-education-goals-by-unesco/ ٢٢/٠١/٢٠.

ماكلوغلين، سي.، (٢٠١٢)، دليل الموضوع حول الدول الهشة، مركز موارد الحكم والتنمية الاجتماعية، **جامعة برمنغهام، المملكة المتحدة، تم الحصول عليه من** https://gsdrc.org/wp-content/uploads/2016/03/FragileStates.pdf، ٢٠٢٢/٠٢/١٢.

Matambo, E. (٢٠١٨)، المتفرج في بيتي الخاص: نقد لأسلوب الاتحاد الإفريقي ودوره في إنهاء الصراع وإقامة السلام في إفريقيا، **مجلة دراسات الاتحاد الإفريقي، ٧ (٣)، ٢٥-٤٢.**

McKay, V. (١٩٦٤), إفريقيا في السياسة العالمية: تقارير شاملة عن اتصالات إفريقيا مع أوروبا وآسيا والأمريكتين، **Macfadden-Bartell، نيويورك، ١٨-٩٦.**

Momoh. Z. (٢٠١٦), حلول أفريقية للمشاكل الإفريقية: تقييم نقدي، **مجلة دراسات الاتحاد الإفريقي، ٥ (١) ٣٩-٦٢.**

Mutume, G. (٢٠٠٥), إلحاح جديد لإلغاء ديون **إفريقيا، تجديد إفريقيا، ١٩ (١)، ٧.**

Nay, O. (٢٠١٣), الدول الهشة والفاشلة: وجهات نظر نقدية حول المفاهيم الهجينة، **مجلة العلوم السياسية الدولية، ٠ (٠)، ١-١٦.**

Nweke، OC (٢٠٠٧) ECOWAS ثلاثة عقود من الإرث الدائم في منطقة غرب إفريقيا الفرعية **(أبوجا: p ,(Osita Black.٢.**

Nwoke وCN نيجيريا وECOWAS. **في آفاق جديدة لنيجيريا في الشؤون العالمية، تحرير Ogwu، JU، ١١٤-١٢٣. لاغوس: منشورات NIIA،٢٠٠٥.**

Nwabughiogu, L. (٢٠٢٠), غنائم أباتشا: كم سرق رئيس الدولة الراحل؟ **صحف Vanguard، ٨ مارس.**

Nyerere, J.K. تأملات في إفريقيا ومستقبلها**(لاغوس: NIIA، ١٩٨٧)، ص ١١.**

باريس ٢١ (٢٠١٦)، بناء القدرات الإحصائية في الدول الهشة والمتأثرة بالصراع، https://www.paris21.org/sites/default/files/Fragile%20States%20Strategy-March2016-final.pdf، ٢٠٢٢/٠٢/١١.

Ostry وJD وGhosh وAR وKim وJI وQureshi. MS (٢٠١٠)، Fiscal Space، **مذكرة موقف موظفي صندوق النقد الدولي، تم استردادها على** https://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010/spn1011.pdf، ٢٠٢٢/٠٢/١٤.

تقرير PSC ((٢٠٢١، صراعات إفريقيا التي يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢، **معهد الدراسات الأمنية (ISS)، تم استرداده من** https://issafrica.org/pscreport/psc-insights/african-conflicts-to-watch-in-2022، ٢٠٢٢/٠١/٢١.

Roesch, J.L. & Rahmaty, M. (٢٠٢٠), توطين أجندة ٢٠٣٠ **في غرب إفريقيا والبناء على ما نجح** https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2020/07/2007_Localizing-the-2030-Agenda.pdf, ٢٠٢٢/٠١/٢٠.

Signe، L. Sow، M. and Madden، P. (٢٠٢٠)، التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا: الدوافع والوجهات وخيارات السياسة، **موجز سياسات مبادرة النمو في إفريقيا، بروكينغز،** https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/02/Illicit-financial-flows-in-Africa.pdf, ٢٠٢٢/٠١/٢٠.

(٢٠١٦) Sparks, D.L.، أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣: الآثار المترتبة على التكامل الاقتصادي في إفريقيا، **البحث في الاقتصاد التطبيقي، ٨ (٤).**

(٢٠٠٩) Studia Diplomatica، الدولة الهشة في إفريقيا: مفهوم مفيد للعمل، **LXII، (٢)، ٦٥-٧٧.**

منظمة الشفافية الدولية (٢٠٢٢)، ٢٠٢١ مؤشر مدركات الفساد يكشف عن عقد من ركود مستويات الفساد وسط انتهاكات حقوق الإنسان والتراجع الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء، **تم استرجاعه من** https://www.transparency.org/en/press/2021-corruption-perceptions-index-press-release-regional-africa, **٢٠٢١/٠٢/١٤.**

(٢٠١٥) Zuma, J. نهضة إفريقيا في القرن الحادي والعشرين مجلة العلاقات الدولية والتنمية المستدامة ٢, ١٥٠-١٦١.

توصيات سياسية قابلة للتنفيذ

فيما يلي التوصيات التي تمت صياغتها خلال المؤتمر:

- هناك حاجة إلى تطوير إطار يتضمن إعطاء الأولوية للاقتصاد غير الرسمي، إلى جانب تعزيز قيادة سياسية إقليمية قوية، وزيادة الاستثمار في الصحة العامة لتعزيز الحيز المالي لإفريقيا.
- لا يحتاج القطاع غير الرسمي إلى نظام تمويل متنقل فحسب، بل يحتاج أيضًا إلى نظام مصرفي تقليدي. يجب على الحكومات تخصيص التمويل لدعم البنوك التقليدية لتسهيل قيام القطاع غير الرسمي بتقدير هذه الموارد المتاحة. يجب تشجيع تقديم معدلات فائدة ائتمانية صغيرة للقطاع غير الرسمي من قبل الحكومات.
- في حالة الأزمات، ينبغي للحكومات الإفريقية أن تقدم الدعم لكل من المجتمعات الحضرية والريفية لمواصلة إدارة أعمالها التجارية والحفاظ على سبل عيشها.
- هناك حاجة إلى إقامة علاقة بين السمة غير الرسمية والاتجاه نحو انعدام الأمن. وكلما حاولت الحكومات الإفريقية تبسيط الموارد وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، ينتهي بها الأمر إلى فقدان العناصر الرئيسية التي يجب معالجتها. يساهم هذا في انعدام الأمن السياسي.
- يجب أن تستمر الأمم المتحدة في الدعوة إلى نهج الترابط من أجل السلام والأمن والاستقرار والتنمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- هناك حاجة للقادة الأفارقة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات يمكنها استيعاب احتياجات وقدرات ومهارات القارة لتجاوز جائحة COVID-١٩. وعلى وجه التحديد، ينبغي تعزيز عناصر النهج القائم على الأمن البشري في صياغة الاستجابات للجائحة. وتشمل هذه دراسة البعد متعدد الأوجه لانعدام الأمن والتهديدات، والتقدم من منظور مؤسسي محوره الدولة إلى نهج يركز على الناس واعتبار الأفراد كوحدة أساسية للتحليل.
- هناك حاجة لأن تقوم الحكومات الإفريقية بتطوير أطر إنمائية شاملة تتناول جوانب متعددة مثل التعليم، وتمكين المرأة والشباب، وقضايا الأمن، وما إلى ذلك.
- يجب أن يعتمد تعافي إفريقيا على تنفيذ أطر مرنة يمكنها في الوقت نفسه تعزيز الأمن البشري ونزع السلاح من المساحات السياسية.
- يجب أن تركز البلدان على تنمية قدرات المجتمع التي تركز على ٣ مستويات - المجتمع والفرد والمجتمع الذي يشمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- إن دور القطاع الخاص في تمويل الصحة له أهمية قصوى، لا سيما في تعزيز خطط التأمين الصحي المجتمعية، التي أصبحت تحظى بشعبية كبيرة في العديد من البلدان الإفريقية.
- تحتاج البلدان الإفريقية إلى أن تصبح أكثر نفوذاً وإبرازاً في جميع المؤسسات المتعددة الأطراف والدولية وأن تأخذ زمام المبادرة في القرارات الرئيسية المتعلقة بإفريقيا.
- يجب على القادة الأفارقة أن يدافعوا عن تعميم أجندة ٢٠٦٣ من المستوى الإقليمي إلى المستوى المحلي. يجب أن تكون أجندة ٢٠٦٣ مملوكة للشعب لكي تزدهر. يجب أن تستهدف السياسات الوطنية والإقليمية الشباب من أجل تحقيق الشمول في الفضاء السياسي والاجتماعي.

الخاتمة

لم يكتف كوفيد ١٩ بعكس مكاسب التنمية فحسب، بل أدى أيضًا إلى تقويض أسس التنمية المستدامة في إفريقيا. في هذا الصدد، كان موضوع المؤتمر، "الحيز المالي والهشاشة"، حاسمًا ليس فقط لضمان تعافي إفريقيا ولكن الأهم من ذلك، مرونتها في مواجهة الأزمات المستقبلية.

تستلزم معالجة مشكلة الحيز المالي في إفريقيا تمكين البلدان الإفريقية من تمويل تنميتها وضمان استدامة تقديم الخدمات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الهشاشة وعدم الاستقرار في جميع أنحاء القارة.

ينبغي أن تكون الحاجة إلى مزيد من دعم تنمية القدرات في القضايا المهمة التي تؤثر على القارة، منها تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتوسيع الحيز المالي، والقدرة على تحمل الديون مسؤولية جماعية، ويجب أن تكون تنمية القدرات هي الأولوية السياسية للبلدان الإفريقية وجميعها. أصحاب المصلحة المعنيين.

الملحق

البرامج

المؤتمر الأكاديمي حول "الحيز المالي لإفريقيا والهشاشة والصراع"

الثلاثاء ٢٢ إلى الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ (٩:٠٠ صباحًا - ١٢:٠٠ مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة)

اليوم ١	الثلاثاء ٢٢ فبراير ٢٠٢٢
	الجلسة الافتتاحية (٠٩:٠٠ - ٩:٣٠ صباحًا)
٠٩: ٠٠-٠٩: ٣٠ صباحًا	• يديرها السيد كافازوا كاتجوميز، كبير موظفي الشؤون الاقتصادية، مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا (OSAA) **ملاحظات: ٥ دقائق لكل منهما** • السيدة كريستينا دوارتي، وكيل الأمين العام والمستشارة الخاصة لإفريقيا، OSAA • البروفيسور إيمانويل نادوزي، الأمين التنفيذي لمؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF) • السفيرة فاطمة كياري محمد المراقب الدائم للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة
	الجلسة ١. القدرة على تحمل الديون وتأثيرها على الصراع وهشاشة الدولة (٠٩:٣٠ - ١١: ٥٥ صباحًا)
٠٩:٣٠ - ١٠:٣٠ صباحًا	• يديرها البروفيسور ياغاديسن (تيدي) سامي، مدير مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية (NPSIA)، جامعة كارلتون، عضو شبكة المعرفة OSAA **العروض التقديمية: ١٥ دقيقة لكل منهما (إجمالي ٤٥ دقيقة)** • د. صموئيل أوجو أولورونتوبا (السيد)، "العودة إلى البئر؟ حل مشكلة تراكم الديون الجديدة وكوفيد-١٩ والأزمة الاجتماعية في إفريقيا" • د. أدريان والاس (السيدة)، "تقاطعات عدم المساواة بين الجنسين والتكامل الاقتصادي الإقليمي وهشاشة الدولة" • جيبسون شيغوميرا (السيد)، "تقييم الحيز المالي والهشاشة والصراع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"
١٠: ٣٠-١٠: ٤٠ صباحًا	١٠ دقائق استراحة

١٠: ٤٠-١١: ١٠ صباحًا	**المتناقشون: ٥ دقائق لكل منهما (إجمالي حوالي ٣٠ دقيقة)** • الدكتورة تشوكو أونيكوينا، المدير التنفيذي لمركز دراسة اقتصادات إفريقيا (CSEA) وعضو شبكة المعرفة ACBF • السيدة كاثرين نجينا موتافا، المدير المساعد لمركز ستراثمور للأبحاث الضريبية وعضو شبكة المعرفة OSAA • البروفيسور إليزابيث أموكوغو، أستاذة سابقة في جامعة ناميبيا وعضو في شبكة المعرفة ACBF • السيد فيليكس توغويندير، سكرتير أول، البعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة • البروفيسور ياغاديسن سامي، مدير مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية (NPSIA)، جامعة كارلتون، عضو في شبكة المعرفة OSAA
١١: ١٠-١١: ٥٥ صباحًا	**مناقشة تفاعلية: ٤٥ دقيقة**
اليوم ٢	**الأربعاء ٢٣ فبراير ٢٠٢٢**
٠٩: ٠٠-٠٩: ٠٥ صباحا	**خلاصة اليوم الأول كتبها كي تاغاوا، مسؤول إدارة البرامج، مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا (OSAA)**
	الجلسة ٢. التدفقات المالية غير المشروعة واللامركزية وآثارها على الحيز المالي في إفريقيا (٠٩: ٠٥-١١: ٢٠ صباحًا)
٠٩: ٠٥-١٠: ٠٥ صباحًا	• تديرها السيدة سينثيا نيام؛ منسق المشروع، تعزيز قدرات المؤسسات الشريكة الاستراتيجية في إفريقيا، ACBF **العروض التقديمية: ١٥ دقيقة لكل منهما (إجمالي ٤٥ دقيقة)** • ليلى لطيف (السيدة)، "هل تقوضت التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالديون الحيز المالي لإفريقيا؟ دراسة حالة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) " • لينارت فليك (السيد) وآخرون، "إصلاح ضريبة الأراضي والممتلكات في بونتلاند وأرض الصومال: استكشاف العلاقة بين تحسين الإيرادات وتقديم الخدمة" • جون أوساييير أغبونيفو (السيد)، "التغلب على تقلص الحيز المالي والهشاشة في إفريقيا: استعادة المساحات الاجتماعية غير الخاضعة للحكم من أجل التعافي والحماية الاجتماعية بعد COVID-١٩"
١٠: ٠٥-١٠: ٣٥ صباحًا	**المتناقشون: ٥ دقيقة لكل منهما (إجمالي ٣٠ دقيقة)** • د. جلوريا سومموليكا، المدير التنفيذي بالإنابة لـ BIDPA وعضو شبكة المعرفة ACBF • السيدة إميلي مويا، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) • السيدة كارلوتا شوستر، شعبة إفريقيا، البلدان الأقل نموًا والبرامج الخاصة، الأونكتاد • البروفيسور أفيخينا جيروم، المستشار الخاص لمفوض الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، مفوضية الاتحاد الإفريقي وعضو شبكة المعرفة ACBF • السيدة إيرين أوفونجي - أوديدا، محامية في مجال حقوق الإنسان، وعضو في لجنة FACTI التابعة للأمم المتحدة وفريق مبيكي، وعضو في OSAA Knowledge Network • البروفيسور كريستينا داليساندرو، عضو مركز الحوكمة بجامعة أوتاوا وعضو شبكة المعرفة ACBF
١٠: ٣٥-١١: ٢٠ صباحًا	**مناقشة تفاعلية: ٤٥ دقيقة**

اليوم ٣	الخميس ٢٤ فبراير ٢٠٢٢
٠٩: ٠٠-٠٩: ٠٥ صباحا	**خلاصة اليوم الثاني من إعداد السيدة روي شو، مسؤولة الشؤون الاقتصادية المعاونة، مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا (OSAA)**
	الجلسة الثالثة: بناء قدرة إفريقيا على الصمود في وجه الصدمات وتعزيز مجتمع شامل ومنصف وسلمي في إفريقيا (٩: ٠٥-١١: ٢٠ صباحًا)
٠٩: ٠٥-١٠: ٠٥ صباحًا	• يديرها البروفيسور سيلفان بوكو، مدير البرامج، ACBF **العروض التقديمية: ١٥ دقيقة لكل منهما (إجمالي ٤٥ دقيقة)** • الدكتور Olajumoke Ayandele (السيدة) والدكتور Yvan Ilunga (السيد)، "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية: طريق إلى تعافي المنطقة في عالم ما بعد COVID" • أديجي أديمولا (السيد) "صفقة حقيقية أم إطار عمل غير قابل للتطبيق؟ أجندة ٢٠٦٣، أهداف التنمية المستدامة وتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين بإفريقيا"
١٠: ٠٥-١٠: ٣٥ صباحًا	**المتناقشون: ٥ دقائق لكل منهما (إجمالي حوالي ٣٠ دقيقة)** • السيد عمر ديخات، رئيس AfCoP وعضو شبكة المعرفة ACBF • الدكتورة مريم الهلالي، مستشارة البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة • السيد Henk-Jan Brinkman، رئيس قسم إستراتيجية بناء السلام والشراكة، PBSO، DPPA-DPO • السيد أحمد مجدي، سكرتير أول، البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة • الدكتور تشارلز نيويكونج، مستشار التنمية الدولية والسلام والنزاع والحوكمة وعضو في شبكة المعرفة ACBF
١٠: ٣٥-١١: ٢٠ صباحًا	**مناقشة تفاعلية: ٤٥ دقيقة**
	الجلسة الختامية (١١:٢٠ صباحًا - ١١:٣٠ صباحًا)
١١: ٢٠-١١: ٣٠ صباحًا	• يديرها الدكتور باراسو ديوارا، كبير خبراء إدارة المعرفة، ACBF **ملاحظات: ٣ دقائق لكل منهما** • السيدة كريستينا دوارتي وكيلة الأمين العام والمستشارة الخاصة لشؤون إفريقيا، OSAA • البروفيسور إيمانويل نادوزي، الأمين التنفيذي لمؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF)

جدول الأعمال الاستراتيجي AASO

منشور للأمم المتحدة صادر عن مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا.

رؤية

نظام دولي يعمل بشكل متسق لمساعدة إفريقيا على تحقيق إمكاناتها تدريجياً كقارة للأمل والازدهار لهذا القرن وللأجيال القادمة

بعثة

للدفاع عن إفريقيا على المستوى العالمي من خلال تعبئة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع حول الرؤية التحويلية للاتحاد الإفريقي لدعم أجندة ٢٠٣٠ و٢٠٦٣ في القارة، والبناء على شراكات قوية وابتكار واستشراف استراتيجي

سيرة المؤلفين والمقدمين والمناقشات

	الجلسة الافتتاحية
السيد كافازوا كاتجوموِيز، كبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية، OSAA **(مشرف)**	 **يتمتع كافازوا كاتجوموِيز** بأكثر من ٢٣ عامًا من الخبرة في العمل مع الأمم المتحدة. يشغل حاليًا منصب رئيس فريق وكبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية في مكتب المستشار الخاص لإفريقيا (OSAA) في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك. في هذا المنصب، يتتبع التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) ويقدم تقارير عنه، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه تنمية إفريقيا. شغل سابقًا منصب المساعد الخاص للحكومة الأمريكية والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (OHRLLS). قبل انتقاله إلى نيويورك في أوائل عام ٢٠٠٩، أمضى السيد كاتجوموز ٧ سنوات مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا، حيث عمل في قضايا التجارة والتمويل وسياسة الاقتصاد الكلي. عمل سابقًا مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو. كما عمل لفترة وجيزة مع البنك المركزي الناميبي حيث عمل على قضايا السياسة النقدية والمالية الأوسع. عمل السيد كاتجوموِيز في برنامج الأمم المتحدة للتوجيه السريع (٢٠١٥-٢٠١٧) والذي يوفر الفرصة لمجموعة مختارة من كبار مسؤولي الأمم المتحدة من جميع أنحاء الأمانة العامة لمشاركة ثروتهم من المعرفة المهنية والخبرة مع صغار الموظفين. وهو يعمل أيضًا في منصة التوجيه للبرنامج المهني الشاب (YPP) حيث يوجه المهنيين المبتدئين في جميع أنحاء الأمم المتحدة. تشمل خلفيته الأكاديمية درجة الماجستير في قيادة التغيير التنظيمي من جامعة كولومبيا في نيويورك. ماجستير في الاقتصاد من جامعة ويسترن ميشيغان؛ وبكالوريوس في الاقتصاد من كلية ويلمنجتون بولاية أوهايو. وهو عضو في فريق John Maxwell وهو مدرب قيادة معتمد ومدرب تنفيذي. شغفه هو إطلاق العنان لإمكانات القيادة في إفريقيا والمساعدة في إطلاق العنان للجيل القادم من القادة التحوليين في إفريقيا.

السيدة كريستينا دوارتي، وكيل الأمين العام، مستشارة الأمم المتحدة الخاصة لإفريقيا	 **السيدة كريستينا دوارتي** هي المستشارة الخاصة للأمم المتحدة لإفريقيا ووكيل الأمين العام لوكالة OSAA منذ ١ أغسطس ٢٠٢٠. وهي المستشار الاستراتيجي للأمين العام للشؤون الإفريقية، وهي جهة التنسيق في مقر الأمم المتحدة للعلاقات مع AUDA-NEPAD وكذلك المجموعة الإفريقية فيما يتعلق بتنمية إفريقيا. بصفتها رئيسة مكتب دعم البرامج والإدارة، فهي تدعم الأمين العام في تعزيز الاتساق في مشاركة منظومة الأمم المتحدة في إفريقيا وترأس فريق العمل المشترك بين الإدارات المعني بالشؤون الإفريقية (IDTFAA)، وتدعو وتعبئ الأمم المتحدة والدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين حول الرؤية التحويلية لإفريقيا المنصوص عليها في جداول أعمال ٢٠٣٠ و٢٠٦٣. قبل انضمامها إلى الأمم المتحدة، شغلت السيدة دوارتي منصب وزيرة المالية والتخطيط في الرأس الأخضر لمدة ١٠ سنوات. كما شغلت منصب مدير برنامج الإصلاح بالبنك الدولي ونائب رئيس Citibank، ما منحها معرفة قيّمة بعمل أنظمة التمويل الدولية. عندما تركت السيدة دوارتي الحكومة في عام ٢٠١٦، تمت دعوتها لشغل مناصب إدارية واستشارية في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية؛ وهي عضو في لجنة خبراء الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة، وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعضو اللجنة الاستشارية للرئيس بول كاغامي بشأن إصلاحات الاتحاد الإفريقي، وعضو مجلس إدارة الاتحاد الإفريقي. التحالف من أجل ثورة خضراء في إفريقيا (AGRA) وعضو مجلس إدارة معهد القيادة الإفريقية من أجل التنمية المستدامة (معهد UONGOZI). السيدة دوارتي ملتزمة بالخدمة العامة.
البروفيسور إيمانويل نادوزي، الأمين التنفيذي للمؤسسة الإفريقية لبناء القدرات (ACBF)	 **البروفيسور إيمانويل نادوزي** هو الأمين التنفيذي لمؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF). يمتد عمله لأكثر من ٣٠ عامًا في قطاع التطوير. قبل اختياره لـ ACBF، شغل مناصب رفيعة المستوى في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA) التي انضم إليها في عام ٢٠٠٤. في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، قاد البروفيسور نادوزي إنتاج التقرير الاقتصادي السنوي الذي نال استحسانًا جيدًا عن إفريقيا من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣؛ مرصد أقل البلدان نموا والتقرير السنوي للأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا لمدة ٤ سنوات. كما عمل كممثل للأمم المتحدة في العديد من المنتديات الحكومية الدولية والقارية وكمنسق للدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية إفريقيا وكذلك كنقطة محورية لعلاقات الأمم المتحدة / لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأمانة النيباد، ومراجعة الأقران الإفريقية. آلية (APRM). قبل انضمامه إلى UNECA، قام البروفيسور نادوريت بتدريس الاقتصاد من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٤ في جامعة ولاية ترومان في ميسوري بالولايات المتحدة. في أثناء وجوده في ترومان، حصل أيضًا على زمالة في جامعة أكسفورد وأستاذ زائر في جامعة نورث كارولينا. كتب إيمانويل نادوزي العديد من الكتب وفصول الكتب التي تشمل من بين أمور أخرى، التنمية الاقتصادية الإفريقية. معترف به كمعلم، إيمانويل نادوزي عضو في العديد من جمعيات ومنظمات الشرف. حصل على درجات علمية عليا من جامعة نيجيريا نسوكا وجامعة باريس ١ السوربون.

سعادة فاطمة كياري محمد، سفيرة البعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة في نيويورك	 **السفيرة فاطمة كياري محمد** هي المراقبة الدائمة للاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة. بالإضافة إلى المهام التمثيلية، تشمل ولايتها تطوير والحفاظ على علاقات مؤسسية بناءة ومثمرة بين الاتحاد الإفريقي ومؤسسات الأمم المتحدة، ودعم وتنسيق أنشطة المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة وكذلك ضمان فعالية الرصد والتنفيذ والترويج لقرارات الاتحاد الإفريقي داخل المجموعة الإفريقية في المفاوضات متعددة الأطراف. قبل تعيينها، كانت كبيرة مستشاري مفوضية الإيكواس. تمتد حياتها المهنية لأكثر من عقدين من الزمن مع التركيز على السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي والتنمية التنظيمية وإدارة المشاريع في القطاعين العام والخاص. خلفيتها الأكاديمية في مجالات السلام والأمن والتنمية وتحول النزاعات (جامعة إنسبروك، النمسا)، والتنمية الاقتصادية المستدامة (جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، كوستاريكا)، والاتصالات التجارية (ماجستير إدارة الأعمال، الجامعة الأوروبية، سويسرا). وهي حاصلة أيضًا على درجة البكالوريوس في التصميم البيئي من جامعة أحمدو بيلو، زاريا، نيجيريا. قامت بتأليف العديد من المنشورات والمقالات منها: مستقبل نيجيريا: التحديات والتداعيات الأمنية على البيئة الأمنية الداخلية والإقليمية والعالمية (Revue Défense Nationale، صيف ٢٠١٦)؛ "نهج للأمن البشري والتنمية لمكافحة التطرف العنيف في شمال شرق نيجيريا: استكشاف دور المرأة "(أغسطس ٢٠١٥)؛ "الأمن والتنمية في مكافحة التطرف العنيف في منطقة الساحل - دراسة حالة: شمال نيجيريا "(مايو ٢٠١٣)؛ إلخ. وهي زميلة أيزنهاور وتم تكريمها أيضًا بجائزة زميل إكسون موبيل المتميز في عام ٢٠١٧.
اليوم 1: الجلسة 1	القدرة على تحمل الديون وتأثيرها على الصراع وهشاشة الدولة
البروفيسور ياغاديسن (تيدي) سامي، مدير مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية (NPSIA)، جامعة كارلتون، عضو شبكة المعرفة OSAA **(مشرف)**	 **السيد ياغاديسن (تيدي) سامي** هو أستاذ للشؤون الدولية ويشغل حاليًا منصب مدير مدرسة نورمان باترسون للشؤون الدولية (NPSIA) في جامعة كارلتون. الأستاذ سامي حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، وتتقاطع اهتماماته البحثية مع المجالات الواسعة للاقتصاد الدولي واقتصاديات التنمية. يركز بحثه الحالي على تعبئة الموارد المحلية، والدول الهشة، والمساعدات الخارجية، وعدم المساواة في الدخل. أحدث كتبه هي التنمية الاقتصادية الإفريقية (روتليدج، ٢٠١٨)، وشارك في تأليفها مع Arch Ritter وSteven Langdon، وExiting the Fragility Trap: إعادة التفكير في نهجنا تجاه الدول الأكثر هشاشة في العالم (مطبعة جامعة أوهايو، ٢٠١٩)، شارك في تأليفه ديفيد كارمن.

السيد صموئيل أوجو أولورونتوبا **(مقدمو العرض)**	 **صامويل أوجو أولورونتوبا** أستاذ أبحاث مساعد في معهد الدراسات الإفريقية، جامعة كارلتون، أوتاوا، أونتاريو، كندا، وأستاذ فخري في كلية ثابو مبيكي للشؤون العامة والدولية، جامعة جنوب إفريقيا. وهو أيضًا عضو هيئة تدريس في المدرسة الإفريقية للحكم ودراسات السياسات. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة لاغوس بنيجيريا. كان سابقًا باحثًا زائرًا في برنامج الدراسات الإفريقية، جامعة نورث وسترن، إيفانستون وخريج معهد براون الدولي للأبحاث المتقدمة، جامعة براون، رود آيلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. Oloruntoba هو مؤلف ومحرر ومحرر مشارك للعديد من الكتب، منها Regionalism and Integration in Africa: اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي والعلاقات الأوروبية النيجيرية، بالجريف ماكميلان، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦ ومحرر مشارك مع توبين فالولا من دليل بالجريف للاقتصاد السياسي الإفريقي، ٢٠٢٠، من بين عدة كتب أخرى. تتركز اهتماماته البحثية في الاقتصاد السياسي للتنمية في إفريقيا، والتكامل الإقليمي، والهجرة، والديمقراطية والتنمية، والحوكمة العالمية للتجارة والتمويل، وسياسة إدارة الموارد الطبيعية، والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا.
السيدة أدريان والاس، دكتوراه	 **Adryan Wallace** هو أستاذ مساعد في قسم دراسات أفريكانا في جامعة ستوني بروك بالولايات المتحدة الأمريكية مع انتماءات إضافية في أقسام العلوم السياسية ودراسات النوع الاجتماعي والجنس لدى النساء. تشمل اهتماماتها البحثية النوع الاجتماعي والاقتصاد السياسي والتنمية والإسلام والسياسة وهشاشة الدولة. تم دعم عملها بجوائز خارجية وداخلية، منها فولبرايت وهي زميلة فورد. مشروع كتابها الحالي هو "النساء المسلمات في نيجيريا وغانا: سياسات الجودة الجنسانية والنمو الشامل". والاس حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية، وماجستير في الدراسات الإفريقية، وبكالوريوس في علم النفس.

دكتور جيبسون تشيجوميرا	 **الدكتور جيبسون شيغوميرا** هو المدير التنفيذي المؤسس لوحدة تحليل وبحوث السياسة الاقتصادية في زيمبابوي (ZEPARU) وهي مؤسسة فكرية محلية للسياسات منذ إنشائها في مارس ٢٠٠٤. حاصل على دكتوراه. شهادة في الاقتصاد من جامعة ستراثكلايد (المملكة المتحدة)، وماجستير في الاقتصاد من جامعة جلاسكو (المملكة المتحدة)، وبكالوريوس وماجستير في الاقتصاد من جامعة زيمبابوي. قبل انضمامه إلى ZEPARU، عمل كمستشار في قسم إدارة المعرفة لمؤسسة بناء القدرات الإفريقية (٢٠٠٣)؛ باحث ومحاضر في قسم الاقتصاد بجامعة زيمبابوي (١٩٩٣-٢٠٠٣). كما ألقى محاضرات بدوام جزئي في برامج الدراسات العليا في خمس جامعات أخرى في زيمبابوي. كما شارك في عدد من المجالس / اللجان الفنية، منها لجنة السياسة النقدية لبنك الاحتياطي في زيمبابوي (٢٠١٢-٢٠١٥)؛ عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار في زمبابوي من ٢٠٠٩-٢٠١٢؛ معهد الأمم المتحدة الإفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (IDEP) اللجنة الاستشارية الفنية ٢٠١٣ حتى الآن ولجنة التنافسية الوطنية (NCC) من ٢٠١٧ حتى الآن حيث يشغل منصب رئيس لجنة التنافسية من بين آخرين.
الدكتورة تشوكو أونيكوينا، المدير التنفيذي لمركز دراسة اقتصادات إفريقيا (CSEA) وعضو شبكة المعرفة ACBF **(مناقشون)**	 **تشغل الدكتورة تشوكو أونيكوينا** منصب المدير التنفيذي لمركز دراسة اقتصادات إفريقيا (CSEA). وهو أيضًا رئيس المجلس الاستشاري لـ Africa Portal، وعضو في اللجنة التوجيهية لـ Southern Voice، وعضو في دائرة السياسة الإفريقية. تشمل اهتماماته البحثية الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، وإدارة الاقتصاد العالمي، وجودة التعليم، والطاقة، والإنتاجية الزراعية، والشمول المالي. حاصل على دكتوراه. في الاقتصاد من جامعة بورتسموث، المملكة المتحدة، وشهادات التعليم التنفيذي في إعادة التفكير في الشمول المالي وتقييم البرامج الاجتماعية من كلية هارفارد كيني للحكومة وJPAL-MIT على التوالي.

البروفيسور اليزابيث اموكوجو، دكتوراه (لوند) **أستاذ مشارك ومستشار مستقل**	 **البروفيسور إليزابيث أموكوغو** ناميبيا درست في زامبيا وكينيا والسويد. عضو سابق في مجلس الشيوخ بجامعة ناميبيا ورئيسها: أسس التربية والتعليم. حاضر في: منهجية البحث، علم اجتماع التربية، فلسفة التربية، القيادة وإدارة التغيير. ممتحن خارجي لجامعة فورت هير؛ المدير المؤسس للبحوث: الجامعة الدولية للإدارة؛ عضو في البرلمان؛ والرئيس المؤسس للتعاون متعدد الأطراف. كبير ممثلي الرابطة البرلمانية للكومنولث سابقًا؛ رئيس لجان وشبكات الاستشارات الفنية (PARLIANET ACBF)؛ وعضو: فريق اليونسكو العامل المعني بالتعليم للجميع؛ عضو حاليًا في مجموعة الدراسات الاستراتيجية التابعة لـ ACBF.
السيد فيليكس توغويندير، سكرتير أول، البعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة	 **فيليكس توغويندير** هو السكرتير الأول في البعثة الدائمة لجمهورية ناميبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. يتعامل مع اللجنة الثانية. شغل منصب نائب الممثل الدائم بالإنابة في نفس البعثة من ١ نوفمبر ٢٠٢٠ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢١. وهو منسق مجموعة الـ ٧٧ والصين لقرار الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر منذ عام ٢٠١٨. قام في عام ٢٠١٩ بتسهيل مشروع القرار بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل. حاضر في العلاقات الدولية في جامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا بدوام جزئي من ٢٠١٦-٢٠١٧.
اليوم 2: الجلسة 2	**التدفقات المالية غير المشروعة واللامركزية وآثارها على الحيز المالي في إفريقيا**
السيدة سينثيا نيام، منسقة المشروع، تعزيز قدرة المؤسسات الشريكة الاستراتيجية في إفريقيا، ACBF **(مشرف)**	 **سينثيا نيام** هي منسقة برامج في ACBF ولديها خبرة في قطاع التنمية وتعمل في قطاعات مختلفة مع التركيز على تطوير البرامج وإدارة المعرفة. يشمل عملها تطوير السياسات وبناء القدرات للمؤسسات الإفريقية. وهي حاصلة على درجة الماجستير من جامعة كوفنتري ودرجة البكالوريوس في الاتصال الجماهيري. في أوقات فراغها، تقوم سينثيا برعاية الفرص لنشر المعرفة التنموية العالمية.

السيدة ليلى لطيف **(مقدمو العرض)**	 **ليلى لطيف** محامية كينية متخصصة في قانون الشركات والتجارة والاستثمار. تتمثل خبرتها البحثية في البحث عن حلول من أجل تعزيز التمويل العام للعدالة التوزيعية وفي الحد من IFFs لتأمين الحيز المالي لتمويل استحقاقات الموارد البشرية الأساسية. وهي زميلة تدريس في جامعة نيروبي والرئيس التنفيذي لشركة Lai'Latif & Co. عملت مع المنظمات الدولية والحكومات على إدارة الحقوق الرقمية في أعقاب الاقتصاد الرقمي والانتقال نحو نماذج اقتصادية جديدة. حصلت ليلى على ليسانس الحقوق من الدرجة الأولى وماجستير في القانون في المالية العامة وقانون الخدمات المالية (كينيا)، وماجستير في التنمية والحوكمة (ألمانيا) وشهادات في الضرائب الدولية (ألمانيا) وتقاضي الحقوق (الولايات المتحدة الأمريكية).
السيد لينارت فليك	 يعمل لينارت فليك كمسؤول تمويل البلديات والتنمية الاقتصادية المحلية في مقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيروبي. منذ انضمامه إلى موئل الأمم المتحدة، قدم لينارت المشورة للحكومات المحلية في جميع أنحاء العالم بشأن قضايا تمويل البلديات، ومن بين أمور أخرى، قاد تطوير أداة للتشخيص الذاتي لتحسين إيرادات المصادر الخاصة (OSR). قبل انضمامه إلى موئل الأمم المتحدة، عمل لينارت كمستشار إداري في القطاع المالي في سويسرا، حيث قدم المشورة للشركات الخاصة بشأن استراتيجيتها المالية وكفاءتها التشغيلية. عمل لينارت أيضًا على تطوير النظام المالي للوكالة الألمانية للتعاون الدولي في موزمبيق وقام بتقييم الاستثمارات الخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء في شركة فرونتير الاستشارية ديلويت. لينارت حاصل على ماجستير في الإدارة المالية العامة من جامعة SOAS بلندن، وماجستير بامتياز في إدارة التنمية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وماجستير في العلاقات الدولية من جامعة سانت أندروز. يتحدث لينارت الإنجليزية والألمانية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية والعربية والسواحيلية.

السيد جون أوساييير أغبونيفو	 **John Osayere Agbonifo** هو أستاذ مشارك في علم الاجتماع والتنمية المستدامة، والمدير بالإنابة لمعهد الشؤون العالمية والتنمية المستدامة (GASDI) في جامعة ولاية أوسون، نيجيريا. تتركز اهتماماته البحثية حول الحوكمة والتحولات البيئية والعواقب البشرية للتغير البيئي. يستكشف الموضوعات من منظور إفريقيا جنوب الصحراء، مع التركيز بشكل خاص على الصناعة الاستخراجية. أيضًا، عمل جون على النزاعات العنيفة داخل الدول وفيما بينها، واستخدام العقوبات لتعزيز السلم والأمن الدوليين في إفريقيا. صدر أحدث منشوراته بعنوان "الجماعات المسلحة غير الحكومية والقيادة وفعالية العقوبات" في مجلة الأمن الإفريقي (٢٠٢١).
د. جلوريا سوموليكا، المدير التنفيذي لـ BIDPA وعضو شبكة المعرفة ACBF **(مناقشون)**	يحمل الدكتور سوموليكي درجة الدكتوراه في الإدارة العامة من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة الأمريكية وماجستير في السياسة العامة والإدارة من معهد الدراسات الاجتماعية في هولندا. وهي زميلة أبحاث أولى في وحدة الحوكمة والإدارة في معهد بوتسوانا لتحليل سياسات التنمية (BIDPA) حيث تشغل منصب المدير التنفيذي بالإنابة. بدأت حياتها المهنية في التسعينيات في جامعة بوتسوانا حيث درست لأكثر من ١٥ عامًا. انتقلت بعد ذلك إلى العمل الخيري في مؤسسة WKKellogg في مكتب إفريقيا في بريتوريا، جنوب إفريقيا حيث كانت مسؤولة عن البرنامج في ملاوي وبوتسوانا وزيمبابوي وموزمبيق. في عام ٢٠١١، تم انتخاب الدكتور Somolekae عضوًا منتخبًا في البرلمان في بوتسوانا وشغل منصبًا في مجلس الوزراء في وزارتي المالية والتنمية الاقتصادية ووزارة الصحة. بعد هذه الفترة القصيرة في السياسة، عادت للبحث عن رئاسة مركز الأبحاث الحكومي الوحيد. وقد نشرت على نطاق واسع في عدد من قضايا التنمية بما في ذلك في إدارة المعونة الخارجية، فعالية المعونة؛ الديمقراطية والتنمية؛ إدارة الانتخابات؛ والمواضيع الأخرى ذات الصلة. إنها شغوفة بالحوكمة والتنمية. عملت في العديد من المجالس في كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا بشكل عام.
السيدة إميلي مويا، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA)	 **إميلي مويا** هي رئيسة وحدة تنمية القدرات في فرع التعاون الدولي للضرائب والتنمية التابع لمكتب تمويل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. تقود السيدة مويا عملية تطوير استراتيجية متماسكة لبرامج وأنشطة تنمية القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في تمويل التنمية المستدامة. وهذا يشمل، من بين أدوار رئيسية أخرى، دعم نهج متكامل للسياسات وأعمال تنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي.

السيدة كارلوتا شوستر، مسؤولة الشؤون الاقتصادية المعاونة، شعبة إفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (ALDC)	 **كارلوتا شوستر** خبير اقتصادي في قسم إفريقيا وأقل البلدان نموًا والبرامج الخاصة (ALDC) في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بجنيف. حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، حيث تخصصت في الجرائم المالية. مجالات خبرتها هي قياس التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي في إفريقيا، وقياس التجارة غير الرسمية بين البلدان الإفريقية ودورها في النمو الشامل. قبل انضمامه إلى الأونكتاد، كان الدكتور شوستر يعمل في مجال القدرات البحثية للبنك المركزي الأوروبي، ومعهد الإشراف على التنمية في لندن، وبرنامج التعاون التقني السويسري للبنوك المركزية.
البروفيسور أفيخينا جيروم، المستشار الخاص لمفوض الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، مفوضية الاتحاد الإفريقي، وعضو شبكة المعرفة ACBF	 **أفيخينا جيروم** هو المستشار الخاص بمفوضية الاتحاد الإفريقي ومستشار منظمة الأغذية والزراعة لشؤون السياسات. وهو أيضًا أستاذ الاقتصاد في نيجيريا. لديه أكثر من عقدين من الخبرة في العمل على قضايا السياسة في إفريقيا. عمل سابقًا في وزارة التنمية الدولية البريطانية / مؤسسة دبي للاستثمار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الآلية الإفريقية لاستعراض الأقران. كان هذا بعد أكثر من خمسة عشر عامًا من التدريس في العديد من البلدان الإفريقية، بما في ذلك جامعة إبادان، نيجيريا. وقد شغل أيضًا العديد من المناصب المتميزة بما في ذلك الباحث الزائر، صندوق النقد الدولي؛ زميل زائر، البنك الدولي وعضو مشارك أول، كلية سانت أنتوني، جامعة أكسفورد.
السيدة إيرين بينجي أوديدا، محامية حقوق الإنسان، وعضو لجنة FACTI التابعة للأمم المتحدة وفريق مبيكي، وعضو في شبكة المعرفة OSAA	**السيدة إيرين أوبونجي أوديدا** هي عضو في لجنة FACTI التابعة للأمم المتحدة، وهيئة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بالتدفقات المالية غير المشروعة من إفريقيا (Mbeki Panel). وهي عضو في اللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية على الشركات (ICRICT)؛ وعضو اللجنة التوجيهية لمبادرة ضرائب مركز الجنوب؛ فرقة عمل اتحاد المحامين الإفريقيين حول IFFs والمجلس الاستشاري TJNA. عملت السيدة أوديدا في الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا وكانت سابقًا رئيسة المجلس الدولي لمنظمة أكشن إيد الدولية والمديرة التنفيذية للرابطة الأوغندية للمحاميات. السيدة أوديدا حاصلة على ماجستير في حقوق الإنسان الدولية.

الدكتورة كريستينا داليساندرو، عضو مركز الحوكمة بجامعة أوتاوا وعضو شبكة المعرفة ACBF	 **الدكتورة كريستينا داليساندرو** هي عضو في مركز الحوكمة بجامعة أوتاوا (كندا)، وهي زميلة أبحاث أولى في مركز الأبحاث PRODIG (جامعة باريس ١ بانثيون سوربون). جغرافية اقتصادية تتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا في مؤسسات مرموقة (مثل Science-Po Paris)، وتعمل كخبير في العديد من المنظمات والمؤسسات، بما في ذلك بنك التنمية الإفريقي وACBF وUNECA. تتركز خبرتها بشكل أساسي في السياسة العامة، والتحول الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحوكمة الحضرية والبيئية. عضو في BoardRoom Africa، وهي مرشدة لبرنامج Deloitte Women in Africa للإرشاد.
اليوم 3: الجلسة 3	بناء قدرة إفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات وإقامة مجتمع يسوده العدل والشمولية والسلام في إفريقيا
البروفيسور سيلفان بوكو، مدير البرامج، ACBF **(مشرف)**	 **البروفيسور سيلفان إتش بوكو** هو مدير البرامج والمدير الإقليمي لغرب ووسط إفريقيا في ACBF. عمل سابقًا كخبير أول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتب نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية. البروفيسور بوكو هو مستشار إقليمي رئيسي سابق للتخطيط التنموي والإحصاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، وشغل منصب رئيس الحزب والممثل القطري لـ RTI في مالي في مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. البروفيسور بوكو حاصل على درجة الدكتوراه. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي واقتصاديات التنمية من جامعة ولاية أيوا للعلوم والتكنولوجيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، وعمل لفترة طويلة في كلية الاقتصاد بجامعة ويك فورست (الولايات المتحدة الأمريكية).

الدكتور أولاجوموك (جومو) أياندیل **(مقدمو العرض)**	 **الدكتور أولاجوموك (جومو) أياندیل** هو زميل أبحاث ما بعد الدكتوراه في مركز جامعة نيويورك لدراسة إفريقيا والشتات الإفريقي (CSAAD) وزميل غير مقيم في مركز الشؤون العالمية. في أحدث منصب لها كباحث أول في مشروع بيانات الأحداث وموقع النزاع المسلح (ACLED)، دعمت الدكتورة أياندیل إنتاج بيانات في الوقت الفعلي حول العنف السياسي في نيجيريا. إنها شغوفة بفهم العلاقة الديناميكية والتقاطع بين الصراع الإفريقي والأمن البشري والاستقرار السياسي، وقد فازت بالعديد من الجوائز والمنح لإجراء أبحاثها. التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي: @Jumo_Ayandele.
د. إيفان يندا إيلونجا	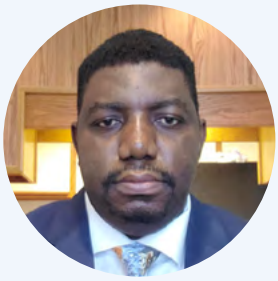 **الدكتور إيفان يندا إيلونجا** هو أستاذ مساعد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة سالفي ريجينا في نيوبورت (رود آيلاند، الولايات المتحدة الأمريكية)، ويشغل منصب نائب مدير شبكة التفاعل العسكري المدني المشترك (JCMI). يركز جدول أعماله البحثي على نطاق واسع على العلاقات الدولية، والأمن، والسلام والتنمية، وعلى الأسئلة المتعلقة بالعمل الإنساني، والتفاعلات المدنية - العسكرية، والنزاعات القائمة على الموارد الطبيعية، وعمليات السلام، والتعاون الإقليمي والأمن، والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. د. إلونجا عضو في فعالية شبكة عمليات السلام. وهو مؤلف كتاب الإنسانية والأمن: مشكلة وأمل في قلب إفريقيا (بالجريف ماكميلان، ٢٠٢٠). التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي: @DrYvanYenda.

السيد أديجي أديمولا	 **Adedeji Ademola** طالب دكتوراه في قسم العلاقات الدولية، جامعة Obafemi Awolowo، Ile-Ife، نيجيريا. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الآداب في التاريخ والدراسات الدبلوماسية، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال وكذلك درجة الماجستير في العلاقات الدولية مع التركيز على الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية في كل من جامعة Obafemi Awolowo، Ile-Ife، نيجيريا. حصل مؤخرًا على منح من الأكاديمية البريطانية للكتابة والبحث في الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في إفريقيا (WARIA) ٢٠٢١ ومن مجموعة الأبحاث التعاونية السياسة الإفريقية والعلاقات الدولية، ٢٠٢٠. قام بتأليف مقالات علمية في مجال قضايا الأمن والتنمية في غرب إفريقيا ومكافحة التمرد والاقتصاد السياسي. وهو زميل معهد Ife للدراسات المتقدمة وعضو في شبكة أبحاث الصراع في غرب إفريقيا.
السيد عمر ديخات، رئيس AfCoP وعضو شبكة المعرفة ACBF **(مناقشون)**	 **عمر دياخات،** مواطن سنغالي، حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد وتقييم المشاريع من جامعة CREA UCAD / في داكار ودبلوم المدرسة الوطنية للإدارة العامة (ENA). لديه أكثر من خمسة وعشرين عاما - خبرة في العمل للحكومة السنغالية والمؤسسات الدولية. قبل تحويله كمستشار دولي، عمل السيد DIAKHATE كخبير اقتصادي في العديد من الوزارات مثل إدارات التنمية الريفية والزراعة والتوظيف والاقتصاد والمالية ومركز دراسات سياسات التنمية (CEPOD / ACBF). عمل أيضًا كمحلل برنامج الحوكمة في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومستشارًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية إفريقيا الوسطى.

الدكتورة مريم الهلالي، مستشارة البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة	 **الدكتورة مريم الهلالي** دبلوماسية محترفة ومستشارة في البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ستراسبورغ وتعمل منذ تعيينها في نيويورك في عمليات اللجنة الثانية، مع التركيز بشكل خاص على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعمل المناخي، والتعاون بين بلدان الجنوب، والاجتماعية الاقتصادية. مواضيع ذات صلة. قبل انتقالها إلى نيويورك، عملت في أمانة الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في برشلونة. كانت تجربتها في الاتحاد من أجل المتوسط خطوة أساسية للتعامل مع الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في المنطقة، لا سيما أبعاد التنمية البشرية ومحفزاتها الاجتماعية والاقتصادية. عملت مريم أيضًا كنائب قنصل في ستراسبورغ للتعاون بين المملكة المغربية ومجلس أوروبا، منظمة حقوق الإنسان الرائدة في أوروبا وقبل ذلك في الرباط، كمستشارة في المديرية الأورومتوسطية بوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي. والمغاربة المغاربة.
السيد Henk-Jan Brinkman، رئيس قسم إستراتيجية بناء السلام والشراكة، PBSO، DPPA-DPO	 **شغل هينك جان برينكمان** منصب رئيس استراتيجية بناء السلام والشراكات في مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠. شغل سابقًا منصب رئيس قسم التحليل الاقتصادي في برنامج الغذاء العالمي (٢٠٠٦-٢٠١٠)؛ كبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية في المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة (٢٠٠١-٢٠٠٦)؛ مسؤول الشؤون الاقتصادية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٩-٢٠٠١). وهو حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة جرونينجن وعلى درجة الدكتوراه. في الاقتصاد من المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في مدينة نيويورك.
السيد أحمد مجدي، سكرتير أول، البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة	 يعمل أحمد مجدي حاليًا في البعثة المصرية في نيويورك ويغطي قضايا التنمية المستدامة وتغير المناخ. عمل سابقًا في سفارة مصر في طوكيو (٢٠٠٨-٢٠١٣) والبعثة الدائمة لمصر لدى الاتحاد الإفريقي والسفارة في إثيوبيا (٢٠١٥-٢٠١٨). كما عمل في مكتب وزير الخارجية المصري، مع التركيز على رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٩.

الدكتور تشارلز نيويكونج، مستشار التنمية الدولية والسلام والنزاع والحوكمة وعضو في شبكة المعرفة ACBF	 **الدكتور تشارلز نيويكونج** هو مؤسس منظمة Peacebuilders Without Borders. وممارس السلام والنزاع والتنمية يعمل مع بنك التنمية الإفريقي منذ يناير ٢٠٢٢. تمتد خبرته المهنية التي تزيد عن ١٥ عامًا في إجراء البحوث وإدارة الفرق والبرامج والتعاون متعدد المؤسسات في دراسات السلام والأمن وحقوق الإنسان وبعثات مراقبة الانتخابات مع المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية في إفريقيا وأوروبا وآسيا. قبل الشروع في الاستشارات بدوام كامل ودعم المنظمات متعددة الأطراف وشركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية (IFIs)، اكتسب تشارلز خبرة هائلة في قيادة وإجراء تقييمات الصراع، وبحوث الصراع والسلام، وتحليل الصراع، وتوفير التوجيه الاستراتيجي للسياسات للنزاع والوساطة وبناء السلام وحفظ السلام أولاً كزميل باحث أول في معهد الحوار العالمي (IGD) في بريتوريا، وباحث أول في المركز الإفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (ACCORD) وكمراقب مدني لحقوق الإنسان مع بعثة الاتحاد الإفريقي في مالي والساحل. وقبل ذلك، كان تشارلز محاضرًا في جامعات Witwatersrand حيث عمل أيضًا كزميل تعليمي ودكتوراه؛ وفي جامعة زولولاند بجنوب إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر لتشارلز جيدًا في مجال الصراع والسلام والأمن في إفريقيا مع أكثر من ٢٠ منشورًا في المجلات المعتمدة والمراجعة من قبل الأقران.
	الجلسة الختامية
د. باراسو ديوارا، كبير خبراء إدارة المعرفة، ACBF **(مشرف)**	 **باراسو دياوارا** هو خبير أول في إدارة المعرفة في مؤسسة بناء القدرات الإفريقية (ACBF) ومنسق شبكة مراكز الفكر الإفريقي التي يوجد مقرها في ACBF. باراسو هو أيضا عضو في فريق تقرير القدرات الإفريقية الذي ينتج التقرير الرئيسي لـ ACBF - قياس وتقييم القدرات فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية للبلدان الإفريقية. باراسو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة الشيخ أنتا ديوب في السنغال، والماجستير والدكتوراه. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية الدراسات العليا للاقتصاد بجامعة كيوشو في اليابان حيث كان أيضًا زميلًا باحثًا قبل انضمامه إلى ACBF. تشمل مجالات خبرته اقتصاديات التنمية وتنمية القدرات والتعليم واقتصاديات الفقر حيث نشر عددًا من المقالات